تحولات الفكر والسياسة

في التاريخ العثماني

رؤية أحمد جودت باشا في تقريره
إلى السلطان عبد الحميد الثاني

تأليف
ماجدة مخلوف





تحولات الفكر والسياسة

في التاريخ العثماني

مخلوف ،ماجدة
تحويلات الفكر و السياسة في التاريخ العثماني
تأليف : ماجدة مخلوف
رؤية : احمد جودت باشا في تقريرة الي السلطان عبد الحميد الثاني
ط1 – القاهرة : دار الآفاق العربية 2009
327 ص ، 24 سم
تدمك : X-256– 344 – 977
1- الامبراطورية العثمانية
أ- العنوان
ديوى : 953.09
رقم الإيداع : 2008/20040

الطبعة الأولى
1430 هـ – 2009

دار الآفـــاق العربيـــة
نشر – توزيع – طباعة
55ش محمود طلعت من ش الطيران
مدينة نصر – القاهرة
تليفون : 22617339 تليفاكس : 22610164
EMIL: daralafk@yahoo . com
EMIL:selimafak@live.com



تحولات الفكر والسياسة

في التاريخ العثماني

رؤية أحمد جودت باشا في تقريره إلى السلطان عبد الحميد الثاني

تأليف

ماجدة مخلوف






بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم(*)

تقرير جودت باشا وأهميته:

أحمد جودت باشا[1]، فقيه، ومؤرخ، ورجل دولة مسلم، عاصر مرحلة مهمة من مراحل التاريخ، وهى القرن التاسع عشر الميلادى الذى يمثل نقطة التحول فى التاريخ والفكر الإسلامى، كما يمثل بداية الهجمة الفكرية الوافدة من الغرب، والتى تبلورت فى دخول العلمانية إلى العالم الإسلامى الممثل فى الدولة العثمانية آنئذ.

لقد عاصر جودت باشا خمسة من السلاطين العثمانيين، وعاصر أيضا التحول القانونى للدولة العثمانية نحو العلمانية، ومولد أول دستور وضعى فى الدولة، وتكوين أول برلمان منتخب، وتقلص دور العلماء، وتمكن رجال الإدارة، وسيطرة الثقافة الأوروبية خاصة الفرنسية بفلسفتها المادية الوضعية، وكلّها مقدمات أدت إلى انهيار الدولة العثمانية.

تولى السلطان " عبد الحميد الثانى " (١٨٧٦: ١٩٠٩م) عرش الدولة العثمانية بعد خلع سلطانين متعاقبين خلال أشهر قليلة، وكان لبعض ضباط الجيش، ورجال الدولة، دور فى العمليتين، كما كانت الدولة مثقلة بالديون، وكان السلطان "عبد الحميد" آنذاك يريد أن يعرف المزيد عن الحقائق المتصلة بالوضع المالى، والحربى، ورجال الدولة العثمانية. ولهذا أصدر أمرا شفويا بتكليف "جودت باشا " بكتابة هذا التقرير.

(*) يطيب لى أن أتقدم بالشكر إلى الدكتور محمد فوزى بقسم اللغات الشرقية بكلّية الآداب جامعة عين شمس لمراجعته طباعة هذا الكتاب.

(1) (١٢٣٨: ١٢١٢هـ/ ١٨٢٢: ١٨٩٥م)

وهذا التقرير معروف باسم " معروضات " وفيه يعرض جودت باشا موجزا للأحداث السياسية والتاريخية التى وقعت فى الدولة العثمانية منذ إعلان التنظيمات ١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م، حتى جلوس السلطان عبد الحميد الثانى على عرش السلطنة ١٢٩٣هـ/ ١٨٧٦م.

والتقرير يقدم لنا تأصيلا ـ نحن فى حاجة إليه ـ للمشكلات التى تعرضت لها الدولة العثمانية فى زمن السلطان عبد الحميد الثانى، وتحليلا للأوضاع السياسية والاقتصادية للدولة، وأثر تخلى النخبة المثقفة فى الدولة العثمانية ـ متمثلة فى بعض رجال الإدارة والجيش والسياسة ـ عن ثقافتها الأصيلة، واندفاعها نحو التغريب بدعوى اللحاق بالغرب، بزعم إصلاح مؤسسات الدولة العثمانية وتحديث بنيتها السياسية.

ويكتسب هذا التقرير أهميته من عدة جوانب هى، العصر الذى كتب فيه، والسلطان ـ عبد الحميد الثانى ـ الذى قدم إليه التقرير، وأحمد جودت باشا كاتب التقرير.

والتقرير يركز بالدرجة الأولى على شرح الوضع الداخلى للدولة العثمانية فى الفترة من ١٨٣٩م، إلى جلوس السلطان عبد الحميد الثانى ١٨٧٦م. وهذه المرحلة مهمة؛ ليس بالنسبة للدولة العثمانية فحسب، بل بالنسبة للعالم الإسلامى بشكل عام. فالتقرير يصور حالة الدولة العثمانية، ومن ثم مثقفى وساسة العالم الإسلامى عند بدء مرحلة تغيير الهوية التى فرضتها مرحلة التنظيمات العثمانية التى توصف بأنها بداية علمنة العالم الإسلامى، وتصور موقف الساسة العثمانيين على اختلاف اتجاهات منها، وذلك الازدواج الفكرى والثقافى الذى غشى العالم الإسلامى وما زال يعانى منه إلى الآن.

فى إطار هذه الفكرة المبدئية، نستطيع أن نتفهم محاولات الإصلاح التى اجتازتها الدولة العثمانية منذ مطلع القرن التاسع عشر، حتى الحرب العالمية الأولى، لإقرار الأوضاع فى البلقان، والقفقاس على وجه الخصوص، وهى المناطق التى ضمت

الأرمن، والأكراد، والغالبية السلافية غير المسلمة فى الدولة العثمانية، وكانت على صلة سياسية ومذهبية بروسيا والنمسا، ولهما أطماعهما فى هذه الدولة.

كما يوضح التقرير سياسة الدول الكبرى آنذاك وهى روسيا، وإنجلترا، وفرنسا تجاه الدولة العثمانية، والمداخل القانونية التى استغلتها هذه الدول لتفكيك الدولة العثمانية من الداخل بدعوى الاستمرار فى حماية رعايا الدولة من غير المسلمين، الذين يتعرضون ـ على حد قولهم ـ للظلم، وعدم المساواة، على حين فند هذا التقرير حجة الدول الأوربية، مستغلة فى هذا نفر من رجال الدولة، خانوا دولتهم، وكانوا أداة أوروبا فى تحطيم آخر دول الإسلام الكبرى. فيؤكد "التقرير" أن السفارة الإنجليزية كان لها نفوذها فى الدولة العثمانية، أثناء صدارة " رشيد باشا "، وأن السفير الإنجليزى كان يؤخذ رأيه فى أدق أمور الدولة. ومن أهم ما يبرزه "التقرير" هو تلك العلاقة بين رجال الدولة وبين السفارات الأجنبية، فتبين أن رجال الحكم العثمانيين قد وقعوا تحت سيطرة السفارات الأوربية، ومن ثم صار حرصهم على تحقيق رغبات هذه السفارات، أشد من حرصهم على مصلحة دولتهم، كذلك سعيهم للاستفادة الشخصية من الاتفاقيات التى تعقدها الدولة العثمانية فى وقت كانت تعانى فيه من أزمة مالية طاحنة.

ويرصد التقرير مظاهر تغير المجتمع الإسلامى فى القرن التاسع عشر وهو فى طريقه إلى التغريب، حيث بدأت العادات الأوربية، تحل محل العادات الإسلامية، سواء على مستوى الأفراد، أو على مستوى الدولة بوجه عام. وبداية احتفال الدولة العثمانية ببعض الأعياد التى يحتفل بها فى الغرب وفق الأصول التى تتبعها تلك الدول، وكان هذا غريبًا على المجتمع العثمانى.

ويؤرخ التقرير لعلاقة الدول الأوربية بالدولة العثمانية، عندما كانت تلك الدول تتحين الفرصة للقضاء عليها، ويبين أن إنجلترا رغم مساعدتها الظاهرية، إلا أنها كانت تعمل على إضعاف قوة الدولة العثمانية، عن طريق مساعدة اليونانيين، لإنشاء دولة قوية مجاورة للدولة العثمانية. وكانت إنجلترا تكن حقدا لهذه الدولة وللمسلمين. كما كان للسفارة الإنجليزية نفوذها فى الدولة العثمانية بوصفها القوى العظمى آنذاك، فكان يؤخذ رأى السفير الإنجليزى فى أدق الأمور، مثل تغيير

قانون وراثة العرش العثمانى، وكانت إنجلترا تملى شروطها على الدولة العثمانية فى بعض شئونها الداخلية.

ويبين "التقرير" أيضا أثر حرب القرم على علاقة روسيا بالدولة العثمانية، فبعد الحرب أصبحت روسيا تسعى للثأر، ودفعت بسفيرها فى إستانبول ليقنع الصدر الأعظم العثمانى "محمود نديم باشا" بتخفيض الأسهم التى تضمن الديون الأوروبية إلى النصف، لتخلق من هذا سببا لإفساد العلاقة بين الدولة العثمانية ودول أوربا، وبعد ذلك تسعى لإعلان الحرب على الدولة العثمانية. وكانت روسيا تطلب من الدول الأوربية أن تتهيأ لاقتسام الدولة العلية التى أوشكت على الانهيار. كما أن "التقرير" شاهد على حركة هجرة الأتراك من مناطق القفقاس إلى الدولة العثمانية.

أما فرنسا فقد كانت منذ القرن التاسع عشر تتبنى موقف الأرمن الثوريين ضد الدولة العثمانية، وتشجعهم على تكوين إمارة مستقلة لهم فيها، وتتولى أمر حمايتهم، ويكشف النص مقدمات محاولة الأرمن الاستيلاء على مناطق فى شرق الأناضول لم يكونوا يمثلون فيها الأغلبية، ليقيموا عليها كيانا قوميا لهم، على حساب الدولة العثمانية.

ونتبين من هذا التقرير أن الدول الأوربية كانت بتدخلها فى شئون الدولة العثمانية، تتسبب فى زيادة الخلافات بين رعاياها من المسلمين وغير المسلمين، وتضفى على هذه الخلافات طابع النزاع الدينى بين المسلمين والنصارى.

ويؤكد "التقرير" اهتمام العثمانيين بشئون الكنيسة وشئون الأقليات الدينية، وأن تدخل الدول الأوربية أفسد العلاقة بين الدولة العثمانية ورعاياها من غير المسلمين.

كما يوضح "التقرير" بشكل مفصل جهود الدولة العثمانية التى بذلتها من أجل استقرار الأوضاع الإدارية فى شرق الأناضول، والجبل الأسود لقطع الطريق أمام التدخلات الروسية فى تلك المناطق لإزعاج الدولة العثمانية.

وقد ظل هذا التقرير مخطوطا محفوظا لدى السلطان " عبد الحميد الثانى "، إلى أن خلعه ضباط الاتحاد والترقى من السلطنة سنة ١٣٢٧هـ / ١٩٠٩م ليسيروا بالدولة العثمانية والمنطقة العربية كلها نحو الهاوية.

إن تقرير "أحمد جودت باشا"، يلقى أضواءً مهمة على اتجاهات الدول الأوروبية تجاه الدولة العثمانية، والعالم الإسلامى، واختراقها النخبة العثمانية، والعقل المسلم، ورجال الإدارة فى الدولة العثمانية، وهى حقائق تفيد ولا شك فى دراسة التاريخ العثمانى نفسه، كما أنها تفيد المؤرخين والمهتمين بدراسة تطور الفكر العثمانى وتياراته الجديدة المصاحبة للتنظيمات، مما يقدم لنا مادة مهمة تصل درجة أهميتها إلى فهم التيارات السياسية والفكرية ليس فى الدولة العثمانية ومن ثم تركيا فحسب، بل المنطقة العربية بأكملها منذ التنظيمات وحتى اليوم.

ولما كانت الموضوعات التى يتضمنها هذا التقرير متداخلة فيما بينها، إذ تضمنت أحوال مركز الدولة فى العاصمة إستانبول وما جرى فيها من تحولات على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى أحوال الولايات وذلك بشكل متداخل، فقد رأينا فى هذا الكتاب فصل الموضوعات إلى قسمين: القسم الأول: عن أحوال مركز الدولة العثمانية، والقسم الثانى: عن أحوال مناطق البلقان وشرق الأناضول، وذلك بهدف مساعدة القارئ فى فهم حقيقة التحولات التى شهدتها الدولة العثمانية فى القرن التاسع عشر سواء فى مركز الدولة، أو فى الولايات العثمانية.

وعلى الله قصد السبيل؛

ماجدة مخلوف
أستاذ الدراسات التركية
ورئيس قسم اللغات
الشرقية، وآدابها كلية
الآداب ـ جامعة عين شمس
٢٠٠٧/١/٣١

المدخل

أحمد جودت باشا

ومكانته فى الفكر الإسلامى فى مرحلته العثمانية

ولد "أحمد بن الحاج إسماعيل أغا بن الحاج على أفندى" والمعروف باسم "أحمد جودت باشا "عام ١٨٢٤م فى "لوفْچَه" إحدى قرى بلغاريا، وكانت آنذاك جزء من الدولة العثمانية. وتلقى تعليمه الأول على يد مفتى القرية. وفى هذه المرحلة، كان جودت يتمتع برغبة قوية فى القراءة خاصة فى الفقه الإسلامى. ولما بلغ السابعة عشرة من عمره، ارتحل إلى إستانبول فى عام ١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م لمواصلة تعليمه فى مدرسة جامع السلطان "محمد الفاتح".

صادف مجيء جودت باشا إلى إستانبول ، نفس العام الذى بدأ فيه العالم الإسلامى ممثلا فى الدولة العثمانية التوجه الرسمى نحو التشكيل المدنى (= العلمانى) للدولة والمجتمع، وهى المرحلة المعروفة اصطلاحا باسم "مرحلة التنظيمات العثمانية" أى إعادة تنظيم الدولة المسلمة وفق القوانين المدنية (= العلمانية) فى الحكم والإدارة والتشريع.

تثقف جودت باشا من خلال الدراسة النظامية ثقافة عثمانية أصيلة، فدرس الفقه وعلومه، واللغتين العربية، والفارسية. وأتقن لغات الثقافة الإسلامية الثلاث، واهتم بقراءة التاريخ العام، والتاريخ الإسلامى، ثم اتجه لاستكمال ثقافته بتعلم اللغة الفرنسية لكى يتمكن من الاطلاع على الثقافة الفرنسية وفهم كنهها، وكانت هذه الثقافة تشق طريقها فى العالم الإسلامى بقوة بوصفها ثقافة التحديث التى صارت مطلبا أساسا لدى النخبة من مثقفى العالم الإسلامى فى القرن التاسع

عشر. ومن خلال هذه اللغة الفرنسية، كون جودت باشا رأيه عن الحضارة، والنظم الغربية، والفلسفات الأوروبية الحديثة. وبهذا جمع جودت بين الثقافتين الفقهية والغربية، فتميز بين طبقة العلماء الذين رأوا أن تعلم اللغة الفرنسية أمر مغاير لثقافة العلماء آنذاك. كما تميز بين رجال الحكم والإدارة بثقافته الفقهية، فكان بذلك متميزا بين الفريقين. غير أن تعرفه على الفكر والثقافة الغربية، زاده تمسكا بالثقافة الإسلامية، وزاده ارتباطا بالإسلام فكريا وعمليا، وهو ما شكَّل الإطار العام لفكره الإصلاحى.

وعندما بلغ جودت باشا الرابعة والعشرين من عمره، رشحته دار الإفتاء ليكون مستشارا لرشيد باشا الصدر الأعظم أى رئيس وزراء الدولة العثمانية، ليستعين به فى شرح وتوضيح مدى توافق حركة التحديث المدنى التى يقودها رشيد باشا مع الشريعة الإسلامية. لكون جودت باشا - كما وصفه رشيد باشا بعد ذلك - "عالم ناضج الفكر، وعلى دراية جيدة بالشريعة الإسلامية".

كان لقاء جودت باشا برشيد باشا، بداية مرحلة جديدة فى حياة "جودت" العملية، إذ تعرف عن طريقه بكل من عالى باشا، وفؤاد باشا تلميذا رشيد باشا، وهؤلاء الثلاثة هم أقطاب حركة التغريب والتحديث المدنى فى الدولة العثمانية، ومن خلالهم ولج جودت باشا الحياة السياسية، ووقف على مجرياتها فى تلك المرحلة المهمة من تاريخ الدولة العثمانية.

قام جودت باشا فى تلك الفترة بمهام رسمية بتكليف من "رشيد باشا"، وفى أولى هذه المهام وكانت سنة ١٢٦٣هـ / ١٨٤٨م بدَّل "جودت باشا" زِيَّ العلماء، وارتدى زى رجال الدولة ليتواءم مع متطلبات وظائفه المدنية، مما أوجد تقاربا بينه وبين رجال الحكم والإدارة.

وفى عام ١٢٨٨هـ/ ١٨٧١م، عين "جودت " رئيسًا لدائرة التنظيمات فى مجلس شورى الدولة، ثم وزيرًا للأوقاف ١٢٩٠هـ/ ١٨٧٣م، فوزيرًا للمعارف فى العام نفسه، ثم وزيرًا للمعارف للمرة الثانية ١٢٩٢هـ/ ١٨٧٥م.

وفى عام ١٢٧٠هـ / ١٨٥٣م، كلفه مجلس المعارف بكتابة تاريخ الدولة العثمانية ابتداء من عام "١١٨٨هـ / ١٧٧٤م إلى عام ١٢٤٢هـ / ١٨٢٦م. ثم عين مؤرخًا رسميًا للدولة " ١٢٧٢هـ / ١٨٥٥م وشغل هذه الوظيفة حتى عام ١٢٨٣هـ / ١٨٦٦م.

استطاع "جودت" من خلال عمله مؤرخا رسميا للدولة العثمانية، وكذا علاقاته الوثيقة بأقطاب عصره، أن يطلع على كثير من وثائق الدولة المهمة التى أسهمت فى تكوين فكره السياسى والإصلاحى الذى جاء فى إطاره العام ملتزما بالثقافة الإسلامية، ومرنا فى قبول التحديث الذى لا يمس الجوهر الإسلامى للدولة.

اشترك جودت باشا من خلال الوظائف التى شغلها، فى مهام رسمية ذات أهمية سياسية منها؛ إقرار الأوضاع السياسية والإدارية فى منطقتى شرق الأناضول والبلقان، لقطع الطريق أمام تدخل روسيا فى تلك المناطق بشكل يهدد الدولة العثمانية، كما اشترك فى اللجنة التى قامت بوضع الدستور العثمانى ١٨٧٦م، ثم عين واليًا لسورية، فوزيرًا للتجارة، وشغل منصب قائمقام الصدر الأعظم مدة تسعة عشر يومًا فى عام ١٢٩٦هـ / ١٨٧٧م، ثم اعتزل الحياة العملية ١٣٠٨هـ / ١٨٩٠م، وتوفى فى ١٣١٣هـ / ٢٥ مايو ١٨٩٥م، فى حى "بَبَك" فى إستانبول عن واحد وسبعين عاما.

عصره:

عاصر جودت باشا خمسة من سلاطين الدولة العثمانية هم محمود الثانى، وعبد المجيد الأول، وعبد العزيز، ومراد الخامس، وعبد الحميد الثانى. كما عاش حوالى سبعين عاما من القرن التاسع عشر، وهو قرن كانت فيه أطماع دول أوروبا الاستعمارية ورغبتها فى تفكيك العالم الإسلامى بشكل عام، والدولة العثمانية بشكل خاص، ومن ثم السيطرة عليه، قد دخلت مرحلة التنفيذ.

فى هذه المرحلة التى عاصرها جودت باشا، عاشت الدولة العثمانية والعالم الإسلامى كله مرحلة التحول فى النظم السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية نحو

النظم الأوروبية العلمانية، وما اعترى المسلمين فيها من ازدواجية الفكر، وهى السمة المميزة لفترات التحول من مرحلة تاريخية إلى مرحلة أخرى، وقد أنتجت هذه المرحلة مشكلات سياسية، واجتماعية، واقتصادية، وقانونية جديدة على المجتمع العثمانى، نتيجة تخلى الدولة عن نظمها الأصيلة، وتسللت مفاهيم العلمانية والقومية إلى الفكر العثمانى، بالإضافة إلى عدم قدرة الدولة العثمانيـة على تحقيق ما كان رجال الإدارة العثمانيـة ـ الذين قادوا مرحلة التحول هذه ـ يتوقعونه من نتائج على المستويات السياسية والاقتصادية والعسكرية، وعلى رأس هذه المشكلات وضع غير المسلمين فى الدولة العثمانية، وهو المدخل الذى اخترقت منه الدول الغربية التكوين السياسى للدولة العثمانية.

فالدولة العثمانية دولة مسلمة، استغرقت فتوحاتها فى أوروبا السنوات المائتين الأولى من عمرها الذى يزيد على ستمائة عام، أى أن غير المسلمين كانوا يمثلون نسبة كبيرة من مواطنيها منذ قيام دولتهم. وكانت النظم المرعية فى الدولة العثمانية تعترف لكل طائفة من طوائف غير المسلمين، بشخصية معنوية مستقلة، وهو ما يعرف بنظام الملل. ومن هذا المنطلق أولى العثمانيون غير المسلمين فيها عهدا وميثاقا يضمن لهم حرية العبادة، وحرية التعليم وفق المناهج التى يرونها الأنفع والأصلح لهم، وحرية التقاضى فيما بينهم أمام قضاة منهم فيما يتعلق بتعاملاتهم وأحوالهم الشخصية، وأعطت لزعمائهم الروحيين سلطات خاصة فى شئون أبناء طائفتهم. وكانت السلطات الممنوحة للبطاركة تجعل من البطريركية دولة داخل الدولة. كل هذه الحقوق كانت فى مقابل أن يحترم غير المسلمين فى الدولة العثمانية حقوق الدولة المتكفلة بحمايتهم ورعايتهم.

هذا النظام الذى اتخذه العثمانيون أساسا فى التعامل مع مواطنيهم العثمانيين هو نظام راق، كفل لغير المسلمين الحرية الكاملة. حدث ذلك فى الوقت الذى كان الاضطهاد الدينى ومحاكم التفتيش تجرى فى إسبانيا والغرب على قدم وساق، وكان العثمانيون أول أمة فى التاريخ الحديث، تأخذ بمبدأ الحرية الدينية باعتباره الدعامة الأساسية لقيام الدولة. فضلا عن هذا، فالـدولة الإسلامية لـم تعرف العنصرية،

ولـم يكن لعنصر بعينه السيادة على إدارة الدولـة، على عكس سائر الإمبراطوريات فى التاريخ؛ فالإمبراطورية النمساوية سيطر عليها العنصر الألمانى، كذلك الإمبراطورية الروسية سيطر عليها العنصر الروسى، والإمبراطورية البريطانية سيطر عليها العنصر الإنكليزى، أما الدولة العثمانية فمنذ قيامها لم تحكمها القومية، إنما حكمها الدين، وهو المساواة الإسلامية(١).

وعندما تأخرت الدولة العثمانية عن إدراك النهضة الصناعية التى مكنت أوروبا منذ القرن السادس عشر من تطوير أسلحتها وجيوشها، واستحداث نظم اقتصادية وإدارية جديدة، ومن ثم تحركت توجهاتها الاستعمارية، عندئذ، وضعت هذه الدول الأوروبية نصب عينيها تفكيك الدولة العثمانية، وتقسيمها إلى شعوب.

بدأت دول أوروبا الاستعمارية فى ممارسة ضغوطها الداخلية والخارجية على الإدارة العثمانية، مستغلة الوضع الاقتصادى المتعثر، الذى ساقتها إليه النخبة التى قادت مرحلة التحديث والتنويـر. كما بدأت فى إثارة غير المسلمين فى الدولة العثمانية ـ وهم أعراق وطوائف شتى ـ ليعلنوا عن رغبتهم فى التخلص من نظام الملل ـ الذى يحفظ لكل ملة هويتها الثقافية والدينية ـ والخضوع لسلطة الدولة المباشرة من خلال المطالبة بتطبيق نظام المواطنه القائم على الحرية والإخاء والمساواة بالمفهوم الغربى. هذا بالإضافة إلى الخطر الذى كان يحيق بالدولة العثمانية بسبب روسيا الطامعة فى التوسع فى القفقاس، وشرق الأناضول والبلقان، على حساب الدولة العثمانية.

---

(١) يقول أحد المؤرخين الأوروبيين فى بيان أن تسامح العثمانيين مع غير المسلمين ومع القوميات غير التركية قد أضر بها فى القرن التاسع عشر: "إن الأتراك لو لم يكونوا متسامحين فى أيام قوتهم فى القرن الخامس عشر والسادس عشر، ولو كانت الدولة العثمانية قومية بالشكل الذى اتبعه اليونان والبلغار والصرب فى القرن التاسع عشر أثناء ثوراتهم لتكوين دولتهم القومية لبقى أتراك القرن التاسع عشر على قيد الحياة ولم يتعرضوا للطرد والإبادة التى تعرضوا لها فى تلك المناطق خلال القرن التاسع عشر، ولكان المسيحيون هم الذين طردوا من البلقان وتركوا وراءهم أراض تركية مسلمة بكل معنى الكلمة، انظر،جستن مكارثى، الطرد والإبادة مصير المسلمين العثمانيين (١٨٢١-١٩٢٢) ترجمة فريد الغزى، ط١، سورية ٢٠٠٥م، قدمس للنشر والتوزيع، ص ٣٦-٣٧.

إلى جانب هذه الأخطار الخارجية، فقد بدأ القرن التاسع عشر والدولة العثمانية تعانى من مشكلات داخلية، منها ثورات ولايات البلقان، وخيانة الأرمن فى شرق الأناضول بتحالفهم مع روسيا القيصرية، وهجرات المسلمين من القفقاس إلى الأناضول بعد اجتياح روسيا لبلادهم.

وكانت أهم وأخطر هذه المشكلات، هى خروج محمد على والى مصر على سلطة الدولة العثمانية، وسعيه لإقامة دولة موازية لها، أو بديلة عنها، يكون مركزها القاهرة. وتعتمد هذه الدولة التى يسعى إلى إقامتها على أسس مدنية (= علمانية)، وتتبنى فكرة المواطنة، واندفع بكامل طاقته فى اتجاه بناء الدولة الحديثة التى يرغب فى إقامتها. فتوغل فى بلاد الشام والأناضول، واتخذ طريقه إلى القسطنطينية لمحاربة السلطان العثمانى الذى يمثل المرجعية الشرعية لولاية محمد على.

استطاع محمد على أن يهزم جيش الدولة العثمانية فى موقعة نزيب (نصيبين) سنة ١٨٣٩م، وأصبح يمثل خطرا حقيقيا بالنسبة للدولة العثمانية.

فى ذلك الوقت، وبسبب تحركات محمد على، اشترطت الدول الأوروبية وعلى رأسها إنجلترا، ضرورة أن تحدِّث الدولة العثمانية مؤسساتها على أسس مدنية (= علمانية)، أى أن يُفرض على الدولة العثمانية نظام جديد يضمن أن تتبنى الدولة القوانين الجديدة المقتبسة من النظم الأوروبية فى الإدارة والسياسة، وأن تعطى مزيدا من الحقوق للرعايا غير المسلمين فى الدولة العثمانية ـ ممن يتمتعون برعاية وحماية الدول الأوروبية ـ بدعوى تهدئتهم حتى لا يسعوا للانفصال عن جسم الدولة، وهذا التحديث الذى وصف بأنه حركة إصلاح مدنى، هو شرط مبدئى لدول أوروبا، فإذا استجابت الدولة العثمانية لهذا الشرط، عندئذ تقدم الدول الأوروبية يد المساعدة فى حل الأزمة المصرية العثمانية.

رضخت الدولة العثمانية لهذا الشرط بضغوط من النخبة المثقفة من رجال الدولة العثمانية. الذين رأوا فى الغرب النموذج الواجب الاتباع لتحقيق الحداثة، وكذا خضعت لضغوط الدول الأوروبية التى لم تر فى نظام الملل الذى تتعامل الدولة

العثمانية بموجبه مع رعاياها من غير المسلمين سوى ما رأته سلبيا، وما اعتبرته أساس عدم استقرار الوضع الداخلى فى الدولة، وأغفلت الحرية الكاملة التى يتمتع بها غير المسلمين فى مختلف شئونهم.

أعلنت الدولة العثمانية برنامجها الحداثى، ووضعت إطارا جديدا لحكومتها وقوانينها لتنظيم شئونها وفق المنهج المدنى (= العلمانى)، ويقرّ مبادئ الحرية والإخاء والمساواة بين جميع رعايا الدولة على اختلاف مذاهبهم بالمفهوم الأوروبى، ويستلهم الفكر الغربى فى التقنين وإقامة المؤسسات، وكذا العمل بنظم الغرب فى الإدارة والحكم، والاتجاه نحو التشكيل المدنى (=العلمانى) للدولة والمجتمع.

تبنى الصدر الأعظم العثمانى ـ أى رئيس الوزراء المخضرم ـ مصطفى رشيد باشا، وجهة النظر الإنجليزية، لتعلن الدولة رسميا فى عام ١٨٣٩م مرسوما عرف باسم مرسوم كلخانه، جاء فيه أن الدولة العثمانية ترى "من الآن فصاعدا، أهمية ولزوم وضع قوانين جديدة تتحسن بها إدارة ممالك الدولة العثمانية" وقررت أن تتبنى رسميا مبادىء الحرية، والإخاء، والمساواة بالمفهوم الأوروبى بين جميع رعاياها على اختلاف مللهم وأعراقهم كخطوة أولى فى طريق الإصلاح والتحديث وفق المنهج الذى اقترحته إنجلترا القوى العظمى آنذاك.

تأكد اتجاه الدولة العثمانية، فى منح غير المسلمين حقوق المؤاطنه بالمعنى الغربى، وإلغاء نظام الملل، بإصدار مرسوم التنظيمات الثانى الذى عرف باسم خط همايون فى عام ١٨٥٦م. وارتبط صدوره أيضا ـ كالمرسوم الأول ـ بظهور خطر خارجى يهدد الدولة، وهى الحرب الروسية العثمانية المعروفة بحرب القرم، وكان إعلان هذا المرسوم الثانى، هو الشرط لاشتراك الدولة العثمانية فى مؤتمر الصلح المنعقد فى باريس فى فبراير ١٨٥٦م، لتسوية مسألة الحرب.

كان السفير الإنجليزى فى إستانبول "ستراتفورد رودوقليف" وراء إصدار هذين المرسومين الأول والثانى من خلال علاقته الوطيدة بالنخبة السياسية وأقطاب رجال التنظيمات (رشيد، وعالى، وفؤاد باشا)، وهذان المرسومان يمثلان الخطوة الأولى والأساس فى برنامج تفكيك الدولة العثمانية.

أكد المرسوم الثانى كل ما جاء بالمرسوم الأول، وقطع شوطا بعيدا فى مسألة التغريب، وبه تخلصت الدولة العثمانية نهائيا من نظمها الأصيلة التى قامت عليها لمدة خمسة قرون، وبالتالى تخلصت من ازدواجية النظم والقوانين والإدارة التى أوجدها المرسوم الأول، مع إضافة امتيازات جديدة وحصانات لغير المسلمين فى الدولة.

وضعت التنظيمات الدولة العثمانية "أى دولة الخلافة الإسلامية" وجها لوجه مع القوانين الأوروبية، فقد كانت بمنزلة انقلاب فى بنية الدولة العثمانية وقوانينها ومؤسساتها، فى حين أن الغالبية العظمى من العثمانيين على كافة المستويات الفكرية والاجتماعية، لم تكن مستعدة من الوجهة الفكرية لتقبل هذه النقلة التى أتت بها التنظيمات العثمانية. فأدت إلى ظهور مجموعة جديدة من المشكلات فى الدولة العثمانية على المستوى السياسى والفكرى والاجتماعى.

نجحت التنظيمات فى إنشاء جيش عثمانى حديث أتاح لهم توسيع السلطة المركزية للدولة، لكنهم لم يقدروا على الصمود فى وجه أعدائهم الخارجيين، فالوقت لم يكن كافيا لتقوية الجيش الجديد وتدريبه بشكل يسمح له بالتصدى لجيوش الدول الأوروبية الأفضل تدريبا وتسليحا، فضلا عن أن الدولة العثمانية، كانت مطوقة بخصوم أقوياء لم يتيحوا لها الوقت لتنظيم أوضاعها الداخلية. فبناء الدولة والجيش الحديثين، كان يحتاج إلى الوقت والمال، وكلاهما غير متوفر لها، بينما كان متوفرا لأعدائها خصوصا روسيا. فخاضت الدولة العثمانية بعد إلغاء نظام الجيش القديم، حروبا ضد روسيا فى أعوام ١٨٢٨-١٨٢٩م، و١٨٣٢-١٨٣٣م، و١٨٣٩-١٨٤٠م، و١٨٥٣-١٨٥٦م، و١٨٧٧ – ١٨٧٨م، بالإضافة إلى حوادث العصيان المسلح فى شرق الأناضول التى يقطنها الأكراد، والأرمن، والجركس المهاجرون من القفقاس، والبلقان فى البوسنة، والهرسك، والجبل الأسود، والبلغار، كل هذا أجبر الدولة على خوض الحروب باستمرار وهى لم تكمل تحديث جيشها، فاستنفدت هذا الجيش، كما استنفدت مواردها المالية التى كانت بحاجة إليها للتحديث. ولم

تسفر هذه الحرب سوى عن خسائر للدولة العثمانية، وفقد أراضيها، وتردى الأوضاع الداخلية. هذا الوضع الذى صارت إليه الدولة العثمانية أتاح للأقليات العثمانية والتوسع الروسى أن يؤديا دور مهمًا فى تفكيك الدولة العثمانية[1].

التداعيات السياسية لبرنامج الحداثة الغربى:

أفسحت المبادئ الجديدة التى جاء بها هذا البرنامج الحداثى القادم من الغرب، المجال بصورة أكبر أمام تدخل دول أوروبا الاستعمارية ـ وعلى رأسها إنجلترا، وفرنسا، بالإضافة إلى روسيا، والنمسا ـ فى علاقة الدولة العثمانية مع مواطنيها غير المسلمين بدعوى مراقبة مدى التزام الدولة بتطبيق مبدأ المواطنة، وبالتالى اتسع نفوذ قناصل وسفراء هذه الدول داخل الدولة العثمانية.

من أهم نتائج هذا البرنامج الحداثى الذى وضعت مبادِؤه بشكل إجمالى فى الخط الهمايونى، أن اعتبر هذا الخط الهمايونى بمنزلة التزام دولى من جانب الدولة العثمانية تضمنته المادة التاسعة من معاهدة صلح باريس التى نصت على:

"إن سلطان الدولة العثمانية، لعنايته بخير رعاياه جميعا، فقد تفضل بإصدار منشور غايته إصلاح ذات البين بينهم، وتحسين أحوالهم بقطع النظر عن اختلافهم فى الأديان والجنس، وأخذ فى ذمته مقصده الخيرى نحو النصارى القاطنين فى بلاده. وحيث كان من رغبته أن يبدى الآن شهادة جديدة على نيته فى ذلك، عزم على أن يطالع الدول المتعاهدة بذلك المنشور الصادر عن طيب نفس منه، فتتلقى الدول المشار إليها هذه المطالعة بتأكيد ما لها من النفع والفائدة ".

وبذا أصبحت هذه المبادئ التى نص عليها مرسوم التنظيمات الثانى أمرا ملزما للدولة العثمانية أمام الدول الأوروبية لا يملك السلطان إلغاءه، أو تغييره بدون موافقة الدول المشاركة فى المؤتمر.

وكان هذا بداية اختراق أوروبا لسيادة الدولة العثمانية على مواطنيها. وتوالت

(1) انظر، جستن مكارثى، المرجع السابق، ص٢٧-٢٨.

التدخلات الأوروبية بدعوى اضطهاد الدولة العثمانية لغير المسلمين، وعدم تمتعهم بكافة الحقوق السياسية التى قررتها التنظيمات العثمانية. وأفسح بعض رجال الدولة ممن ولاؤهم للغرب أكثر من ولائهم لدولتهم، أفسحوا لدول أوروبا المجال للتدخل فى شئون الدولة، وذلك عن طريق غرس فكرة الخوف من الخطر الخارجى فى ذهن السلطان العثمانى.

إن ليبرالية الحكم العثمانى إزاء الأجانب والرعايا غير المسلمين، وفق ما نص عليه مرسوما التنظيمات الأول والثانى، جعلت رعايا الدولة العثمانية من غير المسلمين ينظرون إلى الدول الأوروبية على أنها حامية لحقوقهم قبل الدولة العثمانية:

فاعتبر الكاثوليك أنفسهم فى حماية فرنسا.

واعتبر الأورثوذكس أنفسهم فى حماية روسيا.

والبروتستانت فى حماية إنجلترا [١].

وازداد الارتباط بين الأقليات غير المسلمة، وبين القوى الأوروبية، لاعتقاد الأقليات المتزايد أن تحقيق مكاسبها السياسية ورغبتها فى الانفصال عن الدولة، لا يتم بدون مساعدة خارجية، فجعلت من علاقتها بالدولة التى عاشت فى إطارها دوما، مسألة دولية. كما جعلت المبشرين الإنكليز والأمريكان، يطالبون بتنازلات غير عادية منها مهاجمة الإسلام علنا بهدف تنصير المسلمين، وإلغاء الأحكام الإسلامية الخاصة بالرّدة عن الإسلام. وحين قضى الباب العالى (فى عامى ١٨٦٤م، ١٨٦٥م) على كل احتمال للهجوم المباشر على الإسلام، سعى المبشرون للعمل على سقوط الدولة العثمانية، وأن تستبدل بها دولة تقوم فى إدارتها على أسس غربية مسيحية توجه البلاد نحو تحقيق أهدافهم بالنسبة للمسلمين والمسيحيين [٢]. وازداد نشاط المبشرين فى إنشاء الكنائس والمعابد، وإصلاح وترميم ما تهدم منها، ووصل

---

(1) Nahid Dincer، Yabanci Ozel Okullar،Osmanli Imparatorlugunun Kultur Yoluyla Parcalanmasi،Istanbul tarihsiz،s.26.

(2) أحمد الرحيم مصطفى، فى أصول التاريخ العثمانى، دار الشروق، ط١، ١٩٨٢م، ص٢١٩-٢٢٠.

الأمر فى بعض الولايات إلى هدم بعض المساجد، أو تحويل بعض المساجد إلى كنائس. وتمتع هؤلاء المنصرون بحماية سفراء الدول الأوروبية وقناصلها[١].

ومع تزايد ارتباك الدولة نتيجة هذه الأوضاع الداخلية، وازدياد قوة التدخل الخارجى، وسعيه لكسب مزيد من الأتباع، وانتهاء نظام الملل، ليكون بدلاً منه نظام طائفى مهدد للاستقرار والهوية معا. فكل ملة تسعى للتحول إلى أمة، وتتمثل خصوصيتها الثقافية والدينية أداة فِكْرانية (أيديولوجية) لتبرير حصولها على مكاسب سياسية تخدم مشروعها الخاص. أى أن التنوع والتعدد على المستوى الاجتماعى والثقافى الذى ميز الدولة العثمانية على مدار التاريخ، تحول بفعل التدخل الأوروبى، إلى تعدد على المستوى السياسى، ليكون أساسا لبرنامج انفصالى يهدد وحدة الدولة والمجتمع.

بناء على هذا، شهد القرن التاسع عشر ظاهرة تمرد القوميات والأقليات ضد الدولة العثمانية، والرغبة فى الانفصال عنها، وكان للدول الأوروبية دورها فى إثارة هذه الأقليات وغير المسلمين فى البلقان وشرق الأناضول. وقد لعبت روسيا الدور الرئيس فى إثارة هذه الأقليات. فقد كانت سياسة روسيا منذ القرن السابع عشر تسير فى اتجاه التوسع على حساب الدولة العثمانية، والبحث عن سبيل للوصول إلى البحر المتوسط، والطريق إلى هذه المياه الدافئة لا بد وأن يكون من خلال الأراضى العثمانية، لذا ضغطت روسيا على الدولة العثمانية من خلال منطقتى البلقان وشرق الأناضول، وعملت على تقويض القوة العثمانية من الداخل بإثارة الطموحات القومية لدى رعايا الدولة العثمانية من غير المسلمين،"الأرمن فى الأناضول، والسلاف فى البلقان". وكانت الخطة الروسية ترمى إلى تقسيم أوروبا العثمانية إلى دويلات مسيحية متمتعة بالحكم الذاتى[٢]. وبالتالى تمثل العلاقات العثمانية الروسية والتدخلات الروسية فى البلقان وشرق الأناضول، ملمحا أساسا فى تاريخ الدولة العثمانية فى القرن التاسع عشر.

---

(1) Nahid Dincer.a.g.e., s

(2) انظر، جستن مكارثى، ص ٨٦.

قدمت الثورة اليونانية عام ١٨٢١م نموذجا للثورات المستقبلية فى البلقان. وتكررت سياسة تخليص هذه المناطق من سكانها الأتراك والمسلمين باسم الاستقلال الوطنى، أى إبادة الجماعات العرقية والدينية المغايرة لسكان تلك المناطق، وهو المبدأ الذى اتبعه البلغار والروس والأرمن.

كان الأرمن مبعثرين فى جنوبى القفقاس وشرقى الأناضول، ولم يكونوا بأكثرية واضحة فى أى منطقة كبيرة حتى عام ١٨٠٠م. عاش الأرمن فى هذه المناطق كالمسلمين، وادعوا أنها أرضهم. وأقليتهم الحقيقية، هى التى جعلتهم يتحالفون مع الروس، وكان إقامة كيان أرمنى غير ممكن[1] دون مساعدة روسية.

وبسريان الفكر القومى فى الدولة العثمانية، ونزوع القوميات المختلفة إلى التمرد، وتأثير الروس الطامعين فى السيطرة على القفقاس وشرق الأناضول، تحركت لدى الأرمن فى الأناضول، ميولهم العرقية، القومية والدينية ضد الدولة العثمانية، واتجهوا إلى روسيا لمساعدتهم فى الحصول على حكم ذاتى، أو استقلال كامل، وهى الفكرة التى لاقت قبولا لدى قطاع من الأرمن. فخلال الحرب الروسية ضد الدولة العثمانية عام ١٨٢٨م دعا بطريرك الأرمن، كل الأرمن فى الولايات الشرقية من الأناضول إلى الانضمام إلى الجيش الروسى، والأمر نفسه فى حرب القرم ١٨٥٣-١٨٥٦م. بل إن بعض الأرمن هاجر إلى روسيا فى تلك الفترة، وظل بعضهم على ولائهم للإدارة العثمانية حفاظا على مكانتهم فيها.

يقول السلطان عبد الحميد الثانى: "لم تكن للأرمن منا شكوى قط. ولكن الروس لكى يصلوا إلى آمالهم فى بلغاريا، ولكى يقطفوا من الدولة العثمانية قطعة جديدة، لفوا الأرمن حول إصبعهم. وأرسلوا جواسيسهم صحبة قساوستهم ومعلميهم إلى الأرمن، فألبوهم علينا، وانغمس هؤلاء فى المغامرة.... وأصل الموضوع، أن الروس لم يكونوا يؤيدون قيام كيان أرمنى مستقل فى الأناضول، لأن فى داخل حدودهم أرمن يمكن أن ينادوا فى هذه الحالة بالانضمام إلى هؤلاء الأرمن

(1) جستن مكارثى، ص٣٥-٥٤.

المستقلين، إنما كان هدفهم إثارة مشكلة كبيرة فى الدولة العثمانية"[1]. وهذا ما يبين أن روسيا لم تكن صادقة بشأن مساندة الأرمن من أجل قيام دولة أرمنية فى شرق الأناضول، إنما كانت تتخذ من مساندتها للأرمن وسيلة لفصلهم عن الدولة العثمانية، ثم ضمهم إلى أرمينيا الروسية، وبذلك يمكنها أن تجد منفذا إلى البحر المتوسط من خلال منطقة الإسكندرونة. وأن تقطع الصلة بين أتراك الأناضول، وأتراك آسيا الوسطى الخاضعين للسيطرة الروسية آنذك.

يضاف إلى هذا، أن سلطة الدولة العثمانية لم تكن كاملة فى مناطق شرق الأناضول، بسبب غلبة العامل القبلى، إذ إن معظم سكانها من الأكراد. وكانت المناطق التى يتركز فيها الأكراد وأيضا الأرمن مثل منطقة زيتون، وجبل الأكراد، ومرعش، وسيس، تتمتع بما يشبه الحكم الذاتى، ولها زعماؤها المحليون. فلما حدثت هجرات المسلمين من القفقاس إلى الأناضول بفعل القوة الروسية، تسببت هذه الهجرات فى إحداث فوضى فى مناطق الشرق، فضلا عن تواطؤ الأرمن مع القوات الروسية، مما دفع الدولة العثمانية إلى السعى لتأكيد سلطتها على تلك المناطق، ومحاولة اجتذاب زعمائها المحليين إلى حظيرة الدولة من أجل تدعيم هذه المناطق وتقويتها ضد الأطماع الروسية.

---

(1) عبد الحميد الثانى (السلطان)، مذكرات السلطان عبد الحميد الثانى، ترجمة وتقديم وتعليق محمد حرب، دار القلم، ط ٤، دمشق ١٩٩٨، ص ١٢٣-١٢٤.

التداعيات الاقتصادية للبرنامج الحداثى وسيطرة غير المسلمين على الاقتصاد فى الدولة العثمانية

كان التفاوت بين الإيرادات والمصروفات، هو أكبر المشكلات الاقتصادية التى نتجت عن برنامج الحداثة الذى جاءت به التنظيمات، وتطبيق نظام الاقتصاد الغربى القائم على النظام البنكى الربوى، وتشجيع الاستهلاك لضمان استمرار دوران رأس المال، ووضع نظام ضريبى موحد لتحقيق موارد الدولة بدلا من النظم الإسلامية.

وكان التحديث الذى تستهدفه التنظيمات، يعنى قيام الدولة بعدد من المشروعات الصناعية، والزراعية، والعمرانية، ومواكبة التطور الصناعى الأوروبى، وتنفيذ المشروعات الاستشارية التى اقترحتها عليها الدول الأوروبية لتبدو الدولة العثمانية مواكبة للتمدن الأوروبى. مثال ذلك، مشروع مد خطوط السكك الحديدية الذى استفادت فرنسا، وإنجلترا، وألمانيا، استفادة كبيرة من تنفيذه وتمويله.

ولتقديم برنامج سليم للإصلاح الاقتصادى فى الدولة العثمانية، كان من الضرورى أن يتعرف رجال التنظيمات على مصادر الثروة والبنية الاقتصادية للدولة العثمانية، ثم يتعرفون على القواعد العامة للاقتصاد الأوروبى، ومدى ملاءمتها للدولة العثمانية. لكن رجال التنظيمات كانوا يفتقرون إلى الخبرة بالنظم الاقتصادية الأوروبية التى اقتبسوها عن الغرب، كما فشلوا فى تقدير نفقات الدولة الحقيقية، واندفعوا إلى إضفاء مظاهر المدنية الأوروبية على الدولة العثمانية بصورة أرهقت خزانة الدولة وبما لا يتناسب مع إيراداتها.

كما أدى الإفراط فى الاتصال بمظاهر المدنية الأوروبية، أن أصبحت الحرف التقليدية عند العثمانيين، عاجزة عن إشباع الرغبات والأذواق المتنامية لتقليد الغرب، فانهارت بمرور الوقت هذه الصناعات العثمانية، وساعد على هذا الانهيار، ذلك التوسع فى استيراد المنتجات الأوروبية، خاصة بعد أن أصبح استخدام هذه المنتجات رمزا للتميز الاجتماعى بين أهالى إستانبول، مما أحدث بدوره تغييرا فى نمط الحياة الاقتصادية[١].

وأثمرت سياسة التقليد للغرب، سواء على مستوى الحكومة أو الأفراد، عجزا فى الموازنة، فاتجهت الدولة إلى عقد قروض داخلية بفوائد عالية من الصيارفة، وكانوا من الأرمن واليهود، وقروض أخرى خارجية من الدول الأوروبية، ومن ثم أصبح الاقتراض هو السمة المميزة للسياسة المالية للتنظيمات، فعقدت الدولة ستة عشر قرضا خارجيا أثناء حكم السلطان عبد المجيد والسلطان عبد العزيز، منها ستة قروض فى السنوات الخمسة عشرة الأخيرة من حكمه[٢].

ومما ضاعف من الأزمة الاقتصادية فى مرحلة التنظيمات، تدفق مئات الآلاف من المهاجرين من قرى القفقاس التى اجتاحها الروس خاصة بعد حرب القرم ١٨٥٦م، ولجوئهم إلى الأراضى العثمانية فى الأناضول هروبا من المذابح، وعمليات الطرد والإبادة، التى تعرضوا لها على أيدى الروس، والتزام الدولة العثمانية، دولة الخلافة الإسلامية آنذاك، بإيوائهم وإسكانهم فى عدة مناطق فى الأناضول والروملى، وقد أضاف هؤلاء المهاجرون من الجركس، والأبخاز (= الأباظة) والداغستانيين، والشيشان وغيرهم، المزيد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية فى الدولة العثمانية[٣].

وبموجب التنظيمات، أصبح للأوروبيين حق التجارة والتملك داخل الدولة

---

(1) أكمل الدين إحسان، إشراف، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ج٢، ص٦١٧.

(2) انظر، وفاء البستاوى، فكرة الإصلاح فى تذاكر أحمد جودت باشا، رسالة ماجستير غير منشورة كلية الآداب ـ جامعة عين شمس، ص ٨١.

(3) Bak. Bedri Habicoglu, Kafkasysdan Anadoluya Gocler,Istanbul 1993,ss93-97.

العثمانية، وتم توقيع معاهدات تجارية مع تلك الدول، حولت الدولة العثمانية إلى سوق لاستثمار رأس المال الأجنبى، وسيطر الأوروبيون على التجارة الداخلية.

وبمقتضى المساواة التامة بين المسلمين وغير المسلمين فى الحقوق والواجبات التى نصت عليها التنظيمات، زاد تقلد الأرمن والروم للمناصب الإدارية الكبرى بالدولة، وأصبح الصيارفة الروم والأرمن، بمنزلة مستشارين ماليين للدولة، مما زاد من شأنهم وقوتهم فى المعاملات التجارية والمصرفية، وازدادت أموالهم، وأصبحوا قوة مسيطرة على الاقتصاد العثمانى[1].

كما أصبحت أقاليم الدولة العثمانية فى ظل اتفاقيات التجارة الحرة التى وقعتها الدولة العثمانية مع إنجلترا، وفرنسا، وهولندا فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر، سوقا رائجة للمنتجات الصناعية الأوروبية، ومصدرا لتصدير المواد الخام الزراعية والصناعية، وزادت الهجرة من القرى إلى المدن، فانهارت الحرف اليدوية التقليدية، وانهارت معها طبقة أصحاب الحرف، وكذلك طبقة الفلاحين، وتزايد اتساع المدن أضعاف مساحتها، وامتلأت بالأوروبيين الذين كونوا طبقة واسعة من رجال الأعمال طغت على العثمانيين، وبذلك اتسعت الهوة بين المسلمين وغير المسلمين، وكانت هذه ثمار النظام الاقتصادى الأوروبى الحر[2].

كان رجال التنظيمات يفتقرون إلى الخبرة بالنظم الاقتصادية الأوروبية التى اقتبسوها عن الغرب، والتى لا تتفق مع النظام الاقتصادى العثمانى[3]. وبات واضحا أن المسلمين الأتراك لم يحققوا أدنى فائدة من البنوك والاستثمار الصناعى، وكانت الفئات التى استفادت هى الأقليات غير المسلمة من اليونانيين والأرمن واليهود، وهؤلاء حققوا ثراء فاحشا من عملهم كوسطاء للمشروعات الرأسمالية الأوروبية التى جاءت لتسيطر على الاقتصاد العثمانى وأدت بالتالى إلى زيادة نفوذ

---

(1) عبد الرحمن شرف، تاريخ مصاحبه لرى، إستانبول ١٣٤٠، ص ٦٥.

(2) جون باتريك كينروس، القرون العثمانية، ترجمة وتعليق ناهد إبراهيم دسوقى، الإسكندرية ٢٠٠٣، ص ٥٣٩.

(3) أحمد جودت باشا، التذاكر، ج١، ص ٢١.

السفراء الأجانب فى الدولة العثمانية[1] بل إن رئيس الوزراء "رهن الجمارك لدى شركة صرافة ضمانا للدائنين الأوروبيين وهو بصدد عقد قرض جديد وكبير نسبيًا من أوربا فى تلك الأثناء" ويرى جودت باشا أن "تسليم الجمارك إلى أيدى أجنبية يشبه تسليم ثغور بلاد الإسلام وحدودها إلى أعداء الأمة".

مكانة جودت باشا فى الفكر العثمانى

عاصر جودت باشا القرن التاسع عشر، وهو القرن الذى تجسدت فيه أطماع الدول الغربية الاستعمارية فى العالم الإسلامى بشكل عام، والدولة العثمانية بشكل خاص، مستغلة حال التأخر المدنى والضعف العسكرى والاقتصادى الذى كان العالم الإسلامى يعانى منه فى ذلك الوقت، لتحقيق هدفها الذى ترمى إليه، وكانت الدول المسلمة تمثل محور هذه الأطماع الأوروبية سواء فى مصر والشام وشمال أفريقيا أو فى منطقتى البلقان والقفقاس. لذا كانت سياسة الدولة العثمانية فى تلك المرحلة تهدف إلى المحافظة على ولاياتها، والتصدى لأطماع دول أوروبا فى العالم الإسلامى بشكل عام.

كما عاصر جودت باشا فترة تحول العالم الإسلامى نحو العلمانية، وهى فترة حافلة بالمفاهيم والمصطلحات الجديدة التى نشأت فى أوروبا، وانتقلت إلى الدولة العثمانية من خلال نفر من المثقفين العثمانيين، وأصبحت مفاهيم العلاقة بالغرب، والقومية والوطنية والمشروطية، والحرية والمساواة، والإصلاح بمضامينها الغربية تتصادم مع مدلول مرادفاتها فى الفكر العثمانى، والإسلامى. ونتج عن اختلاف مدلول هذه المفاهيم، عدد من المشكلات الفكرية، والاجتماعية، والاقتصادية، والقانونية، والسياسية داخل العالم الإسلامى بشكل عام، والدولة العثمانية بشكل خاص.

وقد أوجدت هذه المرحلة من التحول فى التاريخ والثقافة الإسلامية أزمة فكرية، وثقافية، وسياسية، واجتماعية فى العالم الإسلامى مازالت مستمرة حتى

---

(1) جون باتريك كينروس، نفس المرجع، ص٥٤٠.

اليوم. هذه الأزمة، تتمثل فى البحث عن صيغة للتحديث لا تتصادم مع معطيات الحضارة والثقافة الإسلامية، لذا نجد أن بداية مرحلة إعادة التنظيم المدنى للدولة العثمانية أى دولة الخلافة الإسلامية، اتسمت بالازدواجية فى القوانين، والنظم، والفكر، بمعنى عدم قدرة العالم الإسلامى على الانسلاخ الكامل من مرحلة الأصالة إلى مرحلة التغريب، وأوجدت هذه المرحلة على الساحة الفكرية الإسلامية حالة من الجدل والخلاف، نقول: إنه ربما وصل إلى درجة الصراع بين أصحاب الأصالة الإسلامية، ودعاة الحداثة المدنية (= العلمانية). فشهدت هذه الفترة نمو المؤسسات والأفكار العلمانية، إلى جانب استمرار الأفكار والمؤسسات الإسلامية.

فالمشكلة العظمى التى يعيشها المسلمون منذ القرن التاسع عشر الميلادى، تكمن فى محاولة الوصول إلى صيغة تحقق لهم المواءمة فى التعامل مع هذه المفاهيم، بين موروثهم الثقافى والعقائدى، والغرب بثقافته وحضارته. وقد تدرجت مواقف المسلمين من الغرب بين اتجاهين، أولهما، الإقبال الكامل على الإنتاج الفكرى الحضارى والمادى الغربى، وهذا الزعم تبناه أولئك الذين نظروا إلى الغرب باعتباره النموذج الواجب الاتباع والتطبيق للخروج بالمسلمين من مأزقهم المعاصر والمتمثل فى تخلف النظم والشعور بالهزيمة المادية أمام الغرب. والاتجاه الآخر، تمثل فى الرفض الكامل لكل ما يأتى من الغرب الذى ارتبطت ثقافته، وفلسفاته الاجتماعية، والاقتصادية، بالمادية الكاملة. وهو ما يتعارض مع فلسفة الإسلام، القائمة على التوازن بين المادة والمعنى.

فى هذا المناخ الفكرى المندفع صوب الغرب، والمبهور به سياسيا، واجتماعيا، وثقافيا، اتسم فكر جودت باشا بالمواءمة بين ثقافته الفقهية الأصيلة، وانفتاحه على معطيات الثقافة الأوروبية، فهو أكثر الشخصيات العثمانية فى هذه المرحلة تعبيرا عن الثنائية التى اتسمت بها فترة التنظيمات فى مرحلتها الأولى (١٨٣٩-١٨٥٦م). فقد ارتقى فى سلك الهيئة العلمية، وفى سلك رجال الدولة، فبلغ الذروة فى الهيئتين العلمية والإدارية.

جمع جودت باشا فى فكره بين مقومات الفقيه، ورجل الدولة. ولهذا كان ذا فكر يعتمد على المواءمة بين الشريعة، والاستفادة من معطيات المدنية الأوروبية الحديثة فى العلوم والإدارة، بشرط ألا تتعارض مع القواعد الإسلامية العامة، التى تمثل جوهر الدولة العثمانية وأساسها.

وعندما أصبح رئيسًا لديوان الأحكام العدلية المكلف بوضع القوانين الجديدة للدولة، والتى تتناسب مع المرحلة التى ولجتها بإعلان التنظيمات، اهتم جودت بالتوازن والوسطية بين القديم والجديد، وبين التقليدى والحديث، لاعتقاده أن الإسلام يملك من مبادئ الحكم والإدارة ما يكفل للدولة النهوض من عثرتها، كما أن المدنية الغربية لديها من أسباب القوة ما يمكن أن تستفيد منه الدولة العثمانية بدون أن تتخلى عن هويتها، ومن هذا المنطلق الفكرى عارض فكرة استلهام القوانين الفرنسية فى التشريع للدولة العثمانية، وقام بوضع أول قانون مدنى مستنبط من أحكام الشريعة الإسلامية، وهو القانون المعروف باسم "مجلة الأحكام العدلية".

كان جودت باشا ضد أى تغيير أو إصلاح يتصل بأصول القيم العثمانية، ويرى أن إصلاح الدولة العثمانية ينبغى أن يتم فى إطار الشريعة والتكوين الإسلامى للدولة، مع الاستفادة من التقدم العلمى الذى حققته أوروبا، والاستفادة من منجزات الحضارة الأوروبية المادية، دون قيمها وأسسها الفكرية والثقافية. وأن تستفيد من النظم العسكرية والإدارية، التى هى مصدر قوة الغرب لتطوير مؤسساتها العسكرية والإدارية، لكن بما يناسب أصولها، ولا يتعارض مع الشرع. وأنه من الضرورى، أن يتمسك رجال الدولة بالمحافظة على العرف والتقاليد، بوصفها ضوابط لا يمكن تجاهلها.

فالإصلاح عند جودت باشا، لا يعنى هدم أسس الدولة التى قامت عليها، إنما يجب أن يتم الإصلاح دون المساس بالجوهر الإسلامى للدولة العثمانية. فالدولة العثمانية فى رأيه كانت فى حاجة إلى الإصلاح فى إطار قواعدها، ونظمها المستمدة

من تراثها، وهويتها الإسلامية، وليست فى حاجة إلى إعادة بناء على الأسس الجديدة المستمدة من النظم، والقوانين الغربية التى يفكر رجال التنظيمات فى تطبيقها.

لقد أدرك جودت باشا أن الغرب متفوق على الدولة العثمانية فى ميادين العلوم، والتقنية، والإدارة، وأن الدولة العثمانية لكى تخرج من تخلفها، لابد أن تستفيد من منجزات الحضارة الأوروبية فى هذه الميادين، لكن هذه الاستفادة يلزم أن تقوم على الاختيار، والانتقاء وليس بشكل كلى. فهو يرفض اقتباس النظم والمؤسسات الأوروبية كاملة، وما يتعارض منها مع الشريعة، ولا يتفق مع أسس الدولة العثمانية. ورغم تأييده للتنظيمات فى مرحلتها الأولى قبل ١٨٥٦م، فإنه انتقد بشدة إفراط رجال الدولة فى التمادى فى الأخذ عن الغرب. بل إنه وقف معارضا للمعجبين بالفلسفة الفرنسية المادية، والعلوم الطبيعية التى تنطوى على الأفكار الإلحادية.

أما على الصعيد السياسى، فيرى جودت باشا، أن مفهوم الدولة فى الإسلام أرقى وأشمل من مفهومها لدى الغرب، وأن الدولة التى تتبع القواعد والشروط التى نص عليها الإسلام فى الحكم والإدارة، يمكنها أن تحقق أسس الحرية التى لا تتعارض مع العدل والحق، وأن تمثل ضابطا للحكومة المطلقة، وأن النظام المشروطى أى الدستورى لا يتلاءم من بنية الدولة العثمانية، ذلك لأن الدولة الإسلامية لها دستورها وقانونها الأساسى، وهو الشرع. ولا حاجة بها إلى دستور مأخوذ من قيم ومفاهيم الحضارة الأوروبية.

كما أن الخلافة الإسلامية هى مصدر قوة العثمانيين وغيرهم من الشعوب الإسلامية، فالإسلام وحده هو الرابطة التى تجمع العرب والأكراد والبوشناق والألبان فى وحدة كالجسد الواحد، وهذه الوحدة الإسلامية هى السبيل الوحيد لمجابهة أعداء المسلمين حيث تتخطى الوحدة حدود الجنسية واللغة، حينئذ يكون الجهاد جهادا فى سبيل الله. حين يجتمع جنود المسلمين من كل الأعراق على قلب رجل واحد، لمقاتلة أعدائهم فى أى مكان خارج حدودهم. وهى الفكرة التى

تبلورت فى سياسة الدولة العثمانية فى زمن السلطان عبد الحميد الثانى فى اتجاه إحياء الوحدة الشعورية بين المسلمين داخل الدولة العثمانية وخارجها من خلال رابطة الخلافة الإسلامية، وسياسة الجامعة الإسلامية.

بلور جودت باشا فكرته حول الجامعة الإسلامية، فى أهمية التقارب السنى الشيعى سياسيا لتحقيق "وحدة المسلمين ضد تغلب وتحكم دول النصارى"، كما أن الوحدة الإسلامية يجب أن تعلو وتتقدم على أى اختلافات قومية فى العالم الإسلامى، فبها تتحقق قوة المسلمين، وأن تأثير الوحدة الإسلامية فى نفوس المسلمين أقوى وأعمق من تأثير القومية."فالمسلمون إنما يقاتلون بدافع الفتح أو الشهادة ونصرة الدين المبين، وهى مفاهيم تلقن لهم منذ نعومة أظفارهم، وتصبح الدافع لتحملهم معاناة القتال بصبر وجلد، وهذه الدوافع المعنوية عند المسلمين هى السبب فى شدة بأسهم وتجلدهم فى ميدان القتال".

أما مفهوم الوطن والقومية فيقول جودت باشا، إنه "مفهوم غريب على المجتمع الإسلامى، وهو مفهوم نشأ فى الغرب بعد انتهاء عصر الإقطاع، لخلق رابطة يلتف حولها الأوروبيون، ويقوم لديهم مقام مفهوم الغيرة الدينية الذى يلتف حوله المسلمون. وكان الأوروبيون يلقنون مفهوم الوطن لأطفالهم منذ الصغر. بينما كلمة الوطن عند المسلم إنما تعنى فقط موطنه ومسقط رأسه. وعلى فرض أن مفهوم الوطن قوى عند المسلمين بمرور الوقت واكتسب من القوة ما عند الأوروبيين، لكن غيرتهم على الوطن لن ترق أبدا إلى مستوى الغيرة على الدين".

لم يثق أحمد جودت باشا فى الدول الأوروبية وسياستها نحو الدولة العثمانية، فهى لا يمكن لها أن تعمل لمساعدة الدولة العثمانية، فهذه الدول مجتمعة تعمل على إضعاف الدولة العثمانية، وإثارة المشكلات حولها داخليا وخارجيا، فإنكلترا رغم تظاهرها بمساعدة الدولة، فإنها فى الحقيقة تعمل على إضعاف قوتها عن طريق إثارة الأرمن ضدها، أما روسيا فهى دائمة السعى للثأر من الدولة العثمانية خاصة بعد حرب القرم، أما النمسا فلها أطماعها فى منطقتى البوسنة والهرسك، وهذا ما يدفعها إلى تأييد المتمردين فيها ضد الدولة.

من منطلق هذا الفهم لسياسة أوروبا تجاه الدولة العثمانية، يرى جودت، أنه عند إصلاح الولايات العثمانية، يجب أولا النظر إلى مصلحة الدولة العثمانية العليا بالدرجة الأولى، دون الالتفات إلى مصالح الدول الأوروبية التى تتعارض مع مصلحة الدولة، وفى الوقت نفسه، ينبغى عدم إفساح المجال أمام تلك الدول، للتدخل فى الإجراءات التى تتخذها الدولة العثمانية فى سبيل إصلاح ولاياتها.

فنظام الإدارة فى الدولة العثمانية يتكئ على أعمدة ثلاثة مترابطة ومتداخلة فيما بينها، وهى الهيئة العلمية ويمثلها شيخ الإسلام، والهيئة الإدارية ويمثلها الصدر الأعظم، والهيئة العسكرية، ونهضة الدولة تتحقق بقدر ما يتحقق الانتظام والاتساق الكامل بين هذه الهيئات الثلاث. وعندما ضعفت الهيئة العلمية نتيجة الضعف الذى أصاب المدرسة العثمانية، فى الوقت الذى تزايدت فيه قوة الهيئة الإدارية، اختل نظام الدولة. ذلك لأن ترابط وانتظام وتكامل هيئات الدولة الثلاث هو الضمان لحسن سيرها.

******

التقرير
الترجمة العربية

أولا: أحوال الدولة العثمانية

غير المسلمين فى الإدارة العثمانية

اهتم " رشيد باشا " [وهو الصدر الأعظم فى الدولة العثمانية] بإعداد كوادر من رجال الدولة [إعدادا سياسيا]، أما " عالى باشا " [1](وهو الصدر الأعظم العثمانى المعروف) فكان الناس يتهمونه بأنه لم يفكر فى إعداد رجال للدولة فحسب، بل وقف حجر عثرة فى سبيل ذلك.

والواقع أن الشئون الخارجية للدولة (العثمانية) كانت من قبل فى يد كبار موظفى " الروم الفناريين " [2] التابعين للكنيسة الأرثوذكسية. وعندما صارت الدولة لا تطمئن إليهم، أمر السلطان " محمود الثانى "، بحظر استخدام المترجمين "

---

(1) عالى باشا (١٢٣٠: ١٢٨٨هـ/ ١٨١٥: ١٨٧١م): هو " محمد أمين عالى باشا "، التحق بالديوان السلطانى، وعمل فى حجرة الترجمة، وتعلم اللغة الفرنسية. عمل سفيرا للدولة العثمانية فى لندن عام ١٨٤١م.وظل فى هذا المنصب مدة ثلاث سنوات، تولى منصب الصدارة العظمى خمس مرات، المرة الأولى وهو فى الثامنة والثلاثين من عمره، ولعب دورا فعالا فى إصدار فرمان التنظيمات الثانى. أصبح وزيرا للخارجية ثمان مرات، ورئيسا لمجلس التنظيمات مرتان. كان السلطان "عبد العزيز" لا يحب " عالى باشا "، لكنه كان يدرك مهارته السياسية، ومكانته لدى الساسة الأوربيين، وخاصة الفرنسيين، كان يميل فى سياسته الخارجية إلى فرنسا، وقام بعد توليه منصب الصدارة بإبعاد سفير إنكلترا " استراتفورد رودقليف " عن إستانبول ، لتصبح الغلبة للسفير الفرنسى، ولذا كان محبوبا من "نابليون الثالث" (١٨٠٨: ١٨٧٧م)، وكان موضع إعجابه. اهتم "عالى باشا" بحقوق غير المسلمين، بموجب فرمان التنظيمات، فوسع من صلاحياتهم وحقوقهم، وأفسح لهم مكانا فى وظائف الدولة الهامة، وسعى للأخذ بالقوانين الأوربية الوضعية، وتعليم غير المسلمين إلى جانب المسلمين، ويعتبر "عالى باشا" تلميذا "لرشيد باشا" فى سياسة الاتجاه نحو الغرب والماسونية.

(2) يطلق هذا الاسم على الروم، الذين عملوا فى خدمة الدولة العثمانية، وقد أطلق عليهم هذا الاسم لأنهم كانوا يجتمعون فى بطريركية الروم، الموجودة فى حى " فنار" بإستانبول ، وكانوا يتولون أعمال الترجمة والكتابة فى الدولة العثمانية. وقد حكم بعضهم إمارة الأفلاق والبغدان.

الأروام " فى قلم الترجمة بالباب العالى [١]، وقصر العمل فيه على المسلمين فقط. وفى أيام شبابنا كان العاملون والسكرتارية فى وزارة الخارجية كلهم من المسلمين، باستثناء نصرانى واحد يدعى "صرافين" كان بمنزلة كبير الكتاب [٢] (أى السكرتارية)، وآخر مارونى (سكرتيرا) للغة العربية. كما كان لدى " رشيد باشا "سكرتيرا للغة الفرنسية، يدعى "آغوب " يُعَدُّ ضمن العاملين بمكتبه، وبالتالى لم يشترك فى أى عمل رسمى فى الباب العالى.

خلاصة القول؛ إن " رشيد باشا " التزم بالأصول والنظم، التى وضعت فى زمن السلطان " محمود الثانى ". فلما تولى " عالى باشا " الصدارة العظمى مكانه، أولى الأرمن عناية فائقة، فامتلأت بهم إدارة المكاتبات الخارجية فى وزارة الخارجية، وبالتدريج زحفوا على الوظائف التى يشغلها المسلمون والموظفون الأرمن المخلصين للدولة، وأزاحوهم منها واحدا تلو الآخر. ولأن الأرمن الذين ألحقهم عالى باشا بهذه الإدارة فيما بعد، كانوا ممن يتفقون معه فى أفكاره، فقد سيطروا على الوظائف الحساسة بوزارة الخارجية. وهذه إحدى السيئات التى بدأها " عالى باشا " واستمرت من بعده. فقد كان " عالى باشا" يخشى من المسلمين ويقول إنه لو ظهر من بينهم رجال أصحاب خبرة فى شئون السياسة الخارجية، فإنهم سيصبحون منافسين له.

والواقع أن استخدام النصارى فى وظائف الدولة (كلها) كان ضرورة لازمة بعد حرب القرم [٣]، بموجب فرمان الإصلاحات

---

(1) الباب العالى: اسم يطلق على مركز إدارة الدولة العثمانية. وبه مقر الصدر الأعظم، والديوان السلطانى، ووزارتا الداخلية والخارجية.

(2) هو الموظف الذى يتولى عرض الأوراق الرسمية للدولة على جلالة السلطان لختمها، وهو المكلف بوضع الخاتم السلطانى على الخط السلطانى، بعد أن يكتبه السلطان. ويتولى كتابة الأوراق التى تتعلق بالأمور السياسية للدولة. وقد تغير هذا الاسم بعد فترة التنظيمات، وأصبح " باش كاتب ".

(3) حرب القرم (١٢٧٠ : ١٢٧٣هـ / ١٨٥٣ : ١٨٥٦م): نشبت بين روسيا فى جانب، والدولة العثمانية وإنكلترا وفرنسا فى جانب آخر، فقد كان القيصر الروسى " نيقولا الأول " يرى أن الأرثوذكس فى الدولة العثمانية تحت حمايته، وطالب بحق حماية الأماكن المقدسة. وفى الوقت نفسه طالب " نابليون الثالث " بحق حماية الأماكن المقدسة فى الدولة العثمانية، و كان هذا الخلاف ممهدا لنشوب "حرب القرم "، التى استمرت ثلاث سنوات، وانتهت الحرب باستسلام روسيا، وعودة الحدود التركية الروسية إلى ما كانت عليه قبل الحرب، وعقد معاهدة باريس سنة ١٨٥٦م.

العالي[1]. وكان الأصوب والأولى أن يشتغلوا بالشئون المالية، التى اعتادوا الاشتغال بها منذ أمد بعيد، وليس بالشئون السياسية والخارجية التى هى بمنزلة الروح للدولة. (لذا كان اشتغال النصارى بالوظائف السياسية والشئون الخارجية) أحد الأسباب الرئيسة التى أدت إلى كراهية الأمة الإسلامية "لعالى باشا" وبغضها له.

ولأن " فؤاد باشا"[2] لا مبدأ له، فقد تعاون تعاونا وثيقا مع "رشيد باشا" أيام كان صاحب السلطة والنفوذ، وسلك السلوك نفسه مع "عالى باشا" فى فترة زمالتهما. لكنه لم يقف حجر عثرة فى طريق أحد، بل كان يقدم العون للآخرين إذا تهيأت أمامه فرصة طبيعية لذلك. وكان " فؤاد باشا " متهاونا ويغض الطرف عن تصرفات عائلته واستهانتها بالتقاليد مع علمه بها. ذلك لأن صهره "أحمد أفندى" كان نصيريا[3]، والنصيريون معرفون بعدم الاكتراث بالشرف والحمية، وقد ورثت زوجته هذا الاستهتار عن والدها كذلك التهاون الذى اشتهر به أخوه "كامل بك"[4] تشريفاتى الخارجية المعروف. فقد كان هذا (التسيب) ميراثا أبويا.

---

(1) أى مرسوم التنظيمات الثانى الصادر سنة ١٨٥٦.

(2) فؤاد باشا (١٢٣٠: ١٢٨٦هـ / ١٨١٤: ١٨٦٩م): هو " كچه جى زاده محمد فؤاد باشا ". يعتبر التلميذ الثانى " لرشيد باشا "، أحد أقطاب التنظيمات العثمانية، وأحد ثلاثة وضعوا البرنامج التنفيذى لتغريب الدولة العثمانية وفى عهده اكتسبت فرنسا نفوذا كبيرا فى الدولة العثمانية. وقد عارض " فؤاد باشا " رغبة السلطان " عبد العزيز " فى تطوير الأسطول العثمانى بحجة الأزمة المالية. وقد حدث أن قال " فؤاد باشا" فى اجتماع له مع بعض الساسة الأوربيين، وأثناء بحث مدى قوة كل دولة من الدول العظمى: " إن الدولة العثمانية هى أقوى دولة، فأنتم تعملون من الخارج على تحطيمها، ونحن نعمل فى الداخل على هدمها، ومع هذا لا نستطيع أن نحطمها". توفى " فؤاد باشا " فى فرنسا، حيث كان يعالج هناك من مرض القلب.

(3) النصيرية، فرقة من غلاة الشيعة، وهؤلاء يؤلهون عليا (ﷺ)، ويرون أن الله يظهر للإنسان ليوحى إليه ويسمى المعنى. لأن تعاليمه تكمن فى حروف القرآن. ولعلى عندهم نفس صورة الحاكم عند الحروفية، وهم تابعون للحركة الإسماعيلية الكبرى فى القرن الرابع الهجرى. ويشكلون بقايا القرامطة فى غرب سورية. وتجلى الألوهية فى " على " أصل العقيدة لديهم. ويقول هؤلاء بالتناسخ، وهو انتقال الروح من جسم إلى آخر. انظر، الشهرستانى، الملل والنحل، دار الفكر، بيروت ٢٠٠٢، ط٢، ص١٥١-١٥٢.

(4) هو الموظف المختص بتنظيم وإدارة أعمال التشريفات فى المراسم الرسمية، والتشريفات هى الأصول الواجب مراعاتها فى المراسم الرسمية من تقدم أو تأخر أصحاب المناصب والرتب حسب درجاتهم، وتشريفاتى الخارجية هو الذى يتولى هذه الأعمال فى وزارة الخارجية.

والأرجح أن تهاون "فؤاد باشا"، سببه مرض القلب الذى ورثه عن والده، وكان يعلم بمرضه هذا، لأنه تخرج فى المدرسة الطبية. ومعلوم أن علاج هذا المرض يكمن بالدرجة الأولى فى عدم الانفعال ولهذا لم يكن يكترث بشيء.

وكانت أواصر المودة قد انعقدت بينه وبين أسرة "أحمد أفندى". مما اضطره لبسط رعايته عليها بعد أن لجأت إليه، لاعتبار إنسانى. وهكذا عاش "فؤاد باشا" حياة يشوبها الاستهتار، أما ولداه، فلم يعمرا طويلا وتوفيا فى ريعان الشباب متأثرين بمرض القلب،كما أصيب أحفاده بهذا الداء أيضًا.

أعمدة الدولة الثلاثة

كانت شئون الدولة العثمانية تدار بالتوازن فى الكفاءة والجدارة بين رجال السيف (الجيش) ورجال القلم (الإدارة) والعلماء. فلما فسدت قوانين الدولة ونظمها، وخرج كل شيء عن مجراه الطبيعى، تمردت الانكشارية وخرجوا عن السيطرة، وبناء عليه ألغى السلطان "محمود الثانى" فرق الجيش القديم، وأنشأ جيشا حديثا.

وقد نشأ "رشيد باشا" بين أرباب القلم (أى رجال الإدارة)، واهتم بدوره بإعداد رجال للدولة أمثال "عالى باشا"، "وفؤاد باشا". أما أغلب من تسنموا المناصب العلمية الرسمية، فكان يغلب عليهم الجهل (إذ لم يتطوروا بالشكل المناسب) باستثناء عدد محدود من فحول العلماء، أمثال "عارف حكمت بك" [(١)]، "والمولى رشدى"، "وعارف أفندى" [(٢)]، ممن حافظوا على مكانة هيئة العلماء وهيبتها. وبذهابهم ظلت أماكنهم خاوية، وأصبح الأكفاء من العلماء يشار إليهم بالبنان. وفقدت هيئة العلماء الكثير من اعتبارها وشأنها القديم. وسأعرض واقعة تبين درجة فهم كبار العلماء آنذاك لما يجرى حولهم.

---

(1) عارف حكمت بك (١٢٠١: ١٢٧٦هـ/ ١٧٨٦: ١٨٥٩م)، شيخ الإسلام الخامس بعد المائة فى الدولة العثمانية، تولى منصب شيخ الإسلام فى الفترة من ١٨٤٦: ١٨٥٤م، وهو من خيرة العلماء فى الدولة العثمانية، حقق شهرة واسعة، ليس فى تركيا فحسب، لكن فى إيران والهند أيضا.

(2) عارف أفندى (ت: ١٢٧٩هـ/ ١٨٥٨م): أحد العلماء، كان شيخا للإسلام مدة خمس سنوات (١٢٧٠هـ/ ١٨٤٩م)

ذات يوم وُجِّهَت الدعوة إلى الأشخاص الواجب حضورهم حفل تدشين البارجة السلطانية " فتحية"، التى انتهى بناؤها فى يوم الأحد، السادس عشر من شهر ربيع الآخر، من عام ١٢٧٣هـ (١٨٥٦م). وعادة ما يحضر مثل هذا الاحتفال بتدشين السفن، جميع أعضاء المجالس وأمناء الباب العالى، وأصحاب المناصب الديوانية. وبسبب كثرة أصحاب الرتب السابقين، وكثرة الشخصيات الرسمية، لم يدع لحضور الاحتفال من هم دون الدرجة الأولى من العلماء، ومن هم دون رتبة قاضى العسكر[١]، ومن نالوا رتبة إستانبول [٢] فى أثناء صدارة "عالى باشا".

وأثناء انتظار المدعوين فى الترسانة العامرة[٣] تشريف جلالة السلطان، تحركت البارجة " فتحية " من تلقاء نفسها، وانزلقت إلى صفحة الماء سالمة. فجرح فى هذا الحادث بضعة أشخاص، وتوفى عدد آخر راحوا ضحية البارجة.

وسبب ذلك أن الطابق الأعلى من البارجة لا يتم بناؤه عادة فى الحوض (الجاف لبناء السفن)، إنما يتم بناؤه بعد إنزال البارجة إلى البحر لكن البارجة " فتحية "، بنيت بأكملها داخل الحوض الجاف، وعند سحب أحد القوائم الصغيرة التى تتكئ عليها البارجة (تمهيدا لنزولها إلى صفحة الماء)، تحطم أحد القوائم الكبيرة بسبب ثقل البارجة. فاهتزت بقية القوائم وتحطمت، وانزلقت البارجة إلى البحر. وكان " زاده أفندى " مفتى " تكفور طاغ "، وقاضى إستانبول حاضرا الاحتفال، ولجهله بمثل هذه الأمور لم يستطع تعليل الحركة التلقائية للبارجة، وظن أن الملائكة أنزلتها. وهمس بهذا إلى أحد الجالسين إلى جواره، فقال أحد الظرفاء: " نعم، من المحتمل أن تكون الملائكة قد أنزلت البارجة، غير أن شيطانا تدخل فى الأمر فتسبب فى مصرع عدة أشخاص ".

---

(1) رتبة قاضى العسكر هى أعلى الرتب العلمية فى الدولة العثمانية بعد رتبة شيخ الإسلام.

(2) أحد الرتب العلمية، وهى تعادل رتبة الفريق فى الجيش، ويستحق حامل هذه الرتبة لقب "فضيلتلو"، أى صاحب الفضيلة

(3) الترسانة العامرة أى مكان تصنيع لوازم السفن والبحارة، ويتم فيه تدريب وتعليم جنود البحرية وإدارة شئون البحرية.

وكان أغلب كبار العلماء يقولون مثل هذا الكلام المضحك، فصاروا مثارا للسخرية. واهتزت مكانتهم وضعفت هيبتهم، وبالتالى ضاع ما كان لهذه الوظائف العلمية من هيبة ووقعٍ فى النفوس. لذا؛ عندما صدر " الوسام المجيدى "[1] للمرة الأولى، على أن تمنح الدرجة الثانية منه إلى قضاة العسكر، والثالثة إلى كل العلماء الحائزين على رتبة إستانبول ، لم يُمنح أيٌّ من هذه الأوسمة إلى أحد من أصحاب الدرجات العلمية. أما عبدكم، فكنت أعمل فى ذلك الوقت مدرسا، فلما أصبحت عضوا بمجلس المعارف، حصلت على وسام سلطانى مرصع من الدرجة الثالثة. وعند استرداد الأوسمة المرصعة، سحب منى هذا الوسام ومنحت بدلا منه وسام "مجيدى" من الدرجة الثالثة. فلما حصلت على رتبة إستانبول ، لم تكن ثمة ضرورة لتبديل وسامى هذا.

موجز الأحوال السياسية

عندما كانت منطقة " الروم ايلى " - وهى أجمل مناطق أوربا- فى حوزة الدولة العلية، كان الأوربيون يعتبرون الدولة العلية دولة غير أوروبية. وبعد حرب القرم (١٨٥٦م) اعتبروا الدولة العلية دولة أوروبية ولها نفس حقوق الدول الأوروبية.

وقد تصارع سفراء إنكلترا وفرنسا[2] لبسط نفوذهم فى إستانبول ، والتزم "رشيد باشا " كعادته جانب السياسة الإنكليزية. أما "عالى"، "وفؤاد باشا" فقد

---

(1) أحد الأوسمة العثمانية، صدر سنة ١٢٦٨هـ/ ١٨٥٢م. وينسب إلى السلطان " عبد المجيد ". وهو خمس درجات، ويصدر بأعداد محددة. خمسين وسام من الدرجة الأولى، ومائة وخمسين من الدرجة الثانية. وثمانمائة من الدرجة الثالثة، وثلاثة آلاف من الدرجة الرابعة، وستة آلاف من الدرجة الخامسة. ويمنح هذا الوسام إلى من يقدمون خدمات جليلة للدولة، ويمنح لرجال الجيش فى أوقات السلم، ولرجال الحكومة والعلماء، الذين أمضوا فى خدمة الدولة مدة أطول من عشرين سنة. ويأخذ الرتبة الأولى من هذا الوسام مبلغ ألفان وخمسمائة قرش، وحامل الرتبة الثانية منه مبلغ ألف وخمسمائة قرش، وحامل الرتبة الثالثة مبلغ سبعمائة وخمسين قرشا، وحامل الرتبة الرابعة مبلغ خمسمائة قرش، وحامل الرتبة الخامسة مبلغ مائتين وخمسين قرشا.

(2) المقصود هنا السفير الإنكليزى فى فترة حرب القرم، وهو "لورد ستراتفورد دو رودوقليف كانتج"، وتولى السفارة فى الفترة من ١٨٤١: ١٨٥٨م. أما السفير الفرنسى فى إستانبول فى تلك الفترة فكان "بندتى Benedetti ".

التزما جانب السياسة الفرنسية. وكان "رضا باشا"[١] دوما بمنزلة الخادم (لأهداف) السفارة الفرنسية. وفى حال تصالح إمبراطورَى فرنسا والنمسا، كانت السفارة الفرنسية فى إستانبول تعمل ضد "رشيد باشا"، لرغبتها فى تفوق نفوذها فيها على النفوذ الإنكليزى.

وعندما كان "فؤاد باشا" مديرا لأمناء مجلس الوزراء الخاص[٢]، و" محمود نديم بك "[٣] أمينا (أى سكرتيرا) له، كانا يقطعان أمسياتهما فى السمر. ثم ترقى " فؤاد باشا " بخبرته ومعلوماته، وكاد أن يصبح على قدم المساواة مع "عالى باشا". أما "محمود نديم بك"، فكان متلونا، فضلا عن عدم كفاءته، حتى ضاق "رشيد باشا" بأسلوبه وتصرفاته، وقال عنه ذات يوم: "إن السيد سكرتيرنا يشبه الصابونة المهترئة، لا تغسل يدا، ولا تنظف ملبسًا". فلما ضاق محمود نديم بك من بقائه فى وظيفة مستشار الخارجية وعدم تمكنه من الترقى، وقلبت السفارة الفرنسية " لرشيد باشا" ظهر المِجَن، واستدل من هذا على أفول نجم "رشيد باشا"، تعلق بذراع "رضا باشا"، فإن لم تثمر علاقته به شيئا، فلا أقل من منصب الولاية مقرونة بالوزارة. وعندما أسندت إليه ولاية "صيدا" مقرونة بالوزارة، عام ١٢٧١هـ (١٨٥٤م)، أراد "رضا باشا" أن يدفع به إلى رئاسة المجلس الأعلى[٤]. ذلك لأن

(1) رضا باشا: أحد الوزراء فى زمن السلطانيين " عبد المجيد "، " وعبد العزيز "، وقد شغل " رضا باشا " منصب وزير الحربية ثمان مرات. توفى ١٢٩٢هـ/ ١٨٧٦م.

(2) رئيس الإدارة التى تتولى أمر الاتصال بين الباب العالى والقصر السلطانى، وهو رئيس كتاب مجلس الوزراء ويسمى " آمدجى "

(3) محمود نديم (١٢٣٣: ١٢٩٩هـ/ ١٨١٨: ١٨٨٣م): هو الصدر الأعظم " محمود نديم باشا "، عمل سكرتيرا لمجلس الوزراء، ثم مستشارا للصدارة، وواليا على كل من صيدا والشام وأزمير، تولى منصب الصدارة للمرة الأولى ١٨٧١م، بعد وفاة " عالى باشا "، ثم تولاه للمرة الثانية ١٨٧٥م. أثار بتصرفاته غير المدروسة غضب الدول الأوربية تجاه الدولة العثمانية. يرى " جودت باشا " أنه هو المتسبب فى خلع السلطان " عبد العزيز ".

(4) أى رئاسة المجلس الأعلى للأحكام العدلية، وهو المجلس الذى شكل سنة ١٢٥٣هـ/ ١٨٣٧م. وله حق إبداء الرأى فى الأمور الهامة فى الدولة ومحاسبة الوزراء، وإعداد اللوائح الجديدة، التى تتطلبها الإصلاحات. وقد حل محل المجلس العالى للتنظيمات مجلس الأحكام العدلية. وينقسم هذا المجلس إلى ثلاثة أقسام، قسم الإدارة، وقسم للتنظيمات، وقسم للقضاء. وقد قسم هذا المجلس بعد ذلك إلى قسمين، هما ديوان الأحكام العدلية، ومجلس شورى الدولة.

أكثر أعمالهما تتعارض مع المجلس الأعلى بسبب ما بين "رضا باشا"، "وصفوتى باشا"[١] من التزامات، أما "كامل باشا" [٢] رئيس المجلس الأعلى، فقد راجع رشيد باشا وبين له أن إسناد رئاسة المجلس الأعلى إلى محمود نديم باشا من شأنه أن يسهل أعمال رضا باشا التى لا يسمح هو بالتساهل فيها وكان بدوره يرفض أعمالهما المخالفة للقوانين، وقد تفهم "رشيد باشا" ما يرمى إليه فلم يستجب (لرضا باشا)، وبينما كان "محمود باشا" يهيئ نفسه لتقلد رئاسة المجلس الأعلى، سافر مرغما إلى "صيدا".

ومع كثرة النزاع بين السفراء الإنكليز والفرنسيين، على النحو المذكور سلفا، تم تغيير عدة سفراء فرنسيين. لكن إمبراطور فرنسا[٣] أرسل إلى إستانبول سفيرا اسمه "طوونيل"[٤] ليتولى السفارة بشكل دائم ولا يعزل. وكان هذا بدوره يضغط على الباب العالى، معارضا (السفير الإنكليزى) "كاننج"[٥] بصورة علنية. ولهذا السبب ضعف نفوذ " كاننج "، فسافر مؤقتا إلى لندن عام ١٢٧٤هـ (١٨٥٧م).

---

(1) صفوتى موسى باشا (ت: ١٢٨١ هـ / ١٨٦٤م): رجل دولة عثمانى، كان عضوا بالمجلس الأعلى سنة ١٨٤٠م، ووزيرا للمالية سنة ١٨٤١م، وواليا على قسطمونى سنة ١٨٥٠م، ووزيرا للتجارة سنة ١٨٥٤م.

(2) كامل يوسف باشا (١٨٠٨: ١٨٧٦م): زوج السيدة " زينب " ابنة " محمد على باشا " والى مصر، كان عضوا بمجلس المعارف والمجلس الأعلى، ثم وزيرا للتجارة. حاول أن يتدخل من أجل عرقلة مشروع قناة السويس، ولما شعرت السفارة الفرنسية بهذا، استقال وسافر إلى مصر. ثم عاد إلى إستانبول أثناء صدارة " رشيد باشا " سنة ١٨٥٦م، وتولى رئاسة المجلس الأعلى، ثم أصبح صدرا أعظم سنة ١٨٦٣م.

(3) هو " شارل لوى نابليون بونابارت " " ١٨٠٨: ١٨٧٧م أعلن نفسه إمبراطورا على فرنسا، باسم "نابليون الثالث " سنة ١٨٥٣م.

(4) طونل Thowenel " ادوارد طوونل " (١٨١٨: ١٨٦٦م):سياسى فرنسى مديرا للأمور السياسية، ووزيرا للخارجية الفرنسية، وعمل سفيرا لفرنسا فى إستانبول سنة ١٨٥٥م.

(5) كاننج: ستراتفورد دو رتقليف كاننج "Lord stratfaord de Redclliffe Caning" (١٧٧٠: ١٨٢٧م): من أشهر الساسة الإنكليز، عمل وزيرا لخارجية إنكلترا للمرة الأولى سنة ١٨٠٧م، وللمرة الثانية سنة ١٨٢٢م. ثم رئيسا للوزراء سنة ١٨٢٧م، وكان سفيرا لإنكلترا فى إستانبول أثناء صدارة " رشيد باشا " سنة ١٨٥٨م.

وذات ليلة ذهب " كاننج " قبل سفره، إلى مأدبة طعام أعدها "رشيد باشا" بهذه المناسبة فى منزله الساحلى، وكان عبدكم حاضرا المأدبة. وألقى "رشيد باشا" هذه الكلمة:

"أتمنى لجناب اللورد "استراتفورد روتقليف" (كاننج) سفير دولة إنكلترا الفخيمة الموجود بيننا فى هذا المجلس، دوام الصحة. إن نجاحه فى أثناء مقامه فى إستانبول فى تدعيم العلاقات المخلصة بين الدولة العلية، ودولة إنكلترا وتوفيقه فى هذا بمنتهى المهارة واللياقة، لهو أمر يجعله يستحق وعن جدارة شكرنا جميعا. وبقدر امتناننا فإن قرب رحيله عنا يحزننا لكن يخفف من هذا الألم أملنا فى عودته قريبا".

وبعد أن شكره " كاننج " لقوله هذا، قال مخاطبا هذا العبد العاجز:

"السيد المؤرخ الرسمى لن أسامحكم إذا لم تسجلوا هذه الخطبة بنصها فى تاريخكم"[(١)] قلت: "سأسجلها بنصها، وإن شاء الله يمد الله فى عمرينا، وأرسل لكم نسخة، مطبوعة منها. ". وقد شكرنى " كاننج " على، هذا أيضًا شكرا خاصا.

وعاد "كاننج" مؤخرا إلى إستانبول بعد وفاة "رشيد باشا "، فلم يطل مقامه فيها، إذ مال ميزان السياسة تماما ناحية فرنسا، فرجع إلى لندن على أن يعود فيما بعد.

الأحوال المالية

عندما كانت نفقات الدولة العلية متوازنة مع إيراداتها، كان الموظفون يتسلمون رواتبهم بانتظام ويدبرون معايشهم تبعا لها. ولم يكن هناك اهتمام بتجميل المنازل الشتوية أوالصيفية على النسق الإفرنجى، أما نفقات القصر السلطانى فكانت فى غاية الانضباط. فكما كان الأمراء مجبرين على ملازمة أجنحتهم، كذلك سيدات القصر كن لا يبرحنه. وكانت مصروفات الإسطبل السلطانى والفرسان، عبارة عن العلف فقط، فإذا حضر ضيوف ومست الحاجة إلى وسائل تقلهم، تستخدم

---

(١) يقصد تاريخ جودت.

المركبات المجهزة بالخيول الموجودة فى دوائر الوزراء، ولم تكن بالخزانة الخاصة مخصصات لمثل هذه الأشياء.

ولأن هذه الأحوال بدت قبيحة فى نظر الصديق والعدو لأنها مغايرة لنهج المدنية الذى وجلته الدولة العثمانية فى فترة التنظيمات. فقد رؤى أنه من لازمة الحال أن تتوفر فى القصر السلطانى عربات فخمة كتلك التى يركبها الوزراء والوجهاء، وسائر الكماليات حسب ضرورات العصر. وفيما بعد انعدم استخدام الخيل فى دوائر الوزراء. وصاروا فى الأيام الرسمية مضطرين إلى استخدام خيول الإسطبل السلطانى.

هذه الانقلابات كلها، كانت من الأحوال الطبيعية التى جلبتها احتياجات العصر. غير أن الأمر خرج فيما بعد عن مجراه الطبيعى، وبلغ الإسراف والسفه درجة الإفراط. وكما استدانت الدولة ذات مرة من أجل (تغطية) المصاريف الحربية، فقد اعتادت الاقتراض، وأصبحت بعد ذلك تقترض من أجل المصاريف اليومية.

وكان السلطان "عبد المجيد خان" منذ أمد بعيد، يحذر من مغبة الاقتراض ويراقب موازنة الدولة بدقة شديدة، لكنه بدوره عصفت به هذه الرياح وصار مجبرا على الاستمرار.

وفى مراسم الركاب السلطانى[1] الذى أجرى فى اليوم الرابع من شهر شوال سنة ١٢٧١هـ (١٨٥٤م) وجه السلطان إلى الوزراء خطابا حكيما جاء فيه:

"لقد بذلنا قصارى جهدنا لتجنب القروض، لكن الأحوال اضطرتنا لها، وتجاوز هذا الوضع لا يكون إلا بزيادة الإيرادات، وهذا بدوره مرهون بنشر العمران فى الدولة، بمعنى مد السكك الحديدية إلى كل أنحاء الدولة، عن طريق إنشاء شركات كسائر الدول. ويجب أن نوافق على إقامة هذه الشركات، كما ينبغى

(١) هى مراسم موكب السلطان، التى تجرى أثناء انتقال السلطان من مكان لآخر، والركاب السلطانى هم المعية المرافقة له فى الاحتفالات أو الذهاب للقتال.

أن نعمل فى الغاز. ومع زيادة الإيرادات ينبغى ترشيد الإنفاق، وإلا فلن نحقق النتيجة المرجوة، وهذا يعنى نهاية (الدولة). كما أن قصر بَشِكْطاش"[1] صار فى منتهى التكلف، ويمكن أن يكون أكثر بساطة". فقال "فتحى باشا"[2]، و"خليل باشا"[3] وزير البحرية: "إن هذا لا يمثل شيئًا بالنسبة لمولانا"، فقال: "كلا كلا،إننى أشهد إنها زائدة، و قلبى مطمئن إلى هذا".

تحولات المجتمع الإسلامى

والحقيقة أن جلالة السلطان أبدى عناية واهتماما بالغين للحَدِّ من القروض، لكنه لم يستطع الصمود أمام ضرورات العصر.

فقد هاجر من مصر فى فترة ولاية "عباس باشا" كثير من الباشاوات والبكوات والسيدات، وجاءوا إلى إستانبول، وامتلكوا فيها القصور والمنازل الساحلية الغالية، وأثثوها، وجمَّلوها على النسق الإفرنجى، وأنفقوا أموالا كثيرة وأسرفوا، وأصبح الوزراء وأغنياء إستانبول يتنافسون مع هذا التدفق القادم من مصر. واندفعت زوجات الوزراء أيضا فى الإسراف والبذخ، وتقليد السيدة " زينب " كريمة " محمد على باشا " [4]، ولهذا بلغ الإنفاق فى دائرة "عالى باشا" حوالى ثلاثة أو أربعة آلاف ذهبى[5] شهريا. وكانت نفقات شاب يدعى "على " تكفى للإنفاق على منزل رجل من الأفندية بصورة كريمة. لهذا صارمرتب الصدر الأعظم لا يكفيه.

---

(1) هـو القصـر السلطانى المعروف باسم " قصر طولمه باغچه "، بناه السلطان "عبد المجيد " سنة ١٨٥٣م. .

(2) هو " الداماد أحمد فتحى باشا " ١٨٠١: ١٨٥٤م، زوج الأميرة " عطية " ابنة السلطان " محمود الثانى "، عمل سفيرا دائما للدولة العثمانية فى كل من النمسا وإنكلترا وفرنسا، وكان عضوا بالمجلس الأعلى، واشتغل وزيرا للتجارة والحربية.

(3) هو " خليل رفعت باشا " (ت: ١٨٥٥م)، زوج الأميرة " صالحة " ابنة السلطان " محمود الثانى ". عمل سفيرا للدولة العثمانية فى روسيا سنة ١٨٢٩م، كما شغل منصب وزير الحربية ووزير البحرية.

(4) محمد على باشا (١١٨٣: ١٢٦٦هـ/ ١٧٦٩: ١٨٤٨م): والى مصر ومؤسس الأسرة العلوية التى حكمت مصر حتى سنة ١٩٥٢، تولى ولاية مصر رسميا برتبة الوزارة عام ١٢١٥هـ/ ١٨٠٥م.

(5) الذهبى عملة من الذهب. وقد وصلت قيمته سنة ١٨٧٩م إلى ٤٥٠ قرش.

أما الأميرات[١]، فبدأن ينفقن بغير حساب لكونهن فى كافة الأحوال وبحق أرقى من زوجات الوزراء. وغرقن فى الديون لأن مخصصاتهن لم تعد تكفيهن. كذلك زوجات السلطان اللاتى كن فيما مضى متسترات ومختفيات تحت المظلات فى حرم القصر السلطانى، بدأن فى التجول بالعربات حسب مستجدات العصر، وغرقن فى الإسراف والبذخ لأنهن بالطبع يتفوقن على نساء إستانبول، فغرقن فى الديون. وصرن هدفا لابتزاز عجيب من القهوجية والبالطه جيه[٢]، الذين كانوا وسطاء لهن فى البيع والشراء. فإذا اشتروا (لسيدات القصر) بضائع من أحد التجار بمائة ألف قرش، أخذوا منه أيضا خمسين ألف قرش نقدا، وأعطوه إيصالا بمبلغ مائتين وخمسين ألف قرش، وهكذا ظهرت ديون على القصر السلطانى، بلغت ثلاثة ملايين كيس خلال ثلاث سنوات ليس هذا فحسب، بل رُهنت مجوهرات السلاطين والأميرات، لدى تجار الذهب فى " بك أوغلي "[٣]. وخلاصة القول؛ إن تدفق النازحين من مصر، أفسد أخلاق أهل إستانبول ، وألحق بالأمة والدولة أضرارا بالغة.

بقى أن نقول إن أموال جنود إنكلترا وفرنسا الذين جاءوا إلى إستانبول فى أثناء حرب القرم، كانت تنساب كالماء. وحقق تجار إستانبول من ورائهم، أرباحا طائلة. أما الزواج السلطانى، الذى انعقد فى تلك الأثناء، فقد حقق التجار من ورائه مكاسب طائلة خاصة تجار الذهب، وبدأوا بدورهم يعيشون حياة تتسم بالفخامة، فاشتروا المنازل الساحلية، فى خليج "إستانبول". وفى هذه الأثناء، لم تكن منطقة " قاضى كوى "[٤]، والجُزُر مأهولة بعد، ولم تكن منطقة " قيزل طوبراق "[٥] معروفة بعد، وكانت الإقامة فى الشتاء مقتصرة على "إستانبول"،

---

(1) أى شقيقات وبنات السلطان العثمانى.
(2) صنف من العاملين فى القصر السلطانى.
(3) بك أوغلي Beyoğlu: أحد أحياء إستانبول ، وهو ما يعرف الآن باسم " حى تقسيم "، وكان يقيم فيه الأجانب.
(4) قاضى كوى Kadıköy: أحد أحياء إستانبول ، تقع فى الجزء الأسيوى منها على شاطئ بحر مرمرة.
(5) قزيل طوبراق KızıL Toprak: أحد أحياء إستانبول ، ويقع فى الجانب الأسيوى منها.

"وبك أوغلى"، وفى الصيف على "بوغاز إيجى" التى لم يعد فيها مكان صغير للإيجار، وأصبح استئجار منزل من أربع حجرات فى "بويوك دره" [1]، يعد انتصارا، وكأنه غاية المنى.

وحدث أن استأجر شيخ الإسلام "سعد الدين أفندى" [2] منزلا للمصيف فى "بالطه ليمانى" [3] لمدة ستة شهور بمبلغ أربعين ألف قرش. وكان هذا المنزل ملكا لحليم باشا " المصرى [4]. وجاء أحد الشيوخ لتهنئة " سعد الدين أفندى"، بهذا المسكن، وقال: "أعرف أن هذا المنزل بيع فيما مضى، بمبلغ أربعين ألف قرش". فأثار ذلك دهشة الحاضرين. فقد ارتفعت أثمان العقارات وإيجاراتها بهذا الشكل، وأصبح الربح عند التجار والعُمّال، أمرا فى غاية السهولة؛ يشبه صيد السمك وقت تجمعه.

والأمر الغريب، أنه قبل حرب القِرم، انتشر فى إستانبول وضواحيها كثير من اللصوص، أما عقب نشوب الحرب، فقد اختفى اللصوص تماما. مما يوضح أن كثرة اللصوص فى بلادنا، كان بسبب قلة النقود.

وقبل الحرب، كانت أجود أنواع الدخان الممتاز، تباع بستين قرشا، فارتفع ثمنه فى أثناء الحرب إلى ثلاثمائة قرش دفعة واحدة، ولم ينخفض عنها بعد ذلك. فقد أعجب الأوربيون بدخان "يكيجه"[5]، وافتتحت فى باريس محال لبيعه. وفى تلك

---

(1) بيوك دره Büyükdere: اسمها القديم " باتيرياقس"، وهو يعنى الوادى العميق. تبعد عن قلب إستانبول أربعة عشر كيلو متر، وتقع على شاطئ البوسفور، فى الجانب الأوربى منه.

(2) سعد الدين أفندى (١٧٩٨ : ١٨٦٦م): شيخ الإسلام السابع بعد المائة فى الدولة العثمانية، تولى هذا المنصب سنة ١٨٥٨م، لمدة خمس سنوات.

(3) بالطه ليمانى Balta Limanı: مرفأ صغير على بوغاز البوسفور فى الجانب الأوربى منه، سمى "بالطة"، نسبة إلى "قبودان بالطه أوغلى" أميرال الأسطول العثمانى أثناء الفتح العثمانى لتلك المنطقة.

(4) الأمير " عبد الحليم باشا (١٨٢٠ : ١٨٩٤م): " ابن " محمد على باشا " والى مصر، شغل منصب الوزارة فى الدولة العثمانية، وهو والد الصدر الأعظم " سعيد حليم باشا ".

(5) يكيجه Yenice: قصبة بمركز ناحية تابعة لقضاء " اسكجه "، بولاية " اطنه " وينتج بها أشهر أنواع الدخان العثمانى.

الفترة كانت منطقة "بوغاز إيجى" تبدو وكأنها قطعة من الجنة، فمنظر الليالى القمرية، والفُلْك السابحة على صفحة الماء، تبدو وكأنها لوحة مرسومة. ومن المعروف أن أجمل الليالى القمرية تكون عند شاطئ "بَبَك"[١]، "وبيوك دَرَه"، فبعض الناس يقصدون ساحل "بيوك دره"، وبعضهم يقصد ساحل " ببك " لرؤية أشجار السرو الفضية، التى كانت مصدر إلهام الشعراء. وكم نظموا فيها أشعارا جميلة.

وما دمت ألزمت نفسى الصدق فيما أكتب. فينبغى أن أعرض حالى أيضا ؛ فقد كان عبدكم هذا مشغولا بكتابة تقارير الباب العالى والمضابط ودفاتر اليومية، وخصصت وقت فراغى لتأليف الكتب والرسائل، ومع هذا لم تخطئنى نسائم الصفاء والمتعة التى هبت على إستانبول . فكنت إذا فرغت من كتابة الشعر؛ أخالط الشعراء والساهرين فى ضوء القمر، وأقرض الشعر فى "أشجار السرو الفضية".

وازداد عشاق النساء، وقل الغلمان الصِّبَاحُ، وكأن قوم لوط لم تبق منهم باقية. ولما كان الحب والعِشق من الأمور المعروفة والمعتادة لدى الشباب فى إستانبول من قديم، فقد تحولوا إلى الفتيات كأمر طبيعى، وزاد الإقبال على ارتياد متنزهات "كاغد خانه "[٢]، التى ألِفها أهل إستانبول منذ زمن السلطان " أحمد الثالث" [٣]، وانتشرت طريقة الحب بالإشارة إلى المركبات، سواء هناك أو فى ميدان "بايزيد"[٤].

---

(1) ببك Bebek: أحد أحياء إستانبول ، تقع على شاطئ البوسفور، فى الجانب الأوربى منه، كانت من قبل مصيفا للأثرياء، وكان يوجد بها كثير من القصور الصيفية الخاصة بهم.

(2) كاغد خانه Kağıthane منطقة فى إستانبول تقع الآن فى حى " شيشلى ". اشتهرت فى زمن السلطان " أحمد الثالث" وتشتهر " كاغد خانه " بحدائقها ومتنزهاتها، والتى يقضى فيها أهل إستانبول أيام عطلتهم.

(3) السلطان أحمد الثالث (١٦٧٣ : ١٧٣٦م): عرف عصره بعصر الزهر " لاله دورى "، تولى العرش مدة عشرين عاما، وكان مرهف الحس، محبا للفنون والآداب، ارتفع فى عصره نجم الأدباء والشعراء والخطاطين. يوجد مكتبة باسمه فى قصر " طوبقابى "، تضم أربعة آلاف وثلاثمائة وأربع وستين كتابا، فى عشرين فرع من فروع العلم.

(4) أحد الميادين المشهورة فى إستانبول ، ويقع أمام (دائرة أمور عسكرية)، التى كانت مقرا لوزارة الحربية آنذاك. وسمى بهذا الاسم نسبة إلى " جامع بايزيد " الموجود فى نفس هذا الميدان.

ولم يبق وجود لأتباع " كامل باشا " و" عالى باشا "، اللذين اشتهر عنهما بين الوجهاء، عشقهما للغلمان. وكان " عالى باشا " يجتهد فى إخفاء عشقه للغلمان، تجنبا لاعتراضات الأجانب.

ومع أن جلالة السلطان " عبد المجيد خان "، كان سلطانًا عالى الجاه، ملائكى الخصال، لكن أليس من البشر؟. فقد عصفت به تلك الرياح، وأصبح هو أيضا ضمن انقلابات هذا العالم، فأحب بعض النساء وعشقهن، وشارك الناس فيما يُعدُّ حلالاً بالنسبة لمعاملاتهم الحرام، ولم يستطع أحد أن يقول فى ذلك شيئا. وأثار الانتباه ذلك الضعف الذى تسلل إلى جسده يوما فيوم، بسبب الإسراف فى النساء واللهو. وأسف الناس لحاله هذا من فرط حبهم له.

وذات يوم قال أحد الشيوخ المتعصبين، لأحد الظرفاء: " لقد قل اللِّواط، لكن لو اختفى الزنا أيضًا، لانصلح حال العالم. ". فأجابه قائلا: "سيدى الشيخ، لن نرجع الآن إلى زمن سيدنا " عمر "، ولو قرأت تاريخ الدولة الأموية والعباسية، لعرفت قيمة هذا العصر ووفيته حقه. إن العالم الذى تنشده لن تجده الآن ولا حتى فى " بروسه "[(١)]، ولو أن قضاء " خادِم "[(٢)] بقى على حاله أيام المرحوم [أبو سعيد] " الخادمى "[(٣)]، فلك أن تذهب إلى هناك وتستريح".

وكان " رشدى باشا "[(٤)] أكثر فُحشا من غيره، ويخفى أمره هذا، وينافق كل من يسأله الرأى.

---

(1) بورسه Bursa من أجمل مدن الدولة العثمانية. تبعد عن إستانبول مسافة ثمانين كيلو متر، كانت مراسم جلوس السلاطين ووفاتهم ودفنهم تتم فى " بورسه " قبل فتح إستانبول .

(2)أحد أقضية " قونية ".

(3) " أبا سعيد الخادمى "، أحد المتصوفة والفقهاء، وصاحب كتاب مجامع الحقائق. واسمه نسبة إلى "قضاء خادم ".

(4) رشدى باشا: يقصد الصدر الأعظم " مترجم محمد رشدى باشا " ١٢٢٦: ١٢٩١هـ / ١٨١١: ١٨٧٤م. أطلق عليه لقب " المترجم " لاشتغاله بأعمال الترجمة عن اللغة الفرنسية فى مقر وزارة الحربية. تولى منصب الصدر الأعظم خمس مرات. أولها سنة ١٢٧٦هـ / ١٨٦٠م، وآخرها سنة ١٢٩٥هـ / ١٨٧٨م. كان يشغل منصب الصدر الأعظم عند خلع السلطان "عبد العزيز الخامس"، وكان ضمن من اشتركوا فى مؤامرة خلعه.

وترددت رواية عن "فتحى باشا"، لا أود تصديقها، لأننى لو صدقتها، وجَبَ على أن أذمه. يقولون إنه أحضر من أوربا أدوية علاجية، لها نفس تأثير معجون القوة (الجنسيّة)، وقدمها إلى جلالة السلطان بدعوى الإخلاص لجلالته. ولو صحّت هذه الرواية، لكانت خيانة عظمى لولى نعمتنا، ليس بعدها خيانة.

كذلك، كانت خزينة الدولة تنوء بنفقات النساء اللواتى كن موضع إعجاب جلالة السلطان، وقد تنافس " فتحى باشا"، " ورشدى باشا"، فى تسهيل الأمر له، فكل منهما يريد أن يظفر بالسبق فى هذا المضمار. فلما عجزت خزينة الدولة فى نهاية الأمر عن تحمل هذه النفقات، فتح "عالى باشا" و"فؤاد باشا" باب القروض. وبعد ذلك عجزت عن دفع المرتبات الشهرية، التى أصبحت تمثل مشكلة، نتيجة انهيار موازنة الدولة.

أما أغلب تعاملات تجار إستانبول ، فكانت تتم مع من يتقاضون مستحقات شهرية من الخزانة، سواء بأنفسهم أو بالوساطة، ولم يتمكن هؤلاء أيضا من تقاضى مستحقاتهم. وغشيت إستانبول أزمة مالية مفاجئة. وكما ارتفعت أثمان العقارات فجأة، انخفضت مرة أخرى انخفاضًا شديدًا. وكان لدينا من قبل ثلاث وسائد للجلوس، كنا نضعها فى أجولة كبيرة لنقلها بالمراكب، فى أثناء التنقل بين مقر الإقامة صيفا أو شتاءً. واستبدلنا كرسى وأريكة باثنتين منهما، وقد تحطما أثناء نقلهما وأصبحا فى حاجة إلى إصلاح، فازدادت بذلك أوجه الإنفاق. وكانت لدينا مائدة طعام على النسق الأوربى، لكننا لم نستطع التخلى عن مائدة طعامنا القديمة فى إفطار رمضان. وبسبب مثل هذه الأمور، زادت نفقاتنا، وأصبحت المرتبات لا تكفى.

وأسقط فى أيدى الناس، فماذا عساهم أن يفعلوا. فالموظفون يريدون مرتباتهم أول كل شهر، والأميرات وسيدات القصر لا يعرفن من أين تأتى النقود التى ينفقنها، ولا يردن أن يعرفن، ويزعجن السلطان بطلب النقود. كما أصبح الصيارفة، والتجار، والباعة، يضغطون على الدولة للسبب نفسه؛ بينما الخزانة خاوية، والوزراء عاجزون، غشيت إستانبول أزمة طاحنة.

والآن من المخطئ ؟! كلّ لا يريد تحمل الخطأ، ويلقى التبعة على الآخر. الوزراء يقولون إن مصروفات الأميرات وسيدات القصر، أصبحت غير محتملة، فلتلزم السيدات الحريم كسابق عهدهن، وترجع نفقات القصر إلى سابق عهدها.

أما المعارضون للوزراء، فيقولون: " إن عالى باشا عاجز عن ضبط نفقات دائرته الباهظة. وعائلة " فؤاد باشا " تأتى كل شهر بتقليد جديد، للتشبه بالأوربيات. فأخلاق السيدات المسلمات الشريفات تفسد، و" فؤاد باشا " عاجز عن السيطرة عليهن. ومع هذا يعطون لأنفسهم الحق فى الحديث عن الاقتصاد فى نفقات القصر السلطانى، وعن زوجات السلطان الشرعيات. الأَوْلى أن يستقيم الوزراء أولا ويصلحوا من أنفسهم، ثم يُسْدُوا النصح للآخرين".

انهيار الوضع المالى للدولة

احتدم الجدل حول مشكلة النقود، وحدث خلل كبير فى المعاملات، والأسهم التى تشكل قوائم الإيراد والتى سبق ترتيبها بسبب ديون الخزانة الخاصة، تم سحب ربعها. لكن لم يمكن سحب بقيتها، لأن خزانة الدولة كانت ضامنا لها. وهذا يعنى ضم ديون الخزانة الخاصة إلى خزانة الدولة. فى حين أن مصروفات الخزانة الخاصة كانت على المكشوف، فانهار المركز المالى للدولة تماما ووصل إلى حد الإفلاس. وفى عام ١٢٧٤هـ [١٨٥٧م]، ارتفعت قيمة المائة ذهب إلى مائة وستين قرشا. وفى هذه الأثناء، اتضح أن النقود المقترضة من التجار والصيارفة للقصر السلطانى، بلغت فوائدها حوالى خمس وأربعين فى المائة من المبلغ الأصلى.

وبسبب هذه الوضع السيئ، جرى كتابة تقرير يتعلق بطلب الإذن بالنظر فى سبيل لمعالجة هذا الأمر بتشكيل لجنة من خواص الوزراء، لمناقشة الأمور المالية وتعديل المصروفات، ورفعت اللائحة إلى جلالة السلطان. وقد استاء جلالة السلطان لذلك، وجلس فى تهنئة عيد الأضحى متجهم الوجه، وتعجل التهنئة.

وفى المجلس المشار إليه تكلم " محمد باشا القبرصي "[1] طويلا عن ضرورة التشدد فى التقرير المذكور،ومما قاله: " إن الحل لا يكون بمثل هذه الأمور البسيطة، يجب أن يتضمن التقرير إغلاق المبانى الخاصة، وتخفيض نفقات القصر السلطانى". وكان التقرير متشددا بدرجة كبيرة وانعكست شدته على جلالة السلطان، فغضب على " القبرصى " كرد فعل طبيعى. ويروى أنه قال " يجب نفى هذا الخنزير ".

وكان " محمد على باشا "[2] وزير البحرية، يوحى للسلطان أنه وقّع على التقرير مسايرة للآخرين فحسب، وكان يرمى من هذا إلى إسقاط المجموعة العاملة مع "عالى باشا" من نظر السلطان، إلا أنه لم يوفق فى هذا.

وفى هذه الأثناء وصلت لسفارات إنكلترا وفرنسا وروسيا والنمسا، لوائح متحدة المضمون ولا تحمل توقيعا مفادها: " إن تصرف " عبد المجيد " غير مناسب، وكل العلماء والمشايخ سيثورون ويهاجمون السفارات لينقذوا السلطان من التدخلات الأجنبية. ". وعندما أرسلت هذه اللوائح إلى الباب العالى، تم استدعاء الوزراء فورا وعقد اجتماع، وطارت الشائعات بأن الناس سيثورون ويجلسون "عبد العزيز "[3] على العرش، وتسبب هذا فى إشاعة القلق بين أغلب الناس.

---

(1) قبرصى محمد باشا (١٢٢٨: ١٢٨٨هـ / ١٨١٣: ١٨٧١م): الصدر الأعظم " محمد أمين باشا "، عين واليا على حلب سنة ١٨٥٠م، بسبب الاضطرابات التى ظهرت فيها فى تلك الفترة، ثم مشيرا لجيش الجزيرة العربية سنة ١٨٥١م. ووزيرا للبحرية سنة ١٨٥٤م. تولى منصب الصدارة فى العام نفسه، خلفا " لرشيد باشا "، ثم رئيسا لمجلس التنظيمات، وصدرا أعظم للمرة الثانية ١٨٥٩م، وللمرة الثالثة ١٨٦٠م.

(2) محمد على باشا " الداماد " (١٢٢٨: ١٢٨٤هـ / ١٨١٣: ١٨٦٧م): تولى منصب الصدارة فى زمن السلطان " عبد المجيد "، ووزير البحرية عدة مرات، ومستشار البلاط السلطانى فى زمن السلطان "عبد العزيز "، ووزارة الخزانة الخاصة. وهو زوج " عادله سلطان " ابنة السلطان " محمود الثانى "، ولذا أطلق عليه لقب " الداماد ".

(3) يقصد السلطان عبد العزيز (١٨٣٠: ١٨٦٧م) ابن السلطان " محمود الثانى "، وكان أميرا حينذاك، تولى العرش عقب وفاة السلطان " عبد المجيد " سنة ١٨٦١م، ثم قام " حسين عونى باشا " بتدبير مؤامرة لخلعه سنة ١٨٧٦م. ثم قتل بعد ذلك بأربعة أيام، وأشاع مدبرو المؤامرة أنه انتحر. اهتم اهتماما كبيرا بتطوير الأسطول العثمانى، وهو أول خليفة عثمانى يزور مصر بعد "سليم الأول".

موقف السلطان عبد المجيد من نساء القصر

فى تلك الأثناء، كلف جلالة السلطان، "أغا دار السعادة "[1] بالتوجه إلى الأميرة " منيرة "[2]، ليبلغها بالآتى: "على الأميرات أن يتعقلن. لقد تجاوزن الآن كل الحدود، لن أكتفى بتأنيبهن، بل ربما يدفعننى إلى ضربهن ". بناء عليه أعيدت إلى التجار بضائع بعشرين ألف كيس.

وفى السابع من محرم سنة ١٢٧٥هـ [١٨٥٨م] عُزل " أشرف أفندى " وكيل أعمال الأميرة " رفيعة "[3]، وحبس فى منزله، ووضع شرطى على بابه لحين محاسبته.

وبعد عشرة أيام تفضل جلالة السلطان، بتشريف الباب العالى، وترجل عن جواده بكامل هيبته ووقاره، وصعد السلم دون أن يلتفت لأحد، ودلف إلى الدائرة السلطانية، ثم صعد الوزراء السلم واحدا تلو الآخر، وقد اعترتهم الدهشة والخوف، ودخلوا إلى مجلس التنظيمات[4]، واستدعى جلالة السلطان " عالى باشا " أولا لمقابلته، وبعد مناقشات طويلة، دخل " رضا باشا " وزير الحربية، " و محمد على باشا " وزير البحرية، لمقابلة جلالة السلطان. وعند النظر فى ديون الأميرة " رفيعة، اتضح أنها بلغت ستين ألف كيس، فعنَّفه السلطان تعنيفا شديدا، وعندما أقسم " محمد على باشا " أنه لا يعلم عن هذا الأمر شيئًا، ثار جلالة السلطان،

(1) دار السعادة أغاسى: ويطلق عليه أيضا " قيزلر اغاسى "، ورئيس الأغوات القائمين على حراسة جناح الحريم فى القصر السلطانى، وكان يتولى فى الوقت نفسه مباشرة أوقاف الحرمين الشريفين.

(2) منيرة سلطان (١٢٦٠: ١٢٧١هـ / ١٨٤٤: ١٨٦٢م): ابنة السلطان " عبد المجيد ". كانت قد خطبت " لإبراهيم إلهامى " ابن " عباس باشا " والى مصر، وبعد وفاته تزوجت من " إبراهيم باشا".

(3) رفيعة سلطان (١٢٥٧: ١٢٩٧هـ / ١٨٤٢: ١٨٨٠م): ابنة السلطان " عبد المجيد "، وشقيقة الأمير " محمد رشاد ".

(4) مجلس تنظيمات هو المجلس الذى تشكل ١٢٧٠هـ / ١٨٥٤م، ويختص باتخاذ القرارات، ومناقشة الإجراءات التى ستتخذ، من أجل إصلاح الدولة، ويعد اللوائح والقوانين، التى تتطلبها التنظيمات، له حق تعديل اللوائح الموجودة. ورأى المجلس استشارى، وتنفذ قراراته بعد موافقة السلطان، وتصديقه عليها. أدمج مع مجلس الأحكام العدلية سنة ١٢٧٨هـ / ١٨٦١م.

وأنحى عليه باللائمة، وقال: "إن قسمك هذا غير معترف به، ألست أنت الذى حرضت طلبة المدارس الدينية من قبل؟ أنت رجل خائن. خائن لدولتك وسلطانك.إن نفيك من قبل لم يكن برأى "رشيد باشا" وحده، كنت متفقا معه فى هذا الأمر". ثم التفت إلى "عالى باشا"، قائلا: "وأنت كيف ستصبح صدرا أعظم[1]، ولا تهتم بمثل هذه الأمور، يأخذون الخاتم ويسرعون بطرد الرجل[2]، إن المسئولية تقع على عاتقك". وكنا فى الخارج نسمع تلك الكلمات الحادة فنرتعد. وفى هذه الأثناء، جاء بقية الباشاوات أصهار جلالة السلطان، وقال جلالته لهم: "إن الحريم السلطانى يتنزهن فى ضوء القمر مساءً، وما كان لى ابنة تتنزه فى ضوء القمر، وسوف أردهن عن هذا، إن تصرفات هؤلاء الحمقى، أصبحت الآن تمس شرفى". ووبخ كل أصهاره وأنحى عليهم باللائمة، خاصة "على غالب باشا "[3]. ثم تفضل بتشريف حجرة المجلس، وأمر باستدعاء الوزراء والموظفين. وانصرف بعد أن قرأ عليهم خطا همايونيا[4]، يتعلق بما ينبغى مراعاته فى التصرفات، وتفضل بالعودة إلى مقره السلطانى، دون أن يلتفت إلى أحد.

إجراءات السلطان عبد المجيد لضبط أمور الدولة

وبعد يوم واحد، عُزل كل أصهار السلطان من وظائفهم، وعين "محمد باشا القبرصي" رئيس مجلس التنظيمات وزيرا للبحرية بدلاً من "محمد على باشا"، و"رشدى باشا" رئيسا لمجلس التنظيمات، بدلا منه، وأصبح "محمود نديم باشا"،

---

(1) الصدر الأعظم:رئيس الجهاز الإدارى فى الدولة العثمانية أى رئيس الوزراء، وهو بمثابة وكيل السلطان فى كافة الأمور وكالة مطلقة،ويحمل الخاتم السلطانى. تغير لقب الصدر الأعظم إلى لقب رئيس الوزراء ثلاث مرات فى الأعوام ١٨٣٨م، ١٨٣٩م، و ١٨٧٨م. وللصدر الأعظم صلاحيات واسعة، فهو يقابل السفراء، ويرأس الديوان، ويخرج على رأس الجيش.

(2) ضرب مثل

(3) على غالب باشا: ابن الصدر الأعظم " مصطفى رشيد باشا "، وكان زوج للأميرة " فاطمة " ابنة السلطان " عبد المجيد "، عمل وزيرا للخارجية والأوقاف والخزانة الخاصة، وعضوا بمجلس التنظيمات (ت: ١٢٧٥).

(4) الأمر الذى يصدره السلطان بخصوص عمل ما. وكان يطلق عليه من قبل اسم "امر شريف"، ويكتبه السلطان بخط يده أو بيد أحد كتاب البلاط السلطانى، ويقوم السلطان بالتوقيع عليه.

وهو من أعضاء مجلس التنظيمات (الصدر الأعظم فيما بعد) وزيرا للتجارة، بدلا من "على غالب باشا".

بعد يومين عُزل كل وكلاء أعمال الحريم السلطانى، وعُين بدلا منهم رجال من قدامى رجال الدولة، وشاع فى تلك الأثناء أن عربات وزير الحربية "رضا باشا" الموجودة فى القصر السلطانى، قد ربطت بالسلاسل الحديدية حتى لا تستعملها سيدات القصر. وبعد عدة أشهر عُزل "محمود نديم باشا" (الصدر الأسبق)، وأصبح "أدهم باشا" - وهو من أعضاء مجلس التنظيمات - وزيرا للتجارة، بدلا منه، وانشغل الوزراء بتفاصيل الإدارة والحكم، وكانوا يكرهون استمرار تلك الشدة التى أظهرها جلالة السلطان، لدرجة أنه ضحى بأصهاره.

إن وصول جلالة السلطان إلى هذا الحد، ألقى بكل المسئولية على عاتق الوزراء. وكأنه ضحى بالوزير فى لعبة الشطرنج. ووقع الوزراء فى حيرة لأن استمرار مثل هذا الأسلوب أمر صعب عليهم لكثرة ودوام مساءلتهم. وكان لتصرفات السلطان هذه صدى طيب، فى دول أوربا، مما وفق " فؤاد باشا " الموجود هناك فى عقد قرض بمبلغ خمسة ملايين ليرة، وقد أُبلغنا بهذا برقيا، مما كان باعثا للسرور ثم بدأنا فى التراخى شيئا فشيئا.

وفى أثناء انشغال مجلس خواص الوزراء[١] ببحث أمور بسيطة مثل القوارب الخماسية، واستخدام المراكب الثلاثية، وإجراء تعديلات بين أغوات[٢] ومرافقى الباب العالى، بهدف الاقتصاد فى النفقات، شرف جلالة السلطان قصر "طوپقپو"[٣] واستدعى الصدر الأعظم، وقال له: "إن القوارب الخماسية من

(1) هو المجلس الذى ينعقد تحت رئاسة الصدر الأعظم، ويتكون من الوزراء، وشيخ الإسلام. ويطلق عليه أيضا اسم " مجلس الوكلاء "، " ومجلس الخاص ".

(2) يطلق لقب " أغا " على الموظفين التابعين للقصر السلطانى، أو الجيش كما يطلق أيضا على وكلا الأعمال وعلى كبار القوم والأعيان والأشراف فى المناطق خارج إستانبول.

(3) يقع عند مدخل بوغاز البوسفور، وقد شرع فى بناء قصر " طوپقپو " سنة ١٤٦٥م. وتم الانتهاء من بنائه ١٤٧٨م، وهو مقر انعقاد مجلس الوزراء، وحجرة العرض على السلطان.

مخصصات الدولة، ولوازم السلطنة منذ زمن طويل ولن يبطل استخدامها، وإلغاؤها لن يحل من الأمر شيئا، إذ إنها ليست السبب فيما وصلنا إليه من حال، عليكم بالاهتمام بما هو أجدى، يجب ألا تدفع المرتبات فى غير موضعها، وألا تجامل أحدا، وأن تُعَدِّل المجالس".

وفى هذه الأثناء، ظهر نجم مذنَّب، وانشغل به المولعون بأحكام النجوم، كما انشغل الوزراء أيضا بالتعديلات التى تجرى.

ولم يكن هناك أعضاء زائدون فى المجلس العالى للتنظيمات، لذا لم نتأثر بهذه التعديلات، لكن أُخرج " ده ده باشا " من المجلس، وهو رجل مجتهد تقدمت به السن وأصبح عاجزا عن إبداء الرأى فى مجلس التنظيمات، فأخرج منه بمرتبه كاملا، وألغى مجلس الأشغال تماما، وأجريت تعديلات فى مجلس الشئون المالية.

واستُبعد الأعضاء الزائدون من المجلس الأعلى، وأعطى لكل منهم مرتب. وعند بحث هذه التعديلات، اشترط " رشدى باشا " استبعاد المولى[1] " صديق " ابن شيخ الإسلام، حتى لا تكون هناك حجة لمن سيخرجون من المجلس. ولم يستطع والده الاعتراض، فكتب اسم " المولى صديق " على رأس قائمة المستبعدين. وكان " المولى صديق " سليط اللسان، فانطلق يذم الوزراء جميعا ويقدحهم خاصة " رشدى باشا " ولم يتوان عن الإساءة إليه والتشهير به، كذلك عكف بقية المعزولين على ذم الوزراء وقدحهم. ومما أثار الأقاويل بين الناس، أن هذه التعديلات لم تمس أحدا من رجال عالى باشا فلم يخرج أحد منهم من المجلس الأعلى أو من مجلس الشئون المالية. وشاع بينهم أن السلطان ضحى بأصهاره بغية الإصلاح، أما الوزراء فلم يتخلوا عن بطانتهم ومنافقيهم. وقد بلغ هذا الكلام مسامع جلالة السلطان.

---

(1) يطلق لفظ " ملا " أو " مولى " أو " منلا " على العلماء ممن يحصلون على رتبة " المولوية ". ثم أطلق أيضا على ذوى المكانة العلمية والاجتماعية البارزة، وعلى القضاة من الدرجة الأولى، والمعنى اللغوى لكلمة " ملا "، هو " العالم "، أو الفاضل، أو الفقيه.

وكان "رجائى أفندى"[1] الكاتب المعروف، من أعضاء المجلس الأعلى المستبعدين، ويوم عُزل، احتسى الخمر حتى صار فى حال سُكرٍ بَيّن، ثم انطلق إلى منزل " عالى باشا " ودخل إليه، فلما وقعت عيناه على النجم المذنب، وقال له وهو يترنح: " لقد أبقيت " زيوار باشا "[2] لصلته بك، ماذا تريد منى أيها الظالم. لقد أحلتُ عليك شؤم ذلك النجم المذنب. " قال هذا ثم انصرف.

انتابت الوزراء نوبة من السكون بعد أن شاعت عنهم الأقاويل ولاكتهم الألسنة وساءت سمعتهم، واتهموا بالتواطؤ والممالأة. كما أن جلالة السلطان لم يقدر على رفض رجاء شقيقته الأميرة " عادلة " [3]، فأعاد "محمد على باشا " لوزارة الحربية، ولم ينقض وقت طويل إلا وعادت الأمور إلى ما كانت عليه.

كانت السلوى فى القرض الذى عقده " فؤاد باشا "،لكنه غير مجدٍ للقصر السلطانى، إذ كان مشروطا بإلغاء القوائم النقدية [أى العملات الورقية]، وعدم استخدامه فى نفقات الخزانة الخاصة. وفى هذه الأثناء، كان "رضا باشا" وزير الحربية، رجلا نافذ الكلمة، بل كان يتدخل فى تصرفات القصر السلطانى، وذات مرة أعلن " تحسين أغا " القائم على جناح الحريم عن تشريف جلالة السلطان لدائرة (السيدة "سرفراز"[4]، بالزيارة، فقالت السيدة "سرفراز ": (هل استأذن

---

(1) رجائى أفندى (١٨٠٣: ١٨٧٤م): هو رجائى محمد أفندى رجل دولة وشاعر تركى، عمل كاتبا لديوان " خليل رفعت باشا"، ثم عضوا بمجلس المعارف.

(2) زيوار أفندى (١٧٩٣: ١٨٦٢): هو " أحمد صادق زيور أفندى "، شغل عدة وظائف هامة فى الدولة العثمانية، مثل رئاسة الترسانة ١٨٤٨م، ورئاسة المدرسة الطبية ١٨٥٠م، ورئاسة الخزانة الخاصة ١٨٥٤م، ثم تولى شياخة الحرمين الشريفين مقرونة برتبة الوزارة سنة ١٨٦١م.

(3) عادله سلطان (١٢٤١: ١٣١٦هـ / ١٨٢٦: ١٨٩٩م): ابنة السلطان " محمود الثانى ". كانت شاعرة، ولها ديوان شعر غير مطبوع مودع بمكتبة " قصر طوبقابى ". تزوجت من " محمد على باشا". شهدت عصور أربعة سلاطين، وهى التى أمرت بطبع أشعار السلطان " سليمان القانونى "، باسم " ديوان محب ".

(4) سرفراز خانم: وهى أحب " زوجات " السلطان " عبد المجيد " إليه كانت تتمتع بقدر كبير من الجمال، والحرية فى تصرفاتها، دون أن يجرؤ أحد على الاعتراض على تصرفاتها. عرفت بإسرافها، فقد كانت تنفق فى العام الواحد حوالى مائة وعشرين ألف كيس.

جلالة السلطان " رضا باشا "). وقيلت هذه الكلمة بين ثلاثة أشخاص، ولما كان (كل سر جاوز الاثنين شاع). فقد انتشر الأمر، وأعقب ذلك عزل " تحسين أغا "، وعُيّن " خير الدين أغا " قائما على جناح الحريم، بدلا منه.

آثار الأزمة المالية

فى شهر شعبان من عام ١٢٧٥هـ [١٨٥٨م]، حدث أمر مؤسف، فقد تجمع عمال المبانى السلطانية الخاصة حول القصر السلطانى، وأخذوا يصرخون فى طلب النقود، بعدما صدر أمر جلالة السلطان بإغلاق المبانى الخاصة وتحويل مخصصاتها وقدرها أربعة آلاف كيس، لسداد ديونها.

اشتدت الأزمة المالية بمرور الأيام، واشتد ضيق جلالة السلطان منها. وفى ربيع الأول سنة ١٢٧٦هـ [١٨٥٩م]، استدعى جلالته الوزراء إلى البلاط السلطانى، وعندما مثلوا بين يديه، قرأ عليهم الخط السلطانى، الذى سيبلغ إلى الباب العالى، ومضمونه:

(لما كان النهوض بالدولة يتوقف على قدرتها المالية، والوضع المالى للدولة مضطرب منذ أمد بعيد، إذ تم ولأسباب مختلفة الاقتراض من تجار وصيارفة " بك أوغلى " بشروط مجحفة ؛ لهذا يجب على جلالة السلطان والوزراء من الآن فصاعدا بذل كل الجهود لإيجاد حلول لهذه الأزمة وعرضها أيا ما كانت).

فكان رد" عالى باشا " على ذلك: " إن دولتكم العلية انتهت، وتحتاج إلى همتكم السلطانية.". فانزعج جلالة السلطان من قوله هذا واعتراه الضيق.

وبعد ذلك، أبلغ الخط السلطانى المذكور إلى الباب العالى، ولم يقرأ على الملأ، إنما قرئ فى حجرة العرض[1]، على موظفى الباب العالى، وأعضاء المجالس. وقد أعدت مضبطة فى مجلس الوزراء، للرد على الخط السلطانى، ووردت فيها كلمات شديدة اللهجة، ومن هذه الكلمات: " من المستحيل حل هذه الأزمة إذا لم ترجع الدولة إلى ما كانت عليه فى أعوام ١٢٦٣هـ: ١٢٦٥هـ [١٨٤٦: ١٨٤٨م]".

(1) هى الحجرة التى يقابل فيها السلطان سفراء الدول الأخرى، وتوجد فى قصر " طوپقاپى ".

ولما كان السلطان على علم بالمناقشات التى تدور داخل مجلس الوزراء، فقد عزل "عالى باشا" فى الحال بدون أن يتيح له الفرصة لعرض هذه المضطبة وتقديمها إليه، وعين " محمد باشا القبرصي " ـ مع كراهيته له ـ صدرا أعظم. وفى اجتماع الصدارة، دارت المناقشة حول الأزمة المالية، وعبَّر جلالة السلطان عن حزنه وغمه الشديدين، وأنه آسف لما حدث سلفا، بقوله: " لقد ضاعت أموال كثيرة هباء، وليت ذلك لم يحدث، ولكن لم نكن نملك من الأمر شيئا ".، ثم قال: " لقد خبرت إخلاصكم جميعا، وما زلت آمل استمرار هذا الإخلاص بالوصول إلى حل لوضعنا هذا". فقال الصدر الأعظم الجديد: " إنها لأزمة، وسبق أن مرت الدولة العلية بمثل هذه الأزمات، وبإذن الله ستجتاز هذه الأزمة أيضا، فليس هناك مستحيل. علينا فقط معرفة الأسباب التى أدت بنا إلى هذا الوضع، ثم نتجنبها، وإلا فلا جدوى من الأسف. ". واستطرد وهو يشير إلى الوزراء: " إن كل هؤلاء سيبذلون قصارى جهدهم ".

وبعد ذلك لم يغير الصدر الجديد المرتبات كلها، واتجه إلى طريق مسدود بتخفيض مرتبات الموظفين الإداريين فقط، وكأنه بهذا قد سد الثغرة التى فى الخزانة، ومجموع هذه المرتبات خمسمائة ألف كيس سنويا، حتى إذا لم تدفع كلها، فإنها لا يمكن أن تفى بالمصروفات الضرورية، والوضع لا يسمح بعقد قرض جديد، بسبب تدهور مركز الدولة المالى.

وخصصت إيرادات السنة حتى نهايتها، لتسديد ديون تجار " بك أوغلي "، وفوائد الديون السائرة. والحاصل أن الدولة يلزمها ما لا يقل عن خمسمائة ألف كيس لإدارة شئونها حتى نهاية العام. وتأخر دفع كل المرتبات. ولن يمكن دفعها، حتى لو تم تخفيضها إلى النصف.

وقد هاجر من روسيا إلى الدولة العثمانية هذا العام، كثير من المهاجرين "الشراكسة"، "والنوغاى"[1]. ولا شك أن متطلبات إسكانهم أدت إلى زيادة الأزمة المالية.

---

(1) النوغاى: جنس من المغول، تتركوا واستوطنوا القوقاز جنوب شرق روسيا، وهم من أكبر قبائل الشراكسة، وكلهم من المسلمين. انظر، أحمد جودت، قريم وقافقاسى تاريخجه سى، ص ٤٩.

كان "رضا باشا" وزير الحربية يعمل ضد "القبرصى". وحدث أن استدعى جلالة السلطان كلا من "القبرصى"، "وفؤاد باشا" - وذلك يوم الخميس السابع والعشرين من شهر جمادى الأولى - ليريهما الهدايا التى سيرسلها إلى إمبراطور روسيا[1]، ودخل "القبرصى" أولا عند جلالة السلطان، وعندما أثير موضوع الجمارك، قال "القبرصى": "إن المرحومة والدة جلالة السلطان[2] أخذت هى الأخرى رشوة من الجمارك". فثار جلالة السلطان، وغضب، واستدعى " فؤاد باشا " فى الحال. وعندما دخل " فؤاد باشا "، كان السلطان يبدو عليه الضيق، وبعد انصرافهما، ذهب السلطان إلى الحريم[3]، وقال: "ماذا يريد هذا الرجل من المرحومة والدتى حتى يتهمها بالرشوة ؟!"، وغداة يوم الجمعة، أمر باسترداد الخاتم السلطانى منه [وهو ما يعنى عزله من منصبه]، وفى صباح يوم الجمعة التالى، أسند منصب الصدارة إلى "رشدى باشا" رئيس مجلس التنظيمات، ورئاسة مجلس التنظيمات - الملغى - إلى " عالى باشا" الصدر الأسبق، وقد شغل "القبرصى" منصب الصدارة هذه المرة مدة ستة وستين يوما، ومن غرائب الصدف أنها تساوى بحساب الجمل كلمتى "پك دلى" أى مجنون جدا.

العزم على إلغاء العملة الورقية

لما بلغت الأزمة المالية ذروتها، واضطربت المعاملات من جراء انخفاض قيمة

---

(1) هو آلكساندر الثانى " (١٨١٨: ١٨٨١م):تولى حكم روسية سنة ١٨٥٥م قبل انتهاء حرب القرم بعام واحد، ووافق على بنود مؤتمر الصلح الذى عقد فى باريس سنة ١٨٥٦م لإنهاء حرب القرم، ثم أعلنت روسيا الحرب على الدولة العثمانية سنة ١٨٧٨م، بسبب اضطرابات الجبل الأسود والصرب، وانهزمت جيوش الدولة العثمانية، واضطرت إلى توقيع معاهدة " سان ستيفانو " سنة ١٨٧٨م، وبمقتضاها خسرت الدولة العثمانية جميع الولايات الأوربية، وأنشئت بمقتضاها دولة بلغاريا، تابعة للروس، بحيث تكون منفذا لهم على البحر المتوسط.

(2) " والده سلطان " يقصد " بزم عالم " سلطان "والدة السلطان " عبد المجيد "

(3) الحريم هو المكان المخصص للنساء فى منازل المسلمين، والحريم السلطانى هو الجزء الخاص بالنساء فى قصر " طوپقاپى ".

العملات الورقية[1]، والارتفاع المضطرد فى قيمة المائة [ذهبى]، اتضح من استمرار هذه الحال، أن إصلاح الوضع المالى أمر غير ممكن، وبناء عليه قرر الصدر الأعظم " رشدى باشا " جمع وإلغاء العملات الورقية، وجمع إعانة من أصحاب العقارات فى إستانبول ، وذلك ضمن إجراءات مواجهة هذه الأزمة.

تكونت لجنة برئاسة عبدكم لتنفيذ هذه الإجراءات، وقصرنا عليها جل جهودنا على مدى بضعة شهور، وبعد جمع العملات الورقية، أبلغتُ "رشدى باشا" ليحرقها علنا فى فناء الباب العالى، فقال: "كلا، إن هذا ليس من شأننا،إنه اختصاص وزارة المالية، ومهمتنا هى جمع العملات الورقية فقط". وحتى لو قلت له إن إحراق العملات الورقية على دفعات، من شأنه بث الطمأنينة فى نفوس الناس، وبذلك نجرؤ على جمع التبرعات بدون خجل، فلن يقبل بهذا الرأى، لأنه منفرد برأيه. وكنا كلما انتهينا من جمع مجموعة من العملات الورقية أرسلناها إلى خزانة الدولة، وجمعنا القسم الأكبر منها بهذه الطريقة. وعندما انخفض المطروح منها للتداول إلى أقل من خمسمائة ألف كيس، بدأت قيمة الذهب فى التراجع، وكانت العملات الورقية مخصصة لمدينة إستانبول ولا تتداول خارجها. واتضح من هذه التجربة أن تعاملات إستانبول لا تستوعب أكثر من خمسمائة ألف كيس من العملات الورقية كحد أقصى. وكلما اشتدت الأزمة بسبب تخفيض العملات الورقية، فقدت الخزانة مكانتها. كما انخفض مقدار العملات الورقية المطروحة إلى حوالى خمسمائة ألف كيس، وانخفضت قيمة المائة ذهب إلى مائة وخمسة قروش. وانشغل "رشدى باشا" بتدارك الأمر، إذ لم يكن هناك مقابل نقدى لتغطية مبلغ المائة وخمسين ألف كيس. وعندما اشتدت حاجة القصر السلطانى إلى النقود، وطلبت مبالغ كبيرة من وزير المالية "حسيب باشا"، قيل إنه أخذ مائة ألف كيس من العملات الورقية التى أرسلت إلى الخزانة لإحراقها، وأرسلها سرا إلى القصر

---

(1) هى العملات الورقية، التى أصدرتها الدولة العثمانية، أثناء الأزمة المالية، لتحل محل العملات الذهبية. صدرت للمرة الأولى فى عهد السلطان " عبد المجيد " سنة ١٨٤١م، بفائدة قدرها ٨٪. وفى عهد السلطان " عبد العزيز " ألغيت هذه الفوائد، وأصبحت مجرد عملة ورقية للتداول، إلى أن ألغاها الصدر الأعظم " فؤاد باشا " سنة ١٨٦٢م.

السلطانى. وقد مرض "رشدى باشا" أو ادعى المرض، وقبع فى الحريم لا يغادره. ومع حلول شهر رمضان المبارك، انقطع الحديث بشأن العملات الورقية، وفى أثناء حضور الاحتفال بعيد الفطر فى غرة شهر شوال، صدر إعلان رسمى، يعتذر عن تعذر جمع بقية العملات الورقية نتيجة ظهور بعض الصعوبات. وبعد العيد، صدر إعلان لاحق بعدم وجود ضرورة ملحة لإحراق كل العملات الورقية.

مناقشة ديون الخزانة

نظرت اللجنة التى تشكلت سابقا برئاسة " رضا باشا " وزير الحربية فى ديون القصر السلطانى، وتم التصديق عليها، وحُولت بدفتر إلى خزانة المالية، وعرفت بها الخزانة الجليلة، و سُددت بعض الديون على شكل أسهم، والبعض الآخر على شكل سندات دين، وظلت بعض الديون بلا سداد، أو أرجئ سدادها، مما كان سببا فى انطلاق جمهرة من صغار التجار إلى الباب العالى، وبدأوا فى عرض شكواهم، غير أن الباب العالى لم يلق لهم سمعا، وأعلن الوزراء عجزهم عن إصلاح الأمور المالية بقولهم: "إنه لا سبيل إلى سداد الديون التى تسببت فيها الأميرات، وسيدات القصر، خصوصا السيدة" سرفراز". وقالوا أيضا (إن النفقات غير العادية لجيش الروم ايلى بلغت ثمانمائة ألف كيس. والملابس التى صدر الأمر بعملها لأبناء القصر السلطانى، وما أنفق على شراء احتياجاتهم بلغ ما يساوى هذا المبلغ تماما، فهل من حيلة فى هذا؟".

ولم تدفع المرتبات مدة ثلاثة أو أربعة أشهر، واجتاحت الناس أزمة عامة، بسبب تأخر المرتبات وقلة النقود، وأغلقت أكثر الدكاكين الكبيرة، علاوة على إفلاس كثير من الصيارفة والتجار، وعجز أصحاب العقارات عن تحصيل الإيجار من المستأجرين، وكانوا يبيعون مجوهراتهم بثمن بخس ليتمكنوا من الوفاء بالضروريات، ووصل الأمر بالموظفين حد الكفاف، وعندما احتاجت الدولة إلى عدد من الجند على حدود الصرب والبوسنة، تم استدعاء الجند الاحتياطى فى الروم ايلى، وكان من الضرورى توفير ما يغطى مثل هذه النفقات.

بناء على ذلك،استأذن الوزراء فى اقتراض مبلغ من المال من صيارفة " بك أوغلى " عندئذ، أرسلت تذكرة سنية[1] إلى الباب العالى،جاء فيها: "لماذا الاقتراض، ألا يمكن تحقيق المصلحة بشيء من التدبير ؟ ". فعرض الوكلاء مضبطة بالرد جاء فيها، "لقد بذلنا كل ما فى وسعنا، ولا سبيل أمامنا بعد ذلك سوى الاقتراض"، فتكدر السلطان لقولهم هذا.

وحدثت فى أثناء هذه الأزمة أشياء يؤسف لها، ذلك أنه عندما رفض الباب العالى شكاوى التجار النصارى من رعايا الدولة، ممن لهم مستحقات لدى القصر السلطانى، تجمع هؤلاء التجار وتوجهوا إلى القصر السلطانى لتقديم عريضة، ولما كان جلالة السلطان متكدرا، فقد صرفهم "رضا باشا" وزير الحربية، بقوله: "إن مسألتكم موضع دراسة". وفى اليوم الرابع من شهر ذى القعدة، استأجر بضع مئات من هؤلاء التجار النصارى باخرة، وأعلنوا عن ذهابهم لتقديم شكاواهم إلى سفارات فرنسا وإنكلترا وروسيا.

وشاع فى هذه الأثناء أن دول أوربا اجتمعت لبحث أمر تقسيم الدولة العلية. فقد جمع وزير خارجية روسيا[2]، سفراء الدول الأجنبية فى بلاده، وقال لهم: " لقد أمرنى جلالة الإمبراطور أن أوضح لكم أن الدولة العلية مريضة، وستلفظ أنفاسها بين أيدينا، وسينجم عن هذا أزمة بين دول أوروبا، وها أنتم ترون أن حالها يزداد سوءا يوما تلو الآخر. فيجب أولا إيجاد حل لهذا الأمر، وعرض التقارير الواردة من بلغاريا على جلالته[3]".

---

(1) تذكرهء سنية: هى التذكرة التى يكتبها السلطان، والتذكرة هى المراسلات الرسمية، التى تتم داخل الدولة العثمانية، أما المراسلات الخارجية فتسمى " تحريرات "، والتذكرة التى يكتبها الصدر الأعظم تسمى " تذكرة سامية ".

(2) يقصد " غورچاقوف Gorçakov " ١٧٩٣: ١٨٦١م، كان وزيرا لخارجية روسيا فى الفترة من ١٨٥٧: ١٨٦٧م.

(3) الكساندر الثانى قيصر روسيا Çar Alexandre ".

اشتداد الأزمة المالية

سبق أن رغب الصدر الأعظم إلى عبدكم هذا، الانتقال من سلك العلماء الذى أنتمى إليه، وأن ترفع رتبتى وأصبح مستشارا للصدر الأعظم، بدلا من "حباب أفندى" مستشار الصدر الأعظم المتوفى. لكن عبدكم، كنت أتجنب تغير طبيعة عملى. وسبق أن اعتذرت من قبل عن رتبة الوزارة، ومنصب والى "ودين" [1]، ومرة أخرى عن ولاية " البوسنة "، واعتذرت هذه المرة أيضا عن منصب المستشار. ولم يمض وقت طويل، إلا ورقى عبدكم العاجز إلى رتبة إستانبول .

عند وصولنا إلى إستانبول ، على النحو السالف، كانت تجتاحها أزمة مالية يعجز القلم عن وصفها، وفى أثناء تولى " رشدى باشا " منصب الصدارة فى العام الماضى، كان قد أعلن فى أثناء الاحتفال بحلول عيد الفطر، عن إلغاء العملات الورقية تماما، وفى هذا العام شغل " القبرصى " منصب الصدارة، وفى أثناء الاحتفال بحلول عيد الفطر، أعلن أنه تأييدا لرأى " رشدى باشا " وإجراءاته، فقد صدرت نشرات تقول بأن العملات الورقية، سوف ترفع من التداول فى كل مكان من الممالك العثمانية المحروسة (فسبحان محول الحول والأحوال).

أحداث محزنة

توفى " عمر باشا الشركسي " مشير الجيش السلطانى بمنطقة الروم ايلى فى أثناء وجوده فى " الهرسك "[2] سنة ١٢٧٧هـ، لتأديب المتمردين هناك، فأُسند منصب مشير جيش الروم ايلى إلى السردار الأكرم[3] " عمر

---

(1) ويدين:تقع فى شمال غرب بلغاريا على مسافة ستة عشر كيلو متر شمال صوفيا.

(2) الهرسك Hersek:الجزء الجنوبى الغربى من إقليم البوسنة، تقع الآن فى يوغوسلافيا، وهى جزء من جمهورية البوسنة والهرسك. دخلت حوزة الدولة العثمانية تماما سنة ١٥٤٨م. ثم ألحقت بإمبراطورية النمسا والمجر سنة ١٨٧٨م، بموجب معاهدة برلين، ثم استقلت عنها بعد الحرب العالمية الأولى.

(3) يطلق لقب " السردار الأكرم " على القائد العام للجيش، الذى يتوجه إلى القتال فى وقت الحرب، وعادة ما يحمل رتبة المشير. ويلقب فى الأوراق الرسمية بلقب " دولتلو رافتلو ". كما يطلق لقب "السردار الأكرم" على الصدر الأعظم، عندما يتوجه إلى القتال على رأس الجيش، بدلا من السلطان.

باشا"[1]، على أن يتوجه إلى منطقة " الهرسك". فلما توجه "عمر باشا " إلى البلاط السلطانى، لوداع جلالة السلطان "عبد المجيد خان " وكان جلالته سقيم المزاج مهموما للأسباب سالفة الذكر. وعندما مثل بين يديه قال جلالة السلطان " عبد المجيد خان ": "ستعود قريبا سالما وموفقا إن شاء الله، لكن لن تجدنى، إن زوجاتى وبناتى قضين علىَّ". والواقع كان ضعفه يزداد يوما بعد يوم.

وبينما جلالة السلطان الملائكى الخصال على هذه الحال، أنعم على كل واحد من قضاة العسكر السابقين، بوسام مجيدى من الدرجة الأولى، وعلى أصحاب رتبة إستانبول بوسام مجيدى من الدرجة الثانية، وعلى أصحاب رتبة " مكة "[2]، بوسام من الدرجة الثالثة ترفيعا لهم وإحسانا منه على العلماء الداعين له[3]. وقد عُرضت على العتبة العالية الخطابات، التى كتبها أصحاب رتبة " مكة " وقضاة العسكر، وخطاب الشكر الذى كتبه عبدكم هذا نيابة عن أصحاب رتبة إستانبول . وتوجهنا بهذه الأوسمة الجديدة لتهنئة السلطان بعيد الأضحى. كان جلالة السلطان "عبد المجيد" فى آخر أيامه، أقرب إلى الأشباح منه إلى الأحياء، وقد خرج من القصر السلطانى مرهقا كجسم بلا روح، وامتطى جواده بصعوبة بالغة، وبكى أكثر الموجودين بالموكب تأثرا وألما. وبعد التهنئة بالعيد عاد إلى قصر " طولمه باغچه".

الأمير عبد العزيز

لم يولِ السلطان عبد المجيد عند جلوسه على العرش، أخيه الأصغر الأمير "عبد العزيز" أهمية. فلما كبر وشب عن الطوق، أصبح ملء العين يجذب الانتباه. وفى وقت ما جرى التفكير فى وضع قانون يجعل وراثة العرش من الأبناء إلى الأحفاد

(1) " هو السردار الأكرم " عمر لطفى باشا " (١٨٠٦ : ١٨٧١م)، اسمه الأصلى " Michel Lattas"، كان ضابطا فى جيش النمسا، ثم التجأ إلى الدولة العثمانية، وأعلن إسلامه، وأصبح مشيرا لجيش الدولة العثمانية فى " بوخارست Bükreş " نجح فى القضاء على تمرد الجبل الأسود سنة ١٨٦٢م، مما أكسبه شهرة واسعة.

(2) أحدى الدرجات العلمية، وتسمى مولوية مكة والمدينة ـ ومولوية الحرمين، ويمنح حاملها لقب "فضيلتلو".

(3) هم من يتولون مهمة الدعاء فى المساجد، وهى إحدى الوظائف فى الدولة العثمانية.

بدلا من توارثه من الأكبر إلى الأكبر، فلما بُحث الأمر مع "كاننج" السفير الإنكليزى قال: "عندئذ لن تستطيعوا السيطرة على الأمراء الذين سقط حقهم فى العرش، إنهم الآن مطلقو الحرية، ويمكن أن يخرج من بينهم حينذاك من يطالب بالسلطنة. إن القوة العظمى لهذه الدولة تكمن فى عدم وجود منازع فى أمر السلطنة". لذا صرف النظر عن هذا التصور.

بعد ذلك أرسل الأمير "عبد العزيز" صرة نقود عطية منه إلى قسم شرطة "بكلربك"[1] فى أثناء مروره من أمامه، فحمل ضابط القسم صرة النقود إلى "رشدى باشا"، الذى قدمها بدوره إلى جلالة السلطان. فغضب السلطان وقال للأمير "عبد العزيز": "لا يليق أن تقدم للجنود عطية كهذه، وإذا أردت أن تقدم لهم عطية فينبغى أن تكون أكبر من ذلك". وأرسل له كيسا كبيرا من الذهب، وبعد أن أحرجه استدعى "رشيد باشا"، وقال له: "ما رأيك إن أخى يود استمالة الجند". وقص عليه ما حدث، وسأله عن رأيه فيما يتصل بتعيين الأمير "عبد العزيز" واليا على طرابلس الغرب.

فوقع "رشيد باشا" فى حيرة، وقال: " سيدى، إن هذا أمر دقيق للغاية، سأدرسه وأعرضه على جلالتكم". ثم انصرف. وفكر "رشيد باشا" فى هذا الأمر مليا، وانتهى إلى رأى، لكنه لم يجرؤ على تنفيذه، وغلب عليه التردد؛ ذلك أنه "إذا كان من الطبيعى تعيين شخص أمين من الوزراء الموجودين فى صورة مستشار لعبد العزيز أفندى، ففى ذلك المكان البعيد سيسعى كل إنسان لعرض ولائه على الأمير لكونه ولى العهد، ومن يدرى ماذا يحدث، فأحوال العالم العجيبة، لا تبعث على الثقة الكاملة فى أى شيء ". وعندما مثل بين يدى السلطان بعد ذلك، قال وهو يناقش هذه الاحتمالات المختلفة: " مولاى هنا عبيدكم المخلصون، ويبدو لعبدكم، أنه من

(1) بكلربك: أحد شواطئ بوغاز إستانبول ، ويوجد به قصر "بكلربك"، وقد بناه السلطان "عبد العزيز" سنة ١٨٦٥م. وقد نزلت به الإمبراطورة " اوجينى "، أثناء زيارتها لإستانبول سنة ١٨٧٧م.

الأولى أن يبقى الأمير تحت إشرافكم السلطانى. ". فقال جلالة السلطان: "نعم، لقد فكرت فى الأمر، ورأيت أنه لا يحسن إرساله إلى بلاد العرب".

فلما صار "محمد على باشا"، صدرا أعظم، أفصح له جلالة السلطان عما يساوره، وقال له: "لقد ضقت ذرعا بالأمير [عبد العزيز]، فأجابه "محمد على باشا"، وقال: " سيدى، إن رئيس البلاط السلطانى عبدكم المطيع، كما أن لدى رجلا آخر أثق فيه، يمكن أن يتنكرا فى ثياب أخرى، ويطلقا الرصاص على الأمير أثناء عودته من المزارع ليلا". فقال جلالة السلطان: " أيمكن أن يحدث هذا ؟". فأجابه مشجعا: "نعم، ممكن وما المانع". عندئذ توجس السلطان خيفة، وقال: "سأنظر، وأفكر فى الأمر". فقد استنكف أن يفكر تجاه أخيه على هذا النحو، حيث إن جلالته يكره سفك الدماء. لكنه بهذه الطريقة اكتشف حقيقة " محمد على باشا"، ومن المحتمل أن تكون مفاتحته فى هذا الأمر، بقصد معرفة نواياه. وكان هذا دليلا كافيا لنزع الثقة من " محمد على باشا ".

وقد أفصح " كامل باشا " رئيس المجلس الأعلى لعبدكم، بهذا سرا، وأكد له أن الأمير " عبد العزيز " قد علم به بعد جلوسه على العرش.

كان أغلب الوزراء فى ذلك الوقت لا يعرفون مثل هذه الأسرار. لكن عبدكم بحكم مكانته وموقعه كان يعرف بعض هذه الأمور فى حينها، والبعض الآخر بعد فترة، لأن أحدا لم يتحرج فى الإفصاح لى بسر، لما عرف عن عبدكم من كتمان.وكان أغلب الناس لا يخشون ذكر أسمائهم ولا أفعالهم، فى تقارير كُتَّاب الوقائع[1]، ذلك لأن ما يكتبونه لم يكن ينشر إلا بعد مضى ثلاثين أو أربعين سنة.

ومع أن جلالة السلطان " عبد المجيد خان "، كان محبوبا من أكثر الناس، إلا أن البعض تمنى جلوس الأمير " عبد العزيز " بسبب إسراف أميرات وسيدات القصر السلطانى، كما أن بعض القرناء والمقربين كانوا غير راضين عن "عبد العزيز

(1) أى التقارير التى يسجل فيها كتاب الوقائع للأحداث الهامة فى الدولة.

أفندى"، ويتمنون جلوس "مراد أفندى"[١] خلفا لجلالة السلطان "عبد المجيد" عند وقوع الأمر الإلهى.

وذات مرة أثار "أحمد بك" رئيس البلاط السلطانى هذه المسألة مع "كامل بك" تشريفاتى الخارجية، فى وجود "على بك الإنكليزى"[٢]. فلما ناقش مسألة إجلاس (الأمير) مراد أفندى على العرش قال " كامل بك " فى معرض إسداء النصيحة له "دعك من هذا الكلام، لأنه أمر فيه مساس بالشريعة، كما أنه يدعو إلى انقلاب كبير، وليست هذه المسألة كمسألة الإفلاس. واعتبر أنك لم تقل شيئا، وأننى لم أسمع شيئا".

لكن فى هذه الأثناء أشيع أن هناك رغبة فى تولية "مراد أفندى" العرش، وأن والدته[٣] عرضت الأمر على بعض السفراء. وكان هناك من يشيرون إلى احتمال وساطة "رضا باشا" لدى السفير الفرنسى لإقناعه بهذه المسألة. ونظرا لأن هذه المسألة من الأمور الداخلية المحضة التى تخص الأمة وحدها، فليس للسفارات الأجنبية أن تتدخل فيها. ولما علمت الدول الأوربية بالأمر، أرسلت كل من فرنسا وإنكلترا تعليمات إلى سفيرهما فى إستانبول ، لتسليم مذكرة احتجاج على فكرة تولية " مراد أفندى "، حتى وإن لاقى هذا قبولا بين الناس، لأنها مسألة مخالفة لما هو متبع فى الدولة منذ القدم.

---

(1) يقصد " السلطان مراد الخامس (١٨٤٠ : ١٨٠٤) "، وكان آنذاك أميرا. وقد تولى عرش الدولة العثمانية هو فى السادسة والثلاثين من عمره، عقب خلع عمه السلطان "عبد العزيز"، ولم يحكم سوى ثلاثة أشهر، ثم خلع لاضطراب عقله. عرف السلطان "مراد الخامس" بماسونيته، فقد استطاع ولى عهد إنكلترا أن يضمه للمحفل الماسونى. وكان على صلة بكل من "نامق كمال"، "وضيا باشا"، "ومدحت باشا". وهم من جماعة "تركيا الفتاة"، وكانوا جميعا من الماسون. وكان يعلم مسبقا بمؤامرة خلع عمه "عبد العزيز". لكنه فوجئ بتنفيذها قبل موعدها، فظن أن عمه علم بتآمره عليه، وأنه سيقتله، فاختل شعوره من شدة الخوف.

(2) على رضا باشا (١٨٣٠ : ١٨٨٤)، أطلق عليه لقب "الإنكليزى"، بسبب صداقته للضباط الإنكليز، الذين وفدوا إلى إستانبول أثناء حرب القرم، وإجادته اللغة الإنكليزية. عمل تشريفاتى بوزارة الخارجية، ثم سكرتيرا لسفارة الدولة العثمانية فى النمسا سنة ١٨٥٥م، ومستشارا لسفارة الدولة العثمانية فى ألمانيا سنة ١٨٥٧م.

(3) هى السيدة " شوق أفزا الزوجة الثانية للسلطان "عبد المجيد"، توفيت عام ١٣٠٧هـ / ١٨٨٩م.

أما "محمد على باشا" صهر جلالة السلطان، فمع أنه أرسل خفية إلى "عبد العزيز أفندى" خبرا مؤداه، أن البعض أمثال "رضا باشا" يريدون تولية "مراد أفندى"، إلا أنى جُعلت فداء لكم ". وقد أبلغه بهذا ليضمن سلامة موقفه، وليضفى على نفسه الأهمية، إلا أنه أثار الشكوك فى نفس الأمير "عبد العزيز"، واستطلع الأمر من "رضا باشا "، فكان جوابه ": " إن هذا أمر لا يخطر ببال أحد، لكن ما دامت هذه الظنون قد شغلت تفكيركم، فأرجو أن تأمروا بالتحقيق فيها جيدا".

ومع أن الأمير "عبد العزيز" فهم من التحقيق أن هذا الأمر لا أساس له إلا أنه لم يطمئن تماما، وأراد أن يقف على الحقيقة من "كمال أفندى"[1] معلم الأمراء، فأجابه هو الآخر فى معرض إسداء النصح له: "إن هذه الأمور محض أراجيف وأكاذيب، وليصم مولاى أذنيه عن مثل هذا الكلام. فسموكم الوريث الوحيد لعرش السلطنة، ولا يستطيع أحد أن يحول بينكم وبين ذلك، وإن شاء الله تعتلون العرش قريبا، فليهدأ بالكم،ولا تظهروا للوزراء عدم ثقتكم بهم، وليبق كل منهم فى وظيفته، ويتم تغييرهم بعد ذلك حسب إرادتكم، فحينئذ تبقون أو تعزلون من تشاءون". وهذا الكلام مسموع من " كمال أفندى " شخصيا.

ومع أن " كمال أفندى " طمأن جلالته، فإن الأمر كان حساسا للغاية والوقت كان ضيقا، وصعب فى مثل هذه الأحوال أن يتخلص الإنسان من الوساوس والأوهام، فإن إيحاءات "محمد على باشا " المتلاحقة قد تركت أثرها، وأصبح من غير الممكن إقناع والدة سمو الأمير.

أحوال البلاط العثمانى

من الصعب معرفة أحوال البلاط السلطانى من خارجه، وأغلب معلومات

(1) كمال باشا (١٢٢٣: ١٣٠٤هـ / ١٨٠٨: ١٨٨٦م): أحد الأدباء والوزراء العثمانيين، كان وزيرا للتعليم. سافر إلى فرنسا للاطلاع على نظم التعليم هناك، بهدف تطوير التعليم فى المدارس العثمانية، ثم عمل سفيرا فى ألمانيا وإيران.

عبدكم فى هذا الخصوص مسموعة من عدة مصادر. وفى تلك الفترة أشيعت أقوال كثيرة عن أحوال القصر السلطانى، ومع أن هذا يُعد مجرد معلومات، لكننى سأذكر بعض ما وصل إلى سمع عبدكم.

عند عـودة السلـطان عبد المجيد من مكان التهنئة بالعيد إلى قصر "طولمه باغچه" كما ذكرنا سلفـا، أرسـل جـلالته فى طلـب الأمـير " عبد العزيز" وجلسا فى إحدى الغـرف مـدة سـاعة، ولا يمكن معرفة ما دار بينهما على وجه التحديد. غير أنه قيل إن جلالة السلطـان، قال له: " يا أخى، لم يعد يرجى فى صحتى خير بعد الآن، وقد ذهبت إلى المعايدة لوداع الوزراء وغيرهم، وها هو ذا كل شيء سيئول إليك وستكون موفقا إن شاء الله. إننى أستودعك أبنائى أمانة بين يديك، فلا تجعلهم فى عوزٍ أوحاجة". ثم انخرط جـلالته فى البكاء، فبكى معه الأمير، وقال جلالته: " لقد خاننى وزرائى، إنهم لم يعملوا على توطيد أخوتنا ". ثم ساءت حالة الأمير، وخرج وهو فى أقصى حالات الشرود، وكاد أن يسقط من الإعياء وهو متوجه إلى جناحه من القصر، وما أن وصل إلى هناك ورأته والدته على هذه الحال، حتى اضطربت وأغشى عليها، وأمر الأمير وهو فى هذه الحالة من السقم، بإجراء حجامة له.

بعد خروج الأمير " عبد العزيز " من لقاء السلطان، استدعى جلالته حضرة الأمير " عبد الحميد "[1] ذا الحظ العظيم، فدعا له دعاء كثيرا وهو يودعه. ثم جاء الأمير " رشاد "[2]، وكان جلالة السلطان قد أغشى عليه فلم يتمكن من وداعه، والحاصل أن الأمير " عبد الحميد" هو الوحيد من أبناء السلطان "عبد المجيد خان"، الذى تمكن من وداعه. ولما استفسرت: " وأين كان الأمير " مراد"؟. قال البعض إنه متعب، وقال آخرون إن هناك أمرا حال دون حضوره. وقالوا أيضا إنه حضر ولم يتمكن من رؤية جلالته. أما حقيقة الأمر فيعرفها القصر السلطانى.

---

(1) السلطان عبد الحميد الثانى، (ح: ١٨٧٦ : ١٩٠٩م).
(2) رشاد أفندى أى الأمير رشاد الذى أصبح السلطان " محمد الخامس "، ١٨٤٤ : ١٩١٨م.

ثم أخذ الضعف يدب فى جسد جلالة السلطان ويزداد بمرور الوقت، وفاضت روحه إلى أعلى عليين، فى الساعة الثالثة من يوم الثلاثاء، الثامن عشر من شهر ذى الحجة، (روح الله روحه، وجعل مثواه الجنة).

فى ذلك اليوم، اجتمع فى قصر "طوپقپو" كل أعيان الدولة وموظفيها العاملين والمعزولين، وبعد إجراء مراسم البيعة للسلطان عبد العزيز. وكان أغلب الوزراء والعلماء ورجال الدولة موجودين لإقامة صلاة الجنازة على روح حضرة السلطان، وإجراء مراسم الجنازة، وقد جلسوا جماعات ؛ بعضهم تحت قبة مقر رئاسة الوزراء، وبعضهم فى فنائه، أما نحن فقد جلسنا مع بعض الزملاء فى حديقة القصر. واقترب أحدهم منا وأبلغنا أن خلافا دب بين الوزراء، فمنهم من يريد الأمير "عبد العزيز"، ومنهم من يريد الأمير " مراد "، غير أن كفة " عبد العزيز " رجحت، فأسكتُّه قائلا: " مستحيل يا عزيزى فهذا القول محض أراجيف ". غير أن وصول بطاقات الدعوة، التى تصدرها إدارة التشريفات أخجلنى وأجبرنى على السكوت.

ذلك أنه عند وفاة جلالة السلطان "عبد المجيد خان" رحمه الله، كُتب فى بطاقات الدعوة: " إنه بمناسبة جلوس حضرة مولانا "عبد العزيز" واعتلائه عرش سلطنة آل عثمان، ينبغى الحضور الآن تحت القبة، لإجراء مراسم البيعة". وظهر من البطاقات أن موضع اسم " عبد العزيز " كان قد تُرك خاليا ثم كتب فيها بعد ونُشر عليه مجفف. وفهم من هذا أنه لم يكن معروفا على وجه التحديد من الذى سيعتلى العرش حتى وقت كتابة هذه البطاقات، وكان فى هذا تأكيد لتلك الأراجيف. وفى تلك الأثناء، رأيت السيد تشريفاتى القصر (أى المسئول عن البروتوكول)، فقلت له: " هناك إدارة لتشريفات الدولة يقوم عليها تشريفاتى من رجال الدولة، فلم لا تراعون مثل هذه الأمور الدقيقة، وهل يتساوى هذا الأمر فى أهميته مع تغيير وزير بآخر ؟! ". وعندئذ قال السيد التشريفاتى لتبرئة ساحته " منذ أمد بعيد وهذه البطاقات تكتب فى إدارة التشريفات، لكنها الآن تكتب فى إدارة الداخلية، بمكتب " عفيف بك " مستشار الصدر الأعظم، ومن هنا حدث هذا الخطأ".

ومن الأصول العريقة أن تقدم إحدى هذه البطاقات إلى جلالة السلطان، فلاحظ جلالته أن موضع اسمه كان خاليا ثم كتب فيها بعد، فبدا عليه الضيق. وحال هذا دون ترقية " عفيف بك ".

والثابت بالتجربة أن التهاون البسيط فى مثل هذه الأصول والقواعد له عواقب وخيمة، وإذا التُمس العذر لعفيف بك، لحداثة عهده بمنصب المستشار، إلا أنه كان ينبغى ألا يغيب عنه أمر كهذا، خاصة وأنه رجل مخضرم فى خدمة الدولة وعلى دراية بتعاملات الباب العالى. لكن ما العمل والخطأ من فطرة البشر وطبيعتهم، اللهم احفظنا من الزلل والغفلة، آمين.

ثم وضع جثمان حضرة السلطان ساكن الجناب فى فناء القصر السلطانى فوق مصلى الجنازة[1]. ومع أن عبارة " صلاة الجنازة على الميت " معروفة للكافة، إلا أن وقعها كان شديدًا على النفس عندما نطق بها الإمام فى الصلاة على جنازة جلالة السلطان عظيم الشأن، الذى تربع على عرش السلطنة والخلافة مدة اثنتين وعشرين سنة. حيث إنها ذكَّرت جميع الحاضرين أن السلطان " عبد المجيد " ما هو إلا بشر، وكان حتى تلك اللحظة يبدو لنا وكأنه مختلف عن البشر، فسبحانه ﴿ كل شيء هالك إلا وجهه ﴾[2].

وبعد الصلاة بدأ الإمام فى إجراء مراسم التزكية[3] وفق الأصول الإسلامية، فقال: " أيها الناس، بما تشهدون لأخيكم ؟ "، فقال الجميع بملء القلوب والأفئدة: "نعرفه رجلا عظيما، ندعو الله أن يتغمده برحمته، وينير قبره، ويجعل الجنة مثواه"[4]،

---

(1) الحجر الذى توضع فوقه جثة المتوفى، لإقامة صلاة الجنازة.

(2) سورة " القصص "، الآية (٨٨).

(3) التزكية هى سؤال المقربين عن حال شخص ما، ويطلق على تزكية المتوفى اسم " تزكية الميت "، وتتم بسؤال الموجودين فى صلاة الجنازة عما يعرفونه عن المتوفى من خصال طيبة.

(4) صح عن رسول الله ﷺ قوله: " من أثنيتم عليه خيرا، وجبت له الجنة، ومن أثنيتم عليه شرا، وجبت له النار. أنتم شهداء الله فى الأرض (قالها ثلاثا)". رواه مسلم، حديث (٢١٦٥)، كتاب الجنائز، باب فيمن يثنى عليه خيرا أو شر من الموتى، صحيح مسلم، ٣/ ٥٤٣، دار الأدب.

ثم أجهشوا بالبكاء والدعاء له، واتضح من دعائهم، مدى حبهم لجلالة السلطان، وتقديرهم له.

وبعد التزكية، قال الإمام لاستحلال الحقوق: "أيها الناس، ألهذا الميت أن يلتمس أن تتسامحوا فى حقوقكم عنده". فتصايحوا قائلين، وقد انفطرت قلوبهم تأثرا: " سامحناه، جعل الله الجنة مثواه".

وفى يوم وفاة السلطان محمود الثانى، غشيت إستانبول رهبة وخوف، أما فى يوم وفاة السلطان عبد المجيد، فقد اجتاح إستانبول حزن وأسى عظيمان.

وقد بشرت بعض الأحاديث الشريفة، أنه إذا شهد أربعون من الناس لأحد بالصلاح فى جنازته، غُفر له[1]. ولهذا سارع آلاف من الناس ليشهدوا بصلاحه ولا شك أن الله قد غفر لحضرة السلطان عبد المجيد " رحمه الله.

وقد حضرنا جنازات الوزراء ممن ألقوا على جلالة السلطان المتوفى بتبعة كل تقصيرارتكبوه، ولم نر فى أى من هذه الجنازات مثل دلائل الحب هذه، بل رأينا فى بعضها عكس هذا تماما.

وبعيد أن يكون هذا الشعور العام تجاه السلطان من قبيل المداهنة لأنها جنازة السلطان. ذلك لأن خواص الوزراء والمرافقين كانوا بجانب جلالة السلطان، وأيضا من يلهثون وراء المجد والشهرة. وكان أغلب الموجودين فى صلاة الجنازة من المخلصين، الذين انضموا إلى موكب الجنازة مع موظفى الدولة، وسار موكب جنازة السلطان ساكن الجنان، إلى المقبرة الشريفة التى أعدت له بجوار مقبرة حضرة السلطان سليم الأول[2]، أول خليفة من سلاطين آل عثمان. وشاركنا فى دفنه، وهى آخر خدمة تؤدى له " نَوَّر الله مرقده ".

---

(1) أخرج " أبو داود " فى سننه ٣/ ٢٠٣، كتاب " الجنائز، باب فضل الصلاة على الجنائز وتشييعها"، حديث رقم (٣١٧٠)، بإسناده عن " ابن عباس " ﷺ، قال: سمعت النبى ﷺ، يقول: " ما من مسلم يموت، فيقوم على جنازته أربعون رجلا لا يشركون بالله شيئًا، إلا شفعوا فيه". وهو إسناد صحيح، أخرجه مسلم من هذا الوجه، عن " ابن عباس "، وفيه قصة وفاة ابن له.
انظر: صحيح مسلم، بشرح النووى، ط. دار الغد العربى، ٣/ ٥٤٢، حديث رقم (٢١٦٤).

(2) السلطان " سليم الأول " (١٤٦٧م: ١٥٢٠م).

كان حضرة السلطان الغازى عبد المجيد حَسِن الطالع، زمانه مواتيا له، عطوفا برعاياه رحيما. ففى عصره ساد العمران الممالك المحروسة، وتمتع الجميع بالأمن والعناية، والحقيقة أن بداية عصر سلطنة جلالته مر على أكمل وجه، فالسنوات من ستين إلى سبعين ١٢٦٠: ١٢٧٠هـ، كانت سنوات فرح ورخاء خاصة "خليج إستانبول "، وبصورة تفوق الوصف، فقد كان مثل جنة عامرة بأسباب الحياة. وخرج جلالته مظفرا من حرب القرم، ثم اندفع فى طريق الإسراف والتبذير بشكل غير عادى، حسبما ذكرنا من قبل. ونتيجة ذلك وقعت الدولة فى أزمة مالية كبيرة وغرقت فى الديون. ومرض جلالته من فرط الحزن. ودفعه هذا إلى أحضان النساء بتشجيع خواص وزرائه الذين تنافسوا ليسقط كل منهم الآخر من نظر السلطان (تجاوز الله عن سيئاتهم).

عصر السلطان عبد العزيز خان

كان "محمد على باشا" وزير البحرية وصهر جلالة السلطان، يتجول يوم جلوس جلالته على العرش، مثل " فضولى العُرس"، ليبدو وكأنه هو الذى بوّأ جلالة السلطان " عبد العزيز " عرش السلطنة. وكان يتصرف وكأنه موجِّه السلطنة، وعندما عين مستشارا لجلالة السلطان، كان يقضى أكثر الليالى فى القصر السلطانى بصحبة " مظلوم باشا " وكيل أعمال والدة جلالته.

والثابت بالتجربة والتاريخ، أن من يسهم فى تنصيب حاكم ما، سرعان ما يُقهر بيد ذلك الحاكم. والسبب الطبيعى لهذا هو أن السلطان بعلو شأنه ومكانته، يأبى أن يكون أسير فضل أحد. وكلما وقع نظره على هذا الشخص، يفقد الإحساس بالطمأنينة والأمان. فلا يهدأ له بال أو يشعر بالاستقلال فى الحكم، إلا بالتخلص منه. ولأن " محمد على باشا " رجل جهول، فقد تصرف ضد المجرى الطبيعى للأمور، ودون فطنة لهذه الأمور الدقيقة. ذلك أن جلالة السلطان عبد العزيز اعتلى العرش بالإرث وحسب القانون العثمانى. ولا مجال لتدخل أحد فى هذا الأمر، غير أن "محمد على باشا" كان يتصرف بغير وعى، وعلى نحو يومئ بأنه هو الذى منع

جلوس الأمير " مراد"، وأجلس جلالة السلطان عبد العزيز على العرش. وعلى فرض صحة هذا، فإن الحكمة كانت تقتضى ألا يشعر السلطان بفضله، و يتكتم الأمر، حفاظا على مكانته.

ويقال إنه قبل جلوس حضرة السلطان "عبد العزيز" بعشرة أيام، ذُكر أمامه اسم كل من "رضا باشا" وزير الحربية، و"محمد على باشا"، فقال جلالته: "إن هذين الاثنين قضيا على أبى، وفعلا نفس الشيء بأخى ".لذا توقع الكثيرون سرعة زوال حظوتهما. وعلمت بهذا الموضوع، وكنت على يقين من أن مكانة " محمد على باشا " لن تستمر طويلا، وذلك حسبما تقتضى الحكمة.

كان "كامل باشا المصرى" رئيس المجلس الأعلى، لاهيا عن القيام بأعباء وظيفته أو الاهتمام بأمور الدولة، لكنه كان شغوفا بمعرفة أسرار القصر السلطانى، وتعقب أحوال هذا وذاك. وقلت ذات يوم فى أثناء مناقشة أمر تزايد نفوذ " محمد على باشا": "إننى أتوقع أفول نجمه قريبا". وذكرت أساس هذه الحكمة، التى وردت فى مقدمة " ابن خلدون "[1]، وعندما أفل نجم "محمد على باشا "، قابلنى " كامل باشا "، وقال لى: " يبدو أنك كنت محقا".

بعد جلوس جلالة السلطان [عبد العزيز] على العرش، بدأ " محمد على باشا "، " ورضا باشا " فى التنازع، وكانت مجموعة " عالى باشا " ترقب هذا الأمر، وتقول: " سن كلب، وجلد خنزير". ولم ينقض وقت طويل، حتى عُزل " رضا باشا " باتفاق الصدر الأعظم، " ومحمد على باشا"، وقد استاءت السفارة الفرنسية من هذا، فعرضت بهما قائلة: " إن " رضا باشا" متهم بأنه مرتشٍ، فى حين أن " محمد على باشا " أكثر منه ارتشاء." ورغم هذا احتفظ جلالة السلطان "عبد العزيز خان" "بمحمد على باشا " رئيسا للبحرية لفترة مع كراهيته له، مراعاة لرغبة شقيقته، وفى النهاية ضاق به ذرعا، فعزله ونكَّل به.

---

(1) يبدو هنا تأثر " أحمد جودت باشا " بما جاء فى مقدمة " ابن خلدون " تحت عنوان: " أن من طبيعة الملك الانفراد بالمجد ".

المجلس العالى للتنظيمات

تم هذه المرة ضم المجلس العالى للتنظيمات، الذى كنت عضوا فيه، إلى المجلس الأعلى للأحكام العدلية. وأنشئت إدارة منفصلة عن المجلس الأعلى سميت إدارة القانون.

وكانت لوائح القوانين والنظم فى مجلس التنظيمات تكتب بمعرفة عبدكم، وعند ضم المجلسين هذه المرة، أصبح من اللازم وضع لائحة لوظائف المجلس الأعلى، وقد كُلف عبدكم بهذا الأمر، فكتبت تقريرا عن تلك اللائحة، ولدى العرض صدرت به إرادة سنية.

كان لمجلس التنظيمات ثلاث وظائف، الأولى تنظيم لوائح القوانين والنظم. والثانية محاسبة الوزراء. والثالثة رفع الأمر إلى الصدر الأعظم فى حال ملاحظة أى اضطراب فى تنفيذ القوانين. وظلت الوظيفة الأولى تابعة لإدارة القانون، وأحيلت الوظيفة الثانية إلى الهيئة العمومية للمجلس الأعلى، وألغيت الوظيفة الثالثة ولم تمنح صلاحياتها إلى أى من المجالس فيما بعد.

وفى شهر محرم من عام ١٢٧٨هـ [١٨٦٣م]، أجريت تعديلات فى المجلس الأعلى، وأخرج منه الأعضاء الزائدون. كما عزل فى تلك الأثناء "محمد على باشا القبرصى"، وأصبح "عالى باشا" صدرا أعظم. وكان ارتفاع قيمة المائة ذهب إلى مائة وتسعين قرشا مدعاة للقلق.

وذات ليلة جرت مناقشة بينى وبين " عالى باشا " بحضور بعض الأشخاص، موضوعها أنه عندما كانت الجندية عبارة عن أوامر وتيهارات، كان الجندى دائما على أهبة الاستعداد، ولا يجوز له الاعتذار فيتحرك فور صدور الأمر له. فى حين عندما يكلف أحد العلماء بوظيفة ما، لا يعرض الأمر على رئيسه قبل الحصول على موافقته هو، وذلك حسبما تقضى القواعد المرعية بين العلماء. أما رجال القلم، فلم تكن لديهم مثل هذه القاعدة المتفق عليها. وكانوا مثل النعامة يشبهون رجال الدين من ناحية، ورجال الجيش من ناحية أخرى، فعند تكليف أحدهم بالتوجه إلى ناحية ما،

يؤخذ رأى البعض، والبعض الآخر لا يُعلن بالأمر، وعلى هذا فعند الاعتذار يقبل اعتذار البعض، والبعض الآخر يُرفض اعتذاره.

ولما كان " عالى باشا " يخشى أن يُعين واليا وينقل خارج إستانبول ، فقد علق على هذا بقوله إنه: " لا يجوز إجبار أحد على الذهاب إلى مكان رغما عنه". فقلت: "عندما يكون العمل مهمًّا ويتعلق بالدولة ويستدعى إرسال أحد الموظفين، واعتذر هذا الموظف عن المهمة، لصعوبتها إذ كان المتبع قبول اعتذار الموظفين، فهل تبحث الدولة عندئذ عن رجل من العامة ليقوم بتلك المهمة؟! إن أى إنسان أيا ما كان منصبه، مجبر على القيام بمهام وظيفته. ولأن طلب القضاء لا يجوز شرعا، لذا جرت العادة على أنه عندما يستدعى الأمر وجود قاضٍ، ترسل الدولة قاضيا، بعد إقناعه وموافقته، وكان هذا الأمر منظما فى الماضى، غير أن الأصول والنظم اختلفت فيما بعد، وأصبح أكثر العلماء المعزولين الآن يطرقون الأبواب طلبا للعمل بالقضاء، ومهما انقلب الأمر رأسا على عقب، فهى على أى حال عادة من عادات الماضى الخاصة بالعلماء. أما العلماء الذين يعملون فى الوظائف الحكومية، فلا يخضعون لهذه الأصول والنظم؛ لأن القواعد المعمول بها تقضى بدفع مرتب شهرى لرئيس العلماء[1]، قدره خمسة عشر ألف قرش. ولأصحاب رتبة الروم ايلى[2]، مبلغ تسعة آلاف قرش. ولأصحاب رتبة الأناضول[3] مبلغ سبعة آلاف قرش.

وعندما كان الداعى لكم يحمل رتبة الأناضول، كنت أتقاضى شهريا من الخزانة الجليلة مبلغ سبعة آلاف وخمسمائة قرش، لأننى كنت من أعضاء المجلس الأعلى. فما الفرق بينى وبين أمير اللواء أو الفريق! نعم هناك فرق، وهو أن أمير اللواء مضطر

---

(1) أى أقدم العلماء، وليس أكبرهم سنا.

(2) إحدى الدرجات العلمية، وتمنح لقضاء العسكر فى الروم ايلى، وهى تعادل رتبة المشير من الرتب العسكرية، ورتبة الوزير من الرتب المدنية.

(3) إحدى الدرجات العلمية، وتمنح لقضاء العسكر فى الأناضول، وهى تعادل رتبة المشير العسكرية، ورتبة الوزير المدنية.

للتحرك بعد استكمال لوازم جنده من أسلحة، وأحذية، وحقائب، ويأخذ أيضا مصروفا للطريق. أما أنا فلا يوجد لى هذه الاستعدادات، فإذا صرف لى مبلغ يكفى نفقات الطريق، وأخذت لوازم السفر لى ولأتباعى، وأصبح مثلى مثل أحد الأمراء العسكريين، عندئذ يجب أن أتحرك فورا مثل الجنود".

وكنت من قبل أقوم بتدريس المنطق " لعالى باشا "، كما درست له بعض دروس فى الأدب، ولهذا كان يراعى حقوق الأستاذية، وكنت أتحدث معه بحُرية طالما كنا بمفردنا، لكن فى وجود الآخرين لا أعارضه مراعاة لمكانته كصدر أعظم. أما هذه المرة، فقد رفضت رأيه رغم انحياز كثير له. ويبدو أننى تحدثت بخشونة، فظهر عليه الضيق، ولم يرد. وخطر ببالى أن هذا الشخص سيعد للأمر عدته للانتقام لنفسه؛ لأن الحقد قد أخذ منه مأخذه، وبالفعل لم يمض على ذلك وقت طويل إلا وحدث ما خطر لى. فقد تجاوز أهل الجبل الأسود خط الامتياز الخاص بهم[1]، وأخذوا يتصرفون بهمجية، فصدر أمر لجنود جلالة السلطان بالتوجه إلى "إشقودرة"[2]، و"الهرسك"، وكان "عبدى باشا الجركسى" متصرف[3] وقائد "إشقودرة"[4] يعانى من مشكلات كثيرة، فقد حدث تمرد كبير فى " إشقودرة"، وتجمع كثير من سكان الجبل، وحاصروا " عبدى باشا " فى قلعة " إشقودرة" وتحت رئاسته لواء[5] من الفرسان النظاميين، واثنتا عشرة كتيبة[6] مشاة، وبضعة

---

(1) دخلت منطقة الجبل الأسود فى حوزة الدولة العثمانية سنة ١٥٢٨م. وكانت موضع نزاع دائم بين الدولة العثمانية والنمسا. وخط الامتياز هو الذى يفصل الأجزاء التى تتبع حماية النمسا من منطقة الجبل الأسود، عن الأجزاء التى تتبع الدولة العثمانية.

(2) ولاية " إشقودرة "، أصغر الولايات العثمانية فى منطقة الروم ايلى. يحدها شمالا الجبل الأسود، وشرقا ولايات قوصوه ومناستر، وجنوبا ولايات مناستر ويانيه، وغربا البحر الإدرياتيكى. ونصف سكانها من المسلمين، والنصف الآخر من المسيحيين، وأغلبهم من الكاثوليك. دخلت حوزة العثمانيين فى عهد السلطان " محمود الثانى ". وتقع " إشقودرة " الآن ضمن حدود ألبانيا.

(3) المتصرف هو رئيس التشكيل الإدارى للسنجاق، والسنجاق تشكيل إدارى بين الولاية والقضاء.

(4) والد " رؤوف باشا " مشير الجيش السلطانى الخاص الآن (جودت)

(5) لواء من الجيش يتكون من أربعة كتائب من المشاة، أو خمس فصائل من الفرسان.

(6) يتكون الطابور من ألف جندى من المشاة، ويطلق عليه فى اللغة العربية اسم " كتيبة ".

آلاف من العساكر غير النظامية[1]، فأرسل برقية لطلب المساعدة، وإرسال ما لا يقل عن خمسة كتائب من الجند النظاميين[2] لنجدته.

ولأن العساكر السلطانية سبق حشدها فى كل المواقع المهمة، كان من المتعذر سحب أى جنود من أى موقع. بناء على ذلك بدا أنه من الصالح نقل "عبدى باشا" من هناك، وتوزيع مهام الحكم فى " إشقودرة"، فيتولى مهام رئاسة الجيش فيها "إسماعيل باشا " قائد الفرقة العسكرية فى "ودين"، ويتولى الأمور المالية "راشد باشا "[3] متصرف "طولجى" [هو "راشد باشا المصرى" وزير الخارجية مؤخرا "]. غير أن مجيئهما إلى هنا، ثم ذهابهما إلى " إشقودرة" يحتاج إلى وقت طويل، وحتى ذلك الحين يجب إرسال موظف إلى هناك فى مهمة خاصة لإخماد هذه النيران.

وفى أثناء البحث عن الشخص المناسب، قال " كامل باشا "- رئيس المجلس الأعلى، والمؤتمن على أسرار " عالى باشا"، والمعبر عن فكره -: " إن جودت أفندى " هو الشخص المناسب. ". فقال "سعد الدين أفندى " شيخ الإسلام:" لو وافق على الذهاب، فسيكون هذا أمرا طيبا جدا، أما إذا اعتذر، فلن نستطيع إجباره، وهذا حسبما تقضى الأصول المرعية عند العلماء. وعندئذ قال " عالى باشا ": " لو رأيتَ أنه الشخص المناسب فسأكلفه بالأمر، وعندئذ سيتحرج أن يرفض". ثم استدعوا عبدكم إلى مجلس الوزراء، وناقشوا الأمر مرة أخرى. وعندما طُلب من " نامق باشا"[4] قائد الجيش إرسال عدد من الجند إلى " إشقودرة "، قال: " لا أستطيع

---

(1) هم من ينضمون إلى الجيش أثناء الحرب من الجنود غير النظاميين، ولا يعتبرون ضمن قوة الجيش الأصلية، ويكونون مستقلين بأسلحتهم وقيادتهم العسكرية. ويستخدمون كجنود معاونة، وعادة ما يكونون من المشاة أو الفرسان.

(2) عساكر موظفه: هم الجنود النظاميين، الذين يؤدون الخدمة العسكرية الإجبارية، وهى أربع سنوات.

(3) راشد باشا (١٢٤٠: ١٢٩٣هـ / ١٨٢٤: ١٨٧٦م): كان وزيرا للخارجية، وقد قتل بيد " حسن الشركسى "، الذى قتل " حسين عونى باشا " بعد حادث خلع ثم مصرع السلطان " عبد العزيز ".

(4) نامق باشا (١٨٠٤: ١٨٩٢م) عمل سفيرا للدولة العثمانية فى إنكلترا، ثم واليا لبغداد، ثم وزيرا للتجارة، وواليا على " قسطمونى "، ومشيرا لجيش الدولة العثمانية فى الجزيرة العربية. ثم وزيرا للبحرية.

سحب كتيبة واحدة من أى مكان، خذوا السجلات، فإذا ما أمرتم فى المجلس أن أسحب كتيبة من مكان ما، سأسحبها وأرسلها إلى "إشقودرة". فقال وزير المالية: "إذا كنت ستطلب نفقات لنقل الكتيبة التى سترسل، فاعلم أن الخزانة خاوية". فتكلم " عالى باشا " موجها الحديث إلى عبدكم، وقال: " هذا هو حالنا، " عبدى باشا" محاصر فى قلعة "إشقودرة"، ويطلب العون، وكلٌّ يُدلى برأيه، وقد نوقش الأمر بمعرفة مجلس الولاية المنعقد فى المحكمة الشرعية، وتقرر تعيين " راشد باشا" متصرفا " لإشقودرة "، " وإسماعيل باشا " قائدا للجيش هناك، لكن مجيئهما من شاطئ " الطونة " إلى هنا، ثم ذهابهما إلى " إشقودرة "، يستغرق وقتا طويلا، وحتى ذلك الحين رأى المجلس أنه من المناسب إرسال أحد فى مهمة غير عادية لإخماد تلك النيران، وقد رؤى أنك أنت الشخص المناسب، فالأمر جد خطير". ثم سألنى: " ما رأيك ؟ "، فخجلت أن أعتذر، و فهمت من المناقشة التى دارت أنه كان مُصرا على تنفيذ مطلبه هذا، ولما كنت مقتنعا برأيى [الذى سبق وأن أبديته] فقد جاوبته لأثبت صواب رأيى قائلا: " لا يمكن التردد فى قبول أمر مهم كهذا متعلق بالدولة، لكننى لم أتحمل حتى الآن مسئولية أمر خطير كهذا، فأرجو المعذرة إن قصرت فى شيء ". وعندئذ قال " كامل باشا ": " نحن نعلم أن قبولك لهذه المهمة، يعنى أن نصف الأمر قد انتهى". فقلت: " إذا كان الأمر كذلك، فلماذا تسألوننى إذن ؟ ". قال " عالى باشا " بدوره: " إن هذا الأمر خطير، وكما ترى لا يوجد جند، ولا مال، وليس لدينا وقت كاف لكتابة تعليمات لك، فسوف تذهب بتعليمات شفهية. إنك ستقع بين نارين، وعليك أن تضطلع بأعباء الحكومة بعد إقالة" عبدى باشا" للحفاظ على مكانة الدولة، وتختار من هناك اثنين من الأمراء، وتسند إليهما قيادة الجيش والشئون المالية، افعل هذا دون استئذان. لكن ينبغى أن تبلغ الباب العالى، ودائرة الأمور العسكرية، ومركز الجيش، وقائد الجيش فى الهرسك، برقيا بما تفعل، وسوف تكون الدائرة العسكرية ومركز الجيش على اتصال بك. وهناك أسطول صغير[1] فى ميناء "بار" سيكون تحت تصرفك، وسوف تُلقى على عاتقك

(1) سفينة حربية مزودة بحوالى خمسين أو ستين مدفعا.

كل المسئوليات سواء الإدارية أو العسكرية. وأمر خطير كهذا لا يجوز لى أن أكلف به من لا أعرف رأيه وموافقته". فقلت: " فى حالة عدم وجود من هو أكفأ منى، فإننى أتوكل فورا على الله محفوفا بتوفيقاته الصمدانية، لا ألوى على شيء سوى السفر ". وكُتبت مضطبة بهذا الشأن، عُرضت على جلالة السلطان، وصدرت الإرادة السنية. وأمرت بالذهاب فورا إلى " إشقودرة " بتعليمات صريحة، صدرت إلى عبدكم، وسُلمت لعبدكم المضطبة والإرادة السنية وتذكرة العرض[1]، وكانت فى مقام التعليمات.

فى هذه الأثناء، اعتبر " محمد على باشا " وزير البحرية نفسه بمنزلة مستشار السلطنة، مثل المرحوم "فتحى باشا"، وكان لا يحضر أبدا اجتماعات مجلس الوزراء، وفى ذلك اليوم أيضا لم يحضر المجلس كالمعتاد، فأُرسلت له تذكرة سامية[2]، ليوفر باخرة حكومية تُقلنى فورا إلى ميناء " بار "، غير أن وزير البحرية حينذاك، اتخذ مصاريف تشغيل الباخرة وسيلة للضغط على الباب العالى، وأرسل ردا على التذكرة السامية بأنه ليس بالإمكان أن تتحرك الباخرة إذا لم يُدفع مبلغ يناهز أربعمائة ألف قرش. وفى أثناء وجود عبدكم ليلا عند " عالى باشا "، وصل هذا الرد، فامتقع لونه، وبدا عليه الضيق، فقلت: " لا تهتم لمثل هذا الأمر، فأنا أفضل أن أذهب بصفتى مندوبكم بباخرة الشركة،وإذا لم توجد هذه الأيام باخرة للبريد، فإننى أذهب إلى "مناستر " وآخذ عددا من الجنود الفرسان من هناك، ثم أذهب إلى " إشقودرة" فمشقة الطريق البرى أهون على من معاناة منَّة ضباط البحرية". فأرسل " عالى باشا" فى الحال رجالا، وتأكد من وجود الباخرة " لوبيد " التى تنقل البريد بعد يوم واحد، وفى الحال توجهت إلى مرسى "بار " بباخرة البريد ومن هناك وصلت إلى " إشقودرة". ووفقنى الله.. وانتهت أزمة "إشقودرة" بنجاح وفى وقت وجيز. وعدت فورا إلى إستانبول على ظهر إحدى السفن البحرية الراسية على مرسى

(1) هى التذكرة التى يعرضها الصدر الأعظم على السلطان بخصوص أمر ما. ويقوم بكتابتها رئيس كتاب البلاط السلطانى.

(2) هى التذكرة التى يكتبها الصدر الأعظم.

"بار"، وهى بارجة بحرية باسم " كيوان بحرى "، وقدمت إلى العتبة العلية تقريرا مفصلا حول ما حدث فى "إشقودرة"، بناء على إرادة جلالة السلطان فى هذا الشأن، وليست هناك ضرورة لذكر التفاصيل مرة أخرى.

وعند وصولى بالسفينة " كيوان بحرى " إلى بوغاز القلعة السلطانية، علمت بعودة " فؤاد باشا " من سوريا، حيث صدر الأمر بتعيينه صدرا أعظم... ووصلت إلى إستانبول فى أواخر شهر جمادى الأولى سنة ١٢٧٨هـ [١٨٦١م]، وكانت الخزانة تمر بأزمة مالية حادة.

أزمة الخبز

ذات يوم قبيل وصول "فؤاد باشا" إلى إستانبول ، ارتفعت قيمة المائة ذهب المقابلة للورقة النقدية فئة المائة إلى ثلاثمائة قرش فجأة، و تجاوزت الثلاثمائة فى اليوم التالى، وما أن وصلت قيمتها بعد ذلك مباشرة إلى أربعمائة، حتى انعدم تداول العملات الورقية تماما. وعلى الرغم من توافر العملات الورقية مع الناس فقد عانى أكثرهم من الجوع، واشترى أصحاب النقود، ما يكفيهم من الخبز لمدة ثلاثة أو خمسة أيام، فاختفى الخبز من المخابز. ومن تأخروا فى الحصول عليه قاموا لانتزاعه بالقوة ممن أخذوا أكثر من احتياجاتهم، وظهرت فى الشوارع بوادر الفوضى، حيث كان الناس يتخطفون الخبز فى الشوارع. وما أن رأى بعض الأشخاص بوادر الفوضى هذه، حتى قاموا بتجهيز أسلحتهم وذخائرهم، وأغلقت المحال، واستولى على إستانبول فزع رهيب، ووقع الجميع فى حيرة.

وفى المساء عقد الوزراء اجتماعا، واستمرت المناقشات حتى الصباح، وفى وقت السحر نادى المنادون فى الشوارع أن السلطان يأمر الجميع بالذهاب إلى الجامع فذهبوا وقد ملأهم حب الاستطلاع، واستمعوا إلى التنبيهات ومضمونها أنه "سيُعاقَب المفسدون الذين تسببوا فى هبوط قيمة العملة على هذا النحو، وسوف يُحبَس من يتداول العملة الذهبية فئة المائة، بأكثر من مائة وستين قرشا، ولتفتح المحال أبوابها، وتستمر حركة البيع والشراء بصورة طبيعية".

وعلى الفور تم إغلاق خان "للكافيار"، وأودع السجن بعض المفسدين ممن يتاجرون فى السوق السوداء، وبدأت الحكومة تبادل المائة ذهبا بعملات ورقية قيمتها مائة وستون قرشا، ومع أن آلاف الناس لم يتمكنوا من الحصول على العملة الذهبية، فإن أغلب الذين اخترقوا الزحام وأخذوا العملات الذهبية تمزقت ملابسهم وخرجوا خاسرين، وبعد ذلك مباشرة جاء " فؤاد باشا " إلى إستانبول، وبدأ فى مباشرة عمله.

وكان كل المقربين لجلالة السلطان رجال جدد جهلاء. ولهذا لم يتمكن جلالته من الوقوف عى حقيقة الأمور، وكانت أول خدمات " فؤاد باشا " هى أنه بَيَّن لجلالته فى عرض جيد، المخاطر الواضحة التى تحيط بمالية الدولة.

رجال الدولة

كان " محمد على باشا " يعمل على إثارة مخاوف جلالة السلطان " عبد العزيز " ليجعله فريسة للوساوس والأوهام، بدعوى أنه يحافظ على جلالته، وهو فى الحقيقة يعمل للحفاظ على نفوذه ومكانته.

كذلك أفسح " عالى باشا " المجال لدول أوربا، وسيطر على ذهن جلالة السلطان بفكرة الخوف من الخطر الخارجى. أما "فؤاد باشا " فعرض الأمور (على جلالة السلطان)بوضوح وشرح حقائق الأوضاع بمنتهى الصراحة، وتمسك بكل الحلول المختلفة التى يتصورها، حتى إنه جمع كل الأوانى الفضية والذهبية (الخاصة بالسلطان)، وتلك التى فى حوزة الناس ومنع استخدامها، وأعلن عن إجراءات لسك العملة، واستصدر فتوى شريفة بهذا الشأن.

وعندما ناقشه جلالة السلطان " عبد العزيز خان " فى الأمر، وسأله " كيف هذا؟، كيف تصادر أوانى السلاطين ؟ هناك الأقداح الفضية التى يشربون فيها الماء فى أماكن نزهاتهم.. هل ستأخذون هذه أيضا؟". فأجابه " فؤاد باشا ": " بالطبع يا مولانا، نأخذ هذه أيضا، فالدولة العلية ـ لا أرها الله مكروها ـ وصلت إلى حالة

سفينة، وعندما يكون مولانا فى الطريق إلى "قونية"[١]، ونحن فى ركابه، هل ستشرب الأميرات الماء بهذه الأوانى، من نبع الوداع". ثم أردف قائلا بشجاعة وجرأة: "إنكم يا مولانا، ورثتم السلطنة، وورثتم معها تركة غارقة فى الديون". وهكذا استطاع أن يبين لجلالته حساسية الموقف ودقته كما ينبغى. بناء على ذلك لقى منهج " فؤاد باشا فى "الإدارة قبولا من الصديق والعدو.

أما عن الوضع المالى للدولة، فقد أمكن عقد القرض المطلوب من دول أوربا. والتقطت الدولة بعض أنفاسها، وعلى الفور أصدر قرارا بإلغاء العملات الورقية.

محدثات العصر

فى هذه الأثناء جاء، الأمير "ديفال" ولى عهد إنكلترا لزيارة إستانبول ، وأقام له جلالة السلطان مأدبة فى قصر "كوكصو"، واجتمع على مائدة الطعام "فؤاد" و"عالى باشا"، وسفير إنكلترا، وأحد الجنرالات الإنكليز وأميرال من البحرية الإنكليزية، وجلس السلطان على نفس المائدة، على الرغم من أن جلوس السلاطين مع الوزراء على مائدة واحدة كان أمرا غير معتاد حتى ذلك الحين.

ومن محدثات العصر، أن تُطلق المدافع فى أوقات الصلاة الخمسة يوم الجلوس السلطانى بحساب الشهور الشمسية. كذلك أجريت مراسم الموكب السلطانى الذى استحدث أخيرا. ولما صار المتبع أن تتم مراسم الموكب السلطانى، فى مطلع عام ولادة السلطان، لذا تقرر إلغاء مراسم مواكب العيدين، مقابل مراسم هذين الموكبين المستحدثين.

وكانت العادة الجارية فى دول أوربا منذ زمن بعيد، أن تزيين المدن فى يوم ميلاد حكامهم ويوم جلوسهم، وكذا سفن الدولة وسفاراتها فى كل الدول، ويرسل مندوب لتهنئة سفرائها فى الدول الأخرى، وتطلق المدافع. وعندما اتبعت هذه المراسم فى إستانبول أيضا (فى التهنئة بعيد الفطر وعيد الأضحى) لم تلق اهتماما من

---

(١) قونية: ولاية فى الأناضول، تحدها شمالا ولاية " خداواند كار "، وشرقا " أنقرة "، وغربا "آيدين"، وجنوبا " أطنه "، وفيها مدفن " مولانا جلال الدين الرومى ".

الدول النصرانية، حيث إن هذين العيدين من دول أوربا كما لم يحظيا باهتمام (الخاصة بالمسلمين). وعندما اعتبرت الدولة العلية فى مؤتمر الاحتفالات الدينية باريس[1] واحدة من دول أوربا، أدخل " فؤاد باشا " عادة احتفالات بيوم ميلاد السلطان ويوم جلوسه على العرش ضمن الاحتفالات الرسمية فى الدولة العلية، على أن تظل تهنئة بعيدى الفطر والأضحى، مقصورة على المسلمين فقط، وبعد ذلك أصبحت كل الدول مضطرة إلى تهنئة الدولة العلية فى هذه المناسبات المستحدثة، وفى ذلك الوقت كان الموظفون ذوو الرتب العالية والرؤساء الروحيون للرعايا غير المسلمين، يشاركون فى مراسم التهنئة بها.

ظهورالقومية وأثرها على الدولة العثمانية

فى أثناء حرب الإمبراطور الفرنسى " نابليون الثالث "، والنمسا، بسبب المسألة الإيطالية، أُثيرت مسألة " القومية "، وهى مسألة تتعلق بحقوق الحكومة المرعية منذ سنوات طويلة.

ذلك أنه منذ زمن بعيد، كانت الحكومات لها كل الصلاحية والحق، فى استخدام القوة لإخضاع (رعاياها) المتمردين الذين يخرجون عن طاعتها، وحطّم " نابليون " هذه القاعدة، وأنشأ نظاما عالميا جديدا، ينص على "حق الشعوب فى تقرير مصيرها". وقال: "ما دام الإيطاليون يرفضون حكم النمسا، يجب على النمسا أن ترفع يدها عنهم". وأقر الإنكليز مبدأ القومية هذا منذ البداية وأيدوه، لكن بعض الدول مثل روسيا والنمسا، رفضته رفضا قاطعا، وترددت بعض الدول الأخرى فى تأييده.

فلما انهزمت النمسا فى الحرب، أجبرت على ترك المنطقة التى كانت تسيطر عليها من إيطاليا، إلى "سردينيا ".ولما أجبرت بعد ذلك على التخلى عن إيطاليا كلها، اتحدت الحكومات الإيطالية، وكونت دولة إيطاليا وفقا لهذا المبدأ، ثم تكون الاتحاد الألمانى، بعد هزيمة فرنسا، ووقوع " نابليون " فى الأسر.

(١) مؤتمر باريس سنة ١٨٥٦م، الذى عقد لإنهاء حرب القرم.

وبينما كان عبدكم فى الطريق إلى " إشقودرة "، توقف الوابور فى "قورفه "[1] لمدة يوم أو اثنين، قبل أن يستأنف السير من هناك. وفى أثناء الانتظار فى قورفه اتخذ أهل الجُزر السبع"[2]، من مبدأ القومية ركيزة فى مطالبتهم بضرورة تخلى الإنكليز عن الجزر السبع لينضموا إلى دولة اليونان. وأخذت بوادر الثورة تسرى من مكان لآخر، و والواقع أنه عندما بدأت البواخر الإنكليزية فى التردد على الجزر السبع، وألقت بمراسيها عند مدخل " قورفه "، راجت التجارة وارتفعت قيمة الأملاك، فتمنى الأعيان المعتبرون والتجار بقاء الإنكليز، بينما انقلب عامة الناس عليهم بسبب الشدة التى عاملوا بها المتمردين، ولذا لم يجرؤ الأعيان والتجار على الإعراب عن رغبتهم فى بقاء الإنكليز علنا وذلك خوفا من الأهالى. وعندما وصل الأمر إلى ذلك الحد، تبين من سياق الأحداث وتطورها، أن الإنكليز الذين طالما أيدوا مبدأ القومية مجبرون أدبيا على ترك الجزر السبع.

وأرسلتُ من " قورفه" رسالة خاصة إلى "عالى باشا " حول هذا الموضوع. لكنه لم يعر الأمر أدنى اهتمام فى حينه، وقيل: " ليس هناك ما يجبر الإنكليز على ترك هذه الجزر التى تحاصرها السفن الإنكليزية". ولم ينقض زمن طويل حتى تحقق ما توقعته. وعندما ترك الإنكليز الجزر السبع، ازدادت دولة اليونان المجاورة لنا مساحة وقوة.

وصلتُ إلى "إشقودرة"، وبدراسة الأحوال هناك، اتضح أن الدولة العلية عندما قاتلت سبع سنوات فى "المورة"[3]، لإخماد ثورة اليونان، لم تعترض الدول الأوربية؛ لأنها تعرف حقوق الحكومة (فى إقرار الأوضاع فى البلدان التابعة لها)، ووقَفَت طوال السنوات السبع موقف المتفرج [فى الظاهر]، لكنها كانت تساعد

(1) وتكتب أيضا " قورفو " أو " قورفور "، وهى جزيرة كبيرة تابعة لليونان فى مواجهة ألبانيا.

(2) يطلق هذا الاسم على الجزر اليونانية وهى: قورفو،وقفالونيا، وزانتا، واياموارا، وابطاقا، وباسقا، وجوقه.

(3) شبه جزيرة المورة، وتمثل الجزء الجنوبى من اليونان، يفصلها عن اليونان خليج يسمى خليج "قورنته".

المتمردين اليونانيين سرا. أما الآن فإنهم لن يطلقوا أيدينا فى إخماد تمرد الجبل الأسود والمناطق المتمردة الأخرى. فمن الواضح أن روسيا، رغم عدم تأييدها لهذه القاعدة المُحدثة [القومية]، إلا أنها ستؤيد أتباع مذهبها (الأرثوذكسى) بشتى الوسائل. أما الفرنسيون فإنهم يعلنون معارضتهم وسوف يستمرون فى إعلانها. كذلك النمساويون يريدون إضعاف قوة الدولة العلية هناك لأنهم يضعون أعينهم على منطقة البوسنة. لذا كانوا يضغطون على الباب العالى، حتى لا يتعرض لأهالى الجبل الأسود.

ولما كان "عالى باشا" آنذاك يتصرف وفق توجهات السفير الفرنسى، فكان يرسل الأوامر المشددة إلى متصرفى " أشقودرة "، " والهرسك " بأنه فى حال اعتداء متمردى الجبل الأسود عليهم، فإن عليهم ألا يتجاوزوا خط امتياز الجبل الأسود، وأن يتحركوا تجاههم بشكل وقائى.

ولما كان سكان الجبل الأسود مختلطين بمتمردى المناطق العاصية، فقد وجدوا الجرأة للاعتداء على المناطق المجاورة لهم وإلحاق الضرر بها، فإذا توجه الجيش لقمعهم، هربوا إلى داخل خط الامتياز. لذا كان الأمر يتطلب بقاء الجيش عند حدود خط الامتياز كخط دفاع عن الدولة، وهو أمر غير ممكن. وكان متمردو الجبل الأسود يرتكبون أعمالا وحشية لترويع المسلمين كأن يقطعوا أنوف المسلمين الذين يقعون فى أيديهم وآذانهم ثم يطلقوا سراحهم. وعلى الرغم من أن الأوروبيين المتعصبين لهم هناك، كانوا يعتذرون كلما نوقش الأمر معهم بقولهم: " إن أهالى الجبل الأسود أناس وحشيون "، ومع هذا فعندما أثيرت مسألة وحشية الألبانيين لم يخجلوا من إسداء النصح بقولهم: " لا تستخدموا الألبان عند خط الامتياز، فأنتم دولة ولا يجوز لكم أن تتصرفوا بوحشية مثل أهل الجبل الأسود".

كان الإمبراطور الفرنسى يود تكوين إمارة لاتينية فى الجانب الآخر لتكون نظيرة للجبل الأسود، فعمل على تشويش أذهان سكان الجبال الكاثوليك " المرديتا "[1] فى

(1) أحد أقضية سنجاق إشقودرة، وأهلها فقراء ويتسمون بالشجاعة، وأغلبهم من الكاثوليك.

المنطقة الساحلية، واستمال إليه زعيمهم "بيب دوده باشا" إذ وعده بمنصب الإمارة خداعا. وتعلق "دوده باشا" بهذا الوعد. ورغم أنه استمال قبيلة "قشله" التابعة لقضاء "ماط"[1]، فإن سكان الجبال فى "ماط"، "ودبره" من ورائهم كانوا كلهم من المسلمين ويفوقونهم من كافة النواحى. وعلى الرغم من أن أغلب الأهالى الجبليين فى "إشقودرة"، كانوا من اللاتين، إلا أنهم كانوا يعيشون مع المسلمين كوحدة واحدة، ويتبعون وجوه "إشقودرة" وأشرافها، ويعتبرون أنفسهم أشرف القبائل ويحتقرون "المرديتا الكاثوليك". كذلك كان سكان أغلب الجبال فى "ياقوه"[2]، "وايبك"[3] من ورائهم، كلهم من المسلمين لذا ظل أمل "بيب دوده باشا" محض خيال.

بداية ظهور "شروانى زاده" وبعض الأحوال السياسية الأخرى

كان "شروانى زاده محمد رشدى أفندى" وقت مجيئه إلى إستانبول طالب علم شاب ذكى. يقوم بالتدريس "للمولى صديق" - ابن شيخ الإسلام "عارف أفندى" - وفى الوقت نفسه، يعمل على استكمال تعليمه. وكان "المولى صديق" يضغط بشدة على والده، كى يعين "شروانى زاده" مدرسا.

وكنت أتناقش ذات ليلة مع "عارف أفندى"، فقال: "إن محمد رشدى أفندى "معلم ابننا" صدِّيق" إنسان ذكى، لَدَيهِ استعداد كبير. وينبغى منحه راتبًا شهريًا (لاستكمال تعليمه)، إذ ينبغى الاهتمام بتنشئة الرجال الذين يُشَرِّفون مهنة العلماء. لكننا قومٌ عَجَب. فإذا صرفت له الراتب الشهرى الآن فإنهم سيعترضون". فقلت: "لو صرفتم لإمامكم هذا الراتب، لقالوا "أهو إمام السلطان حتى يصرف له هذا الراتب بشكل مخصوص ؟". لكن عندما تصرفه لشخص مثله ذكى ومثقف، فلن يستطيع أحد أن يعترض، ولو حدث، فسأتولى أنا الرد عليهم".

---

(1) أحد أقضية سنجاق دبره، بولاية مناستر.

(2) قضاء فى إقليم "ايپك"، بولاية "قوصوه".

(3) أحد أقاليم ولاية "قوصوه".

بناء على ذلك، حصل على " إرادة سنية "، وصرف بمقتضاها الراتب " لمحمد رشدى أفندى "، وظل لعدة سنوات يتردد على لجنة الأراضى، التى تشكلت فى الباب العالى تحت رياسة عبدكم، فتعرف بكل من " عالى باشا " و " وفؤاد باشا "، وسائر أركان الباب العالى كما ذكرنا من قبل.

وفى أثناء وجودنا فى " الروم ايلي " ذهب "فؤاد باشا" إلى سوريا فى مهمة خاصة، واصطحب " محمد رشدى أفندى "المشار إليه. وقد سُرَّ "فؤاد باشا" منه بسبب خفة ظله، وطلاوة روحه، وعندما كتب ـ "فؤاد باشا" ـ عن مدى جديته، وطلب أن تمنح له رتبة "مخرج المولوية"[1]، كان هذا فى غير مصلحة " سعد الدين أفندى " شيخ الإسلام حينذاك، وكان الصدر الأعظم " عالى باشا" يعمل على تزكية طلبات "فؤاد باشا". وقد توسط عبدكم للإحسان على " محمد رشدى أفندى" بهذه الرتبة، وسعيت لإقناع " سعد الدين أفندى " بالأمر لكنه رفض، وكان من الواضح أن " رشدى أفندى " جدير بالرتبة المذكورة إذا ما قورن بأمثاله، لما يتحلى به من فضلٍ وعلمٍ. وقد أثَّر تصرف " سعد الدين أفندى " فى " عالى باشا". وعلى الفور، صدر أمر بتعيين " رشدى أفندى " عضوا بالمجلس الأعلى، فأرسل بدوره إلى شخصى العاجز، رسالة شكر، تنبئ عن كرمه وكماله، وهذا نصها:

صورة الخطاب

يقول الداعى لكم، الجامع لآثار خوانكم المختلف الألوان، والذى أصبح بذلك على علم بكمال الحقائق، ونتائج الإمارة الظاهرة، وتوجه فيوض الآيات الباهرة فى الفضل، قد بدت نتيجتها الجليلة جلية. فالمهمة الجليلة والنعمة غير المرتقبة التى نلتها هذه المرة من غير استحقاق، قد أهلتنى لاقتباس أنوار الاستحقاق واللياقة فى مدرسة الفيوض والتربية، ومدرسة المعارف والفضيلة المكتوبة، ومن علمى بالوسيلة المجيدة التى تحير الألباب أقدم بلسان الصدق والإخلاص للسدة العظيمة

(1) أحد الرتب العلمية، وهى تعلو رتبة كبار المدرسين، تعادل رتبة أمير الأمراء من الرتب المدنية، ورتبة قائمقام من الرتب العسكرية.

الشأن، مسببة الأسباب، عظيم الشكر مزينا بالدعاء بطول العمر والإقبال، بقيت مدى الدهر بالعز والدولة فى كل حال، بإذن وأمر حضرة من له الأمر.

فى ٦ صفر، سنة ١٢٧٦ هـ العبد الداعى، محمد رشدى

وبسبب هذا الموضوع، ساءت العلاقة بين " عالى باشا" " وفؤاد باشا "، و"سعد الدين أفندى". وبناء على ذلك منح " فؤاد باشا " بعد عودته من سوريا إلى إستانبول رتبة الوزارة إلى " رشدى أفندى "، وعيَّنَه واليا على سوريا كيدا " لسعد الدين أفندى ".

وعرف الجميع أن مَن ضَنَّ عليه" سعد الدين أفندى "برتبة "مَخرج المولوية "، استحق ولاية مهمة مثل سوريا مقرونة بالوزارة. وأخذ" سعد الدين أفندى " فى قدح وذم "عالى باشا"، " وفؤاد باشا " علنا، وهما يصفانه بالجهل، ووصل الأمر بعد ذلك حدا صعبا. "فسعد الدين أفندى" رجل جسور جاهل، لذا كان يلمِز "فؤاد باشا" بالكافر جهرا، و "عالى باشا" بالكافر سرا. و هما كذلك يقولان: "يظن سعد الدين أفندى أنه تولى منصبه هذا بقاعدة الأقدم فالأقدم التى لم تطبق على أغلبية العلماء، مع أنه لو روعيت هذه القاعدة فى وقتها، لما استطاع الأفندى أن يشغل منصب شيخ الإسلام". وكان بعض الخائضين يقولون آنذاك" إن "عالى باشا" و "فؤاد باشا" كلاهما فلسفى المشرب، أما "سعد الدين أفندى" فمعروف بسوء العقيدة، حيث إنه سلك طريق المولوية. ومذهبه مجهول. "وفؤاد باشا"، "وعالى باشا" يشربان "العَرَق"[1] ليلا. أما الأفندى "سعد الدين" فهو مدمن خمر، ويشرب الخمر الفرنسى فى دار الفتوى.

وفى أثناء صلح عام ١٢٧٢ هـ [١٨٥٦ م] دار حديث بين "إحسان بك" سفيرنا فى فينا آنذاك، و"مترنيخ"[2] رئيس وزراء النمسا المشهور، قال فيه "مترنيخ":

(1) هو الكحول الناتج عن تقطير الفاكهة، وهو نوع من المسكرات.

(2) مترنيخ " Metternich " (١٧٧٣ : ١٨٥٩م): من أشهر الساسة النمساويين، عمل سفيرا لدولته فى باريس سنة ١٨٠٦، واستطاع خلال هذه الفترة أن يؤدى لدولته خدمات طيبة. ثم أصبح رئيسا لوزارة النمسا سنة ١٨٠٦. كان يؤيد فكرة الحكومة المطلقة، ويعارض فكره أخذ الدولة العثمانية بمبدأ تغريب مؤسساتها، والأخذ بالنظم السياسية الغربية.

" أنا صديق للدولة العلية، وأحب لها الخير، وأكدت هذا فى عدة مواقف. وقد انعقد الصلح على خير ما يرام، ولا يمكن أن تتكرر فرصة كهذه للنهوض بالدولة العلية. وأتوقع أن تستمر هذه الفرصة مدة عامين، فإن لم تأخذوا بأسباب التقدم خلال هذه المدة، فقد فاتت عليكم الفرصة ". وكانت هذه نصيحة طيبة منه، جاءت وفق الحال والمصلحة. وقد أتاح الله لنا بعد ذلك فرصا كثيرة لم نستطع الاستفادة منها. وبعد مرور خمس أو ست سنوات على الصلح، كانت المناقشات العقيمة ما زالت جارية بين الباب العالى وشيخ الإسلام (حول مدى تطابق إجراءات التحديث مع الشريعة)، ولم يتمكن خلالها من العناية بأمورنا الإدارية، أو إجراءات الإصلاحات اللازمة.

أما الروس، فقد تداركوا ما كان ينقصهم فى حرب القرم، ثم ركزوا جهودهم للعناية بمرافق الدولة، واهتموا بتعمير البلاد. الحاصل أن هذه الحرب كانت بالنسبة للروس بداية اليقظة والوعى، وبالنسبة لنا سببا للتهاون والإهمال.

كثير من المدرسين وصلوا إلى رتبة أمير الأمراء، لكن ثلاثة منهم فقط وصلوا إلى منصب الوزارة دفعة واحدة، وهم "كوبريلى زاده فاضل أحمد باشا"[1]، "ويكيشهرلى مدرس عثمان باشا "، وثالثهم " شروانى زاده رشدى باشا "، فبعد أن جاء إلى إستانبول، تولى وزارات الأوقاف السلطانية والمالية والداخلية، على التوالى خلال فترة قصيرة، ثم أصبح صدرا أعظم، وجمع ثروة طائلة فى وقت قصير، لا سيما أنه أخذ مبالغ كبيرة من "إسماعيل باشا " خديوى مصر[2]. لكنه كما ظهر بسرعة اختفى بنفس السرعة مثل سحابة الصيف التى تتجمع فى وقت قصير وسرعان ما تبددها الزوابع والأمطار، والثروة الكبيرة التى جمعها تبددت وانتهت

---

(1) كوپريلى محمد باشا " (١٥٧٥: ١٦٦١م) من أكفأ من تولوا منصب الصدر الأعظم فى الدولة العثمانية، تولى منصب الصدر الأعظم فى عهد السلطان " محمد الرابع "، واستطاع أن يجرى كثيرا من الإصلاحات الأساسية فى الدولة العثمانية، فى الميادين السياسية والعسكرية والقضائية، حتى استعادت الدولة العثمانية مكانتها.

(2) إسماعيل باشا خديو مصر (١٨٦١: ١٨٧٩): استطاع أن يحصل على لقب " خديو "، وأن يجعل وراثة العرش للابن الأكبر للخديو، وقد أنفق من أجل هذا أموالا طائلة.

بعد وفاته بوقت قصير. وكان من اللازم الإسهاب فى ترجمة حاله على النحو السالف، لأنها تمهد لبعض الأمور التى ستأتى فيها بعد. ومع ذلك فإننى طامع فى العفو والرحمة السلطانية، بسبب إسهابى فى الحديث إلى الحد الذى أرهق ذهن الذات العالية.

إلغاء العملات الورقية

كنت عضوا فى اللجان التى تكونت لجمع العملات الورقية المقابلة للقروض الضخمة التى اقترضها "فؤاد باشا" من أوروبا، وكان رأى "فؤاد باشا" أن يتم سحب العملات الورقية من التداول، بأن تدفع الدولة مبلغ مائة قرش مقابل العملة الورقية من فئة المائة قرش، على أن تدفع أربعين فى المائة منها نقدا، وتعطى سندات مقابل الستين الباقية. وقد وافقت الأغلبية على رأيه، وكان رأى عبدكم، هو دفع مبلغ خمسين ذهبًا فى العملة الورقية من فئة المائة، لكن الكثيرين عارضونى فى هذا، وساد رأى الأغلبية، وبالتالى تحملت خزانة الدولة الكثير من ديون السندات، ووقعت تحت وطأة ديون السندات الربوية، بدلا من العملات الورقية غير الربوية.

وكما ذكرت، فعندما شرعت الدولة فى التخلص من العملات الورقية، بتخفيض المطروح منها للتداول إلى أقل من خمسمائة ألف كيس، بدأت قيمة الذهب فى التراجع، وعندما خفضت العملات الورقية هذه المرة أيضا إلى أقل من خمسة آلاف كيس تمهيدا لإلغائها، تأكد منذ البداية أن تعاملات إستانبول لا تستوعب أكثر من خمسة آلاف كيس من العملات الورقية، وفى شهر ربيع الأول سنة ١٢٧٩هـ الموافق نهاية أغسطس، رفعت العملات الورقية من التداول تماما.

أحوال وزراء الدولة

عندما ضعف نفوذ " رشيد باشا " ومكانته فى أخريات أيامه كما ذكرنا من قبل، اتضح أن إدارة وتدبير أمور الدولة سيئول إلى " عالى باشا "، "وفؤاد باشا ". وذات ليلة قلت "لفؤاد باشا": "ها هو ذا الأمر سيئول إليكما فلننظر هل

ستتعاونان معا؟ ". فقـال: "لن نفترق، وإذا استبعدنى "عالى باشا"، فلن يستطيع منى فكاكا".

وبعد وفاة " رشيد باشا "، انتقلت إدارة أمور الدولة وتصريفها إلى "عالى باشا وفؤاد باشا "، وكان " فؤاد باشا " حسب قوله، ينافق "عالى باشا " أكثر من اللازم بهدف إدارة الدولة. وذات مساء ذهب " عالى باشا " لتناول الطعام فى منزل " فؤاد باشا " الذى نافقه قائلا: " كان " رشيد باشا " يحل المشكلات يوما بيوم، أما سيدنا "عالى باشا " فيفكر فى مشكلات عام مقبل، ويستعد لها". ولم يكتف بهذا، بل أردف قائلا: " لو بُعث " صقوللى "[1] "وكوپريلى " (رحمهما الله)، لعرفا أن التعامل مع مشكلات زمانهما سهلة بالمقارنة بمشكلاتنا الحالية، فالمهارة الحقة تتضح فى القدرة على حل مشكلات هذا العصر الذى نعيشه". وبقوله هذا وضع " عالى باشا " على رأس كل الوزراء السابقيـن، ولم أستطع أن أتحمل فرط المداهنة إلى هذا الحد، فقلت:

" كان "كوپريلى محمد باشا " رجلا كبيرا يقظ الضمير، أفنى نفسه فى خدمة الدولة منزها عن كل غرض، وركز جهوده فى النهوض بالدولة التى جثت على ركبتيها ونجح فى هذا، ولو جاء الآن وزير يشبهه فى تضحيته وتفانيه لبعث الدولة من سباتها. أنت أكثر منه معرفة، لكنك تعمل برأيك، ومثلك فى هذا كمن ينظم حديقة أو يحمى رجلا، ولهذا لن تستطيع أن تحقق النجاح الكبير الذى حققه كل من " صوقللى "، "وكوپريلى".

وكان " فؤاد باشا " رحب الصدر، عميق الفؤاد، ولذا لم يضق بهذا الكلام. أما "عالى باشا" فكان ضيق الصدر، يضمر السوء فى نفسه، فلم يعجبه كلامى وضاق منه. وبعد ذلك أصبح " فؤاد باشا " صدرا أعظم، ونُقل " عالى باشا " إلى وزارة الخارجية. فانفعل الناس وأخذوا يعرِّضون بندمائه ودائرته. عندئذ ذَكَّرْتُ " فؤاد

---

(1) هو "صوقوللى محمد باشا"، تولى منصب الصدر الأعظم لمدة خمس عشرة سنة فى عهد السلطان "سليمان القانونى"، و"سليم الثانى"، و"مراد الثالث". وكان يتمتع بالكفاءة فى إدارة شئون الدولة.

باشا" برأيى السابق، فقال: "كما قلت لك من قبل، فليقولوا ما يشاءون، لن أنفصل عن "عالى باشا"، ولا أستطيع الانفصال عنه، لأن المشكلات الخارجية عندئذ ستلقى على عاتقى، ولن أستطيع تحملها مع المشكلات الداخلية والمالية، وليعلموا أن "رشيد باشا" نفسه ما كان يستطيع أن ينجح فى هذا". والواقع أنه كان ينفذ كل ما يقوله "عالى باشا" حفاظا عليه.

وكان "عالى باشا" بدوره يهتم بحماية رجاله، ولذا كان تعيين وعزل الموظفين لا يخضع لحُسن الاختيار. مثال ذلك، كان هناك رجل ماكر يدعى "المولى برونى وهبى" حاز رتبة إستانبول رغم ضحالة علمه، ولا تزيد معلوماته الدينية عما يعرفه جندى عن مبادئ دينه، لكنه وصل إلى رتبة إستانبول لأنه نديم " عالى باشا " فى معاقرة الخمر، ثم أصبح معاونا لـوزارة الـمعارف العمومية الجليلة. ولما انتقد الناس ذلك إذ " كيف يترك أمر تربية النشء إلى رجل فاسق كهذا"، صدرت إرادة سنية بعزلـه. وعندمـا قـرر الوزراء فى العام نفسه تعيينه مفتشا للأوقـاف السلطانية، صدرت إرادة سنية قبل يومين من تنفيذ القرار بإسناد وظيفة المفتش هذه إلى " قدرى بك "، الحائز على رتبة الحرمين. ولا أعرف هل لشيخ الإسلام دور أو تدخل خفى فى هذا الأمر أم لا. ومع أن " قدرى بك " فقير العلم، إلا أنه لا يُخشى منه الضرر، ويحظى بشرف الانتساب إلى جلالة السلطان، لكونه خال زوجة جلالته. ولهذا اعترض البعض بقولهم: " ليأخذ " قدرى بك " الرتبة بسبب قرابته للسلطان، ويعين فى وظيفة أخرى، لكن من غير المعقول أن يعين مفتشا للأوقاف، وهى وظيفة متصلة بالكثير من مصالح الناس". أما العلماء، فقالوا: ""قدرى بك" ليس نزيها تماما، لكنه أفضل من "وهبى بك" الذى اختاره الوزراء".

وبسبب مثل هذه الأمور، صار الوزراء مذمومين بين الناس، وكان " فؤاد باشا " آنذاك يدَّعى أنه يسعى لصلاح أحوال الدولة وفى الوقت نفسه يجد نفسه مضطرا لتنفيذ رغبات عالى باشا بسبب عدم قدرته على الانفصال عنه. وعلى الرغم من

بغضه " كامل باشا " رئيس المجلس الأعلى، لكن لكونه الصديق الحميم لعالى باشا أو كبير ندمائه وكونه لا يقدر على فراقه لحظة واحدة، كان الثلاثة وكأنهم مربوطون معا بقيد من حديد. وكان جلالة السلطان لا يحب" عالى باشا "، وبسبب متانة علاقتهم وكأنها رابطة أخوة لا انفصام لها، طعن الناس فى الوزراء كما حرموا ثقة جلالة السلطان ورعايته.

وكان " رشدى باشا " آنذاك ظهيرا لهؤلاء الثلاثة، ومع هذا يتعلق تارة " برضا باشا "، وتارة أخرى "بمحمد على باشا"، لأن إبعاده عن إستانبول بالنسبة له كخروج السمك من الماء، فعمل مع كل الأطراف خوفا من إبعاده خارج إستانبول.

والغريب أنه فى هذه الأثناء انتشرت بين الناس شائعة تقول إننى سأصبح شيخا للإسلام، وعندما ناقشت هذا الأمر مع "فؤاد باشا "، قلت: " إن تنصيب شيخ الإسلام من بين أصحاب رتبة إستانبول أمر نادر الوقوع، ومن الطبيعى أن يُعيَّن داعيكم فى منصب قاضى العسكر، إن آجلا أو عاجلا، ثم شيخا للإسلام فيما بعد بدون أن تثور الأقاويل، ولا آمل فى هذا قبل ثمان أو عشر سنوات على الأقل، فأنا أُحبذ أن يكون كل شيء بأوانه، ولا أريد رتبة، ولن أقبل وظيفة فى غير أوانها ".

وكان " فؤاد باشا " يقتنع بما هو معقول، فى حين كان هناك من يلقون سمعا إلى شتى الأراجيف. بناء عليه أصبح " سعد الدين أفندى " بسبب هذه الشائعة ينافس عبدكم. بينما اعترى عبدكم اليأس والحزن، بسبب فراق ولى نعمتنا جلالة السلطان ساكن الجنان "عبد المجيد خان "، فلم يعد لى بين المقربين والمصاحبين ظهير، حتى ظننت أن اسمى لن يدون يوما فى دفتر البلاط السلطانى. لكن جرى الأمر على عكس ما أظن.فعندما انتقل جلالة السلطان فى بدء جلوسه إلى " كاغد خانه " لتبديل الهواء، كان جلالته يتفضل بدعوة عبدكم للمآدب التى يقيمها لعبيده (موظفى القصر) والداعين له، وأدركت آنذاك أننى أحظى بثقة جلالته.

وحدث أن أفضى إلىّ " مصطفى أفندى " رئيس كتّاب البلاط السلطانى (هو المرحوم " مصطفى باشا " الذى توفى فى أثناء توليه وزارة الأوقاف السلطانية)

فقال: " إن تصرفات "عالى باشا" تثير اعتراض الناس، كما أنها تثير غضب صاحب الجلالة. لهذا فمتصوَّر عزله، فما رأيك؟". وقد لَّمح لدرجة أنه كاد أن يصرح إن هذا تساؤل من مصدر عال. واستطعت بالفراسة أن أعرف مصدر هذا التساؤل، وعلى الرغم من أننى لا أحب " عالى باشا " بدرجة حبى " لفؤاد باشا "، إلا أننى من منطلق تفكيرى فى مصلحة الدولة أولا وتبعا للوضع الراهن، فإن "فؤاد باشا " لن يوافق على عزل "عالى باشا". ولو أثيرت مسألة العزل والتعيين مرة أخرى، وما يثور بسببها من خلافات، فإن الأمور الدقيقة والمصالح المهمة سوف تنقل إلى يد شباب " تركيا الفتاة "[1]. ولا أعتقد أن هذا يتفق ومصالح الدولة، لذا قلت له:

(1) هم جماعة " تركيا الفتاة "، ويطلق عليهم أيضا اسم "الشبيبة العثمانية، و" العثمانيون الجدد". وهى جمعية سرية تكونت فى إستانبول سنة ١٢٨٢هـ/ ١٨٦٥م، يمكن تلخيص أهدافها فى نقطتين، الأولى: تحقيق مبدأ الحرية والإخاء والمساواة فى الدولة العثمانية، والأخرى: إقامة حكم مشروطى أى دستورى فى الدولة العثمانية، وإقامة حياة برلمانية على النسق الأوربى، لضمان المساواة بين كافة رعايا الدولة العثمانية، وأعضاء هذه الجمعية كلهم ممن تلقوا تعليمهم فى المدارس التى أنشئت بعد التنظيمات، وفق الأساليب العلمانية، أو أرسلوا إلى دول أوربا خاصة إنكلترا وفرنسا، لتلقى العلوم الحديثة هناك. وكان أكثرهم يعرفون اللغة الفرنسية ويرددون مبادئ الحرية والإخاء والمساواة من خلال الكتابات الأدبية فى أول الأمر،ثم تحولوا من النقد إلى الثورة. قام " عالى باشا " الصدر الأعظم بنفى أعضاء الجمعية إلى الخارج، بعد أن اكتشف محاولة لقتله. وأثناء وجود أعضاء الجمعية فى باريس، انضم إليهم الأمير " مصطفى فاضل "، بعد أن ساءت علاقته " بعالى "، " وفؤاد باشا "، والسلطان " عبد العزيز " بسبب تغيير قانون وراثة خديوية مصر على نحو حرم الأمير " مصطفى " من الحكم. وكان الأمير " مصطفى " يمد جماعة " تركيا الفتاة " بالمال اللازم، لتحقيق أهدافهم. وكان أعضاء الجمعية ممن اطلعوا على أفكار الماسونية، ومعظمهم أعضاء فى المحامل الماسونية، ويروجون لشعارها، وهو الحرية والإخاء والمساواة. تمكنوا من تولية السلطان " مراد الخامس "، الذى كان مؤيدا لأفكارهم. وبعد ذلك تولى السلطان " عبد الحميد الثانى "، واضطر إلى إعلان الدستور رضوخا لرغبة جماعة " تركيا الفتاة ". يقول الأستاذ " جميل مريج Cemil Meriç " إن أعضاء هذه الجمعية، هم انكشارية الغرب، التى قضت على الدولة العثمانية. فالسلاح الذى استخدمته الدولة العثمانية فى أول ظهورها، حين حاربت أوربا بأبنائها، استعمله الأوربيون فى هدم الدولة العثمانية. فأثاروا أبناءها عليها بكلمات الحرية والإخاء والمساواة. ثم أعادوهم إلى الدولة، ليتولوا نشر هذه الأفكار فيها، من خلال الأدب فى البداية، ثم تحولت الفكرة من الأدب إلى السياسة. وبذلك ضربت الدولة العثمانية بأبنائها. انظر تفاصيل هذا فى:
Cemil Meriç، Yeni Devir gazitesi، sayı 1970، sh. 2.
Şahabettin Tekindağ، Meydan Larusse، Jön Türkler Mad. Çç VI، sh. 709/1، 2.
Enver Ziya Karal، a. g. e. C. VII، sh. 300.
M. V. Onat، a. g. e.، sh. 45.

وما جاء عن الجمعية فى تقرير " أحمد جودت باشا ".

"ليكن من الوزراء من يكون، فمسألة العزل والتعيين بيد مولانا [السلطان] يمكن أن يجريها وقتما يشاء، ولا مانع أو مزاحم له فى هذا، لكنها ليست من الأمور التى تؤخذ على عجل، فقبل عزل شخص ما يجب اقتراح من سيحل محله، ويجب أن يكون هذا أيضا من ذوى التجربة، لأن العمل الحكومى أمر يعتمد على التجربة البحتة، وعند عزل وزير الخارجية يجب ملاحظة الأحوال الخارجية، فالموقف السياسى الآن يبدو مضطربا، لذا فليس من المناسب إجراء تغيير فى وزارة الخارجية. ثم ألا يكون الأمر أكثر مناسبة لو أجرى التغيير فى وقت يعتقد فيه الرأى العام الأوربى أننا فى حالة هدوء واستقرار؟".

تفشى الرشوة بين رجال الدولة

عندما استدانت خزانة مصر بسبب عجزها عن تغطية نفقات السفه الذى ابتلى به " سعيد باشا "[1] والى مصر، وطلب الإذن بعقد قرض من دول أوروبا، نوقش هذا الأمر فى مجلس الوزراء خلال عام ١٢٧٩هـ [١٨٦٢م]، ورفضه "عالى باشا" رفضا تاما، وعندما طرح الموضوع للمناقشة مرة أخرى بعد أسبوع واحد، وافق عليه، فقد قبل بإذن من جلالة السلطان كيسا مقداره أحد عشر ألف ذهب، قدمت له من هذا القرض، وقد حطَّ هذا من قدره.

ومع أن جلالة السلطان أذن لعالى باشا بقبول هذا المبلغ إلا أنه صار يتجنبه إذ حمل تصرفه هذا على محمل الطمع والرشوة، وكان فى تلك الأثناء قد قدم لكل من "عالى باشا "، " وكامل باشا" عطية مقدارها ألفى آقچه[2]. ومما حط من قدرهما ومكانتهما فى نظر الناس قبولهما هذه العطية الكبيرة فى هذه الأزمة. بينما غيرهم لا يستطيعون أن يتقاضوا مرتباتهم، مما أثار الكثير من الاعتراضات. وقال جلالة

---

(1) " محمود سعيد باشا " (ح: ١٨٥٤: ١٨٦٣م)، ابن " محمد على باشا " والى مصر، كان شديد الثقة بالأوربيين. له بعض إصلاحات جديرة بالذكر، مثل قانون الأراضى، المعروف باللائحة السعيدية. كما ألغى الاحتكار الزراعى، وأتم الخط الحديدى بين القاهرة والإسكندرية. لكنه اتسم بالإسراف الشديد، مما أوقع خزانة مصر تحت طائلة الديون الأجنبية، وهو الذى منح فرنسا امتياز قناة السويس، بشروط مجحفة لمصر.

(2) " الآقچه " عملة فضية صغيرة القيمة، وكيس " الآقچه " يحتوى على خمسمائة قرش.

السلطان " عبد العزيز خان ": " لقد قدمت لهما هذه العطية لأختبرهما، فقد كانا يعيبان على أخى الإسراف، وكنت أظن أنهما لن يقبلاها، إنما يسديان النصح لى". وهكذا حط من قدرهما فى نظر الصديق والعدو.

وفى ذلك الوقت كانت المرتبات الكبيرة والإضافات العينية التى يحصل عليها كبار الوزراء لا تفى بمصروفاتهم، ولذا كانوا مضطرين إلى قبول كل ما يظهر لهم من نقود غير متوقعة، بناء على ذلك لم يثمر أو يؤثر كل ما قاله " فؤاد باشا " عن الاقتصاد فى النفقات فى أثناء بحث ميزانية الدولة، ولم يُلقَ سمع إلى كل ما عرضه عن الاقتصاد فى الإنفاق على اللوازم العسكرية.

عجز الدولة عن تحديث أسطولها

كان جلالة السلطان "عبد العزيز خان" يأمل أن يستكمل الأسلحة والمعدات الحربية، حتى يصل أسطول الدولة العلية إلى نفس مستوى الأسطول الفرنسى، وكان هو نفسه شغوفا بتشييد السفن الحربية. كما كان " مختار بك" صديق جلالته القديم يضع دائما تصميمات لبناء السفن، ويُرغِّب جلالة السلطان فى تشييد سفن حربية حديثة، كما كان بعض المقربين والندماء الجدد يدفعون جلالته لإنفاق مبالغ ضخمة، لا يمكن أن تتحملها خزانة الدولة.

وبعد إلغاء العملات الورقية ركز "فؤاد باشا" جهوده فى الإصلاحات المالية، ففكر فى سحب بعض السفن الحربية من البحر، وتخفيض المخصصات السنية، التى تبلغ عشرين ألف كيس شهريا، إلى النصف بصورة مؤقتة لتحقيق التوازن بين الواردات والمصروفات، وقال لجلالة السلطان "عبد العزيز خان": "يا مولانا، إن إكمال القوات البرية والبحرية على النحو الذى يوافق رغبتكم السلطانية، أمر مرهون بالوقت والمال، ويجب أن نصلح أحوالنا الإدارية والمالية أولا، ثم نبنى قواتنا البحرية والبرية بما يتحصل لنا من الإيرادات. وفى الوقت نفسه فإنه بدلا من أن يصطف الأسطول السلطانى، مثل أوانى الزينة، فيقف فى الضيف فى مرسى "بشيكطاش"، ثم يدخل الترسانة فى الشتاء دون تحقيق شيء، بدلا من هذا يجب أن

تجوب السفن الحربية البحار، وتستعرض قوتها أمام السواحل والجُزر السلطانية، وأن يكتسب رجالها القدرة والمهارة فى الأعمال البحرية. وحيث إنه لا يتوفر الآن لديكم الضباط وأمراء البحرية بالقدر الذى يلزم لتشغيل السفن السلطانية الموجودة، وإلى أن يتم إعداد الضباط والأمراء بالدرجة المطلوبة، نقوم ببناء السفن التى تريدونها. وحتى ذلك الحين نقوم بإصلاح الترسانة والمدفعية أيضا على النحو الذى يوافق رغبتكم العالية".

الحاصل أن الأسلوب الذى اتخذه "فؤاد باشا" لم يوافق رغبة جلالة السلطان، أما الندماء والمقربون، فإنهم فى سبيل الترويج لرغبة السلطان، قالوا: "عقدت الدولة قروضا كثيرة فى عهد السلطان "عبد المجيد" لمواجهة إسراف نساء القصر، والآن ألا يمكن أن نقترض لاستكمال المعدات والأسلحة اللازمة لسلامة الدولة".

ويرد الفريق الآخر على هذا بقوله: "لو اقترضت الدولة من أجل مرافقها المنتجة كما هو متبع فى كل الدول، فإن الإيراد الجديد الذى سيتحقق منها كفيل بسداد فوائد القرض، وأيضا تغطية رأس المال بالتدريج. أما لو اقترضت من أجل نفقات غير منتجة، فإن الفوائد تصبح ضمن المصروفات وهذا إثقال على الموازنة. أما المعدات الحربية، فإنها فى كل الدول تستكمل من الإيرادات الثابتة، وإلا فعند الحاجة لن نجد نقودا لتغطية النفقات العسكرية.

واستشعر جلالة السلطان الألم بسبب عدم تنفيذ رغبته دفعة واحدة حسبما تقضى به همته السلطانية العالية،لذا فقد ظن نفسه مريضا، وظن أهل القصر خاصة والدة جلالة السلطان، أن جلالته يقع تحت تأثير سحر. وقد وقعا فى يد بعض المشايخ الدجالين لإبطال هذا السحر، وكان هذا سببا فى انتشار الشائعات بين الناس.

وفى هذه الأثناء أمرت والدة جلالة السلطان أن يقرأ الخطباء فى بعض جوامع السلاطين فى أثناء خطبة الجمعة دعاءً غير مترابط ولا يحمل معنى، وضعه واعظ يدعى "خلوصى". وقد أدى هذا إلى زيادة شكوك الناس، وانتشرت أراجيف

فحواها "أن جلالة السلطان مريض، وتبدو عليه علامات الجنون". فضاق "فؤاد باشا" من هذا واستدعى "حسين بك" وكيل أعمال والدة جلالة السلطان، وعنَّفه لهذا السبب.

تغيير الوزراء

كما ذكرنا سلفا كان جلالة السلطان يريد أموالا كثيرة للإنفاق العسكرى، وكان " فؤاد باشا " يركز جهوده للنهوض بالميزانية، حتى يستطيع تدارك الوضع والحالة الراهنة، ولذا لم يمكنه التصرف على النحو الذى يوافق رغبة جلالته.

وعندما أعيدت بعض الأوراق التى عرضت على جلالة السلطان بإيعاز من بعض المقربين، تعطلت كثير من الأعمال، ويئس " فؤاد باشا " من المستقبل. وعند مناقشة الأمر مع "عالى"، "ورشدى"، "وكامل باشا " قرر الأربعة الاستقالة دفعة واحدة، فورًا، وكان رأى "رشدى باشا" أنه لو قبلت الاستقالة فبها ونعمت. أما إذا رفضت وسألهم جلالة السلطان عن سبب الاستقالة، فسيكون الرد: "إن القواعد المتبعة الآن لن تؤدى إلى حل، والحل يكون بكذا وكذا فقط، وهذا ما انتهينا إليه". وقد أيدوه جميعا فى هذا الرأى. وصمموا على تنفيذ هذا القرار فى اجتماع لهم بقصر " فؤاد باشا " فى ليلة الأربعاء العاشر من شهر رجب، عملا بقاعدة أن "الخير لا يؤخر، وخير البر عاجله "، فاندفع " رشدى باشا " فى الكلام، وقال: " يجب أن أقابل الآن الباشا وزير البحرية (الداماد " محمد على باشا")، حيث ينبغى أن يشترك معنا فى هذا الأمر". وحدث أن عزل هو والباشا وزير البحرية، بعد ذلك بيوم واحد. وبعد ذلك ظهر التردد على "كامل باشا "، وصار" فؤاد باشا" و" عالى باشا" وحدهما. ولما أدركا أنه لا يصح إجبار أحد على أمرٍ ما، قررا الاستقالة وحدهما. وفكرا فى أنه إذا تولى العمل من لا تربطهم به رابطة فربما يسبب لهم المتاعب، أما فى حال بقاء كامل باشا وتوليه منصب الصدارة فسيحافظ عليهم قدر المستطاع، فأوصياه بعدم الاستقالة.

وفى يوم الجمعة الثانى عشر من شهر رجب، قدم " فؤاد باشا " استقالته للبلاط

السلطانى. وبعد العشاء ذهب إليه "حسن أفندى" موظف العرض بالبلاط السلطانى، وسأله عن سبب استقالته، فأجاب: " هى الأسباب التى عرضتها فى استقالتى. إن تحسُّن الموقف أمر صعب، وكل الإجراءات الصحيحة الواجب اتخاذها مرهونة بتأييد جلالة السلطان، وإننى أرى منه منذ فترة ما يدل على أن نجمى على وشك الأفول فآثرت الاستقالة". فذهب "حسن أفندى" وعرض الأمر على جلالة السلطان، ثم عاد فورًا واسترد الخاتم السلطانى من "فؤاد باشا"، حسبما أُمر (بما يعنى عزله من منصب الصدر الأعظم). وفى الصباح استدعى جلالة السلطان شيخ الإسلام " سعد الدين أفندى "، وعرض عليه أمر استقالة " فؤاد باشا "، فاقترح شيخ الإسلام أن يتولى " صفوتى باشا " منصب الصدارة. ولما كان هذا على غير رغبة جلالة السلطان، ظهر عليه بعض الضيق، وعرض أن تسند الصدارة إلى "عالى باشا"، فلما قال شيخ الإسلام لجلالته: " إن " عالى باشا " أيضا سيقدم استقالته". قال جلالة السلطان: "لم يصلنا شيء كهذا". قال: "ربما وصل، أو على وشك الوصول". وعند تقصى الأمر، اتضح أن استقالة "عالى باشا" قد وردت، ولم تعرض بعد على جلالة السلطان.

وبسبب قلق جلالة السلطان من استقالة الصدر الأعظم ووزير الخارجية واحدا تلو الآخر، فقد تأخرت توجيهات جلالته، وظل منصب الصدارة شاغرا فى ذلك اليوم. وفى الصباح أمر بتعيين " كامل باشا " صدرا أعظم. ورفضت استقالة "عالى باشا" واستمر فى منصبه، وكان يحث " فؤاد باشا" على قبول رئاسة المجلس الأعلى، لكن "فؤاد باشا" كان يستعفى. وبذلك خلت رئاسة المجلس الأعلى، وظلت شاغرة مدة أسبوع، ثم استدعى جلالة السلطان "فؤاد باشا" وأقنعه بنفسه، وعينه رئيسا للمجلس الأعلى.

وهكذا تسللت المنافسة إلى علاقة الأخوة التى ربطت كل من "فؤاد"، "وعالى"، "وكامل باشا". ومع أن "فؤاد باشا" لم يفصح عن هذه الملاحظة، إلا أنه كان يتصرف بعد ذلك وفقا لها. ثم أصبح "فؤاد باشا" وزيرا للحربية وتألق نجمه وارتفعت مكانته أكثر من ذى قبل.

رحلة السلطان عبد العزيز إلى مصر

خلال عام ١٢٧٩هـ [١٨٦٢م] جاء إلى إستانبول " إسماعيل باشا" والى مصر، وأهدى للموكب السلطانى الباخرة الفخمة التى جرى تصنيعها بأمر سلفه "سعيد باشا".

بعد ذلك تفضل جلالة السلطان "عبد العزيز خان" بتشريف مصر بالزيارة وبرفقته "فؤاد باشا" وزير الحربية آنذاك، ومنحه لقب الياور الأكرم، وكان غير مستعمل فى الدولة العلية حتى ذلك الحين، وفؤاد باشا هو أول من حمل هذا اللقب.

ومن المعروف أن الآداب والرسوم تختلف باختلاف الزمان والمكان، فعادات أوربا تتناقض مع عادات العثمانيين فى أكثر خصوصياتها. فمثلا من عادة العثمانيين أن يخلعوا أحذيتهم عند دخول مكان ما، بينما يخلع الأوربيون غطاء رأسهم.

ويروى أنه أيام وجود الانكشارية، كان السفراء يرسلون إلى دولهم أخبارا عن إستانبول، فكانت كل الأخبار التى يرسلها سفير السويد تصدق، فسأله سائر السفراء: "من أين تستقى هذه الأخبار الصادقة؟". وألحوا عليه فقال: "إن أخبارى ليست حصيلة روايات، لكنها نتاج فكر وتروٍّ، ويكون ذلك بتفسير الأحوال هنا على عكس ما تفسر عليه أحوال أوربا. فمثلاً إذا رأيتم الانكشارية على المقاهى يتهامسون، فإنكم قياسا على أحوال أوربا تكتبون لدولكم أنه: "سيحدث تمرد فى إستانبول". أما أنا فأفسر الأمر على النقيض، وأكتب: " أن الأمن والهدوء مستتب فى إستانبول". ويكون الأمر كذلك، لأن الانكشارية ينفثون عما فى صدورهم بالكلام ولا يتمردون. كما تفسرون صمت الانكشارية وسكوتهم بأن إستانبول يسودها الأمن والاستقرار، أما أنا فعلى العكس، أقول: "إن السكوت علامة التمرد، فيلزم الانكشارية الصمت لفترة قصيرة، ثم يملؤهم الغضب، ويتمردون فجأة ويعلنون العصيان".

كذلك تتناقض عادات العثمانيين والأوربيين، فيما يتعلق بتعظيم الحكام. فالصياح والهتاف والتحية فى أوربا تكون احتراما للحاكم، ويكون صمت الناس

وسكوتهم دليل غضبهم. أما بالنسبة لنا فالأمر على العكس تمامًا، ففى خفض الناس للرءوس والوقوف فى صمت وهدوء، أكبر تعظيم واحترام، بل إنه لا يجوز تفحص وجه السلطان. وكان الأثرياء من حجيج الروم ايلى، يعرجون على إستانبول فى طريق عودتهم من الحج لزيارتها ورؤية وجه خليفة المسلمين. وهذه عادتهم منذ أمد بعيد، فكانوا بمجرد وصولهم إلى إستانبول يتوجهون إلى حيث يؤدى السلطان صلاة الجمعة لرؤية وجهه. ومن لم يستطع منهم أن يجد مكانا مناسبا لمشاهدته، أو لم يتمكن من رؤيته جيدا، ينتظر إلى الأسبوع التالى. ولذا كان بعضهم يمكث فى إستانبول عدة أسابيع.

ومن المعروف أن الإنسان أسير العادات والتقاليد، ومن الممكن أن تتغير هذه العادات تدريجيا بمرور الزمن. وقد يحدث التغير دفعة واحدة أحيانا فى الظروف غير العادية. وكان من عرف العثمانيين وعاداتهم المرعية منذ أمد بعيد، أن يقفوا فى سكون وصمت تعظيما لجلالة السلطان، لكن هذه العادة وذلك العرف تغيرا فجأة عند عودة جلالة السلطان " عبد العزيز خان " من مصر.

ذلك أنه لم يذهب أحد من السلاطين العثمانيين إلى مصر منذ عهد ساكن الجنان جلالة السلطان سليم الأول فاتح مصر وبلاد العرب، ولذا فعند تشريف حضرة الخليفة إلى مصر هذه المرة، ولفرط سعادة أهلها، الذين لم يحظوا بمثل هذا التشريف من قبل تبدل حالهم، فلم يطيقوا صبرا على التزام السكوت والصمت عند رؤيتهم جلالة السلطان، وارتفعت أصواتهم فى الشوارع بالدعاء لجلالته. وعند عودة جلالته من مصر، اتجه إلى "إزمير "، وبها خليط من البشر استقبلوا جميعا جلالة السلطان بحفاوة بالغة، حتى إن السيدات والآنسات ركعن فى الشوارع وهتفن "يحيا السلطان ".

وقد سُر جلالة السلطان بهذا التصفيق، فقال: " لقد رأينا فى مصر " وإزمير " من مظاهر الحب، ما لم نره من أهالى إستانبول ". وهكذا انتقلت عادة التصفيق هذه إلى إستانبول عند عودة جلالته، وحول سكان إستانبول الصمت والسكون الذى اعتادوا عليه منذ القِدم إلى تصفيق وهتاف رقيق مؤثر. وتفوقوا على أهل مصر

وإزمير فى تزيين المدينة. وكان تجار الأرز الذين يتعاملون مع مصر قدوة للآخرين فى هذا الأمر، إذ زينوا حوانيتهم وكأنها منازل عُرس، كما زينوا الشوارع بالثريات النفيسة وأنواع المصابيح والقناديل. ونافسهم باعة الحصير، فزينوا أسواقهم، وكذلك فعل بقية التجار، فأتوا بأشياء تفوق التصور رغبة منهم فى إظهار تفوق كل منهم على الآخر. وزينت واجهات المحال والخانات بغصون الغار[1]. وأضيئت بالمصابيح والقناديل. ووضعت أصص الزهور والليمون فى أغلب الأماكن حتى بدت وكأنها حدائق ليمون طبيعية. وزينت المحال فى أغنى مناطق إستانبول وأصغرها، كل حسب إمكانياته. وأضيئت كل الخانات بالمصابيح والقناديل. والحاصل أن كل أهل إستانبول تنافسوا فى إقامة زينات لم يشاهد مثلها من قبل. وأصبحت شوارع إستانبول مثل حدائق المنازل الساحلية المزينة. كذلك كان الأمر فى كل من "أسكدار" [٢]، "وبك أوغلى"، "وغَلَطه" [٣]، وفى سواحل بوغاز إستانبول . لكن مدينة إستانبول تفوقت عليهم جميعا.

ولما زين العاملون فى السوق الكبير سوقهم، أرادوا أن يفتحوه ليلا وهذا ممنوع، فترددوا على الشرطة للحصول على تصريح بهذا، وعندما رُفع الأمر إلى "فؤاد باشا" سمح لهم على الفور بفتح السوق ليلا، وزين السوق زينة فائقة.

وفى الليلة الثانية، وبعد أن تناول جلالة السلطان الطعام فى مقر وزارة الحربية، تفضل بالتجول داخل السوق، فشاهد منطقة باعة الحصير، و"آصمه التى"[٤]. وفى أثناء مروره داخل السوق نثر الباعة النقود تحت سنابك جواده، كما فرشوا الأقمشة الحريرية فى بعض الأماكن بدلا من الرمل. وفى الليلة الثالثة، وبعد

---

(1) الغار،شجر ينبت بريا فى سواحل الشام، والغور، والجبال الساحلية. دائم الخضرة، يصلح للتزيين. وكان الرومان يتخذون منه إكليلا يتوجون به القائد المظفر، رمزا لمجده.

(2) أسكدار Üsküdar ": تقع فى مدخل مضيق البوسفور من ناحية بحر مرمرة على الشاطئ الشرقى من البوغاز.

(3) غلطه Ğalata:حى فى إستانبول يقع على البوسفور، وهو مرسى للسفن، ويتميز بحركة تجارية نشيطة.

(4) معناها تحت التكعيبة.

أن تـناول جـلالة السلطـان الطعـام فـى معسكر "بك أوغلي"، تفرج على ذلك الحى.

وهكذا زينت المدينة ثلاث ليال، وتنافس الجميع فى هذا الشأن. واختفت المصابيح والقناديل من دكاكين إستانبول ، وبلغ الزحام مبلغه واستحال السير فى السوق ليلا، وأصبح الوصول إلى "آصمه التى"، مرورا بالسوق مستحيلا. وعلى الرغم من هذا لم يحظر على النساء الخروج فى الليل، وكان الناس يتجولون فى الشوارع حتى الصباح. ولم تبدر من أحد أية حماقة فى أى مكان، وانتشى الجميع من فرط السرور والانبساط. وعزفت الموسيقى فى كل مكان فضلا عن فرق الموسيقى العسكرية التى طافت بالشوارع والأحياء. الحاصل أن المدينة زينت مدة ثلاث ليال، بشكل يعجز القلم عن وصفه.

"وفؤاد باشا" محب لجلالة السلطان، وذو مَلَكة قادرة على الابتكار والاختراع، فأمر بإقامة احتفالات ليس لها مثيل فى أثناء ذهاب جلالة السلطان وعودته، كما حرك محبة كل الناس لجلالة السلطان.

وكان الوزراء قد قرروا إلغاء امتياز مدينة إستانبول ، بشأن تحصيل الضرائب والتجنيد، وأن تتم معاملتها كسائر المناطق فيما يتعلق بهذين الأمرين، إلا أن هذا القرار أرجئ تنفيذه، لما أقامه أهل إستانبول من زينات وما أبدوه من مظاهر الحب والإخلاص.

واستقر "كامل باشا" فى منصب الصدر الأعظم، وكان يعلم أنه لن يمكنه الاحتفاظ " بفؤاد باشا" و"عالى باشا" فى معيته. لكنه كان يرغب فى أن يتولى " عالى باشا " منصب الصدارة، " وفـؤاد باشا " وزارة الـخارجية. كما كان يعلم أيضًا أنه لا يناسبه منصب سوى رئاسة المجلس الأعلى. وشعر أن هذا ما يطمح إليه" عالى باشا " أيضًا، وكنا نعلم أن جلالة السلطان ينفر من " عالى باشا "، ويوجه كل اهتمامه إلى "فؤاد باشا". وندرك أن بقاء " عالى باشا " فى وزارة الخارجية، إنما هو مجرد مجاملة " لفؤاد باشا".

بناء على ذلك، أعيد تعيين " فؤاد باشا " صدرا أعظم فى الخامس عشر من شهر ذى الحجة، وألحقت وزارة الحربية بالصدارة. وفى يوم تنصيبه، اجتمع فى حجرة العرض رجال الدولة مع أمراء الجيش.

التوجه نحو اللامركزية

كان "فؤاد باشا" يأمل منذ أمد بعيد فى إعادة تنظيم الولايات، وكان يرى توسيع الولايات والسناجق، وانتخاب الولاة من بين الأكفاء ذوى الخبرة، وتوسيع دائرة اختصاصاتهم، على أن يكون الرجوع إلى إستانبول فى المسائل المهمة فقط. وهكذا يتخلص مركز السلطنة من الانشغال بالمسائل العادية، وينشغل الوزراء بالمسائل المهمة فى الدولة. وأمر "فؤاد باشا" بوضع لائحة الولايات على هذا الأساس. ولوضع هذا الأمر موضع التجربة قام بتوحيد ولايات "روسجق"(١)، "وودين"، "ونيش" فى ولاية واحدة كبيرة، باسم " الطونة "، وأُسندت ولايتها إلى "مدحت باشا"(٢) والى " نيش".

وبموجب هذه اللائحة، أطلق اسم " ولاية " على الأيالة، ولقب " متصرف " على قائمقام السنجق، ولقب " قائمقام " على مدير القضاء، ولقب " مدير " على موظفى الناحية.

---

(1) روسجق Rusecuk:ولاية تقع على حافة نهر الطونو فى بلغاريا، وكانت فى ذلك الوقت تتمتع بأهمية كبيرة لموقعها.

(2) مدحت باشا (١٨٢٢: ١٨٨٥): اسمه الأصلى " أحمد شفيق "، اشتهر باسم " مدحت باشا "، أحد أعضاء جماعة " تركيا الفتاة "، كان ماسونيا، اشترك فى مؤامرة خلع السلطان " عبد العزيز". كتب القانون الأساسى الذى أعلنه السلطان " عبد الحميد " مضطرا سنة ١٨٧٦م. " ومدحت باشا" ممن أيدوا فكرة حركة التجديد فى الدولة العثمانية، على النمط الغربى، واتخاذ فرمانى التنظيمات بداية شاملة لهذه الحركة التغريبية. كما كان معجبا إعجابًا شديدًا بإنكلترا وبالنظام الديموقراطى الإنكليزى، وكان يتصور أن الدولة العثمانية يمكنها تفادى كل نقص ألم بها، إذا طبقت النظام الإنكليزى. تولى منصب الصدر الأعظم مرتين، المرة الأولى سنة ١٨٧٢م فى عهد السلطان "عبد العزيز "، والمرة الثانية سنة ١٨٧٦م فى عهد السلطان " عبد الحميد الثانى ".
انظر: محمد حرب، مذكرات السلطان عبد الحميد، ص ١٣٦.
Ilhami Sosyal، a. g. e.، sh. 203.
I. A. C. 8، sh. 758.

خصوصية الدولة العثمانية

إن للدولة العلية خصوصيتها التى تميزها عن غيرها من الدول، فليس بها ولاية تشبه الأخرى، بل لا سنجاق فيها يشبه الآخر. لذا فإن الأصول والقواعد التى توضع للدولة لا يمكن تطبيقها فى كل المناطق بنفس الشكل. فالوالى والمتصرف يحتاج إلى الإقامة فى المكان الذى يعين فيه لمدة لا تقل عن عام، حتى يمكنه التعرف على أفكار أهله وأطوارهم، وحتى ذلك الحين ينبغى عليه بذل الجهود والتعاون مع الآخرين لتحقيق الهدف.

السماح للأجانب بحق التملك فى الدولة العلية

منذ زمن بعيد لم يكن يسمح للأجانب بالتملك أو التصرف فى الأملاك والأراضى فى ممالك الدولة العلية. لذا كان الأجانب الذين يستقرون فى الدولة، لا يستطيعون حيازة الأملاك والأراضى التى يشترونها، إنما كانوا يتحايلون [على ذلك] بكتابة عقود حيازتها بينهم وبين زوجاتهم أو بقية أقاربهم من رعايا الدولة العلية. بناء على ذلك ازدادت أعمال التحايل، وبها انتقلت كثير من الأملاك إلى حيازة الأجانب.

وفى اللجنة المكونة من خواص الوزراء، التى تشكلت للنظر فى هذا الأمر قيل إنه: " لو سمح للأجانب بالتملك، فستزيد قيمة الأراضى، ويقوم الأجانب بتحول النقود إلى ذهب ينقلونه إلى دولهم ليبقى هناك". وكان " رشدى باشا " يفكر فى كل شيء ببعد نظر، ويبحث الأمور بدقة وترو. وفى أثناء شرحه وتوضيحه للمحاذير البديهية، تدخلت ـ عبدكم ـ فى الحوار، بتفضيل هذا تمامًا، وقلت:

"إذا استطعنا الآن منح الأجانب عقود تملك، فلن يستقر الأمر أو ينضبط، فأغلب العقود فى إستانبول ، تصدر عن وزارة الأوقاف السلطانية، وأعمال خزانة الأوقاف مضطربة جدا، كما أن وزير الأوقاف لا يستطع أن يعرف عدد العقود التى ختمها قبل يوم. فحاملو الأختام يختمون العقود بدون أن يقرأها الوزير بنفسه ولا يعرف محتواها، كما أن الكُتَّاب والجُباة يسيئون استغلال هذه النقطة أسوأ استغلال.

فإذا باعوا لشخص ما قطعة أرض من ميدان "بايزيد"، فإن وزير الأوقاف يقوم بالتصديق والتوقيع على العقد دون أن يعلم عن الأمر شيئا. لكن لو ذهب ذلك الشخص وباع ذلك المكان، فإنه سوف يمنع من البيع بسبب الشكاوى التى ستنهال من كل اتجاه، ويقال إن فى الأمر خطأ. أما الأجانب، فلن يمكن منعهم من التصرف [فى الأملاك] لأن معهم عقودا رسمية، ويجب أن تعطى لهم تعويضات هائلة لاسترداد مثل هذا العقد غير المشروع. أما الحُجَج التى تعطيها المحاكم الشرعية، فإنها لا تعتبر فى دولهم عقودا رسمية، وإذا أحيل الأمر إلى المحكمة، فإنه يتطلب وجود شاهدين لإثبات مضمون الحجة. ولأن شهادة النصارى غير مسموعة فى المحاكم الشرعية، فسوف تثار حولها مسألة الإدلاء بشهادتهم، وهذا أمر يسبب ضيقا شديدا للباب العالى. كما أن الأجانب لا يذهبون إلى المحاكم الشرعية فى مثل هذه الدعاوى، ولأن هذه القضايا ليست من الأمور التجارية، فإن المحكمة التجارية لا تستطيع النظر فيها، فيبقى أمامنا المجلس العالى للأحكام العدلية، وهو أيضا مشغول بالدعاوى المهمة التى تظهر باستمرار. لذا فإنه عندما يسمح للأجانب بالتملك، ستظهر يوميا أعداد كبيرة من الدعاوى المزورة، بدرجة يعجز معها المجلس الأعلى عن النظر فيها".

وعندما قلت هذا ونوقش ما قاله "عالى باشا" من أن مندوبى الدول العظمى قالوا له، عندما اشتكى فى مؤتمر باريس من تدخل المترجمين فى المحاكم: "إنكم على حق فى هذا، فنحن أيضًا قد ضقنا من هؤلاء المترجمين، لكن عليكم أولا أن تنظموا محاكمكم على غرار محاكم الدول المتمدينة، وأن تجعلوها فى وضع يوحى للناس بالأمان، ونحن نعدكم بعدم ذهاب المترجمين إلى المحاكم، وسنمنعهم من التدخل فى شئونكم الداخلية".

ولما قال "عالى باشا": "على أى حال، نحن فى حاجة إلى تنظيم محاكمنا، وأيضا إلى وضع نظام للتعاقد". قلت: "افعلوا هذا أولا، ثم فكروا فى مسألة حق تملك الأجانب". وعلى هذا أرجئ النظر فى هذا الأمر إلى وقت لاحق.

وفى أثناء وجودى - أنا عبدكم - فى حلب، فَصَل الباب العالى فى هذا الموضوع، وكتب بيانا وزعه على السفارات. وقد اكتسب هذا البيان حكم التعهد بعد قبول الدول - كل دولة على حدة - له. وعندما أُرسلت صور هذا البيان إلى حلب فى أثناء وجودى هناك، واطلعت عليه، رأيت أن دعاوى الأملاك سوف تنظر فى محاكم الدولة العلية، وأن [أصحابها] يعاملون فيما يتعلق بحقوقهم، نفس معاملة رعايا الدولة العلية، وأنه قد وضعت كثير من الضمانات مثل عدم حضور المترجمين إلى المحاكم فى أثناء نظر قضايا التملك. لكن كل [الضمانات] ألغيت بكلمة واحدة. فقد أضيفت عبارة " أن أشخاص وأموال ومنقولات الأجانب كلها محمية". ولم يذكر فى البيان السابق، قيد مهم وهو عدم اللجوء إلى وساطة السفارات فى إجراء الإعلانات المتعلقة بقضايا التملك، وقد تأسفت عندما اطلعت على هذا الأمر الدقيق. أما الباب العالى، فقد نظر للأمر فى البداية نظرة رضا، ثم ظهرت له مشكلاته فيما بعد، لكن ما العمل، فليس من الممكن تدارك الأمر مرة أخرى بعد ربطه بميثاق. والآن إذا أرسل إعلان حول عدم أحقية [الأجانب] فى التملك، فإن الأجنبى الذى فى حوزته محل أو منزل، لا يمكن أن يخرج منه حتى ولو كان ما به عبارة عن بضع مقاعد محطمة، فإن إخراجه وإخلاء [المكان] يكون مرهونا بوساطة السفارة، أما المترجمون والقناصل، فقد أضاعوا حقوق رعايا دولتنا العلية بتزويراتهم المختلفة فى هذا الخصوص، وحصل الأجانب على امتياز حق التصرف فى الأملاك، الذى حرموا منه من قبل.

الحاصل، أن الأجانب بهذه الطريقة نالوا امتيازًا جديدًا، وأصبح هذا الامتياز أعقد الأمور فى الدولة العلية، وأصبح الأجانب فى الدولة العلية فى وضع ممتاز، فى الوقت الذى نجد فيه أن المواطنين فى أية دولة من الدول هم أصحاب المكانة الأولى. وبسبب حرمان رعايا [الدولة العلية] من تلك الامتيازات أصبحوا يميلون ويحرصون على التبعية للدول الأجنبية، وأصبحت امتيازات الأجانب فى المحاكم على وجه الخصوص، أمرا يفوق الاحتمال.

أحوال إستانبول

فى أثناء وجود عبدكم واليا على حلب لمدة عامين، حدثت تغيرات سياسية مهمة فى العاصمة. ومن هذه التغيرات تولى "عالى باشا" منصب الصدارة بينما جماعة "تركيا الفتاة" تعمل ضده، ولهذا ازداد عداؤهم له. وكانت علاقته بمصر أساس تشهيرهم به، واعتراضهم عليه.

فقد تدفق ذهب "إسماعيل باشا" خديوى مصر، على إستانبول تدفق الماء. وقد وسع [إسماعيل باشا] من امتيازات مصر بشراء بعض الامتيازات، وأحدها حصر توارث [الحكم] فى مصر فى أكبر أبنائه وأحفاده، وأسقط أبناء عمومته وأبناء إخوته من وراثة الحكم، وذلك على خلاف الأصول الموضوعة والمألوفة والمتبعة فى الدولة العلية. وكانت شكاواهم فى هذا الصدد، تذهب هباء.

أما "مصطفى [فاضل] باشا "[1]، فقد كان المستحق الأول لولاية مصر بعد أخيه " إسماعيل باشا "، وقد تأثر جدا لحرمانه من حق وراثة الحكم، فى الوقت الذى كان يترقب فيه وفاة أخيه. ولذا فقد أطلق لسانه ضد الدولة فى الداخل والخارج، وتمادى فى إعلان شكواه، علاوة على سعيه لإثارة الفتن وتقديمه مبالغ كبيرة لجماعة "تركيا الفتاة". وعندما حصل "عالى باشا" على إرادة سنية بإبعاد (مصطفى فاضل) عن إستانبول وأبلغه بهذا رسميا، اضطر "مصطفى باشا" للرحيل إلى أوربا، ومع هذا فقد توقفت علاقاته بالجمعية السرية التى اتصل بها. وقد انضم لهذه الجمعية السرية كثير من الفدائيين، وكان يرأسهم "نجيب باشا زاده"، وهو من خيرة رجال الدولة العلية، " وأحمد بك أوغلي محمد بك "، وهو من أصحاب الرتبة العالية، وكان يدير هذه الجمعية " عزمى بك "، وهو أيضا من رجال الدولة.

---

(1) الأمير مصطفى فاضل (١٨٢٩: ١٨٧٥م): أخو الخديوى إسماعيل، سافر إلى إستانبول ، وأصبح عضوا فى المجلس العالى للتنظيمات سنة ١٨٥٧م، ثم وزيرا للمعارف والمالية سنة ١٨٦٢م. كان ماسونيا انعقدت صلته بجماعة " تركيا الفتاة " أثناء وجوده فى باريس، وقدم لهم يد العون، وأمدهم بالمال اللازم لهم، وذلك انتقاما من الصدر الأعظم " عالى باشا " والدولة العثمانية، بسبب تغير قانون وراثة الحكم فى مصر لصالح أبناء الخديوى " إسماعيل " و مما حرمه من حقه فى حكم مصر. ثم عاد إلى إستانبول سنة ١٨٦٧م، وأصبح وزيرا للمالية والعدل.

كانت خطة الجمعية، تبدأ بالهجوم على الباب العالى فى يوم انعقاد المجلس، وقتل الوزراء، ثم تشكيل حكومة جديدة، واستدعاء "محمود نديم باشا" الموجود واليا لطرابلس الغرب آنذاك لتشكيلها، وجرت بينهم مفاوضات سرية بهذا الخصوص.

وقد صدرت تعليمات شفوية من "عزمى بك " لأعضاء الجمعية، للاجتماع فى يوم معين فى حديقة منزل "ولى أفندى" بحجة التنزه، وذلك ليكونوا بعيدين عن المراقبة، وتحمسوا للأمر، وعلى الفور؛ قرروا تنفيذ ما يضمرونه بعد يوم أو اثنين، وكان بينهم "ابن صبحى باشا " المتوفى. وبعد عودته من هذا اللقاء، أفصح لوالده بهذا السر، فارتعد "صبحى باشا" خوفا، وأخذ ابنه على الفور وذهب إلى " عالى باشا " ليلا، وشرح له الأمر.

على الفور، تمت مهاجمة منزل " عزمى بك "، وألقى القبض عليه، كما هوجم أيضا منزل " أحمد بك " الواقع على الساحل، وألقى القبض على ابنه " محمد بك " وحبس. وتم الحصول على أوراق كثيرة تظهر وتثبت أسرار هذه الجمعية، وألقى القبض على أعضائها، وحبسوا ووضعوا قيد الاستجواب.

فى تلك الأثناء، وصل "محمود نديم باشا" إلى بوغاز البحر الأبيض [الدردنيل]، وكان المتفق عليه أن يتحرك من طرابلس بغير استئذان، ليصل إلى إستانبول فى نفس اليوم الذى سيهاجم فيه المهاجمون الباب العالى، لكنه علم بما حدث قبل ذلك بيوم واحد، وتصادف وصوله إلى البوغاز مع يوم تقديم المجرمين للتحقيق، ولذا فإن تحرك " محمود باشا " من مقر عمله دون إذن فى مثل هذا الوقت المثير للريبة، ومجيئه إلى إستانبول ، لهو أمر يستحق التحقيق حسبما تقتضيه أصول المحاكمات، إلا أن "فؤاد باشا " وزير الخارجية كان على صلة طيبة بأسرة "محمود باشا "، ومع هذا لم يستطع أن يلتمس له عذرا فى هذا الأمر. وهناك من طالب بضرورة التحقيق مع "محمود باشا "، إلا أن " عالى باشا " لم يشأ أن يضخم الأمر إلى هذا الحد. ومال إلى التغاضى والتسامح مع "محمود باشا "، ثم عينه بعد ذلك مستشارا للصدر الأعظم.

وكان " عالى باشا" يخاف جدا من وقوع حادث كالذى كان يدبره " عزمى بك "، ولذا فقد أصبح بعد ذلك يرتعد خوفا، كلما سمع ضوضاء بسيطة فى ناحية ما. وكان يظن أن المهاجمين قد أتوا، وسينقضون عليه. أما "حسنى باشا " ناظر الشرطة، فقد اتخذ من حال [عالى باشا] هذه، فرصة لكى يسيطر عليه تماما، وكان يقدم له كل يوم مجموعة من التقارير [الوهمية] كى يجعله فى حاجة إليه بصفة دائمة. أما " محمود باشا"، فكان رجلا نهازا للفرص، أقام علاقة مع البلاط السلطانى بشتى الوسائل، وبعد فترة أصبح ناظرا للبحرية.

إلغاء المجلس الأعلى للأحكام العدلية وتدخل غير المسلمين فى شئون القضاء

كان تدفق الأجانب على ممالك الدولة العلية المحروسة حسبما ذكرنا من قبل، سببا فى تزايد قضاياهم بشكل مضطرد، حتى وصلت إلى الحد الذى لا يمكن معه الفصل فيها. وعندما قال مندوبو الدول الأجنبية "لعالى باشا" فى مؤتمر باريس: "لو أعدتم تنظيم محاكمكم، بحيث تصبح مدعاة للطمأنينة، فسوف نقوم نحن أيضا بإلغاء تدخل المترجمين الأجانب فى شئون المحاكمات". ومنذ ذلك الحين، لم يمكن عمل شيء بخصوص إصلاح المحاكم، وقد ألغى المجلس الأعلى للأحكام العدلية فى منتصف شهر ذى القعدة من عام ١٢٨٤هـ [١٨٧٦م]. وذلك بناء على ما قررته الدولة بشأن إنشاء محاكم على النسق الفرنسى، وفصل القضاء عن السلطة التنفيذية تماما، وتشكيل مجلس شورى الدولة وديوان الأحكام العدلية، على أن يكون ثلثا أعضاء المجلسين من المسلمين، والثلث من غير المسلمين. وصدر أمر بإسناد قيادة الجيش إلى "نامق باشا" والى بغداد، ووزارة البحرية إلى "محمود باشا" مستشار الصدر الأعظم، ورئاسة مجلس شورى الدولة إلى "مدحت باشا" والى "الطونه"، ورئاسة ديوان الأحكام العدلية إلى عبدكم. وبعد ذلك أسندت ولاية حلب إلى "ناشد باشا" متصرف "مرعش"، وولاية "ديار بكر" مقرونة برتبة الوزارة إلى أمير اللواء "قورت إسماعيل باشا" قائد الفرقة الإصلاحية الموجود فى "مرعش". وفى تلك الأثناء رُقيت ـ عبدكم ـ وأُحْسن علىَّ بوسام "عثمانى" من الدرجة الأولى.

التنظيمات القضائية

قُسِّم ديوان الأحكام العدلية إلى قسمين؛ الحقوق والعقوبات. ولما كانت رئاسة الدائرتين منعقدة إلى - عبدكم - فقد انضممت إلى مجلس الوزراء الخاص، مثل رئيس مجلس شورى الدولة.

ثم تبدل اسم الرئاسة بعد ذلك، وأصبح وزارة، وأنشئت محكمة للاستئناف فى دائرة ديوان الأحكام العدلية. ثم بُدأ فى تنظيم دوائر وزارة العدل، وتشكيل المحاكم الابتدائية، واكتملت التشكيلات القضائية فى نهاية العصر الزاهر لجلالة السلطان [عبد العزيز].

وبالرغم من انشغالى - عبدكم - بالتشكيلات القضائية فى كافة مراحلها، فإننى انشغلت أيضا بوضع مجلة الأحكام العدلية.

تشكيل جمعية مجلة الأحكام العدلية

أصبح من اللازم وضع قوانين ونظم [جديدة] للعمل بها سواء فى ديوان الأحكام العدلية، أو فى محاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية النظامية والمحاكم التجارية المقرر تشكيلها.

وقوانين الحقوق، أى [مواد القانون] هى أساس القوانين والنظم فى كل الدول. ولما كانت الدولة العلية مبنية على الشرع الشريف، لذا كانت الرغبة التى تعتمل فى صدور أصحاب الرأى الصائب، منذ أمد بعيد هى أن تكون القوانين الشرعية هى أساس قوانين الدولة ونظمها. أما المتفرنجون التابعون للأفكار الغربية المحضة، فكانوا يفكرون فى ترجمة مواد قانون " نابليون"، للأخذ بها فى محاكم الدولة العلية. ولذا انقسم رأى الوزراء فى الأمر إلى قسمين ؛ أصحاب الرأى الأول يرون أن تجمع المسائل الشرعية المسايرة لمتطلبات العصر فى باب المعاملات، من الفقه، وتكون هى الأحكام الشرعية للمسلمين، على أن يتم تأليف كتاب يُعد بمنزلة القانون لرعايا الدولة من غير المسلمين. حتى إنه - كما ذكرت من قبل - قد شرع عبدكم فعلا فى

زمن " رشيد باشا "، فى تأليف كتاب مأخوذ من [كُتب] الفقه باسم " المتن المتين "، لكنه لم يوضع موضع التطبيق. وقد تجددت هذه الرغبة مرة أخرى، هذه المرة وكان عبدكم ومن يؤيدونه " وشروانى زاده رشدى باشا "، الذى كان وزيرا للمالية لفترة، ووزيرا للداخلية لفترة أخرى، كنا نؤيد هذا الرأى. والمجموعة الأخرى كانت تفكر فى ترجمة القانون الفرنسى واتخاذه قاعدة فى المحاكم النظامية، وكان "موسيو بوريه " السفير الفرنسى أكثر السفراء نفوذا فى إستانبول حينذاك، يأمل فى العمل بالقانون الفرنسى فى محاكم الدولة العلية، وكان كل الذين يعملون خداما للسياسة الفرنسية يتمسكون بهذا الفكر السقيم. أما " قبولى باشا " وزير التجارة، فكان يصر على هذا الرأى، وسبق له أن ترجم مواد القانون الفرنسى إلى التركية، وسعى لدفع الوزراء للتصديق عليه. لكنه لم يستطع أن يظفر بما يريد بسبب مخالفتنا له.

وفى اللجنة الخاصة المكونة من خواص الوزراء، والتى تكونت لمناقشة هذه الأمور، تقرر تشكيل جمعية علمية تضم كبار الفقهاء تحت رئاستى - عبدكم - لوضع كتاب بعنوان " مجلة الأحكام العدلية "، تجمع فيه المسائل المسايرة لمتطلبات العصر فى باب المعاملات من الكتب الفقهية. وذلك حسبما قال "فؤاد باشا" فى خطبته، وما ساقه - عبدكم - "وشروانى زاده" من أدلة وقرائن، نالت قبول اللجنة.

وهذه الجمعية العلمية المشهورة هى التى أطلق عليها اسم "جمعية المجلة" وأصبحت " مجلة الأحكام العدلية " التى تؤلفها [هذه الجمعية] معمولا بها الآن فى كل المحاكم النظامية. وقد طبقها الإنكليز أيضا فى قبرص بدون تغيير. وعند تشكيل إمارة "بلغارستان" (بلغاريا) قام البلغار أيضا بترجمتها إلى اللغة البلغارية، واتخذوها أساسا لقوانينهم. ولو كانت ترجمة القانون الفرنسى قد تمت فى حينها، لتكون بديلا للمجلة، لكان قانون "نابليون" معمولا به الآن فى محاكم الدولة العلية. ولهذا السبب، فقد نالت المجلة تأييد واعتراف الجميع، حيث إن تأليفها يعد خدمة دينية جليلة. لكن مجموعة المعارضين كانت تسعى لكى يظل هذا العمل غير مكتمل، وقد دبروا كثيرا من المؤامرات لعرقلته.

العزل والتعيين

ناصب المتفرنجون ممن أرادوا فصل المحاكم النظامية عن الأحكام الشرعية العداء لعبدكم بسبب البدء فى تأليف المجلة. وقام شيخ الإسلام "كذوبى حسن باشا"[1] ومجموعة من الجهال فى زى العلماء ـ بإيعاز من "قبولى باشا " ـ بالتحرك ضد ـ عبدكم ـ بحجة أنه كيف يوضع كتاب فقهى كهذا بمعرفة القانونيين، وليس بمعرفة العلماء.

وكان "عالى باشا " فى ذلك الوقت مستبدا ومستقلا بالرأى، ولا يمكن أن تؤثر فيه هذه الادعاءات أدنى تأثير. لكن وللأسباب التى سيأتى ذكرها فيما بعد، بدأ هو الآخر فى الإصغاء إلى تلك الادعاءات كى يتخذ منها ذريعة لعزلى.

وعندما كان "فؤاد باشا" من قبل صدرا أعظم وقائدا للجيش،كانت له المكانة والحظوة عند جلالة السلطان. ولما كان "عالى باشا" وزيرا للخارجية، حدث أن فقد "فؤاد باشا" فى أثناء زيارة لأوربا برفقة جلالة السلطان، حظوته لدى [جلالته] لسبب أو لآخر. فأصبح "عالى باشا " صدرا أعظم، "وفؤاد باشا" وزيرا للخارجية. ولأنهما كانا كشخص واحد، فقد استمر نفوذ "فؤاد باشا" أيضا فى الباب العالى، ولأن بقية الوزراء كانوا منتمين لواحد من الاثنين، لذا لم يكن هناك اختلاف بين الوزراء فى مناقشة المصالح. ولأن كل واحد من المنافقين، الذين يدورون فى فلك "عالى باشا" كان يعمل من خلف ستار ويسعى لإفساد هذا الاتساق بالوقيعة والفتنة، فكان "محمود نديم باشا" وزير البحرية أيضا يسبح مع هذا التيار. أما " كامل باشا المصرى "، الذى كان القاسم المشترك لمجالس السمر

---

(1) شيخ الإسلام كذوبى حسن أفندى (١٨٣٤ : ١٨٩٨م): هو " حسن خير الله أفندى " شيخ الإسلام الثالث عشر بعد المائة، فى الدولة العثمانية، تولى منصب شيخ الإسلام سنة ١٨٧٤م، وعزل منه بعد شهر واحد، ثم تولى نفس المنصب مرة ثانية سنة ١٨٧٦م، أثناء صدارة " مترجم محمد رشدى باشا "، وهو الذى أصدر الفتوى بخلع السلطان " عبد العزيز "، بعد أن استطاع أقطاب مؤامرة خلع السلطان، إقناعه بهذا. كما أفتى بعد ذلك بخلع السلطان " مراد الخامس " من العرش، بسبب اختلاط عقله. واستمر فى منصب شيخ الإسلام إلى أن عزله السلطان " عبد الحميد الثانى " سنة ١٨٧٧م.

الخاصة "بعالى باشا"، فكان يسعى للوصول إلى رئاسة مجلس شورى الدولة، لكن "فؤاد باشا" كان يمسك بزمام هذه العلاقة، ولا يدع "عالى باشا" يفر منه. وعندما توفى "فؤاد باشا" لإصابته بمرض القلب، انهار التوازن فى الدولة، وانفرد "عالى باشا" بالسلطة والنفوذ، لكنه لم يستطع أن يتحمل كل هذا الجاه.

وسادت فى الدولة روح الاستبداد، أما أوضاع "مدحت باشا" المتقلبة وأنانيته، فكانت تبدو ثقيلة على "عالى باشا"، ومع أن "مدحت باشا" كان ينتمى ويستند على سفراء فرنسا وإنكلترا، غير أن نفوذ ومكانة "عالى باشا" لدى الأجانب كانت تفوقه. فقام بعزل "مدحت باشا" من رئاسة شورى الدولة لصداقتة الوطيدة بالسفير الفرنسى على وجه الخصوص، وأرسله واليا على حلب. وهكذا حقق "كامل باشا " ما يأمله هو الآخر.

وعندما لاكت الألسن سيرة "شروانى زاده" تلميذ "فؤاد باشا"، خَلَّص "شروانى زاده" نفسه من هذا بتملق "عالى باشا" وبطانته. كما كان " حسين عونى باشا " يعمل من وراء ستار، ليزيد من أنصاره سرا. وبينما كان يعانى السأم والملل وهو منكوب فترة من الفترات، إذ به يصبح بمساعدة " عالى باشا " وزيرا للحربية. وحقيقة أن والدة جلالة السلطان كانت تبغض "عونى باشا "[1]، ومع هذا فقد استمر فى السلطة بفضل حماية "عالى باشا " له.

أما عبدكم، فكنت أقصر وقتى على الوفاء بمهام وظائفى، ولا أنشغل بالأمور الخاصة. وكان " عالى باشا " يُكن لى نوعا من الاحترام، لأننى كنت معلمه فى وقت ما، ولو أنها كانت فترة قصيرة.

لكن تناقص اهتمام " عالى باشا " بى - عبدكم - إلى حد ما، بمساعى بعض المغرضين. ولم يدر بخاطرى أن " عالى باشا " ينافسنى - عبدكم - لكن حدث مؤخرا أن قال المرحوم " سرور باشا " صراحة أن عبدكم فى ذلك الوقت كان المنافس الوحيد " لعالى باشا ".

(1) كان السلطان " عبد العزيز " يكره " عونى باشا "، بسبب سوء سلوكه، فقد كان يعقد مجالس للنساء غير مشروعة. كما كان يتطلع بعينيه إلى نساء القصر، ويغازلهن، مما أغضب السلطان " عبد العزيز ".

خيانة رجال الدولة

فى تلك الأثناء ذهب " داود باشا "[1] وزير الأشغال إلى أوربا. وعقد اتفاقا مع "هيرش "[2]، لإنشاء خط سكك حديد "الروم ايلى". ولما كان لابد أن يتم تحويل هذا الأمر إلى مجلس شورى الدولة حسب النظام المتبع، قيل: "ربما يتعطل الأمر هناك". ولم يحول أمر الاتفاقية إلى مجلس الشورى، وتم تحويلها إلى لجنة مكونة من "شيروانى زاده باشا"، "وصادق باشا"، "وقبولى باشا". وقُرأت مضبطة اللجنة فى مجلس الوزراء. ومع أن اللجنة وافقت بداءة على هذه الاتفاقية، إلا أنها تركت الموافقة على حوالى ثمان عشرة مادة، لرأى مجلس الوزراء. وكان من الضرورى مناقشة هذه المواد بدقة كافية، إلا أنه استعجل فى اتخاذ القرار فى نفس اليوم. وطلب الرأى فيه دون تأمل أو مناقشة. وقام "كامل باشا المصرى" بجمع الآراء بالتفويض، وبدأ من منتصف [الصفوف]، بينما كان يجب أن يبدأ من أسفل على النحو المعتاد. وفى البداية سألنى ـ عبدكم العاجز ـ عن رأينا، فكان رأينا: "الموافقة مع التعديل". وقال "محمود نديم باشا" وزير البحرية، الذى كان جالسا إلى جوارى: "موافقة تامة". وعندما قال الصدر الأعظم "عالى باشا": "إن الخط الحديدى هذا مسألة حيوية بالنسبة "للروم ايلى"، ولا يجوز تأخيرها، لأننا لو خسرنا هذه الاتفاقية، سيصبح من العسير أن نجد متعهدا آخر". قلت: "نعم، إنها مسألة حيوية، لكن لو عقدت اتفاقية مضرة بالدولة، فإنها تصبح مسألة قاتلة. ويجب علينا على الأقل دراسة المواد التى ترددت فيها اللجنة، لأنه لا يجوز التعجل فى قبول أمور كهذه بدون دراسة ".

وعند دراسة هذه المواد، اعترضت ـ عبدكم ـ فى بداية الأمر على حوالى خمس أو ست مواد منها. وعندما طُلب من الخائن " داود باشا " توضيحها، اتضح أنه، وهو الذى جعل من نفسه محاميا للدفاع عن الاتفاقية، لا يعلم عن مضمونها شيئا. بناء على ذلك، قالوا: " فليسافر "داود باشا" إلى أوربا مرة أخرى لتسوية هذه الأمور".

(1) أرمنى كان وزيرا للأشغال.
(2) البارون دى هيرشى (١٨٣١ – ١٨٩٦) رجل مال نمساوى يهودى حصل على امتياز إنشاء خط جديد الروم إيلى.

وبعد يومين سافر "داود باشا " إلى أوربا. وبدأ فى إبلاغنا بالأمر برقيا، وفُهم أنه عندما يقول: سأعمل، يعنى أنه يُفسد. لكن كان هناك التزام من كافة الأطراف، بقبول ما سيفعله "داود باشا " أيا ما كان. وقد اتضح فيما بعد أنه فى الوقت الذى كان "هيرش" يتمسك فيه بتنفيذ هذه الاتفاقية، كان قد تعهد " لداود باشا " بإعطائه مبالغ ضخمة، كما تعهد إلى " بوه ست " رئيس وزراء النمسا، وإلى أمراء النمسا الطامعين، وإلى رئيس مترجمى السفارة الفرنسية، الذى كان نافذ الرأى فى الباب العالى، بالاستفادة من هذه الاتفاقية، وتعهد بدفع مبالغ كبيرة إلى "قبولى باشا"، وإلى العاملين فى دائرة " عالى باشا "، وإلى رئيس كتاب البلاط السلطانى.

وجاء " داود باشا " إلى منزلى - عبدكم - وفى أثناء مناقشة أهمية هذا الأمر، كان يسعى لإقناع عبدكم به، أما عبدكم، فقد اشتركت فى المجلس العالى للتنظيمات لعدة أعوام، وكانت مثل هذه الاتفاقات تعرض جميعا علىَّ، وكان لا يخطر ببال عبدكم، وبال أكثر رفاقه أن يستفيدوا من وراء هذه الاتفاقيات التى تتعلق بالمرافق العامة، حيث إن هذا الباب لم يكن قد فتح بعد. وقد استن " هيرش " فى إستانبول اعتبارا من هذه المرة، سُنَّة دفع النقود إلى الموظفين فى هذه الأمور المختلفة. الحاصل، أن اعتراضى - عبدكم - على الاتفاقية التى أوشكت على التنفيذ، جاء مثل صب الماء البارد على الطعام الساخن. وفى تلك الأثناء، اتُّخِذت الأقوال التى قيلت ضدى بسبب تأليف المجلة، ذريعة لعزلى من وزارة العدل، فى اليوم الرابع والعشرين من شهر محرم سنة (١٢٨٧هـ)، وصدر أمر بتكليفى - عبدكم - العاجز بولاية "بروسه". وعندما أعفيت منها أيضا بعد بضعة أيام، انشغلت بمؤلفات أخرى، واعتكفت فى منزلى، ولم أشترك بعد ذلك فى مناقشة اتفاقية " هيرش ".

واتضح فيما بعد أنه قد أضيف إلى الاتفاقية وزيد عليها شروط ضارة. ومع أنه بالنظر إلى سياق الأحوال يتضح أن أسباب عزلى كان مرجعها تلك الأمور السابق ذكرها، إلا أن المرحوم " ممتاز أفندى " مستشار الصدر الأعظم، أبلغنى بواسطة زوجته، التى قالت سرا لزوجة عبدكم العاجز إن: " " حسين عونى باشا " هو الذى تسبب فى عزل الباشا ولا تقحموا الآخرين فى هذا".

تتمة:

كما ذكرنا (رشوة رجال الدولة العثمانية)، تم التوقيع على اتفاقية سكك حديد "الروم ايلى"، التى جاءت وفق المساومة التى أجراها " داوود باشا" مع "هيرش". وكانت بعض بنود هذه الاتفاقية لا تناسب " هيرش " فتُبَلَّغ إلى الباب العالى ويتم تنفيذها بالإرادة السنية لجلالة السلطان. والاتفاقيات التى تتم بناء على الإرادة السنية، يكون تعديلها وتغيرها مرهونا كذلك بالإرادة السنية.

وبموجب الصلاحية الكاملة الممنوحة "لعالى باشا"، وهى وكالة مطلقة من جلالة السلطان تشبه الوكالة العامة، كان "عالى باشا" يجرى مثل هذه التعديلات المرهونة بالإرادة السنية، فيصدق على "التذكرة السامية"[1] بقوله: "يعمل بموجبه "، وذلك بناء على تقرير " داوود باشا "، وهكذا أسدى " داوود باشا " خدمات كثيرة " لهيرش ". ومع أن " داوود باشا " كان رجلا أفقده الثراء عقله، حتى عرف " بداود المجنون "، إلا أنه خدعنا جميعا. فقد جمع بعد ذلك ثروة طائلة، وسافر بها إلى أوربا، وكان يقول لمن يقابله: "يقول الأتراك عنى إننى مجنون، فلينظروا هل أنا المجنون، أم هم المجانين". ومع هذا، فقد كان يتفاوض مع بطريرك الأرمن الكاثوليك فى إستانبول ، كى يجعل كل الأرمن الكاثوليك الذين على نفس مذهبه، تحت الحماية الفرنسية، وعندما وصلت أوراق هذه المفاوضات إلى يد "عالى باشا"، وكان "عالى باشا" قد تورط فى ذلك الحين، فشعر بالندم حين لا ينفع الندم.

والغريب أن "محمود نديم باشا"، الذى سبق الجميع وأعلن موافقته، وقال (موافقة مطلقة) على النحو السالف، وكان يوصى ويشجع على قبول اتفاقية "هيرش" دون تفكير، قام بفسخ هذه الاتفاقية بعد ذلك - عند وصول "هيرش" إلى إستانبول ، وفى أثناء تولى "محمود نديم باشا" منصب الصدارة - وكأن هذه الاتفاقية لم تعجبه، وأعاد تجديدها بشروط مجزية جدا "لهيرش"، بعد أن أخذ منه مبالغ ضخمة. وعند مناقشة "عالى باشا" لمحاذير هذه الاتفاقية، عمل "محمود

(1) هى المذكرة التى يكتبها الصدر الأعظم.

نديم " على إظهارها بصورة طيبة أمام جلالة السلطان. ويروى أن بعض أعضاء اللجنة التى شكلت بخصوص هذا الأمر، قد حصل كل منهم على مبلغ من المال، ويقال إنه قد أودع فى البنك مبلغ ثلاثين ألفا لحساب " صفوت باشا ". وقد أقسم " يوسف باشا " الذى كان ضمن أعضاء هذه اللجنة، أنه لم يأخذ أية نقود.

وفى لجنة الدفاع، التى شكلت قبل عدة سنوات بموجب الإرادة السنية، تحت رئاستى عبدكم، لإعداد صحف الادعاء، التى ستقدم إلى لجنة لدراسة أعمال "هيرش" والحكم عليها. قدم للجنة حوالى أربعة آلاف ورقة تتعلق بأعمال "هيرش" استغرق فحصها ودراستها أكثر من عام، وظهر فيها كثير من المعاملات الخاطئة والمسيئة، والتى لا يمكن أن يقال إنها جاءت نتيجة الخطأ والغفلة، بل كانت كلها نتيجة الرشوة والاختلاس. ومع أنه قد تم استرداد مبلغ يناهز المليون ذهب من "هيرش" بموجب حكم القضاء، وتم توقيع الحجز على "هيرش" مرة أو مرتين، إلا أنه اتضح للقضاء فيما بعد أن المبالغ التى حصل عليه "هيرش" تفوق المليونى ذهب.

نقل جمعية مجلة الأحكام العدلية إلى دار الإفتاء

انتهى طبع ونشر الكتاب الرابع من مجلة الأحكام العدلية، وانتهى تماما تبييض الكتاب الخامس منها المسمى كتاب الرهن، وبعد عزل ـ عبدكم ـ نقلت جمعية "المجلة " إلى دار الإفتاء، وأسندت رئاستها إلى "عمر خلوصى أفندى " أحد أعضاء مجلس البحوث الشرعية. كما عين لعضوية جمعية المجلة عدد من الأساتذة. وكان هؤلاء الأساتذة علماء لكنهم غير فقهاء، ولا يعرفون شيئا عن صياغة الكلام ومعاملات الناس، ولذا لم يكن لهم أية صلة بجمعية " المجلة " لكن " كذوبى حسن أفندى " عجز عن معرفة وتمييز هذه الأمور الدقيقة. وظن أن العمل ممكن أن ينتهى بأية وسيلة كانت، وسريعا ما عملت الجمعية على إنهاء كتاب الرهن، وهو الكتاب الذى كان معدا بالفعل وأصبح لهم حق وضع الختم عليه، ثم كتبوا كتاب الوديعة ليكون الكتاب السادس، وعند طبعه ونشره لم يكن متناسبًا مع الكتب السابقة، ولقى اعتراضا من الجميع.

وفى تلك الأثناء كان "عالى باشا" معتل المزاج وتناهى إلى مسامعه أن "كامل باشا" رئيس مجلس شورى الدولة تأكد من أن " عالى باشا " لن يستطيع أن يبرأ من داء الصدر الذى أصيب به، وأنه يحاول هو " ومحمود بك" توقع تاريخ وفاة " عالى باشا ". ولهذا السبب انتاب الضيق "عالى باشا"، فقد رأى الجحود ممن ظن أنه مخلص وأوفى من كل الأصدقاء. فقام بعزله على الفور، وعندما اشتدت عليه وطأة المرض، وأصبح لا يستطيع التردد على الباب العالى والبلاط السلطانى،نقلنى - عبدكم - إلى رئاسة شورى الدولة. وأسند إلى شخصى العاجز رئاسة دائرة التنظيمات بمجلس شورى الدولة، كما أمر بأن تحول رئاسة "المجلة " أيضا إلى - عبدكم - وعلى الفور كتب كتاب الأمانات ليكون الكتاب السادس من " المجلة " وتكون الوديعة باب منه. وتم جمع كتاب الوديعة دون ذكر عنوانه ومن ثم إلغاؤه.

الرغبة فى استخدام التقويم الغربى

كانت الرغبة متجهة إلى استخدام الموازين والمكاييل والمقاييس الفرنسية فى بلاد الدولة العلية، ونوقش هذا الأمر منذ فترة فى دائرة التنظيمات بمجلس شورى الدولة، وكان دائم الانشغال بهذا الأمر. واتجهت الرغبة إلى حفر تاريخ على المقاييس والموازين المستحدثة. ورؤى من الأفضل أن يكون التاريخ بالسنة الشمسية، إلا أنه لم يمكن حسم الأمر بسبب عدم التوافق بين السنة الهجرية القمرية والسنة الشمسية المستخدمة فى معاملاتنا المالية،للتفاوت الدائم بينهما، كما أنه لا يجوز التخلى عن التقويم الهجرى. وقد سُئلت أنا العاجز عن رأيى فى هذا، فكتبت رسالة ردا على هذا السؤال وسميتها "تقويم الأدوار" قلت فيها بضرورة وضع سنة شمسية هجرية، وإذا لم توضع هذه السنة [فمن الضرورى] بعد عام واحد، تصحيح التاريخ بحذف سنة. وقد طبعت ونشرت هذه الرسالة سنة ١٢٨٧هـ [١٨٧٠م] ونالت التقدير فى الداخل والخارج، حتى إنها كانت موضع عناية الأكاديميات الأوربية، وتمت ترجمتها بعد فترة إلى اللغة العربية أيضا، وطُبعت وصدرت فى بيروت.

ولم يتسع الوقت للدولة لتصحيح السنة فقد توفى "عالى باشا" فى جمادى الآخر سنة ١٢٨٨هـ [١٨٧١م]، وظل منصب الصدارة شاغرا مدة يومين أو ثلاثة، حيث كان مرشحا له ثلاثة أشخاص هم وزير البحرية "محمود نديم باشا"، وعبدكم "وشروانى زاده رشدى باشا"، وفى النهاية أصبح "محمود نديم باشا" صدرا أعظم، وذلك فى اليوم الثانى والعشرين من الشهر المذكور.

فى تلك الأثناء تم الانتهاء من الكتاب السابع من "المجلة" ومُثل للطبع. وحسبما عرضت بالتفصيل[1]، فقد تم فى تلك الأثناء حل مسألة حمولة السفن بصورة مشرفة لترسانة الدولة العلية. وكما حذفت سنة عند جلوس جلالة السلطان ساكن الجنان " عبد المجيد خان "، وهذه السنة أيضا كانت سنة الفرق التقويمى، وسبق أن نبهت فى كتابى " تقويم الأدوار " بأنه من الضرورى تصحيح تاريخنا المالى بحذف سنة أيضا، لكن أحدا لم يعر الأمر اهتماما.

عندما أقبلت سنة ثمان وثمانين تنبه موظفو الخزانة إلى هذا وسألوا عما ينبغى عمله، كما وردت أسئلة عن بعض الولاة أيضا حول نفس الموضع. بناء على هذا شكلت لجنة تحت رئاستى - عبدكُم العاجز - وتضم " طاهر أفندى " رئيس المنجمين[2] و" وارطان باشا " من أعضاء ديوان الأحكام العدلية، وأمير اللواء " توفيق بك "، وهو من مدرسى المدرسة الحربية السلطانية، والفلكى "قومبارى"، وعين " شهباز أفندى " وهو من موظفى وزارة العدل، مترجما للجنة.

وعرض على اللجنة كتاب " تقويم الأدوار وجداول الزيج التى وضعها رئيس المنجمين، والجدول الذى وضعه " وارطان باشا "، ووضعت مضبطة مفصلة روعى فيها وضع سنة شمسية هجرية. وقدمت مع الجدول الذى نظمه رئيس المنجمين، والمتعلق بعدد الأيام التى مرت منذ يوم الهجرة النبوية.

(1) هذه الحافظة من التقرير مفقودة. وقد وردت بعض الفقرات منها متفرقة فى كتاب آخر الصدور العظام لمؤلفه ابن الأمين محمود إينال وستوضع هذه الفقرات فى الملحق.

(2) هو رئيس المنجمين، الذين يرصدون حركات الكواكب والنجوم، وهو يعتبر ضمن طائفة العلماء. ومهمته أيضا تحديد بدء التقويم السنوى فى الدولة العثمانية.

أما " محمود باشا " فكان لا يفكر فى شيء سوى منفعته الشخصية، فقال: " أنا لا أريد شيئا جديدا، وليستمر الوضع القديم ". ولو قيل له إن عودة الأمر إلى ما كان عليه من قبل، يستلزم حذف هذه السنة عملا بقاعدة " أنه ينبغى تصحيح البداية أولا والعودة بالسنة المالية[1] إلى ما كانت عليه"، كان يصم أذنيه عن هذا القول. ولم تعد السنة المالية التى انتقلت إلينا عن الدولة العباسية معمولا بها، وهى سنة يتم تصحيحها مرة كل ثلاثة وثلاثين عاما. وألغيت هذا العام. ومع هذا فقد استمرت عملية التسجيل على الأوراق، ومع استمرارها استمرت أخطاؤها. والآن تداخلت السنتان كل فى الأخرى. أما بعد فصلهما عن بعض ومرور ما يقرب من خمس عشرة أو عشرين سنة، نجد أن الأمر سيتطلب استدعاء رئيس المنجمين إلى المحكمة للفصل فى الدعاوى التى يمكن أن تنجم عن التغيير فى التقويم. ولو سُئلنا حينذاك عن هذه السنة المالية، كيف تحتسب سنة ؟ فماذا يمكن أن نقول.

على أى حال لابد أن نقول: " إن لدينا سنتنا المالية التى انتقلت إلينا عن الدولة العباسية. والتى يتم تصحيحها مرة كل ثلاثة وثلاثين عاما. وعندما آن أوان تصحيحها عام ألف ومائتين وثمان وثمانين [١٨٧١م] لم يتم تصحيحها، وبالتالى فقد أهملت تماما. وإن هذا [الأمر] إنما هو نتيجة للأخطاء التى تراكمت منذ ذلك الحين". وغنى عن التوضيح فى ذلك أنه سوف تثار كثير من المشكلات، لكى يتم تصحيح هذا الخطأ، وتقديم الحساب بشكل صحيح.

استطراد

على الرغم من أن مضبطة اللجنة وكل الأوراق الخاصة بمناقشة مسألة العمل بالتاريخ الهجرى الشمسي، الذى وضعته اللجنة المذكورة ليكون المعمول به فى العلوم والفنون، قد أودعت كلها فى المجلس العسكرى للمدارس الحربية، حتى يمكن الحصول عليها وقت الحاجة، ولم يخرج شيء من الأوراق من هناك. فعندما أرسل أمير اللواء " فريد بك " فى طلب هذه [الأوراق] فيما بعد، لم يمكن العثور

(1) هى السنة المالية التى تأتى فى الفرق بين التقويم الشمسى والتقويم القمرى، وتأتى مرة كل ثلاث وثلاثين عاما. وهى من الإصطلاحات التى كانت تستعمل فى الحسابات المالية فى الدولة العثمانية.

عليها، وتبين أنها فقدت. ولم يبق من هذه الأوراق سوى تقويم الأدوار، كما لم يعثر أيضا على النسخ الأخرى منه.

بناء على ذلك، عندما استورد "أبو الضيا توفيق بك"(١) مطبعة جديدة من أوربا عام ١٣٠٠هـ [١٨٨٢م]، ورغب فى طبع رسالة على سبيل التجربة أراد أن يطبع تقويم الأدوار. وعندما أبلغنى أنا العاجز بهذا، أذنت له فيه، حيث إنه لا يليق عدم السماح له بطبع رسالة صغيرة كهذه. وقد طبعها بدوره فى مطبعته طباعة جميلة جدا. غير أن "عثمان بك" كان يريد أن يظل صاحب المطبعة الوحيد فى إستانبول ، وكان يغار من الشهرة التى نالتها مطبعة "أبو الضيا"، فقام "عثمان بك" على الفور بجمع كل النسخ المطبوعة من "تقويم الأدوار". ولا أعلم ما الذى قاله فى هذا الخصوص للعتبة السلطانية، لكنه صدر أمر بتكوين لجنة فى البلاط السلطانى للوقوف على فقرة واحدة ضارة فى هذه الرسالة، ولم تستطع اللجنة أن تقول كلمة واحدة. حيث لم يكن هناك احتمال لوجود كلمة واحدة ضارة سياسيا فى حسابات التقويم. والآن أصبح كل من "أحمد مختار باشا" من ناحية، والرفيق الأكرم "شاكر باشا"، وعبدكم من ناحية أخرى، مشغولين بمسألة تصحيح التقويم.

وبسب ما عرف عن "عثمان بك" من طمع، وحرص بعض العاملين على مكاسبهم، كان يضع نصب عينيه الحصول على حق امتياز بعض المؤلفين، حتى إنه اضطرنى إلى كتابة إقرار بترك امتياز "تاريخ جودت" له، وجعلنى ـ عبدكم ـ أوقع على هذا الإقرار، ولأننى ـ عبدكم ـ لم أكن فى حاجة إلى أرباح هذا الكتاب. وأنا فى ظل نعمة جلالة السلطان، كنت آمل فقط أن أترك مجرد تذكار لمن بعدى. إلا أنه

---

(١) هو أبو الضياء محمد توفيق (١٨٤٩ : ١٩١٣م): صحافى وناشر وسياسى، اشترك مع "شناسى" فى إصدار جريدة " تصوير أفكار "، وانضم إلى جماعة " تركيا الفتاة " سنة ١٨٦٦م. ثم أصدر جريدة " ترقى مخدرات "، وهى أول جريدة تختص بشئون المرأة، وبوفاة شناسى قام الأمير "مصطفى فاضل "، بشراء مطبعة جريدة تصوير أفكار، وتركها لأعضاء " تركيا الفتاة "، لتخدم بها فكرة الحكم المشروطى أى الدستورى، وتركوها بدورهم إلى " أبو الضيا توفيق "، فأصدر جريدة "عبرت" سنة ١٨٧٢م. وقام بشراء آلة طباعة حديثة، وأنشأ دار نشر باسمه، ومن أشهر أعماله الأدبية: " نمونهء ادبيات عثمانية "، " ويكى عثمانليلر تاريخى.

طبع "تاريخ جودت" طباعة سيئة على ورق رديء جدا، قائلا: "فليكن الكتاب رخيصا، لكنه يحقق الغرض من نشره". وقد تأسفت للحالة السيئة التى آل إليها "تاريخ جودت".

وإنه مما يدفع [الإنسان] إلى الاجتراء على الإطناب فى الكلام، ما يبدو من أمور تفوق التصور من أن يبتلى الله رجلا يحتل مقاما رفيعا هو منصب كبير الياوران، بكل هذا الحرص، وكل هذا الطمع.

بعض التحولات السياسية

تولى محمود نديم باشا منصب الصدارة العظمى

لم يُلغ " محمود باشا " السنة المالية المعمول بها (فى الدولة) منذ زمن العباسيين فحسب، بل هدم ومزق كل روابط الدولة العلية، وكسر كل القواعد والأصول الأساسية فى الدولة وقضى عليها دون أن يستطيع بناء شيء مكان ما يهدمه، وأصبح يضرب به المثل القائل " إنه مجنون قادر على الهدم، وعاجز عن البناء ".

وقد وضعت نظم الشرطة فى بعض الولايات على أسس طيبة للغاية، وعندما صدر الأمر بتطبيقها فى بعض الولايات الأخرى، طالبوا بتخفيض مخصصات الشرطة خمسة وأربعين كيسا. وعندما سأل [محمود نديم باشا] عبدكم العاجز عن رأيه فى هذا،كان جوابى " إن هذا التخفيض من الميزانية، سيؤدى إلى اضطراب نظام الشرطة فى أماكن كثيرة". فبدا عليه الضيق من عبدكم ونفذ رأيه هو على الفور. وبعد ذلك انهالت الشكاوى من كل جانب، فأمر بإعادة أغلب المخصصات التى جرى تخفيضها. وعندما اضطربت مظاهر الأمن ذات مرة على الحدود اليونانية لم يمكن السيطرة عليها، وأجبر على إرسال فرقة نظامية إلى هناك على وجه السرعة، وتكلفت الخزانة الجليلة مبالغ كبيرة.

كان " محمود باشا " رجلا متلونا لا يستقر على رأى، فما يفعله اليوم يفسده غدا، يحل ولايات ويقيم إيالات، وكان الرجل يعزل وهو مازال فى الطريق إلى الولاية التى عين فيها، أو تحول مهمته إلى ولاية أخرى بغير سبب. فكان الولاة والمتصرفة

المعزولون والمعينين يجوبون الطرقات، وأحيانا يتقابلون فى الطريق بعضهم ـ بعضًا، ولا يعرفون أين سيذهبون، ووفق أى قانون ونظام سيعملون، لقد كانوا جميعا حائرين. ووسط هذا الفساد كان " محمود باشا" يسرق من الهواء، ومن الماء ومن كل ما يجده، وينفذ ما يضمره فى نفسه تجاه الذين يضمر لهم نية خبيثة من قبل. ولا يخجل من عرض أشياء متناقضة فى التقارير اليومية.

وصلت ـ حينذاك ـ بعض الشكاوى من منطقة "قره حصار" وتصادف وصول شكاوى أيضا من سنجاق " چار ". فقرر (محمود باشا) على الفور ضمهما فى إيالة واحدة، وعندما أمرنى ـ عبدكم ـ بكتابة تعليمات تتعلق بهذا الأمر، قلت: "إن حدود " قره حصار الشرقية " تصل إلى البحر الأسود، وليس من المناسب تشكيل إيالة طويلة مثل الحبل، تمتد من البحر الأسود إلى وادى الفرات بالإضافة إلى أنه يوجد بين سنجق " قره حصار الشرقية "، وسنجق "چار" أقضية تابعة لولاية أخرى. ولا يمكن تشكيل ولاية أجزاؤها منفصلة كل منها عن الآخر". ومع أن صدره ضاق [من قولى هذا] إلا أنه تخلى عن فكرته هذه.

فى تلك الأثناء أيضا، عرض أمر فصل سنجقى الهرسك " ويكى پازار " عن ولاية البوسنة، وتكوين ولاية منهما يتولاها " راشد باشا المصرى "، وبعد أن حصل على الإرادة السنية، أمرنى ـ عبدكم ـ بكتابة التعليمات إلى " راشد باشا "، فلما قلت: " إن النواحى العاصية تفصل سنجقى " يكى بازار " والهرسك، والطريق الضيق الممتد بمحازاة النواحى العاصية ويمر " بفوچه "[1]، يغلقه الثلج فى الشتاء، ويكون مرتعا للصوص فى الصيف، والحاصل أن كلا السنجاقين يكاد يكون منفصلا عن الآخر، ولذا فإن المرور من أحدهما إلى الآخر يستلزم المرور من سراى البوسنة". فقال (محمود نديم) منفعلا: " ليكن كل سنجق منهما مستقلا فى إدارته، لكن مرجعها فى المسائل السياسية، "راشد باشا" متصرف الهرسك، الذى سيقيم فى "يكى بازار".

(١) فوچه: منطقة فى الهرسك تقع على مسافة ٧٥ كيلو متر شرق موستسار.

وبدأ الجميع فى التندر والتقول بسبب مثل هذه التصرفات غير المدروسة. أما "محمود باشا"، فكان حينذاك ينافس ـ عبدكم ـ فقام بتكليفى فى أوائل سنة ١٢٨٩ هـ [١٨٧٢م] بولاية " مرعش "(١) التى تقع داخل جبل البركة وجبال قوزان، وكان الكتاب الثامن من المجلة على وشك الطبع. فكان هذا من محدثات " محمود باشا " غير المعقولة.

كانت ولاية حلب التى قمت بتشكيلها من قبل، ولاية مترامية الأطراف، وبعد عودة ـ عبدكم ـ إلى إستانبول ، ظهرت صعوبة فى إدارة ولاية حلب، ولذا قسمت إلى ولايتين، على أن يلحق سنجقا "پياس" "وقوزان" (بولاية) "أطنه"، وتشكل منهم ولاية مستقلة، وهذه المرة لم تحدد حدود ولاية "مرعش" التى شكلت، لكن كان من الضرورى أن يُضم سنجقا "پياس"، "وقوزان" إلى "مرعش" حيث يقع فى حدودها جبل البركة وجبال "قوزان". ومع أن تشكيل ولاية كهذه غير واضحة الحدود أمر لا معنى له، فإن كل تصرفات الباب العالى حينذاك كانت على هذا النحو لا معنى لها، وغير مدروسة، ولذا لم تكن هناك حيلة سوى التعجب من هذه التصرفات والتغاضى عنها، هذا بالإضافة إلى التخبط الذى ظهر فى التقارير اليومية فى إستانبول . و بدأ الأهالى خارجها يسخرون من التخبط الجارى فى المناطق خارج إستانبول . أما الغرض من تولية ـ عبدكم ـ ولاية "مرعش"، فقد كان لمجرد إبعادى عن إستانبول ، ولذا اتجهت فورا إلى "مرسين" راكبا باخرة البريد، وفى أثناء ذهابى إلى "مرعش" عن طريق "أطنه" رأيت العمران فى "چقوراوه" فشعرت بالسعادة، وعند المرور من " مسيس"، مكثنا قليلا فى قصبة عثمانية، التى أنشأت حديثا قبل خمس سنوات، وشعرت أيضا بالسعادة والفرح. وبسبب الاضطرابات التى أصابت بعض القواعد التى وضعت لجبل البركة، غادرت جبل البركة بعد أن عاد إلى وضعه الطبيعى، ومن ثم واصلت السفر إلى "مرعش".

وكان " محمود باشا " رجلا مستغلا، يستفيد من كل وظيفة يتبوؤها، لكنه ينفق

(١) مرعش Maraş: أحد السناجق الثلاث، التى كانت تتكون منها ولاية حلب، وتقع شمال غرب حلب.

الكثير مما يكسبه فى سبيل الحفاظ على جاهه وعلو نجمه وبهذه الصورة ظهر كثير من المتحيزين له فى البلاط السلطانى، وذلك عندما كان ناظرا للبحرية. وفى ذلك الحين قدم لجلالة السلطان " عبد العزيز خان " مبلغ خمسة آلاف كيس ذهبٍ، ليظهر إخلاصه لجلالته، وقال: " إن هذا المبلغ حصيلة رسوم مرور البواخر، التى حققتها إدارة الترسانة". هذا على الرغم من أن هذه الأموال (هى فى الحقيقة) مقترضة من صراف فرنسى بفوائد عالية، ومعروف أنه فى وقت قريب تقدمت السفارة بشكوى بسبب تأخر وزارة البحرية فى سداد فوائد هذه الديون. ولو نظرنا إلى الحساب الصحيح يتضح أنه لم يكن هناك فائدة حقيقة من رسوم البواخر.

وعندما أصبح " محمود باشا " صدرا أعظم بعد ذلك، أخذ مبالغ كبيرة من الاتفاقات التى عقدت مع الأجانب. وقد تردد سرا أنه قدم جزءا منها إلى الذات السلطانية، وقال له: "يا مولانا منذ زمن بعيد، هناك نقود تحصل من هذه الاتفاقات المختلفة، لكن من يحصلونها يحتفظون بها لأنفسهم، وهى فى الحقيقة نقود تخص جلالتكم". وقدم للذات السلطانية مائة ألف ذهب من النقود التى حصل عليها بهذه الطريقة. وعندما صدر أمر إلى " يوسف باشا " وزير المالية بإرسال المائة ألف ذهب هذه للبلاط السلطانى، ووضع " يوسف باشا " هذا الذهب فى عربة من "بك أوغلي " وأرسلها إلى البلاط السلطانى، ولم يذهب بنفسه. وقد روى هذا عن لسان "يوسف باشا " نفسه. ومع أن " يوسف باشا " فى أثناء توليه منصب ناظر المالية، كان يتملق "محمود باشا "، لكنه كان يعرب لأمراء الجيش الذين على صلة طيبة بهم، عن ضيقه من توسيط محمود باشا له فى مثل هذه المعاملات، ولابد أن هذا هو السبب فى إرساله الذهب بعربة إلى البلاط السلطانى وعدم الذهاب بنفسه.

صدارة مدحت باشا

تعالت صيحات الاستنكار ضد " محمود باشا " بسبب تصرفاته الهوجاء، فبلغت عنان السماء، وتجاوزت حد الكتمان، ووصلت إلى مسامع جلالة السلطان.

وعزل " محمود باشا " فجأة بعد أن عجز المدافعون عنه عن اختلاق الأعذار له، وعندما أصبح " مدحت باشا " صدرا أعظم، وكان قد وصل إلى إستانبول من قبل معتذرا عن ولاية بغداد، قام بإلغاء كل ما أوجده "محمود باشا "، ومن ضمن ما رآه " مدحت باشا " ضرورة إلغاء ولاية " مرعش ".

وبعد أن قضيت ثمانية عشر يوما واليا على "مرعش"، تحركت من هناك عن طريق منطقتى "خاصة"، "وإصلاحية"، وذهبت إلى جبل البركة، وقمت بتسوية الأوضاع المضطربة التى ظهرت هناك، ثم اتجهت إلى " بيلان " ومنها وصلت إلى "الإسكندرونة "، وركبت مركب البريد عائدا إلى إستانبول .

علاقة جودت باشا بمدحت باشا

رغم أن " شيروانى زاده " تهجم على " مدحت باشا " كثيرا، إلا أنه فى الوقت نفسه، كان يعرض إخلاصه عليه فى أثناء عمل هذا الأخير فى بغداد، وكان هذا العرض يتم عن طريق رجال " مدحت باشا "، لهذا أصبح " مدحت باشا " بعد توليه منصب الصدارة هذه المرة شديد الحب والتقدير " لشروانى زاده ". ولأننى ـ عبدكم ـ كنت أنأى بنفسى عن هذا التحوط، لهذا كان " مدحت باشا " لا يكن الحب لى ـ عبدكم ـ أما عبدكم، فما كان له أن يحنى رأسه خضوعا ورجاء له. ودفعا للحاجة قررت اقتراض عشرة آلاف قرش وهو مبلغ ضئيل، علاوة على راتبى المخصص لى مدى الحياة. وبدوره أبعدنى عن أى وظيفة تجعلنى ضمن مجلس الوزراء، كما لم يُعِر تأليف " مجلة الأحكام العدلية " أدنى اهتمام. لكن عندما رأى تقدير المحامين الأجانب لها، وسمع ثناء مفتى بغداد، علاوة على اهتمامى ـ عبدكم ـ بإتمام هذا العمل، الذى نال قبولا، سواء عند المسلمين أو عند الأجانب، فقد أمر (مدحت باشا) بإتمام المجلة على الرغم من عدم تعيينى ـ عبدكم ـ بمجلس الوزراء.

بناء على ذلك، خُصصت غرفة فى الباب العالى لجمعية المجلة، وصدر أمر بإتمام العمل بها وعلى الفور تمكن عبدكم من طبع الكتاب الثامن من المجلة، وشرعت فى تأليف الكتاب التاسع منها. وكانت صدارة " مدحت باشا" مدعاة للارتياح

بشكل عام، حيث كان الجميع قد ضاقوا بتصرفات "محمود نديم باشا" وسوء أوضاعه. لكن "مدحت باشا" بدوره كان لا يتم عملا حتى نهايته، وكان أهوج أرعن، ولأنه رجل أضر الدولة والدين بأسلوبه وسلوكه لذا لم يبق طويلا فى منصب الصدارة، وعزل فى أواسط شهر شعبان. وأصبح المترجم "رشدى باشا" صدرا أعظم بدلا منه.

صدارة رشدى باشا

كانت صدارة "رشدى باشا" بمنزلة الوقاية لمنصب الصدراة. أما "محمود باشا"، فقد قضى على مكانة الباب العالى واعتباره. ولأنه قضى على هيبة الوزراء والموظفين ومكانتهم، فإن وقع مجيء " رشدى باشا " ووقاره كان يبدو عبثا على العاملين فى البلاط السلطانى. وكان المطلوب صدرًا أعظم أقل وطأة. وعلى الفور وفى اليوم السابع عشر من شهر ذى الحجة من السنة المذكورة عزل " رشدى باشا " وعين " ساقزلى أسعد باشا "[١] بدلا منه. وفى الصباح أُسندت إلى عبدكم وزارة الأوقاف السلطانية.

وذهبت إلى البلاط السلطانى لتقديم الشكر، وعندما دخلت إلى الحضرة السلطانية، أظهر جلالة السلطان "عبد العزيز خان" عطفا زائدا نحوى عبدكم. وأظهر هذا العطف بمنحى عشرة آلاف قرش علاوة تضاف على راتبى الشهرى البالغ ثلاثون ألف قرش.

صدارة أسعد باشا

"أسعد باشا" متخرج فى المدرسة الحربية، وهو رجل حسن الخلق وذو علم ودراية. وكان ضمن معية "فؤاد باشا" فى أثناء وجوده فى سورية، كما ذهب معه إلى

---

(١) ساقزلى، أسعد باشا (١٨٢٨: ١٨٧٥م):عمل مشيرا لجيش الخاصة السلطانية الموجود فى إستانبول سنة ١٨٧٠م، ثم عينه الصدر الأعظم " محمود نديم باشا " وزيرا للحربية، بدلاً من "حسين عونى باشا "، ثم واليا على سيواس، ليبعد عن إستانبول . وأصبح رئيسا للبحرية سنة ١٨٧٢م، ثم وزيرا للحربية مرة ثانية سنة ١٨٧٢م، وفى عام ١٨٧٣م أصبح صدرا أعظم، ولم يوفق فى منصبه هذا لقلة خبرته، فعزل منه بعد فترة وجيزة، ثم عين صدرا أعظم مرة أخرى سنة ١٨٧٥م.

أوربا فى أثناء قيامه بالتدريس "لكاظم بك" ابن "فؤاد باشا". ولهذا استطاع فى وقت قصير أن يصل إلى رتبة المشير وهو مازال فى سن الشباب. ولصعود نجمه فى فترة قصيرة مع حداثة عهده، كان يبدو صغيرا فى نظر الناس، وكان منصب الصدارة يبدو أكبر من قدره وقيمته، كمن يرتدى رداء فضفاضا طويلا عليه. والحاصل، أن البلاط السلطانى كان يريد لمنصب الصدارة رجلا خفيف الوطأة، أما الباب العالى فكان يريد صدرا أعظم كفئًا! فلما وجد "شروانى زاده رشدى باشا" يـجمع بين هذا وذاك، عُزل "أسعد باشا" فى السابع عشر من شهر صفر سنة ١٢٩٠هـ [١٨٧٣م]، وأصبح "شروانى زاده رشدى باشا " صدرا أعظم.

وكان "شروانى زاده" قد ذهب برفقة "فؤاد باشا" إلى سوريا، واستطاع برعايته أن يرتقى من درجة المدرس إلى رتبة الوزير دفعة واحدة. وعلى الرغم من أنه برز فى وقت قصير، إلا إنه كان أكثر خبرة من "أسعد باشا". وعمل مع عبدكم لعدة سنوات عضوا فى لجنة الأراضى المنعقدة تحت رئاستى ـ عبدكم ـ فى الباب العالى، وكان هذا سبيلا لتعرفه بالوزراء ورجال الباب العالى. كما توسطت له ليحصل على رتبة المدرس، وكان من جانبه يراعى هذه الحقوق القديمة. لكنه عندما أصبح صدرا أعظم، تبدلت أطواره، وأصبح ينظر لعبدكم بعين الحذر.

وبعد أسبوع واحد أى فى الخامس والعشرين من شهر صفر، نقلنى ـ عبدكم ـ من وزارة الأوقاف السلطانية إلى وزارة المعارف العمومية، وهكذا أظهر عدم حبه لى. فقد رفع من مرتبى، المكافأة التى أحسن على بها جلالة السلطان، وتبلغ عشرة آلاف قرش. وقد تناهى إلى سمعى ما يقال سرا فى مجلس خاص الخواص، المكون من بعض السفهاء، فقد قيل: " إن وجود " جودت باشا " فى وزارة الأوقاف أمر محفوف بالمخاطر". وقد تعجبت لهذا، لأن وزير الأوقاف بحسب منصبه يلتقى بجلالة السلطان مرة كل أسبوع فى صلاة الجمعة. لكنه لقاء رسمى لا يجد عبدكم خلاله الفرصة ليقول كلمة واحدة ضد الصدر الأعظم. والحاصل، أن منصب الصدارة فقد رونقه بعد " عالى باشا " بسبب تصرفات " محمود باشا " الغريبة.

كان من الواضح أن أى شخص سيتولى منصب الصدارة، سيعزل منه بشكل سيئ بعد فترة وجيزة، ولهذا لم أحرص على الصدارة. وسبق أن أعربت عن هذا " لشروانى زاده ". وفى الوقت الذى أبدى فيه تأييده لهذه الفكرة، إلا أنه عندما وجد " أسعد باشا " وهو أحدث منه، شغل منصب الصدارة، تولدت فى نفسه الرغبة فيها، وسعى إليها حتى أصبح صدرا أعظم. وقياسا على طبيعة النفس، ظننت أنه يغار من عبدكم، فغضبت منه لهذا السبب، وأصبحت أذهب إلى الباب العالى فى أيام انعقاد المجلس، وامتنعت عن التردد على قصره أو التحدث معه بشكل خاص كما اعتدت من قبل. ولم يهتم هو أيضا بمثل هذا الأمر، وظل ثلاثة شهور ونصف، يجتمع كل ليلة فى جلسة خاصة بكل من " عونى باشا " وزير الحربية، " ومدحت باشا " وزير العدل، "وصادق باشا " وزير المالية[1]. أما عبدكم، فلم أكن أُدعى معهم لأننى رجل عمل، فقد كنت أبذل قصارى جهدى فى خدمة العلوم والمعارف وفاء بالراتب الذى أتقاضاه. فانتهيت من الكتاب التاسع من " المجلة " فى أوائل سنة ١٢٩٠هـ [١٨٧٣م] وتم طبعه ونشره.

جهود جودت باشا فى وزارة المعارف

أُفتتحت مدرسة ابتدائية فى جامع " نور عثمانية " الشريف، لتكون نموذجا لمدارس الصبيان. وقد زاد إنشاء المدارس الابتدائية فى الفترة الأخيرة. كما وُضعت برامج للمدارس الابتدائية والإعدادية بمعرفة اللجنة المكوَّنة من بعض الأمراء العسكريين، وموظفى وزارة المعارف، ومقرها وزارة المعارف. وألقت اللجنة على عاتق عبدكم مهمة إعداد بعض الكتب والرسائل التى رأت ضرورة إعادة كتابتها وفق تلك البرامج. وفى أثناء انشغالى ـ عبدكم ـ بتأليف بعض الرسائل فى الأدب والمنطق باللغة العثمانية عذبة البيان، بدأتُ تأليف "قصص الأنبياء"، وانتهيت من ثلاثة أجزاء منه، وتم طبعه. ولما قدمت الجزء الثانى منه إلى والدة جلالة السلطان، أنعمت على عبدكم بخطاب مليء بالحكم ومحفظة مرصعة.

---

(1) محمد صادق باشا " (١٨٢٥ : ١٩٠١م): عين وزيرا للمالية سنة ١٨٦٩م، ثم وزيرا للأوقاف سنة ١٨٧٠م، ثم وزيرا للمالية للمرة الثانية سنة ١٨٧١م، وفى عام ١٨٧٥م عين سفيرا للدولة العثمانية فى باريس، ثم واليا على "الطونه" سنة ١٨٧٧م.

الحاصل، أننى فى أثناء انشغالى بمهام وظائفى كنت بعيدا عن "شروانى زاده". لكننى لم أستطع تفسير سبب التقارب الشديد الذى نشأ بين "مدحت باشا" "وعونى باشا "، فقد كان كل منهما من قبل عدوا لدودا للآخر. كما أن " عونى باشا" كان يكره " صادق باشا "، لكنهما أصبحا فى الفترة الأخيرة صديقان حميمان، وكل منهما أصبح موضع سر الآخر. فكنت أرى هذا وأتعجب.

مؤامرة العسكريين لخلع السلطان عبد العزيز

فى تلك الأثناء، كان "عبد الكريم باشا"[1] يتردد باستمرار من "الروم ايلى" على إستانبول بصورة خاطفة. وينضم إلى خواص الوزراء فى مناقشات سرية. ولم يكن الأمر الذى يتناقشون فيه معروفا حينذاك، وكان المتصور أنها مناقشات سرية تتصل بالخطط الحربية، لكن الأمر كان مختلفا، وينطوى على شيء. فهذه المناقشات كانت تدور بهدف خلع جلالة السلطان "عبد العزيز خان "، وكان " صادق باشا " واسطة بينه وبين "مدحت باشا "، " وعونى باشا ".

كانوا يناقشون هذا الأمر الخطير فى اجتماعات ومناقشات خاصة تجرى ليلا فى قصورهم ومنازلهم على الشاطئ، فيختفون تماما هناك عن عبدكم وعن رعاياكم، ولا يتيحون الفرصة لتسرب هذا الأمر من بينهم.

أما " شيروانى زاده "، فإنه إنسان متردد ومتقلب، فبعد توليه الصدارة بالاتفاق، واشتراكه فى مناقشات هذا الأمر الخطير، أصبح يختلق عذرا لكل إجراء يقترحه "عونى باشا"، وعندما تناقش مع "عبد الكريم باشا" قال له: "افعلوا ما تشاءون،

---

(1) عبد الكريم نادر پاشا (١٨٠٧: ١٨٨٣م): هو السردار الأكرم " عبد الكريم نادر پاشا "، أرسله السلطان " محمود الثانى " إلى النمسا سنة ١٨٣٥م، لتعلم الفنون العسكرية، وعاد بعد إعلان التنظيمات بسنة واحدة، وأصبح موضع اهتمام رجال التنظيمات، بسبب ما ناله من تعليم فى أوربا، وأصبح فى خلال فترة قصيرة مديرا للمدارس العسكرية، ثم أصبح مشيرا للجيش السادس السلطانى، الموجود فى بغداد، ثم أصبح وزيرا للحربية ورئيسا للبحرية، وأثناء صدارة " عونى باشا"، تولى " عبد الكريم نادر باشا " منصب وزير الحربية تمهيدا لتنفيذ مؤامرة خلع السلطان "عبد العزيز ".

لكن لا تقحموا الجيش فيما تفعلون، وإلا أصبحوا كالانكشارية". وعندما استطلع "صادق باشا" رأى " كامل باشا المصرى"، لم يأخذ منه على ردا شافيًا.

لذا فإنهم بعد أكثر من ثلاثة شهور من المناقشات السرية، لم يتمكنوا من الوصول إلى رأى قاطع فى هذا الأمر، فاعترى اليأس "عونى باشا "، وقرروا التخلى عن فكرة الخلع هذه، على أن يضعوا شروطا، ويجبروا جلالة السلطان "عبد العزيز خان" على قبولها. وأسندوا أمر كتابة هذه الشروط إلى " مدحت باشا ".

أما "عونى باشا"، فعندما يأس من تنفيذ أفكاره الخائنة، وكان هو أصلا غير مهتم بمسألة وضع الشروط فى الوقت الحالى، فإنه، ذهب إلى جلالة السلطان، ووشى لديه بكل من "شيروانى زاده"، "ومدحت باشا" عملا بالقول: "إن الخائن خائف"، وقال لجلالته: "إنهما يريدان أن يجعلا من دولتكم العلية حكومة مشروطة [أى دستورية]، وقد اشتركت معهم لأجاريهم وأعرف نواياهم وأفكارهم. والجيش فى يدنا نستطيع أن نطردهم ونبعدهم وقتما تشاءون".

وانهمك "مدحت باشا " فى كتابة الشروط [أى الدستور]، أما " شيروانى زاده" فقد وقع فريسة الخوف والقلق، بسبب خوفه من تسرب ما دار بينهم من نوايا خبيثة. ولما كان لا يعلم شيئا عن وشاية "عونى باشا" به هو "ومدحت باشا" لدى جلالة السلطان، فقد ذهب لمقابلة جلالة السلطان، وأخبر جلالته عما يضمره "مدحت باشا" من سوء، وعن أمر قيامه بكتابة الشروط. وعرض على جلالته ضرورة عزله.

ولما كنتُ لا أعلمُ عن الأمر شيئا، تساءلتُ عن سبب عزل "مدحت باشا" فجأة، فقالوا: "إنه يقوم بوضع شروط". لكن ظهر أيضا تغير جلالة السلطان تجاه "شيروانى زاده"، وانحطاط قدره ومكانته لدى جلالته يوما بعد يوم.

وكانوا فى ذلك الحين يدعون عبدكم إلى اللجان المنعقدة التى تنظر فى الأمور المالية والإدارية المهمة لخبرتى فيها. ورأيت تغير سلوك " شيروانى زاده " تجاه عبدكم العاجز، وقد أرجعت المعاملة الباردة التى رأيتها طوال ثلاثة أو أربعة شهور

منذ توليه الصدارة لتصوره أننى أغار منه، وعدم ذهابى أيضا إلى منزله، سواء بقصد الزيارة أو الصحبة.

ولما رأى " شيروانى زاده" تغير جلالة السلطان نحوه، ظن أن هذا التغير بسبب اقتراب عبدكم من الدائرة الخاصة لجلالة السلطان، كما ظن أنى أعمل ضده. وعندما أراد بعض المطلعين على الأسرار أن يستطلعوا منى - عبدكم - شيئًا يتعلق بهذا الأمر، قلت: " سواء حضرة الصدر الأعظم أو [أنا] هذا العبد العاجز، فكلانا من العلماء، لكنه انتقل من رتبة المدرس التى هى أول مراتب رجال الدين، إلى رتبة الوزارة دفعة واحدة، وأصبح وزيرا لأنه وقف على أسرار الدولة وأطوارها. لكنى أصبحت وزيرا بعد أن بلغت أقصى درجات العلماء، وهى رتبة " قاضى العسكر ". والحاصل، أننى كنت أقف على أدق أمور الدولة قبل أن أدخل فى عداد الوزراء. وقد رُشحنا نحن الثلاثة لمنصب الصدارة بعد وفاة " عالى باشا"، وتقدم " محمود باشا " وتولى منصب الصدارة، غير أنه أفسد أوضاع الدولة، وبدَّل أطوارها، ودفع بالدولة إلى طريق لا أعرف إلى أين سيصل بها. وكنت أُدرك أن أى إنسان سيتولى منصب الصدارة فى هذه الأثناء، سوف يعزل منه قريبا وبصورة سيئة. وقد تحدثت مع " شيروانى زاده " فى هذه النقاط فى حينها، وكان يؤيدنى فى هذا الرأى. وبحسب خبرتى، كنت أنأى بنفسى كما أفعل الآن، لكنه لعدم فطنته أظهر تهافتا وحرصا على منصب الصدارة، ونال ما أراد. والآن تلوح دلائل عزله، غير أننى لم أكن أعمل ضده، ولا، ولن أعمل ضده. وليس معنى هذا أننى أحبه، فإن ما رأيته منه من عدم وفاء، قد أغضبنى، ولا أعرف من سيحل مكانه، فمن المحتمل أن يكون من سيحل مكانه أكثر بغضا بالنسبة لى".

وقد قلت هذا الكلام ليبلغه. وأيضا لم أذهب لزيارته واكتفيت بمقابلته فى أيام انعقاد المجلس.

وبعد حوالى شهر، أى فى اليوم السادس والعشرين من شهر ذى الحجة سنة ١٢٩٠هـ [١٨٧٤م] عُزِل [شيروانى زاده] من منصبه مغضوبا عليه. وأصبح

كثيرون ممن أخلصوا له، يتحرجون من التردد عليه. أما عبدكم، فقد كنت ذاهبا إلى الباب العالى فى يوم عزله، فتوجهتُ إلى منزله للمواساة مراعاة للأصول.

صدارة حسين عونى باشا[1]

بعد عزل "شيروانى زاده"، أصبح "حسين عونى باشا" صدرا أعظم، وأسندت إليه وزارة الحربية إلى جانب منصب الصدارة.

وكان جلالة السلطان "عبد العزيز" لا يعرف أنه قد سلم نفسه إلى "عونى باشا"، أصل الفساد وعدوه اللدود. كذلك كان أغلب موظفيه المخلصين الصادقين لا يعرفون شيئا عن حقيقة الأمر. أما "حسين عونى باشا" فقد قرر أن ينفذ هذه المرة جريمة الخيانة، التى يضمرها. ومع أنه اتخذ قرار هذه الخيانة من قبل بالاشتراك مع "شيروانى زاده"، إلا أنه أضمر له غيظا منه، وحقدا عليه بسبب تردده وتقلبه. وكان يقول وقد ملأه الخوف والحقد: "حتمًا ستصدر منه كلمة يفشى بها هذا السر". ولهذا أرسله واليا على حلب سنة ١٢٩١هـ [١٨٧٤م] ثم نقله بعد ذلك مباشرة واليا على جدة. وفى النهاية توفى " شيروانى زاده " فى الطائف، وقيل إنه قد مات مسموما بيد أمين مستودع تموين الطائف، وهو أحد رجال "عونى باشا" (والعلم عند الله).

ولأن "عونى باشا" تفوق على "محمود باشا " فى تقديم الرشاوى، فقد ضحى بجزء من المبالغ التى حصل عليها من صفقة الأسلحة التى أحضرها من أوربا، وقدمها إلى دائرة والدة جلالة السلطان "السيدة وبرتونيال". والحاصل، أنه تنافس فى الرشوة مع "محمود باشا"، وكانت الرياح قد أغلقت كل المنافذ المنتظرة. وكان "كذوبى حسن أفندى" شيخ الإسلام (فى ذلك الوقت) لا يطمئن إلى مفتى

---

(1) حسين عونى باشا (١٢٣٦: ١٢٩٣ هـ/ ١٨٢٠: ١٨٧٦م): تولى منصب وزير الحربية أربع مرات فى عهد السلطان "عبد العزيز"، كما تولى منصب الصدر الأعظم مرة واحدة، كان ماسونيا، وقام بتدبير مؤامرة خلع السلطان "عبد العزيز"، وكان يبغى من هذا منفعته الشخصية، وليس مصلحة الدين أو الدولة. وقد قتل بعد خلع السلطان ببضعة أيام، على يد ضابط شركسى يدعى "حسن بك".

طرسوس، ضيف دائرة والدة جلالة السلطان. كما كان لا يطيق نفوذه ومكانته، بناء على ذلك، صار "المفتى أفندى" فى وضع حرج.

أما والدة جلالة السلطان المسكينة، فكانت تتصور أن من يقدم لابنها مالا أكثر، يكون أكثر صدقا. ولهذا، أصبحت تردد: "إن "عونى باشا" مخلص لابنى.". ولا تسمح بأن تقال كلمة واحدة ضده بعد أن كانت لا تطيقه. وبناء على ما أوردته سابقا، فإنه فى وقت الاتفاق بين "مدحت باشا"، "وشروانى زاده باشا" للعمل ضد استقلال السلطنة، وإبلاغ " عونى باشا " جلالة السلطان بالأمر ليستحوذ على رضاه،ثارت الشكوك فى نفس جلالة السلطان، فقال: "ترى أهذه هى الحقيقة، أم أن "عونى باشا" منضم إليهما، وبادر بهذا التصرف لتبرئة نفسه". وكان تكبر "عونى باشا" يبدو ثقيلا على طباع جلالة السلطان، ومع هذا كان لا يتردد فى تنفيذ كل ما يقترحه.

فى هذه الأثناء، ذهب "كامل باشا" رئيس مجلس شورى الدولة إلى مصر للاستجمام بسبب وعكة ألمت به، وأسندت إلى ـ عبدكم العاجز ـ وظيفة معاون مجلس شورى الدولة، التى استحدثت مؤخرا، وكان ذلك فى اليوم السابع عشر من شهر صفر سنة ١٢٩١هـ [مارس ١٨٧٤م]. وعندما رجع "كامل باشا" إلى إستانبول بعد ذلك بسبب استمرار مرضه، توليت ـ عبدكم ـ مهام منصب الرئاسة فعليا، مع احتفاظ " كامل باشا " باللقب.

فى هذه الأثناء أتممت الجزء العاشر من "المجلة"، وتم طبعه ونشره. ثم انتهيت من الأجزاء الحادى عشر والثانى عشر، وأصبحت على وشك الطباعة. وفى أثناء ذلك أُلغيت وظيفة معاون رئيس شورى الدولة فى اليوم الثالث والعشرين من شهر رمضان من السنة المذكورة، وأُسندت إلى عبدكم ولاية " يانية ".

ونظرا لافتقار "حسين عونى باشا" للخبرة فى الشئون المدنية، كنت المرجع فى هذا لكل الدوائر. لكننى لم أستطع تفسير سبب إبعاده لى عن إستانبول فجأة، فى الوقت الذى يُظهر امتنانه لحماسة عبدكم واجتهاده. وفى أثناء حديثى مع بعض

الموثوق بهم، تساءلوا: "إن الصدرالأعظم كان ممتنا منك، فما سبب هذا التغير؛ أحدث بينكما ما يستوجب هذا التغير والفراق !؟".

لقد رأى عونى باشا ضرورة إبعادى عن إستانبول حتى يتمكن من تنفيذ جريمة خلع جلالة السلطان التى لم يتمكن من تنفيذها فى فترة صدارة "شيروانى زاده " كما ذكرنا من قبل، وصمم على تنفيذها هذه المرة.

وكان يتم تعديل رواتب الولاة فى ذلك الوقت. فخفض راتب والى "يانية " إلى ثلاثين ألف قرش. إلا أننى كنت أحصل بالإضافة إلى مرتبى هذا على عشرة آلاف قرش شهريا مدى الحياة تدفع إلى [عبدكم] بموجب براءة عالية. وهكذا بلغ دخلى [عبدكم] الشهرى أربعين ألف قرش.

ولما كان فصل الشتاء على الأبواب، فقد ذهبتُ فى الصباح إلى قصر "عونى باشا" أرجوه أن ينقل مأموريتى إلى ولاية أخرى غير "يانية"، حتى أتمكن من اصطحاب عائلتى معى، حيث كان من الصعوبة أن أنقلهم معى إلى "يانية" فى الشتاء. وفى أثناء اللقاء قال لعبدكم هذه الكلمة: " هل ستأخذ أولادك معك؟". قلت: "نعم، أريد أن أصطحبهم، لكن الجو غير ملائم.". فقال: "احذر أن تصطحبهم إلى هناك لأنك ستعود إلى ثانية بعد ثلاثة شهور ونصف". فقلت: "حسنا" لكننى لم أستطع أن أفسر هذا الكلام، على النحو الصحيح، وظننت أنه كلام عادى من قبيل المجاملة. وبعد خلع جلالة السلطان "عبد العزيز" ـ على النحو الذى سيأتى فيما بعد ـ قال لى "عونى باشا" وهو يشرح الخطوات التى سبقت هذه الواقعة: " مع أننى كنت أرى ضرورة وجودك فى الباب العالى، لتسيير مصالح الدولة، إلا أننا كنا قد اتخذنا حينذاك قرار تنفيذ أمر الخلع. وكنا لا نطمئن إليك فى هذا الجانب، ولهذا رأينا إرسالك مؤقتا إلى "يانية" على أن نعيدك ثانية إلى إستانبول بعد تنفيذ هذا العمل. لكن فى تلك المرة أيضا، ظهرت بعض الموانع التى حالت دون ذلك، مثل قيام السلطان فجأة بتغيير قائد معسكر "طاش". ثم تولية "أسعد باشا" منصب الصدارة، ولهذا تأخر تنفيذ هذا الأمر. وهكذا فهمت معنى قوله لى حينذاك: "إنك ستعود ثانية من "يانية" بعد ثلاثة شهور ونصف".

فى أثناء وجود عبدكم فى " يانية " تلقيت خطابا سريا من إستانبول ، ورد فيه أن "مفتى طرسوس " ذهب ذات يوم إلى قصر " عونى باشا" وشرب عنده القهوة ثم توجه من هناك إلى باب الفتوى، وشرب هناك مشروبا آخر. لكن لا نعرف هل بسبب القهوة أم المشروب الآخر، فقد شعر [المفتى] بإعياء شديد فى أثناء عودته إلى قصر والدة جلالة السلطان. وظهرت عليه أعراض التسمم وتوفى. وكان المفتى من أحبائى، فهو إنسان نادر المثال، ولهذا تأثرت كثيرا لوفاته مسموما على هذا النحو. وقد أبلغ إلى دائرة الوالدة أمر وفاة " المفتى أفندى " مسموما، وقد أسرع فى تشييع جنازته فى هدوء، ودون توقيع الكشف الطبى عليه، ولا أعرف هل بلغت والدة جلالة السلطان بكيفية الوفاة، أم أنها لم تبلغ لها.

وكما ذكرنا من قبل أنه فى الوقت الذى كان "عونى باشا " ينوى بفكره الفاسد أن ينفذ ـ فى خلال ثلاثة شهور ـ الفعل المنكر الذى يضمره، كان يصطدم دائما بالعقبات.

صدارة أسعد باشا

عـزل عـونى باشـا مـن الصـدارة فـى العشـرين من ربيع الأول سنة ١٢٩٢هـ [١٨٧٥م] وعين "أسعد باشا" صدرا أعظم بدلا منه، "وعلى صائب باشا" وزيرا للحربية، ولم يستطع "عونى باشا" أن يحقق مراده. وكان رجوع عبدكم إلى إستانبول مع تولى "أسعد باشا" الصدارة العظمى، فأسند إلى شخصى العاجز وزارة المعارف العمومية فى الثامن من شهر جمادى الأولى من السنة المذكورة. وبعد أربعة شهور عزل "على صائب"، وأصبح "عونى باشا" وزيرا للحربية، وبعد ثلاثة أيام أخرى عزل " أسعد باشا" أيضا من منصب الصدارة، وجاء مكانه " محمود نديم باشا " فى الرابع والعشرين من شهر رجب. وهكذا تم الجميع بين النقيضين.

ولما كان " أسعد باشا " مكروها من كليهما [من" عونى باشا "، "ومحمود نديم باشا"] فقد عين واليا لإزمير، وتوفى هناك على أثر أزمة شديدة انتابته عقب مأدبة طعام دُعى إليها، وأشيع أنه مات مسموما بيد أحد أعوان " عونى باشا ".

صدارة محمود نديم باشا

فى أثناء الصدارة الأولى "لمحمود باشا" رغبتُ فى إقامة صداقة مخلصة معه، فمسنى منه الضر. أما هذه المرة فكنت أحذره وأتجنب مرافقته، فنجوت من ضره، ليس هذا فحسب بل رأيت عنايته بنقل عبدكم إلى وزارة العدل فى الثانى من ذى القعدة من السنة المذكورة.

وكان "محمود باشا" فى أثناء صدارته الأولى قد استأثر بقلوب عموم موظفى الدولة، أما فى صدارته هذه المرة، فقد اتخذ نهجا مغايرا للرأى العام تماما، وسلم "ذقنه" إلى السفير الروسى " اغناتيف". أما مؤيدو "عونى باشا " فكانوا يسخرون منه بقولهم: " إن الصدر الأعظم ليس " محمود باشا "، إنما " نديموف ". ويشيعون "إن سلطة الباب العالى انتقلت إلى السفارة الروسية ". ولهذا انقلب الرأى العام على " محمود باشا ". أما هو، فكان ينسب كل تصرفاته التى يخدم بها أغراضه الخاصة أولا وأخيرا إلى جلالة السلطان، وهكذا حول غضب الرأى العام جهة القصر السلطانى.لكن عُزل "عونى باشا" من وزارة الحربية " بعد حوالى شهر وبضعة أيام لترجح كفة محمود باشا، وعين "رضا باشا" بدلا منه، وكان هو الآخرخادما للسياسة الفرنسية. وفى هذه الأثناء، كانت تجرى تغييرات سريعة فى منصب وزير الحربية، فعزل "رضا باشا " من وزارة الحربية قبل مرور شهرين، وعين " نامق باشا "بدلا منه. ولم ينقض وقت طويل إلا وعاد "رضا باشا" مرة أخرى إلى وزارة الحربية، لكنه لم يمكنه الاستمرارفيها طويلا.

تخفيض الفائدة على السندات

فى تلك الأثناء كان "محمود باشا" يسعى لحل المشكلات المالية ويستطلع آراء بعض الأشخاص، بمناقشة عجز الخزانة عن دفع فوائد الأسهم العمومية، بينما يخفى عن الجميع القرار الذى انتهى إليه هو "واغناتيف" [السفير الروسى] فى هذا الشأن. وعندما سأله السفير الإنكليزى عما تناهى إلى سمعه من احتمال اتخاذ إجراء يتعلق بتخفيض الفوائد، طمأنه "محمود باشا" بأن النية غير متجهة لاتخاذ مثل هذا

الإجراء، فى حين أنه ذات يوم وبعد أن تجاوزت الساعة الحادية عشر مساء، استدعى كلا من "كامل"، "ومدحت"، "وصفوت باشا"، "ويوسف باشا " وزير المالية،إلى مقر الصدارة وقررعلى الفور تخفيض فوائد الأسهم العمومية إلى النصف، وعرض الأمر واستصدر به إرادة سنية فورا على أن يوضع موضع التنفيذ فى صباح اليوم التالى. وأدرك "يوسف باشا" الذى كان يشغل منصب وزير المالية أن اتخاذ هذا القرار فى منتصف الليل على النحو السالف، سيفجر الموقف بالبورصة مع حلول الصباح. و حتى يقى نفسه سوء الظن بالعبث بالسندات ليلا، لم يذهب إلى أى مكان، وذهب برفقة " محمود باشا " إلى منزله، ويروى أنه ظل هناك حتى الساعة السادسة مساء، فلما آوى " محمود باشا " إلى الحرملك عاد هو إلى منزله. وكان يمتلك سندات كثيرة، لكنه لم يجرؤ على تبديلها ليبرئ ساحته وحتى لا يقال إنه استفاد من الإضرار بالناس.

أما "مدحت باشا"، فقد علم بالأمر هو وصرافه فى المساء، فباع كل سنداته فى الصباح قبل أن يعلم أحد بالأمر. وعندما انخفضت قيمة السندات إلى النصف دفعة واحدة، استفاد هو فائدة كبيرة مما أساء إلى سمعته. وحقق "محمود باشا"، "واغناتيف"، "والصرافون التابعون لهم ربحًا وفيرا فقد باعوا الكثير من الأوراق المالية وربحوا أموالا طائلة. وكما حقق " اغناتيف " بهذه الطريقة ثروة كبيرة، فقد أكد أيضا منهجه السياسى الذى اتخذه، وروّج له.

ذلك أن المانع الأوروبى كان يقف حائلا دون تنفيذ ما تضمره الحكومة الروسية، وبمعنى أدق المجموعة السلافية، تجاه الدولة العلية من نوايا سيئة. غير أن تخفيض قيمة الفائدة بهذا الشكل المنفرد أثار عداء الأوربيين من حملة أسهم الدولة العلية، وأعطى روسيا الفرصة لتنفيذ ما أضمرته. وبعد ذلك بدأت عداوة الإنكليز للدولة العلية فى التزايد بشكل مضطرد.

الحاصل أنه كما استاء الرأى العام فى الداخل من معاملات الدولة، كذلك صار الأوربيون ينفرون من الدولة العلية بسبب هذه الإجراءات المالية. ومثل هذه

الإجراءات غير المدروسة، كانت بداية سلسلة الأسباب التى أدت إلى الحرب الروسية الأخيرة.

وإذا كان "محمود باشا" ينوى بحق خدمة خالصة للدولة، لسلك مسلك الشرفاء واستدعى وكلاء الدائنين الأوربيين، فيخفض الفوائد، وفى الوقت نفسه لا يشوه صورة الدولة العلية فى نظر العالم. لكن ما العمل، وقد وضع مصالحه الشخصية نصب عينيه، وسرق من هنا وهناك ثم انشغل بصرف جزء من الأموال التى سرقها على أرباب القصر للحفاظ على مكانته، وادخار الباقى لنفسه. فى حين كان تمرد الهرسك آخذا فى التفاقم وهو ما سيكون مقدمة للمصائب المقدرة على الدولة العلية

سيطرة السفير الروسى على رئيس الوزراء العثمانى

كما ذكرنا من قبل، فقد كان انقلاب الرأى العام فى أوربا ضد الدولة العلية بسبب خفض فوائد الأسهم العمومية إلى النصف، مساعدا لمحاولات "اغناتيف".

ولأن "محمود باشا" كان يتصرف فى كل شأن آنذاك وفق ما يوسوس له به "اغناتيف"، فقد وضع لائحة لانتخاب الأعضاء فى مجالس الولايات، بشكل يخدم البلغار، وذلك ضمن إجراءات تهدئة خواطرهم، فبدّل بذلك الأصول المتبعة فى انتخابات أعضاء مجالس الولايات. كما اتخذ وهو بصدد عقد قرض كبير نسبيا جديد من أوربا فى تلك الأثناء، بعض الإجراءات مثل تسليم الجمارك كلها إلى شركة صرافة لتأمين الدائنين الأوربيين.

ولأن تصرفات "محمود باشا" غير المدروسة فيما يتعلق بالأسهم العمومية والتى جاءت فى غير موضعها، وعجزه الواضح عن إدارة الأمور المالية، بشكل قضى تماما على الاعتبار المالى للدولة، وجعله يرضى بتسليم إدارة الجمارك العامة للدائنين، وذلك كضمان لصيارفة أوربا، كل هذا أثبت بالأدلة أنه تقاضى مبالغ كبيرة من مثل هذه الاتفاقات المهمة. وقد بينت "لمحمود باشا" أنه لا يجوز تسليم إدارة الجمارك التى هى بمنزلة الحدود والثغور من الدولة، إلى أيد أجنبية. وعندما عرض الأمر

على مجلس الوزراء، اتضح أن هناك من يؤيد رأى عبدكم العاجز، ويقدره. بناء على ذلك، أرسل "محمود باشا" عبدكم فى مهمة تفتيشية إلى "الروم ايلى" فى الثامن من شهر صفر سنة ١٢٩٣هـ [١٨٧٦م] ليباشر تنفيذ النظم الجديدة التى وضعت لانتخاب أعضاء [مجالس الولايات]، ومعرفة حقيقة الموقف فى منطقة بلغاريا.

وعلى الفور ذهبت إلى " صوفيا " لمتابعة الانتخابات مرورا "بأدرنة" "وفلبه". ومن هناك رجعت إلى "أدرنة". وبناء على التحقيقات التى أجريتها، اتضح لى أن هناك استعدادًا فى بلغاريا للقيام بتمرد كبير، وأنه يمكن السيطرة عليه فى حال التصرف بحكمة وروية. ولو كتبت بهذا إلى "محمود باشا"، فسوف يعرض الأمر على "اغناتيف" فورًا. لذا لم أكتب له، وقررت إبلاغه بالأمر شفاهة. وكنت قد سمعت بما انتهت إليه المسألة المالية، فأرسلت برقية إلى الباب العالى فى الحال وركبت القطار عائدا إلى إستانبول . فإذا كانت الأزمة المالية مازالت قيد المناقشة، فإننى يمكننى الوصول إلى إستانبول قبل وصول برقية عبدكم إلى الباب العالى، وعرضها على "محمود باشا ".

وعندما ذهبت إلى قصر "محمود باشا" فى تلك الليلة، سألنى عن أحوال "الروم ايلى"، ودار النقاش حول الأمور المالية، فأجابه عبدكم كما قلت من قبل: "إن تسليم إدارة الجمارك إلى الأجانب مشكلة تنطوى على مخاطر جسيمة". وظهر من تغير حاله أنه ضاق من قولى هذا. وكان معروفا أنه سيضيق، لكن ضميرى لم يكن ليرضى أن أنافق فى أمر فيه مساس بصميم نظام الدولة.

أحوال الوزراء

بناء على رأيى بشأن خطورة تسليم الجمارك على الأجانب تم عزلى فورا من وزارة العدل وتعيينى واليا على سوريا. وكان هذا التغيير مصدر سعادة عبدكم العاجز،لأن الوزراء فى الدولة العلية كانوا من قبل كالحجاب بين السلطان وأفراد الناس. فإذا تطلب الأمر تصرفا ما من شأنه أن يثير اعتراض الناس، نسب الوزراء هذا الأمر إلى أنفسهم، أما ما ينال استحسان الناس ويستوجب الشكر، فإنهم

ينسبونه إلى جلالة السلطان. ولهذا كان الوزراء وخاصة الصدر الأعظم هدفا دائما لاعتراضات الناس، ولا يجرؤ أحد أن يقول كلمة واحدة ضد جلالة السلطان. فإذا زاد اللغو بين الناس فى فترة من الفترات، يتم تغيير الوزراء، فتهدأ الخواطر. وبعد عدة شهور يُنسى كل ما قيل عن الوزراء السابقين، ويعادون إلى وظائفهم مرة أخرى.

وكان "رشيد باشا" ثابت القدم فى هذا المضمار، ومن بعده روعيت هذه القاعدة حتى عهد "عالى باشا"، وإن أصابها بعض الخلل. ومن بعده انقلب الوضع، وأصبح "محمود باشا" ينسب إلى مقام السلطان كل ما يقع من خير أو شر. حتى إنه كان ينسب التصرفات السيئة التى يقوم بها لتحقيق أغراضه الشخصية إلى إرادة السلطان الخاصة. وقام هذه المرة بإبعاد "عونى باشا"، واستقل وحده بالنفوذ والجاه وانتشى باستقلاله وانفراده بالسلطة، كما طمس الطمع والحرص على عينيه فلم يعد يرى ما حوله. وعندما كان " حسين عونى باشا " واليا على "سلانيك " من قبل، سعى مترحما ومعتذرا فتم تحويل مهمته إلى ولاية " خداوند كار "، وعين واليا عليها وكان فى أثناء وجوده فى "بروسه " يتحين الفرصة. وكان بعض المتحيزين له فى إستانبول يأخذون على "محمود نديم باشا " بعض التصرفات المضرة بالدولة وينقلونها إلى جلالة السلطان، ويعملون على إشاعة البلبلة، وإفساد خواطر الناس بكافة الافتراءات. وكان " رشدى باشا " الكبير، يوضح لمن يترددون عليه لزيارته فى قصره أو فى منزله الساحلى عند بحث المصاعب القائمة، العواقب الوخيمة التى ستنجم [عن الوضع القائم]، كما كان "مدحت باشا" أيضا يعمل بشكل خفى على إثارة الغضب [بين الناس].

فى تلك الفترة شاع أن تمردا سيحدث فى إستانبول ، وكان من الممكن تفريق هؤلاء المتظاهرين بواسطة الشرطة. وكذلك طرد وإبعاد بعض المحرضين والقضاء على هذا التمرد. وكانت مثل هذه الأمور قد أصبحت فى طى النسيان، حيث إنه لم يحدث تمرد فى إستانبول منذ سبعين عاما. لذا كان من المستبعد أن تحدث الآن أى حركات عصيان بين الجند ضد السلطنة السنية. ومع هذا فإنه من الثابت بالتاريخ

والتجربة أن الحكام يمكنهم أن يتغلبوا على كل فرد، ويبقى الرأى العام فقط فى مواجهتهم. والرأى العام يكون واضحا فى بعض الدول، ويعرب عن نفسه بشكل دائم، أما فى بعض الدول الأخرى، فيكون مستترا، وفى هذه الحالة، فإنه لابد وأن يظهر فجأة، ودفعة واحدة. ولذا يجب على الحكام فى كل دولة أن يضعوا اعتبارا للرأى العام. فقد شاع أنه إذا قيل لجلالة السلطان " عبد العزيز خان " فى أمر ما إنه يثير القيل والقال بين الناس" يقول: " إذا كان الناس الذين تقصدونهم رعايانا، فهؤلاء لا تأثير لهم، أما الأجانب فتصدوا لهم بالنصارى من الأطباء والمهندسين. وقد أثر هذا فى أذهان الناس. ومهما كان الأمر، فقد اتضحت وخامة الحال وعدم استقرار الأوضاع، ولم يكن معروفا ما سينتهى إليه الأمر.

وكان الأصدقاء المخلصون ينظرون بأسف إلى هذه الأحوال، لكن لم يكن بيدهم من الأمر شيئًا. لأن المقربين الذين ينقلون الكلام للسلطان، منهم المتحيز "لمحمود باشا"، ومنهم المتحيز "لعونى باشا"، وهذان يتنافسان فى تقديم الرشاوى الكبيرة، فأحدهما يعمل لتحقيق أغراضه الشخصية فحسب، والآخر يعمل لتحقيق أغراضه الدنيئة، وكلاهما يعمل للقضاء على هيبة السلطان لدى الناس. والحاصل، أن زمام الأمور فى الدولة أصبح بين يدى اثنين؛ أحدهما مفسد والآخر خائن.

ونظرا لابتعادى ـ عبدكم ـ عن كلا الجانبين، فقد سررت لتعيينى واليا على سوريا. وتوجهت إلى البلاط السلطانى لتقديم الشكر، وقابلتُ كبير الياوران، ورئيس الأمناء، فأعربتُ لهما عن شكرى وسعادتى، لكننى تحدثت معهما أيضا بدافع من إخلاصى، عن سوء الوضع الراهن، ثم توجهتُ بعد ذلك إلى دائرة والدة جلالة السلطان، وأرسلت لها بالشكر، ثم بدأتُ عقب ذلك فى الاستعداد للسفر.

عزل محمود نديم باشا

أما "مدحت باشا" فمنذ وقت طويل، وهو يحرض طلبة العلوم الدينية على التمرد، وعندما تمردوا وتجمع بضعة آلاف منهم فى جامع "الفاتح" الشريف. وفى صباح اليوم التالى، ذهب جمع غفير منهم إلى جامع "السليمانية

الشريف"، واحتشدوا هناك. قال "محمود باشا": "إن مطلب هؤلاء المجتمعين هو عزل شيخ الإسلام فحسب فذهب اثنان من المقربين للسلطان إلى المتجمهرين، وسألاهم عن سبب هذا التجمهر، فقالوا: "إنهم تأكدوا من خيانة الصدر الأعظم وشيخ الإسلام، وأنهم يطالبون بعزلهما". وعلى الفور توجه رئيس البلاط إلى الباب العالى، وأبلغ "محمود باشا" بضرورة مغادرة الباب العالى فى الحال، وأخذ منه الخاتم السلطانى، فغادر" محمود باشا " الباب العالى على الفور سيرا على قدميه بغير حذاء. وفى أثناء ذلك، شاهد مجموعة من الطلبة تأتى من ناحية السفارة الإيرانية، فرجع أدراجه حتى وصل إلى شارع خلف السفارة الإيرانية، وفى نهايته وجد عربة، فاستقلها إلى منزله الساحلى. أما جماعة العلماء المجتمعة فى جامع "السليمانية "، فقد ذهبت مجموعة منهم على نسق الفدائيين إلى الباب العالى، ومنه إلى دائرة الصدر الأعظم لقتل "محمود باشا"، وسألوا عنه، فقالوا لهم: "لقد عُزل توا وانصرف". فشربوا القهوة ثم عادوا إلى "السليمانية".

تولى رشدى باشا منصب الصدارة العظمى

فى اليوم الثامن عشر من شهر ربيع الأول سنة ١٢٩٣هـ [١٨٧م] أصبح "رشدى باشا " صدرا أعظم، والإمام الأول" شهريارى حسين خير الله أفندى " شيخا للإسلام، " وحسين عونى باشا " والى " بروسه " وزيرا للحربية، " وأحمد باشا القيصرى "[١] رئيسا للبحرية، " ومدحت باشا " رئيسا لشورى الدولة. وعلى الفور بدأوا مناقشات سرية مكثفة. ولم يكن معروفا ما تدور حوله هذه المناقشات السرية، وكان المتصور أنها تتعلق ببعض الخطط السرية الخاصة بالمسائل الحربية، لكن مناقشاتهم كانت مناقشات تخريبية.

---

(١) قيصرية لى أحمد باشا (١٨٠٦ : ١٨٧٨م): كان مشيرا للبحرية العثمانية. عين واليا على كل من أطنه وازمير ويانيه. كما عين وزيرا للبحرية سنة ١٨٧٥م، شارك ببعض من قوانه البحرية فى مؤامرة خلع السلطان " عبد العزيز "، وظل فى منصبه هذا إلى أن عزله السلطان " عبد الحميد الثانى "، ثم أعيد واليا على " أطلونة ".

خلع السلطان عبد العزيز

فى تلك الأثناءكان بعض أمراء الجيش وبعض أصدقاء " مدحت باشا " المقربين على علم بالسر، لكنهم حرصوا على إخفائه تماما عن عبدكم. وكان باستطاعة الأمير " يوسف عز الدين " أن يعلم بالسر لأنه يتردد يوميا على مقر وزير الحربية، كما أن هناك من يترددون عليه فى جناحه بالقصر، لكن أحدًا لم يجرؤ على البوح له بالسر، خوفا من أن يفشيه، فقد كان ديدنه نقل الكلام من هذا لذاك.

وقيل إن " عونى باشا " كان يخدع الأمير عز الدين ويلوح له بولاية العهد، كأن يقول له "إنك أفضل من أبيك وأجدر منه بالسلطنة.". وفى الوقت نفسه يقنع الأب بأن ابنه يطمع فى السلطنة. وهذه مجرد أقوال تناهت إلى سمع عبدكم، ولا تستند على رواية مؤكدة. ومع هذا، فقد تولدت لدى الأمير "عز الدين" الرغبة فى ولاية العهد، ويقال إن والدة جلالة السلطان، كانت تأمل الشيء نفسه.

فى هذه الأثناء، كنت عبدكم مشغولا بالاستعداد للسفر، وانتهيتُ من ربط أمتعتى، وكانت ثقيلة. ولم يكن قد صُرفت لى بعد نفقات السفر من الخزانة، ولم يصدر لى مرسوم من الباب العالى، فذهبتُ إلى "رشدى باشا" فى منزله، وكان مشغولا جدا وعرضت عليه الأمر، فقال: "أرى أن عمل رجل خبير مثلك خارج إستانبول أمر غير مناسب، فلم العَجَلة ؟". فرجعت إلى منزلى فى الحال.

وحينذاك كان هناك شيخ يدعى "آشجى عثمان أفندى"، متزوجا من سيدة تدعى " عائشة " متقصية أخبار. فهى تتردد على كل الدوائر. وذات يوم حضرت إلى زوجة عبدكم العاجز، وقالت لها: "إن زوجة "رشدى باشا "، قالت: " أنا أحب زوجة "جودت باشا" جدا، فأبلغيها سرا أن "عونى باشا" قرر إبعاد زوجها "ودرويش باشا" إلى خارج إستانبول. وأننى رجوت "الباشا" فقرر إبقاءهما فى إستانبول . لهذا فلما قال "حسين عونى باشا": " ليذهب "جودت باشا" إلى سوريا، ولنرسل " درويش باشا " إلى أى مكان، حيث إننا لن نستطيع مباشرة العمل طالما أنهما موجودان هنا ". قال "رشدى باشا": " إذا كانا لا يعلمان عن الأمر شيئا، فماذا عسى أن يفعلا، فهما ضمن كُثُرٍ لا يعلمون عن الأمر شيئا. ومهما

العمل [فى الدولة] محصورة فى خمسة أو ستة رجال، فلو تم إبعاد اثنين فجأة عن إستانبول ، لأصبح الأمر مثيرا للانتباه، ومن المحتمل أن يثير الشك لدى مولانا". فسكت "عونى باشا ".

وقد نقلت زوجة " رشدى باشا " هذا الحديث - كما ذكرته - إلى زوجة عبدكم العاجز بعد واقعة خلع السلطان عبد العزيز. وبعد يوم واحد من الخبر الذى نقلته " السيدة عائشة "، أُسندت إلى - عبدكم العاجز - وزارة المعارف العمومية. ولما كان من الضرورى أن تُرسل لى الخزانة الجليلة التذكرة السامية المعتادة المتعلقة بوظيفتى الجديدة، ومرت أيام كثيرة وعرفت أنه لم يُشرع بعد فى كتابتها. فظننت أنها مسألة وقت. وساورتنى الشكوك، وبعد أن كان "رشدى باشا" "ومدحت باشا" يذمان ويسبان بعضهما البعض علنا، أصبحا سمنا على عسل. ولما كانا ينظران لعبدكم نظرة الغريب، لم أستطع أن أجد تفسيرا معقولا، لما أظهره "رشدى باشا" نحوى من مظاهر الاهتمام والرعاية. إلا أنهما اتفقوا فيما بينهما على مسألة خلع (السلطان عبد العزيز)، ويناقشون طريقة التنفيذ. لكنهما فى فترة الخصومة والمنافسة التى ظهرت بينهما بعد ذلك كأمر طبيعى، كان "رشدى باشا " يريد أن يستخدم عبدكم فى مواجهة "مدحت باشا". وقد فهمت هذا مؤخرا. ولأننى فى ذلك الوقت لم أكن أعرف ما يدبرانه لم أستطع تفسير سبب ذلك التناقض بين أقوال "رشدى باشا" وبين أفعاله على الوجه الصحيح. وقد استطاعا بتأثيرهما على والدة جلالة السلطان أن يوليا "محمود باشا " منصب الصدارة، ويخبراه بالأمر سرا. ثم أرادا تأجيل تنفيذ أمر الخلع، فاستدعيا " قره خليل أفندى" أمين الفتوى إلى منزل "مدحت باشا" ليستفتياه فى أمر الخلع، وسردا عليه مفتريات كثيرة نسباها إلى جلالة السلطان " عبد العزيز خان"، فوعد بدوره بإصدار فتوى خلع. ولما كان "خليل أفندى" من العلماء، فليست لديه خبرة مطلقا بالأمور الخارجية، وكان كالأطفال يُخدع بأى شيء. ولأنه عالم ساذج، لم يضع فى اعتباره احتمال أن يكون الوزراء يخدعونه بكلماتهم، وقال إنه سيصدر الفتوى على الفور.

أما خواص الوزراء وأمراء [الجيش]، الذين اتفقوا على عملية الخلع؛ فقد

تعجلوا فى تنفيذها، وأخبروا بعض الأشخاص مثل الصدر الأسبق المتوفى "صفوت باشا "، أن التنفيذ بعد يوم واحد وأخفوا نيتهم هذه تماما عن الجميع مثلما أخفوها عن عبدكم.

وفى الليلة السابعة من شهر جمادى الأولى، حمل طلبة المدرسة الحربية أسلحتهم، تحت قيادة " رديف باشا "، ومعهم عدد من عساكر وكتائب الاحتياط التى جاءت من سوريا إلى إستانبول قبل فترة وجيزة، وقادهم [رديف باشا] جميعهم إلى القصر السلطانى، ووضعت المدافع فى ميدان "طولمة باغچه" فى مواجهة القصر السلطانى، وحاصرت صنادل الأسطول السلطانى القصر من ناحية البحر. وذهب "سليمان باشا" ناظر المدارس الحربية إلى دائرة "مراد أفندى"[(١)] ونقله من القصر إلى إستانبول فجرًا. ثم أخذه إلى مقر وزارة الحربية. وفى وقت مبكر دعا بعضهم مثل "نامق باشا"، "والشريف عبد المطلب أفندى"[(٢)]. وذهبوا إلى مقر وزارة الحربية لإجراء مراسم البيعة [للأمير مراد] على النحو المتبع فى إستانبول .

ولما كان الكفر والجنون هما السببان الرئيسيان اللذان يستوجبان خلع السلطان شرعا، أراد " عبد المطلب أفندى " أن يستوضح حال السلطان، فسأل المجتمعين فى مقر وزارة الحربية: "هل السلطان" عبد العزيز "مجنون أم كافر؟". ولما كان عونى باشا" وشيخ الإسلام الجاهل يجهلان مثل هذه الأمور، فقد أطبق الصمت على المجلس فجأة، وعلى الفور قصوا بعض الأحوال عن السلطان "عبد العزيز"، وتم خلعه بناء على الفتوى الشريفة. وفى أثناء شرح ضرورة مبايعة " مراد أفندى" قال "نامق باشا ": "أبايعه بشرط أن يكون الحكم مشروطا، بمعنى أن يكون مقيدا".

---

(1) يقصد الأمير مراد الذى اعتلى العرش باسم " مراد الخامس ".

(2) الشريف عبد المطلب أفندى (ت: ١٣٠٤ / ١٨٨٧م): " ابن " الشريف غالب "، عين أميرا لمكة سنة ١٢٦٨هـ/ ١٨٥١م. وعزل من منصبه هذا سنة ١٢٧١هـ/ ١٨٥٥م، فأعلن تمرده على الدولة العثمانية، فأرسلت له قوة عادت به إلى إستانبول ، ومنها أرسل إلى سلانيك، ثم أعيد مرة ثانية إلى مكة مرة أخرى سنة ١٢٩٩هـ/ ١٨٨٢م. وعزل بعد عامين بسبب سيطرته على الوالى، وتدخله فى شئون الحكم.

ولما كانت البيعة فى الدولة العلية لا تعرف البيعة المشروطة والمقيدة، هذا بالإضافة إلى أن الناس بدأوا فى التجمهر، لذا تمت البيعة فى الحال وفق الأصول المعتادة.

بعد خلع السلطان عبد العزيز سمع - عبدكم - من " عونى باشا " وهو يشرح هذه الواقعة، أن عبد المطلب أفندى " كاد أن يحول هذا الأمر إلى خلاف ونزاع". والواقع أنه لو جرت مناقشة فقهية حول حجة إجابتهم على أسئلة " عبد المطلب أفندى "، من الناحية الشرعية، لاضطر أمين الفتوى إلى الاعتراف بأن الفتوى التى صدرت لم تكن مطابقة للواقع. غير أن بلاغة "رشدى باشا" لم تفسح المجال للمناقشة، وحمل الجميع على المبايعة.

وكان أهل القصر السلطانى غارقين فى سبات الغفلة لا يعلمون عن الأمر شيئا. وعندما بدأ الموقف فى الاتضاح، عرفوا أن القصر السلطانى محاصر، ورأوا أن الأمير "مراد" نقل من دائرته، كما زينت السفن السلطانية، وعندما بدأت المدافع فى إطلاق طلقاتها، عرفوا أن الأمر قد انتهى.

واعترت الحيرة جلالة السلطان "عبد العزيز خان" وأهل دائرته الخاصة. وكان عبدكم فى ذلك الحين يستأجر منزلا فى ناحية "بكلربك"، ولم يكن أحد فى تلك المنطقة يعلم عن الأمر شيئا، وفى أثناء استحمام الصباح المعتاد، أخبرونى أن هناك طلقات مدافع كثيرة، وتساءلوا عن السبب. فقلت: "ربما سفينة حربية (تعبر البوغاز)، أو احتفال بأحد الحكام". فقالوا: "إن مدافع السفن الحربية لا تنطلق هكذا، كما أنها لا تشبه الطريقة المعتادة فى تحية السفن". فلم أستطيع أن أتبين شيئا على الضفة الأخرى، حيث كان الجو ضبابيًا. فلما تحسن الجو قليلا ورأيت أن كل السفن الحربية على الضفة الأخرى مزينة، والمدافع مستمرة فى إطلاق طلقاتها، عندئذ أدركت أن أمرا غير عادى قد وقع.

أرسلت رجلا إلى قصر "بكلربك" ليستطلع الأمر من الحراس أو المراكبية، فلم يستطع الوقوف على شيء. لكن تأكد عبور زوارق الأمراء إلى الضفة الأخرى. وشاعت بعض الأقوال حول وفاة جلالة السلطان "عبد العزيز خان"، لكن عدم

ولما كانت البيعة فى الدولة العلية لا تعرف البيعة المشروطة والمقيدة، هذا بالإضافة إلى أن الناس بدأوا فى التجمهر، لذا تمت البيعة فى الحال وفق الأصول المعتادة.

بعد خلع السلطان عبد العزيز سمع ـ عبدكم ـ من " عونى باشا " وهو يشرح هذه الواقعة، أن عبد المطلب أفندى " كاد أن يحول هذا الأمر إلى خلاف ونزاع". والواقع أنه لو جرت مناقشة فقهية حول حجة إجابتهم على أسئلة " عبد المطلب أفندى "، من الناحية الشرعية، لاضطر أمين الفتوى إلى الاعتراف بأن الفتوى التى صدرت لم تكن مطابقة للواقع. غير أن بلاغة "رشدى باشا" لم تفسح المجال للمناقشة، وحمل الجميع على المبايعة.

وكان أهل القصر السلطانى غارقين فى سبات الغفلة لا يعلمون عن الأمر شيئا. وعندما بدأ الموقف فى الاتضاح، عرفوا أن القصر السلطانى محاصر، ورأوا أن الأمير "مراد" نقل من دائرته، كما زينت السفن السلطانية، وعندما بدأت المدافع فى إطلاق طلقاتها، عرفوا أن الأمر قد انتهى.

واعترت الحيرة جلالة السلطان "عبد العزيز خان" وأهل دائرته الخاصة. وكان عبدكم فى ذلك الحين يستأجر منزلا فى ناحية "بكلربك"، ولم يكن أحد فى تلك المنطقة يعلم عن الأمر شيئا، وفى أثناء استحمام الصباح المعتاد، أخبرونى أن هناك طلقات مدافع كثيرة، وتساءلوا عن السبب. فقلت: "ربما سفينة حربية (تعبر البوغاز)، أو احتفال بأحد الحكام". فقالوا: "إن مدافع السفن الحربية لا تنطلق هكذا، كما أنها لا تشبه الطريقة المعتادة فى تحية السفن". فلم أستطيع أن أتبين شيئا على الضفة الأخرى، حيث كان الجو ضبابيًّا. فلما تحسن الجو قليلا ورأيت أن كل السفن الحربية على الضفة الأخرى مزينة، والمدافع مستمرة فى إطلاق طلقاتها، عندئذ أدركت أن أمرا غير عادى قد وقع.

أرسلت رجلا إلى قصر "بكلربك" ليستطلع الأمر من الحراس أو المراكبية، فلم يستطع الوقوف على شيء. لكن تأكد عبور زوارق الأمراء إلى الضفة الأخرى. وشاعت بعض الأقوال حول وفاة جلالة السلطان "عبد العزيز خان"، لكن عدم

صدور أى بيانات من الباب العالى كان أمرا مثيرا للحيرة. وأصبح من اللازم أن أجهز زورقا يقلنى فورا إلى الضفة الأخرى، ذلك لأننى أعفيت المراكبى الخاص فى أثناء عملى فى سوريا. ولم أجد على الساحل سوى مراكبى طاعن فى السن. فاستدعى لى مراكبيا ممن يعملون باليومية فى قصر "بكلربك"، أعدوا لى زورقا عبرت به إلى الضفة الأخرى. وفى أثناء اقترابنا من قصر "طولمه باغچه"، كانت مراكب السلطنة تتحرك متجهة من أسفل إلى أعلى مباشرة، واقتربت من باب السلطنة. ولما علم سائق الصندل أنه يقل الأمير "مراد "، ترك المجاديف وانخرط فى البكاء. وعلى الفور اقترب من مرفأ دائرة الوزير، وغادرت الزورق. ورأيت القصر السلطانى فى حالة سكون تام، فدلفتُ فورا إلى حجرة الوزير، ولم أجد بها أحدا.

وعلى ضوء هذه الأحوال، ظننت أن السلطان " عبدالعزيز " توفى فجأة، وأن خليفته سيتوجه كالعادة إلى قصر "طوپقپو "، لكننى لم أستطع أن أفهم سبب مجيئه بالمركب من الجنوب إلى الشمال فى الوقت الذى ستجرى فيه مراسم البيعة. وعقب ذلك جاء المرحوم " كمال باشا " إلى حجرة الوزير وسألته فى الأمر، فقال: " إن مراسم البيعة ستجرى فى الصباح الباكر، فقلت: "وكيف ستكون مراسم الجنازة". فقال: "مراسم أى جنازة، لقد خُلع السلطان "عبد العزيز ". وبينما يبين لى مجمل ما جرى، جاء "حسين عونى باشا" واتجه إلى الأريكة المواجهة لنا، وجلس وكان منبسطا ومبتهجا للغاية.

بعد ذلك وصل "رشدى باشا" مع الوزراء والموظفين الآخرين، وكانوا عائدين من مقر وزارة الحربية. وفى أثناء مرورهم بجوارى، قال "رشدى باشا ": "لماذا لم تأت إلى مقر وزارة الحربية ". قلت: "لم أعلم شيئا عن الاجتماع، الذى هناك". فقال: " ألم تسمع طلقات كل هذه المدافع". فقلت: "بل سمعتها، وانتفضت لصوتها، وها أنتم قد عدتم وأنا على وشك الذهاب، حيث إننى علمتُ بالأمر هنا من " كمال باشا ".

وكُثُر مثل - عبدكم - لم يحضروا البيعة فى وزارة الحربية، فقد صدر أمر ببقائنا جميعا وأن من لم يحضروا تلك البيعة سوف يبايعون هنا. وأحضر أحدهم فتوى خلع جلالة السلطان "عبد العزيز خان"، وقدمها "لرشدى باشا". وقُرأت علنا، وقد لُوحظ أنها غير موافقة لأصول الكتابة والصياغة فى دارالفتوى.

وعندما أمر "خير الله أفندى" بعد بضعة أيام، بقيد هذه الفتوى فى دفتر قيد الفتاوى بدار الفتوى وبالشكل المعتاد، قال المرحوم "عمر حلمى أفندى" رئيس الكتبة: " إنه لمن المخالف للقواعد المتبعة هنا أن تُسجل الفتاوى التى لم يجر تحريرها فى دار الفتوى. فضلا عن أن هذه الفتوى غير مطابقة لأصول الكتابة والصياغة. "ولما رفض المرحوم "عمر أفندى تسجيلها استشاط "خير الله أفندى" غضبا، وأتبع ذلك مباشرة بنقل "عمر أفندى" من دار الفتوى. وقد أثارت صلابة هذا الفقيه الشاب وتماسكه فى هذا الوقت الخطير دهشة الجميع، ولذا حاز "عمر أفندى" شهرة واسعة بين الناس، ثم أصبح أمينا للفتوى عندما تولى " مُنلا بك " منصب شيخ الإسلام.

ومن أغرب الغرائب أن " هاشم بك " ابن " مُنلا بك " اتهم " عمر أفندى " صاحب تلك الشهرة عندما أصبح أمينا للفتوى، بقوله وهو حزين: " إن " عمر أفندى " هو الذى كتب تلك الفتوى".

وفى ذلك اليوم، انتظرنا طويلا فى البلاط السلطانى. وفى النهاية، وبعد الظهر تجمعنا نحن الذين لم نحضر البيعة وصعدنا إلى القاعة التى فى الطابق العلوى، وجلسنا مصطفين، وجاء الأمير " مراد " ووقف والتفت للحاضرين وأراد أن يلقى عليهم كلمة عن قلقه وإرهاقه، لكنه لم يستطع أن يتمها. واتضح من حاله أن تعب ذهنه يفوق تعب جسده. فقد كان يشبه الشمس وقت كسوفها، وبعد ذلك لم يُقدَّر لعبدكم أن يراه مرة ثانية.

وعقب وفاة جلالة السلطان " عبد العزيز خان " بعد عدة أيام،اضطرب ذهن

الأمير " مراد " تماما، وبذل الوزراء كل جهودهم لتكتم هذا الأمر وإخفائه فى حينه، فقد أثر فى قلوب الناس ذلك الحادث المؤلم المتعلق بوفاة جلالة السلطان "عبد العزيز خان ". حتى إنه أحزن قلوب من كانوا ضده. وانقلب الرأى العام دفعة واحدة ضد من كانوا السبب فى ذلك الحادث، وصبوا عليهم اللعنات.

وكما ذكرنا من قبل فإنه فى يوم وفاة جلالة السلطان ساكن الجنان "عبد المجيد خان "، استدعى قرة عينه حضرة الأمير " عبد الحميد "[1] وقابله دون سائر الأمراء ودعا له، وكان هذا تكريما لجلالته. وقد تردد بين بعض الناس سرا أن هذا كان يحمل دلالة على أحوال الدولة المقبلة. وقد تردد أن: " اللعنة، على الخائنين والبركة لعمر الأمير " عبد الحميد ". وأصبح اسم " عبد الحميد " يذكر بين الناس مقرونا بالمدح والثناء. ولما كانت " ألسنة الخَلْق أقلام الحقَ "، فإن سياق الحال كان يدل على النتيجة التى سيئول إليها الأمر.

وأكثر ما أثار الحيرة والدهشة بين الناس، هو أن كل تحركات "حسين عونى باشا"، "ومدحت باشا" كانت ملحوظة. فى حين أن "رشدى باشا" كان مستغرقا فى تفكير عميق. ولم يكن يخطر ببال أحد أن يكون على رأس هؤلاء الأشرار، حيث إنه كان دوما ممن يحبون الخير لجلالة السلطان. أما "خير الله أفندى"، فقد أُطلق عليه لقب "شر الله أفندى"، حيث إنه كان من المستبعد تماما أن يوافق على جناية الخيانة هذه إذ إنه كان بمنزلة الموظف الخاص لجلالة السلطان ساكن الجنان "عبد العزيز خان" ومع هذا، فَلْنَقُلْ إنه من أخطاء جلالة السلطان أن يكون هذا الإمام الخرف شيخا للإسلام.

أما "رشدى باشا"، فماذا يمكن أن نقول عنه ؟! وماذا كان يفعل السلطان "عبد العزيز خان" ؟ لقد اختار شخصا، ظن أنه جدير بالثقة فى وقت اختلطت فيه الأمور، وجعل منه صدرا أعظم، وكان [رشدى باشا] مدينا للسلطان، ويخدمه

(1) جلالة السلطان " عبد الحميد الثانى " الجالس الآن على عرش السلطنة والخلافة ولى نعمتنا، الذى يمن ولا يُمن عليه (جودت)

بصدق وإخلاص. والواقع أنه لقى الاحتقار من "محمود باشا"، وكان معلوما أنه لن يدعه يهنأ بالا. ولما كان من المنافى للإنسانية أن يخون ولى نعمته، فى سبيل الثأر من صديقه، فالحق أنه كان من الأمور التى لا تخطر على بال أحد أن رجلا " كرشدى باشا " يخاطر بسمعته الطيبة التى اكتسبها خلال سنوات طوال بالرياء والنفاق.

وفى تلك الأثناء، ذهبت زوجة عبدكم لزيارة زوجة " رشدى باشا "، وعندما دار الحديث حول واقعة خلع [السلطان عبد العزيز من السلطنة]، قالت زوجة عبدكم العاجز: "سيدتى، من المؤكد أن سيدنا "الباشا" لا يمكن أن يشترك فى هذا الأمر، ومعروف منذ أمد بعيد أن "مدحت باشا" رجل متهور. أما "عونى باشا"، فهو عدو للشرف، إنه رجل خائن. أما جناب " الباشا " [رشدى باشا]، فإن الجميع رجالا ونساء يثقون فى براءته من تهمة الخيانة". فأجابت زوجة "رشدى باشا": "يا بنيتى، إنه لم يكن يود إقصاء زوجكم الباشا "ودرويش باشا " عن إستانبول لكن "عونى باشا " أصرّ على هذا. واستطاع "الباشا" أن يُثنيه عن عزمه بصعوبة. فهددوا "الباشا"، بقولهم: "لن نتركك سالما". وأكرهوه على الاشتراك معهم".

ولأن " رشدى باشا " رجل عميق التفكير، كان يقول لزائريه: "كنت أفضل أن يقبض الله روحى قبل الاشتراك فى مثل هذا الأمر". لكنهم لو لم يلمسوا استعداده للاشتراك معهم، لما دفعوا به لمنصب الصدارة. وكان يقال أيضا: "إنه كان بمقدوره أن يقضى على هذه الفتنة لو أراد ". والحاصل، أن كل ما حققه فى نظر الناس طوال سنوات عديدة من الرياء، فقده فى هذا الحادث، ولم يستطع أن يستعيد وضعه ومكانته مرة أخرى.

أما " مدحت باشا "، فكان يفتخر أمام زائريه ويردد ما يفيد بأنه كان على رأس هذه المؤامرة.

أما "حسين عونى باشا"، فكان لا يريد ترك هذه المزية لأحد، واتضح من تصرفاته وأقواله أنه يأمل من إبعاد "رشدى"،"ومدحت باشا" أن يكون الموجه للسلطنة، وكان يرى أن كل قادة الجيش الذين اشتركوا فى المؤامرة مثل "رديف

باشا"، "وسليمان باشا" تابعون له، كما رأى أن "الباشا" ناظر البحرية لكونه متخصصًا وتابعًا له فهو قادر على القيام بأى عمل. وأراد أن يعرف الجميع أنه هو الذى فكر فى هذا الأمر، وأنه استخدم كل من "رشدى"، "ومدحت باشا" كأداة. أما " رشدى باشا " فلم يستطع أن يوضح موقفه بالأدلة المقنعة، لأنه غير طلق اللسان.

وقد كتبت إحدى الجرائد اليونانية: "إن الكتاب [أى المؤامرة] من تأليف "مدحت باشا " وتبييض "رشدى باشا"، وطباعة "عونى باشا". وعندما قرأ "عونى باشا" هذا ضاق صدره، وقال لعبدكم:

"كل إنسان له رأى فى هذه الواقعة، ومن المحتمل أيضا أن تسجل فى التاريخ معلومات خاطئة. ولذا أريد أن أقول لك حقيقة الأمر، حتى تكتب الحقيقة لو تصديت لتأريخ هذه الواقعة، وحتى تصحح ما قد يكتبه الآخرون". وبين لى أنه عقد العزم على هذه الواقعة قبل سنوات وقام بدفع " شروانى زاده " لمنصب الصدارة، وعزل عبدكم آنذاك من وزارة الأوقاف، ولهذا قام فى أثناء صدارته بعد ذلك بإبعادى إلى " يانيه ". وأنه كلما أراد تنفيذ ما دَبَّر له، كان يصادف فى كل مرة عقبة تمنعه، وقص علىّ كيف تمكن فى النهاية من تنفيذ فكرته، بعد أن أشرك معه كلا من " رشدى "، " ومدحت باشا ". وبعد ذلك قال إنه سيعطينى كل ما لديه من أوراق تتصل بهذا الأمر، وسيقص على المزيد من التفاصيل المتعلقة به. ورجانى أن أتناول هذه الواقعة بالتأريخ، غير أن الوقت لم يتسع لمعرفة المزيد من التفاصيل منه. فقد قُتل بعد بضعة أيام بيد فدائى يُدعى " حسن الجركسى "[1].

ونال الذين اشتركوا فى هذه الواقعة إقبالا وشهرة، حتى إن من لم يشتركوا فيها، كانوا يحسدونهم على ما صاروا إليه، وكأنهم قد حرموا مَزِيَّة كبيرة. هذا على الرغم

---

(1) چركس حسن (ت: ١٨٧٦م): ضابط تركى قتل " عونى باشا " وزير الحربية، "وراشد باشا " وزير الخارجية، وذلك على أثر مقتل السلطان " عبد العزيز "، كان مقربا من السلطان " عبد العزيز "، أثناء حياته. كما كان المرافق الخاص للأمير " يوسف عز الدين ". وقد حكم عليه بالإعدام، وتم إعدامه فى ميدان " بايزيد".

من أن التجربة أثبتت أن أولئك الذين يجرى استخدامهم بوصفهم أدوات فى مثل هذه الوقائع، سرعان ما تزول سطوتهم، وتسوء عاقبتهم. على هذا قامت الدنيا وجرى الناموس الإلهى، الذى لا يختل. ولهذا فإن أصحاب البصيرة، الذين قرأوا التاريخ سعدوا وشكروا الله لعدم اشتراكهم فى مؤامرة الخلع.

أما المخبولون، فكانوا يأسفون. حتى إنه فى اليوم التالى لخلع السلطان، كنت عبدكم " وكامل بك " تشريفاتى الخارجية المعروف، نستقل الباخرة فى طريقنا من البوغاز إلى إستانبول . وبرفقتنا بضعة أشخاص، وعندما دار الحديث حول هذه الواقعة، قال [كامل بك] وهو يظهر أسفه لعدم اشتراكه فيها: "وا حسرتاه، لو اشتركنا فى هذا العمل، ولو بقدر بسيط، لخلد اسمنا".

وبعد حادث "حسن الجركسى" بيوم واحد، قابلت " كامل بك" مرة أخرى فى الباخرة، فقلت: "أمازلت تريد نصيبا من هذا العمل ؟". فقال: " كلا ولا تنطق بهذا حفظك الله". كذلك تغيرت آراء الآخرين على هذا النحو. وكان "رشدى"، "وعونى"، "ومدحت باشا" فى الظاهر متحدين مثل الأقانيم الثلاثة. بينما كانوا فى سرائرهم كل منهم يتربص بالآخر، وقد حسم "حسن الجركسى" هذا الأمر. وخلا الميدان " لرشدى"، "ومدحت باشا"، وفقد الأمير "مراد" عقله، وعندما انتقلت كل أمور الدولة ليد "رشدى باشا "، كان "مدحت باشا " يشاركه النفوذ، ومع أن "رشدى باشا " كان يريد إبعاد "مدحت باشا" إلا أن الصداقة والارتباط الوثيق بين "مدحت باشا"، والسفير الإنكليزى[1] جعلته لا يستطيع التخلص منه.

وظلت مصالح الدولة لفترة طويلة تدار بالوكالة المطلقة، لكن جنون الأمير "مراد" وصل إلى درجة يستحيل كتمانها، وفى حالة جنون الموكل يمكن أن يدار الحكم بالوكالة مدة شهر فى رواية، وسنة فى رواية أخرى إلا إذا طرأت مسائل مهمة يتوقف تنفيذها على الإرادة السنية السلطانية.

---

(1) يقصد " آليوت " " Sir H. G. Elliot "، الذى تولى السفارة الإنكليزية، فى إستانبول ، فى الفترة من ١٨٦٨ : ١٨٧٧م.

بناء على ذلك أُستدعى القائمون على الأمور إلى الباب السلطانى فى يوم الخميس الحادى عشر من شهر شعبان ١٢٩٣هـ[= ١٨٧٦م]، وأعلنوا فى المجلس العام المنعقد " تحت القبة " بمقر رئاسة الوزراء. أن الأمير "مراد" معزول شرعا بسبب جنونه، وهكذا تبوأ حضرة السلطان "عبد الحميد خان الثانى"، الذى لا يُمن عليه، عرش السلطنة والخلافة بالإرث والاستحقاق، أطال الله عمره وأيد ملكه.

فذلكة

كان أسلافنا يقولون: "لأنك أصبحت وزيرا فما قيمة مالك، وما قيمة روحك". ولا أعرف هل أصبحت الروح أكثر قيمة وحلاوة. أم أن زمن التضحية قد ولَّى. وكان "رشيد باشا" يقول: "إننى أقول ما قيمة المال ؟ لكن لا أستطيع أن أقول ما قيمة الروح ؟".

وأخيرا زادت محبة المال، وأصبح المثل السائر يقول: "إن المال جوهر الروح". وفسدت الأخلاق، وقلت مبادئ الصدق والاستقامة، وندر الصادقون بحق.

بينما الناس فى الدولة العلية منقسمون إلى قسمين بسبب تمرد "محمد على باشا" والى مصر ثم انتصاره عليها، وانشغال رشيد باشا بدفع هذا الخطر،دخلت الدولة عصرا جديدا بإعلان التنظيمات الخيرية وتأمين كل إنسان على عرضه وروحه وماله.

وإلى أن توفى "رشيد باشا" كان ولاة مصر لهم نفس مكانة سائر الولاة. ولم يكن باستطاعتهم عقد قرض واحد من تلقاء أنفسهم، وبعد ذلك بيعت حقوق السلطنة السنية بالنقود البراقة، وبدَّل ولاة مصر اسم الولاية إلى خديوية.

لكن "فؤاد باشا"، "وعالى باشا" تلاعبا فى فرعيات العمل وحافظا على أساسه. أما من جاءوا من بعدهما فلم يراعوا الأصول والقواعد، ولم تعد حقوق السلطنة تُحترم. وأصبح كل شخص أسير مصالحه الشخصية.

أما "شيروانى زاده"، "وعونى باشا " اللذان اتهما " محمود باشا " بالرشوة، فقد

أخذا نقودا كثيرة من الخديوى "إسماعيل باشا"، لا يعلم مقدارها إلا الله وموظفو الدول الأجنبية. وفى النهاية سُمح للخديوى بعقد اتفاقات [مع الدول الأوربية بشكل منفرد ومباشر]، ولأن هذا الأمر ينطوى على دلالة الاستقلال، فإن " إسماعيل باشا " امتنع عن دفع النقود و التى كان يدفعها وهو مُكْرَه، وبدأ فى إظهار استقلاله شيئا فشيئا.

لقد أنفق "رشيد باشا" نقودا كثيرة على الدولة للأخذ بالمظهر الغربى، بالقدر الذى يجعلها مسايرة لمتطلبات العصر. لكنه كان ينفق من الموجود، ولم يعرض الخزانة للديون. أما فى فترة "فؤاد باشا" و "عالى باشا " فقد غرقت خزانة الدولة فى الديون، ثم جاء " محمود باشا " بعد ذلك، وخفض فوائد الأسهم العمومية ليحقق لنفسه أرباحا طائلة. وبتصرفاته الهوجاء بدد القروض التى عقدتها الخزانة، كما عجز عن إدارة أمورالدولة المالية. وبينما هو مشغول بعقد اتفاقية تسليم إدارة الجمارك للأجانب، عُزل عن الصدارة.

وكما ذكرنا من قبل، فبينما كان الوزراء يقفون فى مواجهة الناس [فينسبوا كل خطأ لأنفسهم] حماية لجلالة السلطان، فإن "محمود باشا" كان يحتمى بالسلطان، فى مواجهة الناس [فينسب كل خطأ إلى جلالة السلطان]، حتى أصبحت سيرته مضغة الأفواه. أما أعداؤه، فقد خانوا ولى نعمتهم كى ينتقموا منه، ولم يكتفوا بهذا، بل رغبوا فى محاكمة "محمود باشا"، ثم اكتفوا بنفيه.

وقال أحدهم إن " مدحت باشا " قال:

"عندما انتهينا إلى قرار بمحاكمة "محمود باشا"، أخذ "رشدى باشا" منه - بوساطة " ياور باشا طنغير أوغلى" - مبلغ ثلاثين ألف ذهب، وأنقذه من المحاكمة، بأن نفاه. ولم يكن معروفا عن " رشدى باشا " القيام بمثل هذا التصرف. كذلك عبدكم كنت لا أظن فيه مثل هذا الظن السيئ، لكن ذات يوم ذهبت إلى منزل " رشدى باشا " على الساحل، وسألت أحد الخدم: " من الموجود عند " الباشا " ؟". فقال: " لا أحد سوى " ياور باشا ". فدخلت الحجرة على الفور، وكان " رشدى

باشا " يتحدث بحماسة، لكنه قطع حديثه فور دخول عبدكم فجأة، وانصرف " ياور باشا ". وقال "رشدى باشا " عنه: " لقد أنقذنا " محمود باشا " من البلاء بإبعاده خارج البلاد، وهو الآن يود البقاء فى إستانبول ، فكيف أستطيع أن أطلب اليوم بقاءه فى إستانبول ، وكنت بالأمس أريد الحصول على إرادة بإرساله خارج البلاد. إن هذا الرجل يريد أن يسيء إلى بمثل هذه التصرفات. وقد ثارت الشكوك فى نفس عبدكم عند سماع ما قاله " مدحت باشا " فيما بعد.

الحاصل، أن الواقعة العزيزية، هى نتيجة مؤلمة للأسباب والمقدمات التى تعاقبت عبر سنين عديدة. وإذا كان " محمود باشا " هو المتسبب فى هذه الواقعة، إلا أنه لابد من نسبتها إلى " عونى " ورفاقه، الذين قاموا بتنفيذها فعلا.

(مجلة الحكام العدلية)

المادة (٩٠) عند وجود فاعل ومتسبب فى الفعل، فإن المتسبب يعتبر بمنزلة الفاعل. حفظ الله مولانا ولى نعمتنا، من صحبة هؤلاء المفسدين والخائنين.

"حكمة"

كان الأمراء من قبل، يعيشون فى عزلة، فأطلق جلالة السلطان ساكن الجنان "عبد المجيد خان " سراحهم. وقد سار جلالة السلطان ساكن الجنان "عبد العزيز خان " على نفس نهجه.

وعندما كان الأمير "مراد" يعيش فى عالمه الجميل الخاص به، كان يعيش فترة من أجمل أيام عمره. وقضى فترة السلطنة وهو خالى الذهن من المصاعب، التى تشغل الملوك، وكان عليه أن يشكر لعمّه عنايته، عملا بأن "من لم يشكر الناس، لم يشكر الله". وألا يتعجل الأمور، لكونه ولى العهد، وفق القانون العثمانى. وأن ينتظر لأن كل شيء مرهون بوقته، وكان من الضرورى أن يكون شاكرا ومقدرا للنعمة، وذلك عملا بالآية الكريمة ﴿لئن شكرتم لأزيدنكم﴾[1]. وقد نصت المادة

---

(١) سورة " إبراهيم "، الآية ٧.

(٩٩) من "مجلة الأحكام العدلية" أن: "من يتعجل شيئا قبل أوانه، يعاقب بالحرمان منه".

وتتبع هذه القاعدة الفقهية عدة مسائل شرعية. وهناك كثير من الأمور الطبيعية المعنوية يمكن أن تنطبق عليها هذه القاعدة، وعندما خالف [مراد أفندى] - المشار إليه - هذه القاعدة مرة واحدة، وقع فريسة لوساوس الخونة، وبالتالى حُرم من السعادة التى كان يتمتع بها. كذلك الخائنون الذين غفلوا عن هذه القاعدة أصابتهم مساوئها، وأصبحوا مذمومين من الناس، ملومين.

لقد خطط "عونى باشا" لتنفيذ هذه الجريمة منذ زمن بعيد، لكنه لم يستطع تنفيذها بسبب العقبات التى صادفته، وخوفا من غضب السلطان، وفى النهاية ضمَّ إليه كل من يلزم وجودهم، وطرح الخوف جانبا، وأسرع لتنفيذ ما ينويه، لكنه لم يضع فى حسبانه خشية الله، وهى أصل المخافة. وحل به غضب من الله، عندما ظن أنه بالغ هدفه.

فالخوف من السلطان حكمة، والخوف من الأبوين حكمة، والخوف من الكبار والآخرين واحترامهم وتقديرهم، حكمة. وفوق كل هذا، الخوف من الله.

" رأس الحكمة مخافة الله "

مُلحق

إعلان مرسوم الإصلاحات العالى

كان من الطبيعى عند سفر "عالى باشا" إلى أوربا، أن يتولى "فؤاد باشا" وزير الخارجية، منصب قائمقام الصدر الأعظم. فى هذه الأثناء كان يتم إعداد مرسوم عن الامتيازات التى ستمنح للرعايا من غير المسلمين باسم الإصلاحات. وبدا من الضرورى أن يشغل منصب قائمقام الصدارة عند تنفيذ هذه الإصلاحات، رجلا لا يكترث لشيء، ليكون هدفا للاعتراضات المتوقعة من جانب المسلمين. ولهذا رؤى أنه من غير المناسب أن يتولى "فؤاد باشا" منصب قائمقام الصدارة [فى تلك الأثناء]، وتشكلت لجنة مكونة من " عالى باشا "، " وفؤاد باشا "، وشيخ الإسلام "عارف أفندى"، وسفيرى إنكلترا وفرنسا، وتمت صياغة مرسوم عال بالقرارات التى انتهت إليها مناقشاتهم، وهو ما نطلق عليه اسم مرسوم الإصلاحات العالى.

أسرع " عالى باشا " بالسفر إلى باريس قبل إعلان مرسوم الإصلاحات ببضعة أيام، وأسند أمر قراءة المرسوم إلى الباشا قائمقام الصدر الأعظم. وبعد أسبوع واحد أمر الباشا بقراءة المرسوم العالى فى حجرة العرض بالباب العالى. وبموجب هذا المرسوم أصبح من الضرورى مساواة الرعايا المسلمين وغير المسلمين فى كافة الحقوق. وهو أمر فيه مساس شديد بالمسلمين.

كان الجو فى ذلك اليوم شديد الضباب، وعلا العبوس وجوه أغلب الموجودين فى أثناء قراءة المرسوم، فى حين ارتسمت علامات السرور على وجوه مجموعة من المتفرنجين، الذين يرتدون زى الإسلام.

أحوال مصر

عندما كان "عباس باشا"[١] واليا على مصر، كان متشددا مع أفراد عائلته والأمراء من خواص جده محمد على باشا. وتسبب فى نزوحهم إلى إستانبول . وأخذوا يشكون من "عباس باشا" وبالغوا فى الأمر، فأفسدوا العلاقة بينه وبين "رشيد باشا" . وفى تلك الأثناء طالب أبناء "محمد على باشا" بميراثهم، فقرر "رشيد باشا" الافتئات على "عباس باشا"، وقرر أن يرسل "فؤاد أفندى" مستشار الصدر الأعظم إلى مصر، لكى يجمع الأدلة التى سيتخذها ذريعة لإقناع الدول الكبرى، وليجعل منها شاهدا على "عباس باشا" ومن ثم يعزله. فأرسل "فؤاد أفندى" فى مهمة خاصة إلى مصر بحجة وضع التنظيمات الخيرية موضع التنفيذ، وتسوية مسألة الميراث. وكان جلالة السلطان "عبد المجيد خان" يكره الإجراءات التى تنطوى على خلافات، مثل عزل أو تنصيب والى مصر. كذلك كان "عالى باشا"، "وفؤاد أفندى" لا يريدان الانشغال بأمر "عباس باشا". لكن "رشيد باشا" كان منازعا ومستبدا عنيدا، ولايتحمل رأيا مخالفا لرأيه. وأدرك "فؤاد أفندى" مثل هذه الأمور الدقيقة من سياق الأحوال والأقوال. وجاءت تصرفاته انعكاسا لأفكاره هذه.

وعند وصول "فؤاد أفندى" إلى مصر أمر بقراءة المرسوم العالى للتنظيمات الخيرية فى مقر الولاية بحضور الأمراء وأركان الدولة، لأن قراءته على الملأ لا تروق "لعباس باشا"، واعتبر "فؤاد باشا" أنه بهذا أعلن المرسوم. ثم سوى مسألة الميراث وديا، وأخذ من "عباس باشا" حوالى أربعين كيسا معونة للخزانة الجليلة، كما أطلعه على مسودة المرسوم، التى كتبها "رشيد باشا"، بعد تصويبها، وقال له: "مادام "رشيد باشا " ضدك، عليك أن تثير مسألة المحاسبة، واطلب تعيين محاسب. وهذا أمر عسير عليه، لكنك بذلك تؤدى خدمة للدولة، ولو نجحت فى استمالة الرأى العام لجانبك؛ فلن يستطيع " رشيد باشا " أن يؤذيك". واستطاع فؤاد أفندى بما آتاه

(١) عباس حلمى باشا (١٨١٦: ١٨٥٤م) حفيد " محمد على "، وثالث ولاة مصر، ساعد الدولة العثمانية فى حرب القرم بعشرين ألف جندى من مصر.

الله من معسول الكلام أن يقنع " عباس باشا "، ورفع خراج مصر من ستين ألف كيس إلى ثمانين ألف كيس. وكتب عباس باشا بهذا الخصوص خطابا ممهورا إلى الباب العالى، وعلى الفور عاد فؤاد باشا موفقا إلى إستانبول ، وقدم هذا الخطاب إلى " رشيد باشا "، على اعتبار أنه هدية كبيرة. فضاق " رشيد باشا " وشكره على مضض؛ لأنه أخفق فى تحقيق غرضه الخفى، وبمرور الوقت ساءت علاقتهما.

أما المصريون الذين فى إستانبول ، فكانوا يرددون: "لقد تواطأ "فؤاد أفندى" مع "عباس باشا"، وأخذ منه أموالا كثيرة، وعمل من أجل بقائه". ولهذا تفاقم ضيق "رشيد باشا" وغضبه من " فؤاد أفندى" الذى ارتفع نجمه، إذ صادفت خدمته هذه قبولا لدى جلالة السلطان. ولأن "فؤاد أفندى" "وعالى باشا" على قلب رجل واحد وهدف واحد، فقد انفصلا عن "رشيد باشا" وانضم إليهما "رشدى باشا" وزير الحربية، وبذلك ضعف جانب "رشيد باشا".

وعلى الرغم من اهتمام "رشيد باشا" فيما بعد باصطناع رجال آخرين بدلا عن "عالى"، " وفؤاد "، إلا أنه لم ولن ينجح فى هذا، لأن اصطناع رجلين مثلهما مرهون بما يجود به الزمان.

كان "فؤاد باشا" خبيرا بالشئون الداخلية للدولة، نفس خبرته بالشئون السياسية. وكان "رفعت باشا" المعروف، الذى شغل منصب رئاسة المجلس الأعلى لفترة طويلة، يتمتع بالذكاء الحاد، فسأل ابنه "رؤوف بك" (باشا)ذات يوم: " ترى من يخلف "رشيد باشا" ؟ ". فقال " "من الواضح أنه "عالى باشا"." فقال: "لا، ليس هو، بل"فؤاد باشا"، لأنه ذكى جدا ومبتكر. ولا يتمتع بنفس المكانة العالية، التى يتمتع بها " رشيد باشا "، كما أنه مداهن جدا".(صحيح أنه لا يتمتع بمكانة رشيد باشا، لكنه منافق) وقد سمعت هذا من " رؤوف بك ".

مسألة قناة السويس

اتبع "سعيد باشا" منهجا مغايرا لمنهج "عباس باشا" (فى علاقته بالدول الأوروبية) ومال إلى سياسة فرنسا. فكان "عباس باشا " يحافظ على الأصول المرعية

منذ عصر جده (محمد على باشا). أما "سعيد باشا"، فقد نهج نهجا أوروبيا تماما. وأصبحت إيرادات مصر لا تغطى نفقاتها، وفى تلك الأثناء عقد مع "دليسبس" اتفاقية لحفر قناة السويس، ورجع إلى الباب العالى بشأنها، لأن وضعها موضع التنفيذ مرهون بصدور مرسوم عال من جلالة السلطان، وقد عملت السفارة الفرنسية بدورها على الترويج لهذه الاتفاقية. وكان الإنكليز ضد مسألة القناة هذه، لأن الطريق البحرى إلى الهند لابد وأن يمر بطريق رأس الرجاء الصالح، وجزيرة إنكلترا هى أقرب أماكن أوربا إلى الهند. فى حين أن شق (القناة) سيجعل الفرنسيين الأقرب إلى الهند. أما الهند فقد كانت بمنزلة مستودع تموين الإنكليز، ولهذا كان تردد الدول عليها بشكل متزايد، يمس بالمصالح الإنكليزية. ولهذا كانت السفارة الإنكليزية تضع العراقيل أمام مسألة القناة. وكان "رشيد باشا" متمسكا بمنع مسألة القناة، لأنها تتعلق بسياسة فرنسا، ولأنه أدرك أن شق القناة من شأنه تعريض الشواطئ الإسلامية على جانبى البحرالأحمر للخطر. لكنه لم يجرؤ على إعلان معارضته، لعلمه أنها ستؤدى إلى سوء العلاقة مع فرنسا بشكل واضح. بناء عليه كتب "كامل باشا" رئيس المجلس الأعلى خطابا سريا إلى "سعيد باشا" بناء على تعليمات "رشيد باشا"، واعتمادا على علاقة المصاهرة التى بينهما، ينصحه فيه بصرف النظر عن مسألة القناة، هذا وقد أضاف "كامل باشا" إلى الخطاب أنه لا يمكن الثقة فى الفرنسيين، الذين سبق أن تخلوا عن والده " محمد على باشا".

ولأن "سعيد باشا" متسرع، فقد أطلع قنصل فرنسا فى مصر على هذا الخطاب، فشكا السفير الفرنسى من "كامل باشا" شكوى شديدة اللهجة. وطالب بعزله، وعندما طلب "كامل باشا" من "رشيد باشا" أن يعزله دفعا للبلاء، قال "رشيد باشا": "كلا فأنا الذى أمليت عليكم هذا الخطاب،ولا يمكن أن أعزلكم، وأتردد أنا على الباب العالى غير مكترث، أنا أرفض هذه التصرفات المنافية للشرف".

عرض (رشيد باشا) الأمر على جلالة السلطان، وقال لجلالته: "إذا صعب الأمر، فإننى سأضطر إلى الاستقالة حسب ما تقضى المصلحة، وينبغى أن يتفضل مولانا أيضا ويسمح بهذا". فأذن له جلالة السلطان.

وبينما كنت أجلس ذات ليلة مع "رشيد باشا" فى ساعة متأخرة من الليل،كتب تقريرا بخط يده، ثم طلب منى أن ألق نظرة على ما كتبه. ورأيت أنها استقالة يرجو فيها أن يعفى من منصب الصدارة العظمى. فسألته: "لماذا تفكرون فى الاستقالة؟ فقد يفسرها مولانا بأنها استغناء، وهذا أمر يزعجه". فابتسم قائلا: "لهذا السبب استأذنت مولانا منذ أسبوع فى الاستقالة، وستعرض هذه العريضة على جلالة السلطان غدا، وعلى الفور يتم تعيين صدر أعظم آخر، فأنا غير راض أبدا عن مسألة القناة هذه، وباستقالتى أكون بعيدا عن تنفيذها".

والواقع أن ما قاله قد كان، وظلت الأمور السياسية بين يدى "عالى" "وفؤاد باشا". ولما كانا يتصرفان كشخص واحد، فقد بدا ميلهما ناحية فرنسا أكثر من ميلهما ناحية إنكلترا، لكنهما عانيا كثيرا فى تنفيذ هذا الأمر الخطير، الذى سبق أن ضاق منه "رشيد باشا".

وفى تلك الأثناء، كان نفوذ فرنسا ساريا فى كل مكان خاصة فى إستانبول ، وكان الفرنسيون دوما وراء إصدار القرارات التى يريدونها فيما يتعلق بمسألة القناة. وقبل انتهاء حفر القناة توفى "سعيد باشا"، وأصبح "إسماعيل باشا" واليا على مصر، وسار على نفس نهج "سعيد باشا" فى الإسراف، وزاد عليه، وأتم أيضا مشروع القناة. وفى افتتاح القناة، أقام مأدبة عامة من قبيل البذخ لكل الذين جاءوا من أوربا للمشاهدة، وذلك حتى يروق فى نظر الأوربيين. وتدفقت أمواله كالنهر الجارى، وحضر افتتاح القناة مندوبو الدول من كل أنحاء الدنيا، بصفتهم متفرجين، وعبر القناة حوالى تسعين سفينة، تسع منها إنجليزية، وباقى السفن للدول الأخرى. فقال " أوتره " رئيس مترجمى فرنسا فى إستانبول ، إلى المرحوم"كمال بك" الذى كان تشريفاتى الخارجية وممثل والى مصر فى إستانبول : "سيدى البك، لقد ضاعت مصر وأخطات دولتنا، لعنة الله على "دليسبس". ألا تهب الآن عاصفة رملية، وتردم هذه القناة". فقد تأكد الفرنسيون فى ذلك اليوم أن خصمهم "رشيد باشا" كان على حق.

لما استأذن " عمرو بن العاص " ﷺ، وقت أن كان واليا على مصر، سيدنا " عمر بن الخطاب، ﷺ فى شق قناة السويس، قال له: "هذا أمر مستحيل، لأن الروم سيعتدون على هذه المناطق ". وفى زمن خلافة " هارون الرشيد " أمر بشق قناة من بحر السويس إلى البحر الأبيض، فعارضه وزيره " يحيى البرمكى "، وقال له: " إن هذا يفتح الطريق أمام الروم، لمهاجمة سواحل الحجاز".

وكنت أقص على "رشيد باشا" هاتين القصتين، كلما أثيرت مسألة قناة السويس، فقال "رشيد باشا ": "لقد اشتغلت بالمسائل السياسية للدولة ردحا من الزمان. وتجولت فى أوروبا سفيرا، وأصبحت على دراية جيدة بأفكار الأوربيين. ومن العار ألا أستطيع إدراك العواقب التى يمكن أن تتعرض لها الدولة العلية مستقبلا من جراء حفر قناة السويس. إن فطنة "يحيى البرمكى" فى عهد "هارون الرشيد"، وقت أن كانت المعلومات الجغرافية ليست متطورة بالقدر اللازم، لأمر جدير بالاستحسان. لكن الرجل الذى لم يبرح أرض العرب، ولم يشق عباب البحار، ثم يدرك فى ذلك العهد تلك الأمور الدقيقة، لا يمكن وصف حدسه إلا بأنه من الكرامات.

ثانيا: أحوال مناطق البلقان وشرق الأناضول وبلاد الشام

المهمة التفتيشية

ترى؛ هل أصابت عين الحسد الدولة العلية ؟. فقد كان لها على حدودها عند توقيع الصلح[1]، مائتان وخمسون ألفا من الجند النظاميين، مزودين بخمسمائة وأربعين مدفعا، وملابسهم العسكرية جيدة ومتينة، وخيولهم قوية. كما عاد جنود الاحتياط إلى بلادهم بعد الحرب، موفورى الصحة معافين، وكانت إيرادات الدولة تزيد على مصروفاتها، وتقرر من مطلع العام توجيه هذه الزيادة فى الإيرادات، لتسديد بعض الديون المتفرقة هنا وهناك. ثم ظهرت خلال ثلاث سنوات ديون على القصر السلطانى قيمتها ثلاثة ملايين كيس تحملتها خزانة الدولة رغما عنها، مما أوقع الخزانة فى أزمة مالية، ومن ثم صارت عرضة للخطر.

أما روسيا، فقد شنت هجوما سياسيا ضد الدولة العثمانية للثأر منها، فادعت أن ظلما يقع على الرعايا غير المسلمين، فى منطقة " نيش "[2]، وأنهم يتعرضون لمعاملة غير إنسانية. ونتيجة لهذه الافتراءات التى روجتها بين دول أوربا، والاتهامات التى وجهتها للدولة العلية، طالبت الدول الأوربية بتشكيل لجنة من موظفى الدولة العلية وموظفى دول أوربا، تتوجه إلى "الروم ايلى" وتتقصى حقيقة أحوال غير المسلمين. وبينما روسيا تدفع القساوسة ومدرسى المكاتب إلى ترويج مجموعة من

---

(1) مؤتمر الصلح الذى انعقد فى باريس سنة ١٨٥٦م، لإنهاء حرب القرم بين روسيا والدولة العثمانية.

(2) نيش Niş: مدينة تقع الآن فى جمهورية الصرب. وكانت قد دخلت حوزة العثمانيين فى زمن السلطان " مراد الأول "، وانفصلت عنها سنة ١٨٧٨م، بموجب معاهدة برلين

الأكاذيب والافتراءات لإثارة البلغار، كان من الواضح أن ذهاب لجنة مختلطة على هذا النحو إلى منطقة " الروم ايلى "، سيؤدى إلى تفجر الوضع هناك.

وفى أثناء تحديد الذين سيذهبون لتقصى الحقائق فى الروم ايلى، أصر سفراء الدول الأوربية على إرسال لجنة مختلطة، على النحو المذكور. بناء عليه ذهب الصدر الأعظم " رشدى باشا " إلى السفارة الفرنسية، وأبلغهم أن الدولة العلية لن تقبل مطلقا إرسال لجنة مختلطة إلى " الروم ايلى "، ولما أصر السفير الفرنسى[1] على طلبه، أسكته " رشدى باشا "، بقوله: "سأذهب أنا بنفسى لتقصى الحقائق".

فى تلك الفترة، قرر جلالة السلطان عزل "رشدى باشا"، فأخذ منه الخاتم السلطانى، وبعد يومين أسند منصب الصدارة إلى "محمد باشا القبرصي"، وتلا ذلك مباشرة، ذهاب السفير الفرنسى إلى البلاط السلطانى، وأبلغه بما عرضه "رشدى باشا" ؛ فصدرت فى اليوم التالى "إرادة سنية" بذهاب الصدر الأعظم الجديد إلى " الروم ايلى "، للتفتيش، وأسند إلى "عالى باشا" منصب قائمقام الصدر الأعظم.

تكونت لجنة مختلطة برفقة الصدر الأعظم، مكونة من"عفيف بك" (مدير الديوان السلطانى)، "وبسيم بك" أحد أعضاء المجلس الأعلى وشقيق زوجة الصدر الجديد، وعبدكم ممثلا لأعضاء مجلس التنظيمات. وانضم إلينا من الأروام "فوتيادى بك"، وعن البلغار "غوربيل أفندى" (وهو غوربيل باشا والى الروم ايلى الشرقى فيما بعد)، وعن الأرمن "آرتين أفندى" (آرتين باشا مستشار الخارجية، والذى شغل منصب الوزارة فيما بعد).

وقد ادعى البعض أن مهمة " القبرصى" هذه إنما هى مناورة سياسية من "عالى باشا" "وفؤاد باشا "، بواسطة السفير الفرنسى، لإبعاد "القبرصى" عن إستانبول (والعلم عند الله).

---

(1) هو " بوريه Bourée " السفير الفرنسى فى إستانبول عام ١٨٥٩.

وفى اليوم الحادى عشر من شهر ذى القعدة، سنة ١٢٧٦هـ [١٨٥٩م] اجتمع كل الوزراء ورجال الباب العالى فى منزل الصدر الأعظم، بحى "قنديللى"[١] لوداع الصدر الأعظم وصحبته قبل السفر إلى "وارنه"[٢] عن طريق البحر الأسود. وانفرد "عالى باشا" قائمقام الصدر العالى، "وفؤاد باشا" وزير الخارجية، بعبدكم هذا فى ركن قصى من حديقة المنزل، وقالا لى: "إن هذه المهمة التفتيشية مهمة دبلوماسية دقيقة، وإننا نتخذك وسيلة لمعرفة الأمور بكافة وجوهها. فأنت المسئول المعنوى فى نظر الباب العالى. فيجب أن تتسم تصرفاتك بمنتهى الحكمة وبُعد النظر، ولهذا لا يجوز لك التأخر أو التهاون فى إبلاغ وعرض الجوانب والقضايا، التى يجب أن يكون الصدر الأعظم على علم بها، والتى تفيد فى هذا الموضوع".

وفهمت من تنبيهاتهم المشددة هذه أننى فى موقع صعب جدا وحساس، لأن "القبرصى" رجل صعب المراس متسرع، يصدق كل ما يقال له، لكنه يتسم بسمة طيبة، هى أنه مهما بلغت حدته وتسرعه وتمسكه برأيه، سرعان ما يتخلى عنها ويرعوى للنصح إذا تبين له مجانبته الصواب. فإذا اقتنع بخطئه غير رأيه، ولم يصر على الخطأ. وقد أبديت رأيى فى أثناء هذه المهمة بمنتهى الحرية، وأبلغته بما يجب أن يعرفه، وأنهيت مهمتى بصورة تتفق مع تعليمات "فؤاد" "وعالى باشا". وكان هو أيضا ممتنا من تصرفاتى، وشاكرا لى اهتمامى وحماستى فى العمل.

اندلاع الفتنة فى الشام

كان خروج الصدر الأعظم إلى "الروم ايلى" أمرًا غير مألوف، لهذا أثار خروجه اهتمام الجميع. وفى أثناء انتظار نتائج هذه المهمة التى خرج لها، هجم دروز جبل لبنان على الموارنة[٣]، فأنزلوا بهم مقتلة عظيمة، وبدأ التدخل الأجنبى بلجوء الموارنة

---

(1) قنديللى: قرية تقع على بوغاز البوسفور، وكانت تعتبر آنذاك مصيفا للأغنياء، وكبار الشخصيات فى إستانبول .

(2) وارنه: تقع الآن فى بلغاريا على شاطئ البحر الأسود.

(3) أحد الطوائف النصرانية، التى تقطن جبل لبنان فى بيروت وطرابلس، وهم من أصل سريانى، وكانوا يتكلمون السريانية، ثم تعربوا، وأصبحوا يتكلمون العربية. عقدوا صلتهم بالفرنسيين فى فترة صراعهم مع الدروز سنة ١٨٦٠م، فبسطت فرنسا حمايتها عليهم.

إلى فرنسا، والدروز إلى إنكلترا. مما استدعى ذهاب "فؤاد باشا" إلى الشام فى مهمة خاصة، وفى أثناء ذلك حدث تمرد كبير فى دمشق الشام أيضا.

ذلك أن نصارى سوريا طغوا بموجب (الحقوق التى منحهم إياها) فرمان التنظيمات. ودب العداء بينهم وبين المسلمين، وبسببه هاجم أكراد الصالحية مدينة دمشق وانضم إليهم الكثير من الأوباش، وهجموا على النصارى، فسرقوهم ونهبوهم وقتلوا منهم جمعا غفيرا، ثم انتقلوا إلى منطقة "ميدان"، وهى قريبة من مدينة دمشق وأكثر سكانها من العرب، واعتدوا على النصارى هناك. فثار "هولو بك" أكبر شخصية فى منطقة "ميدان"(وهو هولو باشا المعروف، وحامل رتبة أمير أمراء الروم ايلى،)، قائلا: " أليس فى هجوم الأكراد على منطقتنا مساس بشرف العرب وأشرافهم وأعراضهم". ودعى الأهالى للانضمام تحت لوائه، فانضم إليه كل أهالى منطقة ميدان، وهاجموا الأكراد وشتتهم، ثم تعقبهم إلى خارج المدينة وطاردهم حتى الصالحية. وهكذا نزع فتيل التمرد فى منطقة "ميدان"، وحوصر الأكراد فى الصالحية. وعمت الفوضى فى دمشق الشام وانعدم النظام نتيجة عدم تصدى الحكومة المحلية لهذه المسألة.

علم "فؤاد باشا" بأحداث دمشق وهو فى طريقه إلى بيروت، فاتجه مباشرة إلى بر الشام بمـن وجـده من الجنود، خاصة أن المشير "أحمد باشا"[1] كان مشغولا بصون نفسه، وفى الوقت الذى كان فيه الأكراد يتحركون بتحفظ فى منطقة الصالحية، شاع أنهم يجرون اتصالات مع الدروز، فرأى "فؤاد باشا" أنه من الأجدى أن يذهب إلى الشام مباشرة حتى لا يتفاقم الموقف، وفى الطريق هاجمه الدروز ؛ فشق "فؤاد باشا" صفوفهم وواصل سيره إلى مدينة دمشق، وأنزل بكثير من وجوه وأشراف البلدة عقوبات قاسية للقضاء على هذا التمرد. واتهم "سعيد بك" رئيس الأكراد حينذاك ("سعيد باشا" أمين مستودع تموين الحج الآن) بالتهاون مع الأكراد رغم قدرته

(1) المشير أحمد باشا (ت: ١٢٧٧هـ / ١٨٦٠م) كان مشير الجيش السلطانى الخامس، ووالى الشام فى عهد السلطان " عبد المجيد ". أعدم سنة ١٢٧٧هـ بسبب تهاونه فى واقعة الموارنة والدروز، التى وقعت فى الشام فى نفس العام.

على التصدى لهم ؛ ونفاه إلى بغداد ثم صفح عنه بعد فترة طويلة وأعاده إلى الشام. وقد أثنى "فؤاد باشا" على "هولو بك" لتصرفه الوطنى ومنحه رتبة ووساما وأصبح يستعين به فى كل الأمور المهمة.

كان "هولو باشا" نافذ الكلمة فى سوريا، طالما كان "فؤاد باشا" فى الحكم، وبعد "فؤاد باشا" دبت العداوة والمنافسة بينه وبين "سعيد باشا"، وكان كل منهما يعمل ضد الآخر، فكلاهما مشهود له بالكفاءة فى عمله ويمكن أن يحل محل الآخر، لذا كان التفوق يعقد لهذا مرة ولذاك مرة أخرى، ولكن الغلبة فى أغلب الأحيان كانت "لسعيد باشا"، لأنه الأكثر ثراءً. حتى إنه عندما انحلت أمانة مستودع الحج، لم يمكن ترجيح واحد منهما لتوليها، وعندما تركت مسألة ترجيح أحدهما إلى الباب العالى، وعرضت مذكرة بذلك، وقع الاختيار على "سعيد باشا"، ومع هذا فإنه لا يمكن إنكار الخدمات التى أسداها كل منهما للدولة، ومعاونتهما للحكومة المحلية.

وفى أثناء وجود الصدر الأعظم فى "نيش"، أرسل له الباب العالى معلومات تتعلق بأحداث سوريا. فقد جاء أمير اللواء "حسين باشا" إلى "نيش" موفدا من طرف السلطان، لطمأنة الصدر الأعظم. وذكرله تفصيلات شفوية عن أحداث سوريا.

أوشكت أعمال المهمة التفتيشية فى "نيش" وما حولها على الانتهاء، ورغب الصدر الأعظم فى التفتيش على منطقتى "اسكوب"[1]، "ومناستر "[2]، ثم العودة إلى إستانبول، قبل حلول الشتاء. أما الوزراء، فكانوا يريدون أن يقضى الصدر الأعظم فصل الشتاء فى " الروم ايلي"، وذلك لأن بعض السفراء أخطروا قائمقام

(1) اسكوب: عاصمة جمهورية مقدونيا، فتحها " يبلد يرم بايزيد " سنة ١٣٨٩م.

(2) مناستر Manastır: دخلت فى حوزة الدولة العثمانية سنة ١٣٨٧م. كان يحدها ولايات سلانيك شرقا، وقوصوه شمالا، ويانيه وإشقودرة غربا، واليونان جنوبا. وكانت تضم خمس أقضية هى مناستر، ودبره، وايلبصان، وگوريجه، وسرفيجه.

الصدر الأعظم، بضرورة القيام بمهمة تفتيشية لمنطقة "البوسنة"[1] أيضا. فذهب الصدر الأعظم إلى "اسكوب"، "ومناستر"، وأرسل عبدكم إلى البوسنة للتفتيش، وقرر العودة إلى إستانبول ، فقد وصلت برقية من البلاط السلطانى للصدر الأعظم بضرورة عودته فورا، وأن السلطان أصدر أوامره للترسانة بإرسال باخرة خاصة لميناء "سلانيك"، لتقل الصدر الأعظم إلى إستانبول . بناء عليه لم يقم الصدر الأعظم فى "مناستر" طويلا، وعاد فى الحال إلى "سلانيك"، واستقل من هناك الباخرة السلطانية السابق الإشارة إليها، وعدنا إلى إستانبول قبل حلول شتاء عام ١٢٧٧هـ[١٨٦٠م].

الأوضاع فى ألبانيا والجبل الأسود

كان التفوق منذ القدم معقودا للألبانيين على أهل الجبل الأسود، ولأن الباب العالى بمقتضى حكم الوقت لم يكن باستطاعته استخدام الألبانيين، لذا كانت جيوش الدولة توزع على المناطق المهمة على حدود الجبل الأسود للمحافظة عليها. رغم أنه لاينبغى استهلاك الأتراك وهم العنصر الأصلى فى الدولة العلية، فى أماكن كهذه.

بناء على ذلك، قام عبدكم الضعيف، بوضع خريطة لسنجق " إشقودرة "، وقدمتها إلى " فؤاد باشا "مع تقرير مفصل بينت فيه ـ بعد بحث أحوال الجبل الأسود ـ ضرورة تنظيم نوع من العساكر المحلية المقيمة فى "إشقودرة"وفق أصول

---

(1) البوسنة Bosna: كانت من قبل تعتبر فى أقصى الشمال الغربى فى الجانب الأوربى، من الدولة العثمانية، وهى منطقة جبلية فتحها العثمانيون سنة ١٤٦٣م. فى عهد "سليمان القانونى "، واعتنق نصف سكانها تقريبا آنذاك الدين الإسلامى، ووضعت مؤقتا تحت إدارة النمسا والمجر، بموجب معاهدة برلين سنة ١٨٧٨م. كان عدد سكان البوسنة يبلغ فى ذلك الوقت حوالى مليون ومائتين وخمسين ألف نسمة، أغلبهم من النصارى. وكان عدد المسلمين يبلغ حوالى خمسمائة ألف نسمة، وكانوا يتعلمون اللغة العربية والتركية، إلى جانب لغتهم الأصلية، البوشناقية. وكانت ولاية البوسنة تتكون آنذاك من ستة سناجق واثنين وأربعين قضاء وأربعة عشر ناحية. وعاصمتها مدينة سراى البوسنة.

وقواعد الجيش المحلى، يضم كل طوائف الأهالى بدون تفريق بين المسلم وغير المسلم. لأن اللاتين الكاثوليك الذين يقطنون شمال ألبانيا والمسلمين، كانوا وحدة واحدة، كما أن أغلب سكان الجبال فى "إشقودرة" من اللاتين. لذا لا يجوز أن يكون منهم صنفان منفصلان من الجند. فالجيش الواحد الذى يضمهم معا، ستكون له الغلبة دوما على سكان الجبل الأسود، ويمكن توجيهه إلى الصرب عند الحاجة، وهكذا لن تكون هناك ضرورة لإرهاق الجنود الأتراك، واستنزافهم على حدود الجبل الأسود.

لكن فى تلك الأثناء كان "فؤاد باشا" منشغلا بإصلاح الأحوال المالية، فلم يتسع له الوقت للنظر فى المسألة. وأكدت على هذا الأمر فيما بعد مرارا وتكرارا، غير أن الوقت والأحوال لم تكن مواتية لتنفيذ هذه الفكرة. أما أهل الجبل الأسود، فقد تمادوا فى طغيانهم نتيجة الدعم الذى يلقونه من أوربا، وبالتالى استمر عدوانهم على المناطق والقرى المسلمة، وبلغ ضررهم حدا لا يحتمل. وأرسل "فؤاد"، "وعالى باشا"، فى طلب عبدكم، وبدأنا مناقشات جادة بخصوص الجبل الأسود، وعندما أوصى "عالى باشا" بالتحفظ فى التصرف عند خط امتياز الجبل الأسود، كما كان فى السابق. قلت:

"لو أعطيتمونى ولاية البوسنة، مع وجود هذا الامتياز الذى يتمتع به أهل الجبل الأسود، لفتحت أوربا كلها، لأنه لن يستطيع أحد منهم أن يتجاوز الحدود، أما أنا فأستطيع الخروج من أى مكان وأصيب ما شئت من أهداف. دون الاعتماد فى هذا على قوة الدولة".

فكر "فؤاد باشا" برهة، ثم قال: "إن الحق معك". أما "عالى باشا" فأطبق صامتا. ونظرا لأن الدولة حصلت فى هذه الأثناء على القرض الأوروبى، وبالتالى تحقق للخزانة قدرا من السعة، وأصدر "فؤاد باشا" قرارا بضرب منطقة الجبل الأسود. ثم عين السردار الأكرم "عمر باشا" قائدا عاما، وألحق بمعيته كل من

"درويش باشا" قائد فرقة الهرسك، "وعبدى باشا" قائد منطقة "إشقودرة"، فحملوا على الجبل الأسود، وأدبوا أهله وأخضعوهم للنظام.

أحوال المناطق المتمردة

منذ أمد بعيد ورعايا الدولة من المسلمين وغير المسلمين فى البوسنة والهرسك يحاربون جنبا إلى جنب، بل إن المرحوم "على باشا" متصرف الهرسك، كان إذا أرسل الجيش إلى أى مكان، يرسل معه نصارى الجبل.

وقد جمع السردار الأكرم "عمر باشا" بعد انتصاره على أمراء البوسنة والهرسك، الأسلحة التى فى حوزة النصارى، لكن سكان الجبل قاوموه ورفعوا راية العصيان. لهذا أطلق على هذه المناطق اسم المناطق العاصية. ولم يكن من الممكن ردعهم، بسبب دعم سكان الجبل الأسود المستمر لهم، لأنهم على نفس مذهبهم. وفى النهاية تم ضرب منطقة الجبل الأسود وتأديب سكانها كما سنوضح. وبينما كان الأمر يستحق إصلاح أحوال منطقة "إشقودرة" على وجه السرعة دون الاهتمام بأمر إصلاحات إدارية، ذهب كل واحد من الأمراء الموظفين إلى ناحية، وضاع الهدف الأصلى، وعادت أحوال المناطق العاصية إلى ما كانت عليه، كما يقول المثل "حمام قديم وكوز قديم".

تنافس النمسا وروسيا فى البوسنة

انتهز النمساويون أوضاع الجبل الأسود لاستدعاء رؤساء المناطق العاصية، وفرضوا نوعا من الحماية المعنوية عليهم، وعملوا على استمالتهم بقولهم: "يجب أن نصطحبكم إلى إستانبول ونحصل لكم على الأوسمة والامتيازات". وفى الوقت نفسه يقولون للباب العالى: "سنأتى لكم بزعماء المناطق العاصية، فأحسنوا التعامل معهم لاستمالتهم وبذلك تنجو الدولة من خطرهم". وكان رد الباب العالى هو: "لو أقنعتموهم بطاعة الدولة، فهذا أمر يشكر لكم، أما أن تتعهدوا لهم بشيء، فهذا ما لن نقبله".

وكان الروس يكرهون أن يكسب النمساويون نفوذا فى تلك المناطق من خلال صداقتهم الوطيدة بسكان الجبل الأسود، وعندما علم الروس بهذا المسعى، بدأ قنصلهم فى "راكوزه" يعارض النمساويين بكافة الطرق، وعندما لاحظت الدولة العلية هذه المعارضة، أرسلت تعليمات شفوية إلى " برسيج " قنصل الدولة العلية، فى "راكوزه"، بأن يستفيد من هذا الوضع.

ومع أن "برسيج" من رعايا النمسا، إلا أنه راكوزي أصيل. وأهل "راكوزه" محبين للعثمانيين منذ القدم، وكانوا فى ذلك الوقت يمتلكون مائتى مركب تجارى، وشيوخ "راكوزه" يعرفون أن"راكوزه" وهى فى حماية الدولة العلية، كانت تمتلك ألفى مركب تجارى. ولذا بذل "برسيج" جهودا مخلصة للقيام بواجبه فى هذا الصدد كما عهدته الدولة العلية منذ أمد بعيد. وقد دفع "برسيج"، القنصل الروسى فى البوسنة عن طريق الباشا الوالى، إلى قبول عطية مقدارها خمسين ألف قرش. وعندما قبل قنصل روسيا هذه العطية، سارت أعمالنا فى ولاية البوسنة على ما يرام، وفى نفس الوقت بذلت الجهود لاستمالة القنصل الروسى فى الهرسك، عن طريق إظهار الاحترام له، ومعاملته كما ينبغى.

بناء على ذلك قام الموظفون النمساويون باستدعاء زعماء النواحى العاصية إلى "ستورينة"[1] لمناقشتهم فى أمر إرسالهم إلى إستانبول ، فى حين نصح قنصل روسيا فى "راكوزه" الرؤساء المشار إليهم بقوله: "إن النمساويين يريدون إرسالكم إلى إستانبول ببعض الوعود، ولن يضيركم شيء لو أخذتم منهم تعهدا قبل الذهاب إلى إستانبول ، وحذار أن تنخدعوا بالكلام المجرد".

وفى يوم مغادرة عبدكم "راكوزه" وصل رؤساء النواحى العاصية إلى "ستورينه"، وفى أثناء لقائهم مع الموظفين النمساويين، قالوا إنهم يريدون تعهدا مكتوبا حول ذهابهم إلى إستانبول ، لكن النمساويين لم يكن باستطاعتهم إعطاء هذا التعهد، وذلك لما جاء فى رد الباب العالى. ولذا حاولت النمسا إقناعهم بعدم

(1) قصبة فى الهرسك.

أهمية هذا التعهد، لكن الرؤساء خافوا من ذلك بطبيعة بداوتهم، وشكروا لقنصل روسيا تنبيهه إياهم، وانفضوا عائدين من "ستورينه".

وقد حاولت ـ عبدكم ـ الاستفادة من هذا الخلاف القائم بين سياسة روسيا والنمسا، وعملت على استمالة زعماء المناطق العاصية، ولم ينقض وقت طويل حتى جاءوا إلى "موستار" جماعة تلو الأخرى، وأعلنوا خضوعهم للهيئة التفتيشية.

وعلى النحو السابق جاءنا "حافظ أفندى" مقدم المدفعية، الذى أرسل من قبل إلى "ليبوشقه"، لأنه سمع بحضور زعماء المناطق العاصية إلى "موستار" فى وقت متأخر من الليل، لكنه استبعد هذا، وقال: "يزعمون أن الزعماء جاءوا إلى هنا، وجاء معهم "بوب ژارقو"، ولابد أن فى الأمر خطأ. فقد سبق أن ذهبت إليه عدة مرات من طرف السردار الأكرم، وبذلت جهودا كبيرة لاستمالته وإحضاره إليه، لكنه رفض، ولذا فمن المستبعد مجيئه إلى "موستار". فأثار ذلك الخسيس شكوكنا، وعلى الفور ذهب حيث يقيم زعماء المناطق العاصية، وتقابل مع "بوب ژارقو"، ثم عاد وهو لا يكاد يصدق أنه "بوب ژارقو".

لا يستطيع أحد أن يأتى بما تأتى به الأيام، حيث إن استسلام وتسليم هؤلاء الزعماء جاء موافقا للضرورة السياسية وقتها، ومهما كان، فإن القول بأن البدو يخافون من الأمراء والضباط العسكريين، قد جُرِّب عدة مرات، وثبت بالتجربة أنهم كانوا يثقون فى الموظفين المدنيين، الذين يذهبون فى مهام خاصة من قبل جلالة السلطان.

كان هناك رجل متقدم فى السن، يدعى "حاجى دارجو"، من أعضاء مجلس اللواء، وأحد أعيان "موستار"، وعاصر أيام "نابليون بونابرت"، وهو أحد المندوبين الذين جاءوا إلى إستانبول قبل أربع سنوات بخصوص مسألة المزارع التى أشرنا إليها، وقد التقيتُ به عدة مرات فى إستانبول وتداولنا فى الأمر، وذات يوم جاء إلى عبدكم، ودار بيننا حديث سرى، فقد قال: "لو أمرتم بالقبض على زعماء المناطق العاصية الذين جاءوا إلى هنا لانتهى الأمر". فقلت: "كلا، يا والدى

الحاج، إن هذا مستحيل، لقد جاءوا بإرادتهم ولجأوا إلى ممثلى الحكومة، وحبسهم أمر لا يتفق مع الحكمة وأصول الحكم، ولا أملك سوى حسن معاملتهم، فقد جاءوا إلينا طوعا ". فقال: " لقد بذل السردار الأكرم من قبل جهودا كبيرة للقبض عليهم دون جدوى، وهو الآن فى إستانبول ، ومن المحتمل أن يستصدر أمرا حاسما من الباب العالى بالقبض عليهم". فقاطعته قائلا: "إنهم لم يستسلموا لشخصى، إنما استسلموا للهيئة الخاصة التى وصلت إلى هنا بأمر من جلالة السلطان وتوجيهاته. وقد استقبلتهم نيابة عن جناب السلطان وضمنت سلامتهم. وعليه فإن غدرت بهم، فإن هذا يسيء إلى عظيم المكارم الرفيعة السلطانية. حتى ولو صدر لى أمر من الباب العالى بالقبض عليهم، فلابد أن أرفضه".

ولا أعرف هل كان الشيخ يختبرنى أم يقدم نصيحة فى غير موضعها، لكن عندما جاء زعماء المناطق العاصية إلى "موستار" جماعة تلو أخرى خاطبونى ـ عبدكم ـ وقالوا لى: "إن مجيئكم إلى "إشقودرة" قبل عام ونصف، وحسن المعاملة التى أبديتموها مع زعماء الجبال وغيرهم، لهو أمر معروف لنا. وقد جئنا بدورنا ثقة فى عدالتكم وإحقاقكم للحق". وهكذا اطمئنوا بعد خوف وإحجام. وجاءوا "موستار"، وأقاموا بها، وبعد أن نسقوا أعمالهم عاد كل منهم إلى محلته. وهكذا انتهت أزمة المناطق العاصية.

كان "بوب زارقو" أميرا لناحية "بيوه"[1] أباً عن جد، ويأتى فى مقدمة الزعماء وأكثرهم نفوذا، والواقع أنه أكثرهم خبرة، ولأن "بيوه" ناحية كبيرة جدا، فإن أغلب المناطق العاصية المجاورة لها تكون تحت قيادته فى الحروب، لذا فشل "إسماعيل باشا الجركسى"، والسردار الأكرم "عمر باشا" فى القبض عليه فى الحروب الكثيرة التى دارت ضد "بوب زارقو" صاحب الكلمة العليا فى "موستار" أيضا،وكانت القرارت الخاصة بتلك النواحى تقرر معه أولا ثم يتبعه الآخرون.

(1) ناحية تقع فى " سنجاق المرسك "، ويمر بها نهر يحمل نفس الاسم، يصب فى نهر " صاوه ".

تمرد الهرسك

كان الأمن يستتب فى هذه المناطق (أى بيوه وما حولها) طالما كان "بوب زارقو" مطيعا [للدولة]، ولكنه ضاق فيما بعد من سوء معاملة الحكومة المحلية له ولجأ إلى الصرب.

إن بداية تمرد الهرسك التى سبقت الحرب الروسية الأخيرة[1]، كان من الممكن إخمادها فى مهدها، وقد أرسلت إخطارات كثيرة للباب العالى بهذا الخصوص لكنه لم يعط الأمر أهمية، وعندما بدأ الموقف فى التصاعد بشكل مضطرد، وعلمنا بمجيء "بوب زارقو" من الصرب إلى الهرسك على رأس مجموعة من الخارجين على القانون، أبلغت الباب العالى أننى أتوقع تفاقم التمرد، لكنهم أيضا لم يعطوا الأمر أهمية، وثم استشرى التمرد وخرج عن السيطرة وظهرت مشكلات الجبل الأسود والصرب، التى جرَّت معها الحرب الروسية.

وعندما نتحدث عن أحوال قضاء " ليبوشقه "، الذى أشرنا إليه من قبل، فإنه بسبب استمرار حروب الجبل الأسود والنواحى العاصية لفترات طويلة، كانت الدواب تصادر قسرا من الأهالى لنقل المعدات العسكرية، وكان أمر هذه الدواب أشد ما يزعج أهالى تلك المناطق لأن كثيرا منها كان ينفق، و فى الوقت نفسه لا يستطيع الأهالى تقاضى مقابل تشغيل حيواناتهم. وقد عانى قضاء " ليبوشقه " طويلا، بسبب أمر هذه الدواب. ويشطر نهر " تره بژان"[2] قضاء " ليبوشقه " إلى قسمين، فأعلن سكان الجانب الأيمن من النهر جهة الحدود النمساوية تبعيتهم للنمسا، وامتنعوا عن دفع الرسوم والضرائب الحكومية. واتضح من سير الأحداث أن النمساويين سيقومون بتوسيع حدودهم حتى النهر المذكور بحجة حماية هؤلاء السكان.

بناء على ذلك، تم إرسال المقدم "حافظ أفندى" على تلك المناطق، ليؤدى إلى

---

(1) حرب ١٨٧٧ : ١٨٧٨م.

(2) نهر صغير يمر من قضاء " ليبوشقه "، فى الهرسك.

أهالى قضاء "ليبوشقه"، كل مستحقاتهم ـ مهما كان قدرها ـ وكذا أجرة تشغيل دوابهم. وأن يفعل كل ما يستميل الأهالى إلى جانب الحكومة، وقد نجح "حافظ أفندى" فى اجتذاب قلوبهم، بحسن أدائه لمهام وظيفته، خاصة وأن رؤساء الطوائف اللاتينية راقهم ما قام به. وقد حدث هذا على النحو التالى:

لم يكن للكنائس الواقعة فى المزارع الحكومية على طول الحدود النمساوية، حدائق خاصة، لذا أقنع "حافظ أفندى" أصحاب الأنصبة، بتخصيص حدائق كافية للكنائس، وقام بتحديدها بالقوائم، وعمل على ضم هذه المساحات إلى الكنائس، فشكر القساوسة اللاتين له هذه الهمة، وبينما هم يحفزونه لمواصلة هذا العمل، إذا بأصحاب الأنصبة يعترضون عليه بقولهم: "إننا نعترض على وجود أجنبى فى مزارعنا". واتخذ هذا الاعتراض وسيلة لصرف الحكومة عن الاهتمام بهذه المسألة.

وبفضل مظاهر إقامة العدل الذى تحقق فى تلك الأثناء، مزق المواطنون المتمتعون بحماية النمسا جوازات سفرهم وعادوا إلى تبعيتهم الأصلية [للدولة العثمانية]. ليس هذا فحسب، بل إن بعض نصارى الجبل انتقلوا إلى الجانب الآخر من النهر واستوطنوا هناك، وقبلوا أن يكونوا من رعايا الدولة العلية.

لكن لم يخل الأمر من خمسة أو ستة مفسدين من النمساويين، عملوا على إثارة الفتن فى الجانب الآخر، فقبض عليهم "حافظ أفندى"، وأرسلهم متحفظا عليهم إلى "موستار" على أن يتم تسليمهم إلى قنصل النمسا، فيرسلهم بدوره إلى دولهم.

وكانت حدود النمسا من جهة قضاء "ليبوشقه" فى حالة فوضى، حيث كان كثير من المهربين يهربون البضائع من الجمارك، فشرع "حافظ أفندى" فى تشييد ست قلاع على طول الحدود.

أما النمساويون، فكانوا يدعون لأنفسهم السيطرة على نصف قضاء "ليبوشقه"، ولذا لم يتركوا الإجراءات المذكورة تأخذ سيرها الطبيعى، وأرسل قنصل النمسا فى "موستار" رسالة احتجاج ضد "حافظ أفندى" يدعى فيها أن هناك ظلمًا واعتداءً

يقع على الرعايا النمساويين، فضلا عن بعض الأكاذيب الأخرى.. وبناء على البلاغات التى وردت من سفارة النمسا إلى الباب العالى، وردت برقية سامية، تأمر بالتحقيق مع "حافظ أفندى".

وبموجب الأمر الوارد بالبرقية، بدأ التحقيق مع "حافظ أفندى" أمام لجنة برئاسة عبدكم، وضمت المفتش العسكرى أمير اللواء المرحوم "فوسفور مصطفى باشا"، وأمير اللواء "محمود باشا"[(١)]، والمتصرف "جاويد باشا"، ومترجم التفتيش "واصو أفندى"[(٢)]، وفى حضور قنصل النمسا. وكانت إجابات "حافظ أفندى" قوية جدا، وفيها مساس بالقنصل فاحتج من فرط خجله قائلا: "أنا من أعضاء لجنة التحقيق، "وحافظ أفندى " يسألنى، وكأننى متهم " ثم انسحب. وكان المفهوم أنه يرمى بهذا إلى تأخير الإجراءات الجارى اتخاذها فى "ليبوشقه".

والمعروف أنه فى حال موافقة أحد موظفى النمسا على حضور مواجهة، فإن دولته تفصله من وظيفته. وإذا لم يوافق فإن العاملين معه لا يقبلونه، ويخرجونه من بينهم وفقا للأصول المرعية. ولذا كان موظفو النمسا يحرصون تماما على ألا يجرى استدعاؤهم لأية مواجهة، ولأن هذا القنصل رجل سوء، فقد ذهبتُ إلى القنصلية الروسية فى " موستار "، وبدأت مع القنصل حديثا وديا، وكأنى أحدثه فى أمر خاص، وقلت له: " لقد عرفت بطريقة سرية أن رجلنا "حافظ أفندى"، ينوى أن يدعو قنصل النمسا إلى مواجهة، ونحن نمنع المواجهة، لكن "حافظ أفندى" رجل صعب المراس، ولا يخشى شيئا، ولا يقبل النصيحة، وأنتم ترون أنه ينفعنا فى أعمال كثيرة، كما أن قنصل النمسا قد تسبب فى محاكمته بغير حق". ولأن قنصل روسيا رجل ثرثار، فقد توقعت أن يمضى إلى قنصل النمسا ويقص عليه الخبر. وقد علمت أنه ذهب إلى قنصل النمسا بمجرد خروجى من القنصلية الروسية، وأفضى إليه

(1) هو المشير الموجود الآن نائب مشير فى " أدرنة " (جودت) وأدرنة هى ثانى أكبر مدن الدولة العثمانية فى " الروم ايلي "، ومركز الجيش الثانى فتحها العثمانيون سنة ٧٦٣هـ واتخذوها عاصمة لهم قبل فتح القسطنطينية، وتقع " أدرنة " فى أقصى الشمال الغربى لإستانبول .

(2) هو " واصو باشا " متصرف جبل لبنان فيما بعد.

بالأمر سرا. وفى الصباح أبلغنا أن قنصل النمسا قد صرف النظر عن الحضور إلى لجنة التحقيق.

وعلى الفور أرسل عبدكم برقية إلى "فؤاد باشا" وأبلغته أن: "قنصل النمسا لم يحضر لجنة التحقيق، وأن "حافظ أفندى" سيرفع دعوى لإثبات براءته، فقد تيقنت اللجنة من براءته، ولذا ينبغى أن ترفع الدولة رتبته لتثبت براءة ذمته". بناء على هذا، تم الإحسان على "حافظ أفندى" برتبة قائمقام، وفى هذه الأثناء وردت مراسلات من قساوسة "ليبوشقه" وبعض أعيانها تطلب عودة "حافظ باشا" إلى هناك، ليكمل الإصلاحات التى بدأها.

بناء على ذلك عاد "حافظ أفندى" إلى "ليبوشقه"، وأكمل إجراءاته، وأتم إنشاء أبراج الحدود. واستفاد من المبالغ التى توفرت نتيجة تخفيض عدد جنود الشرطة الدائمين العاملين فى بعض المواقع، فى إنشاء فرقة شرطة ضبطية فى هذه الأبراج، مكونة من خمسين جنديا، نصفهم من المسلمين، ونصفهم الآخر من غير المسلمين، تحت إمرة نقيب.

وتم جمع تبرعات كثيرة من أصحاب الأنصبة وسائر الأهالى، لإنشاء هذه القلاع، أما باقى المصاريف، وقدرها خمسة عشر ألف قرش، فقد أخذت من بقية ضرائب قضاء "ليبوشقه".

كانت حاصلات جمرك "غيله"[1] قبل إنشاء هذه القلاع، حوالى ستين ألف قرش شهريا، وارتفعت بعد إنشاء القلاع إلى مائة وعشرة آلاف قرش. وكان بعض أهالى "دالماجيا" يعبرون الحدود باستمرار، ويدمرون المزارع والغابات والمراعى فى الجانب الآخر من الحدود. وقد انتهت هذه التعديات تماما بعد تكوين فرق الشرطة هذه، وشكر الأهالى لفرق الشرطة حفاظها على أموالهم وأملاكهم، وامتنعوا عن دعوى طلب الحماية.

ومن الخلافات التى نشبت بيننا وبين النمساويين، أن رعايا النمسا فى بعض

(1) قصبة فى قضاء "ليبوشقه"، بإقليم الهرسك.

مناطق الحدود، كانوا يعبرون الحدود ويستغلون المراعى والغابات الواقعة خلف هذه الحدود، وكان النمساويون يريدون استمرار هذا الوضع، وكأنه أمر مألوف، وكنتُ ـ أنا العاجز ـ لا أعترف بأى حق يخالف العهود الصريحة، لذا تقدمت سفارة النمسا بشكوى إلى الباب العالى، رد عليها "عالى باشا" ردا شديدا، فقال: "لا يمكن أن نستهجن الإجراءات التى اتخذها السيد مفتشنا والتى جاءت فى إطار العهود المتفق عليها، بدلا من استحسانها". وقد أُبلغتُ عبدكم العاجز بهذا، وبعد ذلك لم يجرؤ النمساويون على الاعتراض على الإصلاحات التى تمت على نفس النسق، فى قضاء " أهلونه".

وكلما تذكرت هذا الموقف القوى "لعالى باشا"، دعوت له بالخير. ويثبت هذا أن موظفى الولايات مهما كانت درجة كفاءتهم وإخلاصهم فى أعمالهم، هم فى حاجة إلى مساندة الباب العالى، حتى تأتى أعمالهم على الوجه المطلوب.

تنظيم الشرطة فى الهرسك

كانت عساكر الضبطية فيما مضى، عبارة عن هيئة مسلحة لها شكل العساكر الموظفة.والعساكر الموظفة هم عساكر غير نظاميين مقيدون فى الدفاتر الحكومية ويعملون ضمن فرقة برئاسة قائد، و يقومون بحراسة الأبراج، وفى نقاط المراقبة. وكان أكثر هؤلاء الجنود من جنوب ألبانيا، وكانت مرتباتهم لا تكفى لتغطية نفقاتهم، لذا كان رؤساؤهم يستخدمون جنودا أقل من العدد الحقيقى، بمعنى أنهم يصرفون رواتب ألف جندى، لستمائة جندى فقط، هم العاملون تحت رئاستهم بالفعل، ثم يحولون جزءا من فائض المرتبات إلى مرتبات الجنود الأكفاء، ويحتفظون بالباقى لأنفسهم، وحتى هذا الباقى لا يحتفظون به كله لأنهم كانوا مضطرين إلى دفع جزء من هذه النقود المختلسة إلى أحد أمراء الجيش ليصدق لهم على كل هذه النفقات. ولذا فإن التصديق عليها مثّل دخلا إضافيا لبعض أمراء الجيش. ونفس الوضع بالنسبة لرجال الشرطة أيضا. غير أن مرتباتهم كانت أقل، ولذا كانوا يعيشون عالة على الأهالى، فيأخذون منهم العلف والطعام دون مقابل، والأمر كذلك بالنسبة لشرطة البوسنة والهرسك المسماه " الباندور".

وكان أهالى القرى، وخاصة النصارى منهم، يشكون من هذه الشرطة، حتى بلغت شكاوى النصارى مسامع الدول الأجنبية.

وعند توجهنا لتفتيش الروم ايلى بصحبة الصدر الأعظم " محمد باشا القبرصي"، كان أحد أسباب الشكوى اعتداء جنود الشرطة على النصارى. وببحثها تبين أن جنود الشرطة كانوا يقيمون فى منازل النصارى فى القرى التى يصلون إليها ويعيشون عالة على الأهالى فى طعامهم وشرابهم. ولما أمر الصدر الأعظم فى أثناء وجوده فى " نيش " بكتابة الأوامر اللازمة لمنع هذه التصرفات منعا باتا، قلت له: "يجب أولا أن نطلع على سجلاتهم ". وعند دراسة وفحص الدفاتر، تبين أن الراتب الشهرى للشرطى من الفرسان، يبلغ حوالى أربعون قرشا. وهذا الراتب يكفى لعلف دابته فقط، أما نفقات معيشته هو وأسرته، فلم تكن تدخل فى إطار هذا الراتب. وإذا طالبناهم بأداء واجباتهم على خير وجه بدون أن يأخذوا علفا أو طعاما من أحد مجانا، فهو تكليف بغير المستطاع.لذا تقرر رفع مرتبات الشرطة أولا إلى الحد الذى يكفيهم، ووضع لائحة بضرورة التوقيع فى دفتر عند استلام المرتب مثل العساكر النظامية، حتى لا تكون هذه المرتبات نهبا لهذا وذاك. وتقرر عرض الأمر على الدولة بعد عودتنا إلى إستانبول ، لتبدى الرأى فيه.

وبمجرد العودة إلى إستانبول تشكلت لجنة فى مقر قيادة الجيش، برئاسة السردار الأكرم "عمر باشا" للبدء فى تنظيم شرطة تسمى بالجاندارمة، وكان كل أعضاء اللجنة من أمراء الجيش، وليس من بينهم أحد من ذوى الخبرة بالمسائل الإدارية، أو ممن يعرف دور الشرطة فى الممالك المحروسة، ولذا دُرس الأمر من ناحيته العسكرية فقط. وقد أُدرجت فى اللائحة مواد جيدة، فيما يتعلق بتنظيم الشرطة والتوقيع على دفاتر استلام المرتبات.

ولأن الجيش النظامى هيئة مسلحة تتحرك بصورة جماعية، لذا كانت الوحدة الرئيسية فى سلاح الفرسان هى اللواء. أما فى المشاة، فهى الكتيبة. أما بالنسبة للشرطة، فلأن طبيعتها أن تعمل فى أماكن مختلفة، كان الأمر يتطلب أن تكون

الوحدة الرئيسية فيها مكونة من مجموعات صغيرة، لتتمكن من أداء وظيفتها. وكان لابد من مراعاة هذا الأمر عند إنشاء وحدات الشرطة، على ذلك تم تخصيص لواء شرطة كامل لكل ولاية على حدة، على أن يعتبر اللواء هو الوحدة الرئيسية، فى الشرطة مثلها فى هذا مثل الجنود النظاميين.

وتختلف الولايات من حيث الاتساع وعدد السكان وأهمية الموقع. فعلى سبيل المثال، لو تم تخصيص لواء شرطة لولاية "سلانيك "، لن نجد له مكانا يستوعبه، وعندئذ تكون الشرطة المستخدمة أزيد من الحاجة، فيوضع اثنا عشر جنديا فى أقسام الشرطة التى يمكن أن يقوم عليها خمسة أو ستة جنود. كذلك فى ولاية كبيرة كولاية " أدرنة "، التى تزيد مساحتها عن مساحة ولاية " سلانيك "، لا يكفى أن يعمل فيها لواء شرطة واحد. وتم تعيين مقدم الشرطة من بين قادة الفرق النظامية المتقاعدين، ورئيس اللواء من المقدمين المتقاعدين. أما هؤلاء، ففضلا عن أنهم من الضباط الذين لا يصلحون للعمل، فإنهم كانوا يجهلون أحوال الألوية والولايات الأخرى، التى ذهبوا للعمل بها، فاتسع المجال هناك لظهور قطاع الطرق واللصوص. لكن لما ألغى منصب مقدم الشرطة بموجب اللائحة المذكورة، انتخب بدلا منهم آخرون من بين النقباء،ونقباء من بين الملازمين، وكان يهون من الأمر أنه سيتخرج من بين هؤلاء ضباط أكفاء فى المستقبل.

وفى أثناء تنفيذ نظم الشرطة هذه فى الروم ايلى، وولايات سوريا، وحلب أولا، وتكوين لواء شرطة فى كل من ولايتى البوسنة والهرسك، ولم يكن من الممكن تقسيم هذه الولاية على الأقضية والمواقع الأخرى، تم الاحتفاظ بأكثر رجال الشرطة السابقة المسماة (الباندور)، واستخدمت العساكر العاملة الأخرى فى بعض المواقع، وإذا كانت الضرورة قد اقتضت حينذاك أن يستخدم " الباندور " فى بعض النواحى، فإنه بعد توزيع رجال الشرطة بهيئتها الجديدة على المواقع المحددة لها، لم تعد هناك حاجة إلى استخدام " الباندور " فى كثير من الأماكن.

وفى ذلك الحين، كان يطلق على متصرف الإقليم لقب " قائمقام "، وعلى قائمقام

القضاء لقب "مدير"، وعلى مدير الناحية لقب "موظف الضبط". ولذا لم تعد هناك حاجة لوجود موظف الضبط فى الأماكن التى بها ضابط الشرطة. وكانت مرتبات الأقضية قليلة وثابتة، وفى حاجة إلى أن ترفع بعض الشيء، لذا فبعد توزيع جنود شرطة الهرسك على المناطق والمواقع المناسبة، تم رفع مرتبات المديرين حسب أهمية ومساحة كل قضاء، كما وفرت الحكومة أيضا ما يزيد على ستة ملايين قرش شهريا، من المبالغ التى توفرت نتيجة إلغاء وظيفة مدير الأمن من أماكن كثيرة، ومن إجراء التعديلات اللازمة على الجنود العاملين.

واستمرت فترة إقامتى ـ عبدكم ـ فى الهرسك خمسة شهور، ورغم انشغالى ببعض المسائل المهمة التى ذكرتها، كنت أباشر أيضا الشئون المالية والإدارية، المتعلقة بالمهمة التفتيشية، ثم رجعتُ ـ عبدكم ـ مع الهيئة التفتيشية إلى مركز الولاية فى سراى البوسنة، لاقتراب الشتاء.

التشكيلات العسكرية فى البوسنة والهرسك

بعد الواقعة الخيرية[1] شكلت الدولة العلية جيوشا نظامية، لكنهما فشلت فى إخضاع بعض المناطق للتجنيد مثل البوسنة. وقد سبق إرسال جيش الدولة إلى البوسنة ست مرات انهزم فى مرتين منها وانتصر فى أربع. وفى المرة الأخيرة كان انتصار السردار الأكرم "عمر باشا" ومع هذا لم يمكن إخضاع أهل البوسنة للتجنيد.

وفى أثناء قيامى بالتفتيش فى البوسنة ـ على النحو السابق ـ سألت "فؤاد باشا" فى هذا الأمر، فقال: "لو رأيت الوقت والحال مواتيان، قم على الفور بترتيب جنود محليين من البوسنة ولابد أن يكون لهم زى موحد".

ومع أن القيام بمثل هذا الأمر الخطير لا يكون بمجرد أمر شفوى، إلا أننى لثقتى الكاملة فى "فؤاد باشا"، لم أغفل دراسة تشكيل جنود نظاميين. وبمجرد وصولى إلى الهرسك، وفى أثناء قيامى بتسوية ومباشرة ما يتعلق بالمهمة التفتيشية،

(1) أى واقعة إلغاء الانكشارية سنة ١٨٢٦م.

استطلعت رأى أعيان الولاية الذين يترددون على "موستار" من المركز والضواحى لمقابلتى، ولمست استعدادهم وتقبلهم للأمر. لكننى فهمت كذلك أن سكان الحدود فى بعض نواحى الهرسك، وفى سنجق "بهكه" يتسمون بالغلظة لذا يتحاشاهم أعيان الولاية. فشرع عبدكم فى إعداد وتهيئة أسباب ومقومات هذا العمل، وبدأت مناقشة هذه المسالة سرا مع "فؤاد باشا"، الذى كان صدرا أعظم ووزيرا للحربية فى ذات الوقت ونحن فى الطريق من "موستار" إلى البوسنة.

كان "فؤاد باشا" مشغولا حينذاك بالإصلاحات المالية والإدارية، وكان عبدكم مشغولا بالشئون المالية والإدارية المتعلقة بالمهمة التفتيشية، وأيضا بتنظيم الأمور العسكرية، ولذا كنت فى أثناء وجودى فى سراى البوسنة أتبادل الرأى فى هذا الخصوص مع وجهاء الولاية، بهدف تنفيذ النظم العسكرية فى البوسنة.

وشَرْح النظم العسكرية ذات الصلة بالمهمة التفتيشية شرحا مفصلا يحتاج إلى كتاب، لذا فمن المناسب عرضها عرضا مجملا يبين كيف نجحنا فى اجتذاب البوشناق وجعلهم يُقبلون على التجنيد، وهم الذين أشهروا السلاح مدة أربعين عاما كى لا يتم تجنيدهم.

فأى قوم مهما كانوا جفاة بدائيين، لابد وأن لديهم مدخلا يتصل بالأخلاق أو التقاليد يمكن استمالتهم من خلاله ويستجيبون لو استدرجوا منه. أما إذا أخذوا بالشدة، فإنهم يخافون ويفرون. والبوشناق قوم أشداء وأولو بأس، وقد أهدرت أعوام طوال سدى فى سبيل تجنيدهم، فكل من كلفوا بهذا الأمر أخطاوا المدخل (وكما يقال) سحبوا الجمل من ذيله بدلا من عقاله.

وعندما أمعنت النظر فى هذا الأمر، رأيت أنه يتعين أولا إقناع من هم فى البوسنة والهرسك، ممن يسمون " أركان الولاية "(١)، وعددهم حوالى عشرين، أربعة منهم مفتو الأقضية الأربعة؛" تراونيك"(٢)، وسراى البوسنة، وقلعة "غرادجاج"(٣)،

(1) هم كبار موظفى الولاية بعد الوالى، مثل القاضى والدفتردار والسكرتير.

(2) تراونيك Travnik:أحد أقاليم ولاية البوسنة، ويوجد قضاء فى نفس الإقليم يحمل اسم " تراونيك".

(3) تعرف أيضا باسم " قضاء قلعه ".

وثلاثة منهم كبار أعيان سراى البوسنة، وأولهم "أوزون عبد الله أفندى"[1]، أحد أعضاء مجلس الولاية الكبير[2]، ومن الموالى الذين يتقدمون على كل أركان الولاية. وكان أغلب من عداهم من كبار الولاية من الوجوه والأشراف أعضاء مجالس الإدارة، وبعضهم من الشخصيات المحترمة، التى تقيم فى مزارعها الخاصة. وممن يحظون بثقة وحب كـل البوشناق. كذلـك كان "أوزون عبد الله أفندى" معروفا وموضع ثقة الولاية كلهـا، عمـيق التفكـير، وعـالم بأحوال كل لواء. وابنه هو الفريق "عصمت باشا"، الذى توفى فى العام الماضى فى أثناء عودته من بغداد إلى إستانبول .

ومن بين أركان الولاية أيضا، " محمد باشا البهكي"، وكان يقيم حينذاك بقصره فى سراى البوسنة، وهو "محمد بك البهكى" المشهور، الذى تحارب من قبل مع "بان بلاجيج"، وهزمه هزيمة منكرة، وبسبب شكاوى النمساويين منه أُستدعى إلى البوسنة، وحددت إقامته فيها، وقد نوقش أمر التنسقيات العسكرية مع أركان الولاية، الذين يترددون من الضواحى على سراى البوسنة، إما معهم مباشرة، أو بوساطة " أوزون عبد الله أفندى"، ووضعت أسس العمل.

كان السردار الأكرم "عمر باشا" يدَّعى، بل يعتبر نفسه فاتح الهرسك والبوسنة، ولأنه لم يوفق فى إجراء الترتيبات العسكرية المختلفة فى تلك المناطق، كان يتمنى أن ينفذ هو كل ما سيتم عمله فى هذا الخصوص، ليكون نتاج فكره هو.... بناء على ذلك أصدر "عمر باشا" لائحة بخصوص ترتيب هيئة عسكرية فى البوسنة والهرسك على نسق عساكر الحراسة المحلية. أما "حسين عونى باشا" المعروف، وقائمقام وزير الحربية، فكان يغار عندما يرى أحدا من غير الأمراء العسكريين يؤدى عملا عسكريا يستحق عليه الثناء والاستحسان. ولو أنه لم يستطع أن يعرب

(1) أحد الموالى فى ولاية البوسنة، وأحد أعضاء مجلس كبير الولاية.

(2) هو المجلس الذى يضم وجوه وأشراف الولاية، ويضم أيضا كبار الموظفين فى الولاية، مثل المفتين، والقضاة، وكبار التجار. ومهمته النظر فى الأمور التى تهم الولاية بشكل عام.

عن هذا علنا، بسبب العلاقة الوثيقة التى بينى وبين "فؤاد باشا"، إلا أنه كان لا يتوانى عن القيام خفية بأى عمل من شأنه أن يؤخر ويعوق الإجراءات التى أقوم - عبدكم العاجز - بها.

بناء على ذلك، عندما أثير فى إستانبول أمر ترتيب هيئة عسكرية فى البوسنة، على نسق الحرس المحلى، وفق لائحة "عمر باشا"، ظهر التردد لاحتمال عدم استجابة البوشناق لها، عندئذ ورد الأمر السامى المؤرخ غرة شعبان سنة ١٢٨٠هـ الموافق الثلاثين من ديسمبر ١٨٣٦م، وجاء فيها أنه: "عند مناقشة أمر ترتيب جنود حراسة فى كل من البوسنة والهرسك، على نسق الحرس المحلى، واحتمال عدم تقبل أهالى المناطق المذكورة له بسبب خشونتهم وجهلهم، لذا رؤى أن الحكمة تقتضى تهدئة خواطرهم فى هذا الخصوص قبل البدء فيه، وأن يشرح لهم أن الدولة العلية تنوى تجنيد حرس محلى، بالقدر الذى يكفى احتياجات تلك المنطقة، وأن الغرض من هذا استتباب الأمن فى الولاية وحماية الأهالى، وسوف يراعى كل ما يتعلق بانتظام وراحة هؤلاء الجنود، ولن يرسلوا إلى المناطق الأخرى كبقية الجند، إنما سوف يعملون بالتناوب فى نطاق حراستهم، وأن يتم استطلاع رأى البوشناق فى هذا الخصوص، ويشرح لهم كل ما يلزم شرحه، وأن يتم بث الطمأنينة فى نفوسهم بشتى الطرق المناسبة، وعلى أن يتم تبليغنا بما يتجمع لديكم من معلومات وتصورات".

أما عبدكم، فقد التقيت بكبار أركان الولاية عدة مرات، وتبادلت معهم الأفكار فى هذا الخصوص، وتقرر إجراء تنسيقات عسكرية فى البوسنة والهرسك، وافتتاح مدرسة إعدادية عسكرية فى سراى البوسنة. وأصبحتُ آمل أن يتم تدريب البوشناق، وأن تصلح أحوالهم، وأن يتم تعمير منطقة البوسنة، فهى بمنزلة الحديقة الجميلة فى الممالك المحروسة. والسبب الرئيسى فى خوف البوشناق وإحجامهم عن الانخراط فى سلك الجندية أنهم من سكان المناطق الباردة ولم يألفوا الغربة، وما يشغلهم هو أن يرسل المجندون من بينهم إلى بلاد بعيدة، مثل جزيرة العرب[1]،

[1] هى شبه الجزيرة العربية، وأحيانا يعنى أيضا سوريا والعراق، بالإضافة إلى شبه الجزيرة العربية.

ومناطق الأكراد[1]. وكنت واثقا أنهم ماداموا لن يذهبوا خارج البوسنة، فلن يكون لديهم ثمة اعتراض، وعندئذ يمكن إجراء التنسقيات العسكرية فى البوسنة. وكان سكان قضاء "نقشيك" يتحركون دوما وهم مسلحون مثل عساكر الحراسة لأن منطقتهم يحيطها متمردو الجبل الأسود والمناطق العاصية من جميع الجهات، لذا تصورت أن يتم تنظيمهم على غرار عساكر الحراسة، وتعمم هذه النظم فى النواحى والأقضية الواقعة على طول خط امتياز الجبل الأسود، حيث إن ناحيتى "قوريانيج"[2]، وأقضية "قولاشين"[3] تشبه "نقشيك"[4]، وكذلك بالنسبة لسكان الجبال فى "إشقودرة "، وبذلك تتم محاصرة منطقة الجبل الأسود. ولما كان سكان الحدود فى إقليم "بهكه" أهل جفاء وبداوة، فقد اتخذوا من هذا ذريعة لتطبيق نظام الحرس المحلى هناك أيضا، حيث إن نظام الحرس المحلى كان مطبقا آنذاك فى ولاية "خرواتيا" المجاورة له. والسبب فى هذا التفكير هو وجود بعض ذوى القوة والذكاء من بين أركان الولاية فيه. ولأن دولة النمسا كانت تفكر فى إلغاء نظام الحرس المحلى فى "خرواتيا"، وأن تجرى هناك أيضا تنسيقات عسكرية، لذا كنت أريد أن أضم إقليم "بهكه" أيضا إلى دائرة التنسقيات العسكرية.

بناء على ذلك، فقد ذكرت فى العريضة التى قدمتها فى منتصف شهر شعبان ردا على الأمر السامى السالف الذكر (إن ترتيب الحرس المحلى ضرورى بالنسبة لقضاء "نقشيك" فى المقام الأول، وبعد ذلك يجب أن ينفذ فى قضاء "قولاشين"، وناحية "قوريانيج"، التى تعيش حتى الآن بنظام العشائر، ويكون من المناسب أن تعممه بعد ذلك فى النواحى الأخرى الواقعة على خط امتياز الجبل الأسود، لكن ينبغى

---

(1) منطقة الأكراد، وكانت فى ذلك الوقت فى غرب آسيا، فى المنطقة الواقعة بين الدولة العثمانية وإيران. وكان الجزء الأكبر منها يقع فى الدولة العثمانية. وهذه المنطقة يغلب عليها الطابع الجبلى، وأهل هذه المنطقة من العشائر المتنقلة، التى تغير محل إقامتها مع حلول فصل الصيف أو الشتاء، طلبا للمرعى، وكلهم مسلمون.

(2) قوريانيج Korianiç: ناحية تتبع قضاء " تره بين "، فى سنجاق الهرسك.

(3) قولاشين Kolaşin: أحد أقضية " سنجاق يكى بازار "، فى ولاية البوسنة.

(4) نقشيك Nikşik: أحد نواحى " سنجاق الهرسك "، وتقع على خط امتياز الجبل الأسود.

وعلى الفور، تلا الشيخ الخطيب آيات كريمة مناسبة للموقف، وردد مفتى "ترونيك" أيضا دعاء جميلا. وظهرت على وجوه الجميع علامات رجاء قبول الدعاء، وتبادلوا التهنئات، ثم انفض المجلس. وشاع فى كل أنحاء المدينة فى ذلك اليوم أن مسألة تعليم الجند التى ظلت موضع نزاع طوال أربعين سنة جرى حلها، فتبدلت حال الأهالى، وأصبحوا فى حال غير الحال.

ومع أن البرقيات بين إستانبول وسراى البوسنة كانت صريحة لنا، إلا أننى أرسلت على الفور برقية بأن المجلس العام وافق وصدق على قرارات مجلس أركان الولاية، وبرجاء عرض الاقتراح بارتداء عساكر البوسنة ملابس كتيبة الاستطلاع، ذات الشريط الأخضر، وإصدار الفرمان العالى وإرساله.

وبسبب ما أشار إليه خطيب المسجد فى كلمته، ظل أمر عدم استخدام عساكر البوسنة خارجها، شرطا مبهما. فقد ورد فى المرسوم العالى بدلا من هذا الشرط، أن تُضم عساكر إلى وحدات البوسنة.

والغريب أن أناسًا بهذا الشكل ليس لهم حظ من المدنية حتى الآن كالبوشناق كانوا (فيما مضى) يخافون من ارتداء ملابس كتيبة الاستطلاع متى طُلب منهم هذا بل يشهرون السلاح كى لا يرتدوها. ها هم الآن يرغبون فى ارتدائها بإرادتهم. كذلك الشيخ الخطيب الذى ضحى بأهم شروط البوشناق وهو عدم استخدام عساكر البوسنة خارجها، فى سبيل أن ترتدى عساكر البوسنة هذا الزى (الأخضر) ولم يستطع البوشناق أن يعترضوا.

وكان الشتاء فى البوسنة هذا العام، شتاء طويلا قارسا، ومع حلول فصل الربيع، تذوب الثلوج فتبدو أوراق الشجر والمراعى خضراء مثل الزمرد، ويخرج الأهالى للنزهة فى شوق وطرب، وتبدأ فتيات مدينة سراى البوسنة فى الرقص أمام عشاقهن، فى مناطق النزهة، ويرددن الأغانى التى نظمنها باللغة البوسنوية، ويلمحن فيها إلى ملابس كتيبة الاستطلاع، ذات الشريط الأخضر، ومضمون أحد هذه الأغنيات يقول:

"جاء للمفتش أمر السلطان، أنفق ذهبا يتدفق كالماء،
زوّج البنات ليلدن غزاة، وجنودًا بملابس خضراء".

وشباب البوسنة الذين كانوا يخافون من رؤية الجند، أصبحوا الآن يستمعون بنشوة إلى هذه الأغنيات وهى تتردد على ألسنة الفتيات، وكبر أملنا فى استقرار فكرة التجنيد فى البوسنة.

لم تحظ منطقتى البوسنة والهرسك بإحصاء سكانى، وذلك لأن الدولة لم تكن تستعين بها فى الحروب. وقد اتضح من دفاتر التعداد التى وضعت تقديريا لسكان هاتين المنطقتين، أن عدد الشباب الذى فى سن التجنيد، يقدر - دائما - بحوالى الثمانمائة. ولذا سوف يتم تشكيل لواءين يضمان ستة كتائب استطلاع، يتم استبدالهما مرة كل ثلاث سنوات، وقد تقرر أن يتشكل فى العام الأول اللواء الأول من مجندين، ويتشكل اللواء الثانى فى السنة التالية، وفى السنة الثالثة تكتمل الألوية الثلاث. ولكن ينبغى انتظار المرسوم العالى لكى يتم تكوين اللواء الأول.

وحتى لا يمر الوقت هباء فى انتظار وصول المرسوم العالى، تحركنا [الفرقة التفتيشية] من سراى البوسنة فى أواخر ذى الحجة، ووصلت إلى "طاشلينه" للتفتيش على بعض المراكز المجاورة، لتثبيت فكرة الجندية فى الأماكن التى نذهب إليها. وبعد أن درسنا هناك بعض المسائل الإدارية والمالية، ذهبنا فى أوائل عام ١٢٨١هـ [١٨٦٤م] إلى "سينيچه"(١) مركز سنجق "يكى بازار" فى ذلك الوقت.

وعندما نوقش أمر الجندية مع الوجوه الأشراف سواء فى "طاشلينه" أو فى "سينيچه"، أبدوا تقبلهم للفكرة وأعلنوا شكرهم لتطبيق كل ما قرره أركان الإيالة فى سراى البوسنة، على ناحية "يكى بازار". لكن لما كانت حالة أقضية "قولاشين"، "وغوسينه" تشبه حالة "نقشيك"، فقد أفصحوا أنه من المناسب أن يطبق على هذين القضائين، ما سيطبق فى "نقشيك".

---

(1) سينيچه Siniçe مركز قضاء فى "سنجاق يكى بازار"، بولاية البوسنة.

وفى حروب الجبل الأسود السابقة، كان سكان الجبل الأسود يهاجمون "قولاشين"، فإذا ما التحم أهلها معهم، منى كلا الجانبين بخسائر فادحة. وكان سكان " قولاشين" يضطرون إلى ترك الدار والديار، لأن سكان الجبل الأسود كانوا يهاجمونهم بأعداد غفيرة، بالإضافة إلى أنه لم تكن تقدم لهم حينذاك أى مساعدة من المناطق المجاورة. فيتفرقون فى سنجق "يكى بازار"، ويقوم سكان الجبل الأسود باستغلال أراضى "قولاشين" وزراعتها.

وفى أثناء وجودنا فى "يكى بازار" طلب سكان "قولاشين" مساعدتهم على العودة إلى بلادهم. ولذا تم استدعاء أمير اللواء "محمود باشا" أحد أمراء الفرقة العسكرية فى الهرسك[1]، إلى "سينيچه"، وعند استدعائه من "إشقودرة" انضم إليه "حسين حسنى أفندى"، وهو أحد رؤساء فرق الأركان الحربية العاملين برفقة المهمة التفتيشية، ومعه الكتائب الموجودة فى تلك المنطقة، وعدد من العساكر العاملة. وسلمت إليه المعدات وكافة اللوازم الأخرى، وخرجا مع جنودهما. أما مهاجرو " قولاشين "، فقد جاءوا من كل صوب وحدب وانضموا إليهم فى أثناء الطريق، حسبما هو متفق عليه من قبل.

وعندما وصلوا إلى "قولاشين" وهم على هذا النحو، حاول أهل الجبل الأسود تخويفهم بإطلاق بعض الأعيرة النارية، لكنهم لم يستطيعوا أن يصمدوا طويلا أمام الهجمات الشجاعة التى قام بها أهل "قولاشين" اعتمادا على وجود العساكر السلطانية، وفر أهل الجبل الأسود هاربين من "قولاشين". كذلك بدأ كل من "محمود باشا"، "وحسين أفندى" فى إصلاح الخنادق هناك وإنشاء قلاع فى بعض المواقع المهمة.

وقد ظلت الإجراءات المذكورة فى طى الكتمان خشية أن يسمع بعض السفراء بالأمر، فيقولون للباب العالى: "توقفوا، ولا تفعلوا شيئا، فلننتظر ونحقق فى الأمر. ولو صدر للباب العالى أمر على هذا النحو، ستصبح الإجراءات موضع نقاش، وإلى

(1) هو المشير " محمود باشا " قائمقام المشير فى " أدرنة " الآن (جودت).

أن تتضح حقيقة الموقف، يكون فصل [الربيع] قد انقضى. ولأن قضاء "قولاشين" منطقة مرتفعة وشديدة البرودة، فمن الطبعى أن يؤجل الأمر إلى العام التالى، ويستمر الوضع هكذا إلى ما لانهاية. لكن هذه المناطق نائية وإلى أن يشيع الأمر فى البوسنة والهرسك، يكون قد تم البت فيه واستقر أهالى قضاء "قولاشين" فى "بلنغه" وقراها. ويصبح الأمر فى حكم المنتهى، ثم يبلغ الأمر بعد ذلك بفترة طويلة إلى الباب العالى.

وقد أظهر "محمود باشا" إخلاصا وحماسة، فى السيطرة على "قولاشين"، واستقرار أهلها، لكنه سرعان ما استقال بسبب اعتلال مزاجه، وعين أمير لواء يدعى "سليم بك" بدلا منه، وقد أتم هو "وحسين حسنى أفندى" إصلاح خنادق "قولاشين"، وأتموا بناء القلاع وبقية الاستحكامات العسكرية.

وقد طبقت فى "يكى بازار" هذه المرة التعديلات العسكرية التى سبق إجراؤها فى الهرسك، ونتيجة التعديلات التى أدخلت على الجند العاملة، توفرت للحكومة أموالا، بلغت مائة واثنى عشر ألفا وأربعمائة قرش شهريا.

رجعنا" سينيچه " فى اليوم الثامن من شهر محرم الموافق العشرين من شهر يونيو، ووصلنا إلى "ويشغراد"[١]، ومنها اتجهنا إلى "طوزلاى زير"[٢] مركز سنجاق "ايزورنيق"، وفى أثناء انشغالنا بالتفتيش على أحوال تلك المناطق وأعمال المزارع، شاع أن هناك بعض الاضطرابات فى منطقة "بهكه"، ولكى نقترب منها تحركنا من "طوزله" ووصلنا إلى ناحية سنجق "بنالوقه"[٣] مرورا بالضفة اليسرى لنهر البوسنة.

تحريض النمسا لمسلمى البوسنة

حدث فى سنجق "بهكه" أن حاول بعض موظفى النمسا، إثناء البوشناق عن

(1) ويشغراد Vişeğrad: أحد أقضية " سنجق سراى "، بولاية البوسنة.

(2) طوزلاى زير Tuzla-ı Zır: جزء من " طوزله " " بسنجق ايزورنيق"، بولاية البوسنة، وينقسم هذا القضاء إلى ناحيتين " طوزلاى بالا "، "وطوزلاى زير "، ويطلق عليهما المملكتان.

(3) بنالوقه Banaluka: أحد السناجق الخمس، التى تتكون منها ولاية البوسنة

قرارهم [الخاص بالتجنيد]. وقالوا لسكان منطقة الحدود وهم دائمو الصلة بأهالى "خرواتيا": "لقد قبلتم الانضمام إلى الخدمة العسكرية، مع أن الدولة العلية تمر بأزمة مالية، ولن تستطيع دفع رواتبكم الشهرية". وثبت أن سكان الحدود ردوا عليهم بقولهم: "ليس من ديننا أن ننخرط فى الجندية طمعا فى المال، فهذا حق دولتنا وديننا علينا كما أن هذا ما رآه أركان الولاية وأفتى به مفتو الأقضية الأربعة، وليس بوسعنا أن نتراجع". وعندما علمنا بثبات سكان الحدود، وهو أشد ما كان يقلقنا فى مسألة تنظيم الجيش، تأكدنا أنه لن يظهر للتردد أثر لدى سائر البوشناق.

فى تلك الأثناء علمنا بوصول أمير اللواء "صالح باشا" إلى البوسنة حاملا المرسوم العالى، وأنه فى طريقه إلى سراى البوسنة، ومنها إلى "اكشى صو"، وهى منطقة تفيض بشرا. وقد أطلق عليها هذا الاسم بسبب مياهها المعدنية، وهى مياه جد مفيدة، ويأتى إليها الناس فى الصيف من كل مكان، ومن النمسا فيقيمون فيها لعدة أسابيع، وبها نزلٌ ضخمة لإقامتهم.

عندما وصلنا "اكشى صو" وجدت الوالى "عثمان باشا"، ومعه الكثير من وجوه وأشراف البلدة، فأقمت بها بضعة أيام، ثم جئنا جميعا إلى مدينة سراى البوسنة عاصمة الولاية لاقتراب موعد شرف وصول المرسوم العالى.

وفى أثناء مرورنا وتفتيشنا على المناطق المجاورة على النحو السابق، شاعت بعض الأراجيف فى تلك المناطق، تقول إن: "هناك بوادر ثورة عظيمة فى البوسنة، وإن الأهالى سيعلنون العصيان". وقال أمير اللواء "صالح باشا" أيضا إنه سمع فى أثناء مجيئه عن طريق الطونة وصاوه[1]، أن هناك اضطرابًا كبيرًا فى البوسنة.

وكان السماح لبعض موظفينا على الحدود فى تلك الأثناء بالسفر إلى النمسا للعلاج، مؤيدا لهذه الأراجيف. وقد فسر بعض الناس استئجار الباشا الوالى أحد الخانات داخل قلعة سراى البوسنة للاستجمام والإقامة، بأنه بسبب خوفه وقلقه.

وحقيقة الحال أنه لم تكن هناك ثورة فى البوسنة، إنما مجرد تحول وتغير فى

(١) نهر كبير يمر من النمسا والمجر، ويصب فى نهر الطونة.

الأحوال. فعند عودة عبدكم العاجز إلى سراى البوسنة، كان حضرات المدربين يحثون الناس على التدريب العسكرى، كما كانت الفتيات فى المتنزهات يرددن للشباب أغنية " الجندى ذى الرداء الأخضر ".

وعندما عرف موعد وصول " صالح باشا " إلى مَرسى "بروت" الواقع على نهر "صاوه"، أرسلتُ إلى هناك فصيلة من الفرسان النظاميين وعددًا من فرسان الشرطة. ودعوتُ أركان الولاية وواحدا أو اثنين من وجوه وأشراف كل قضاء، ليكونوا فى سراى البوسنة فى العاشر من شهر ربيع الأول، وجاءوا جميعا فى اليوم المحدد، وانتظروا وصول المرسوم العالى، ومن لم يتمكنوا من الحضور لعذر شرعى، أرسلوا أبناءهم لتسجل أسماؤهم ضمن الجيش.

قامت لجنة مكونة من وجوه مدينة سراى [البوسنة]، ومن التجار ذوى النفوذ، بفحص دفاتر المناطق لمعرفة عدد من يلزم تجنيدهم من مدينة البوسنة هذا العام، وبالتالى فقد اتضح الأمر، وزال كل أثر للتردد بين البوشناق، وعليه فقد داخلتنا الطمأنينة والأمان.

وفى يوم الأربعاء الرابع عشر من شهر ربيع الأول، تأكد وصول "صالح باشا " إلى سراى البوسنة بالمرسوم العالى. فأقيم سرادق فى منطقة تبعد عن المدينة مسافة ثلاثة أرباع الساعة[1]، ووصل كل الأمراء والموظفين وأركان الولاية ووجوه وأشراف البلدة معًا إلى هناك، وقد أرسلت من قبل إلى هناك فصيلتان من الفرسان، ليكونوا فى استقبال القادمين، ووصل " صالح باشا "، ونزل فى السرادق المعد. وخرج بضعة آلاف من الأهالى إلى خارج المدينة راجلين وركبانا، ولم يخرج بعض وجوه البلدة إما بسبب المرض أو التمارض. وأيا ما كان السبب، فإن بقاءهم داخل المدينة أثار دهشة الكثير، وكان هذا سببا فى ظهور بعض الضيق على وجوه بعض أركان الولاية ممن أيدوا فكرة الجندية.

والواقع أن حدوث مثل هذه التأثرات الوجدانية أمر طبيعى، حيث إن هذا اليوم

(1) مسير الساعة يعادل ثلاثة أميال أو خمسة كيلو مترات.

كان بداية عهد جديد بالنسبة للبوشناق، ومع هذا فقد كان من غير المستبعد فى أيام تغير كهذه، أن تقع حوادث كبيرة لأسباب صغيرة، فقد كانت علامات التمرد تظهر فى البوسنة كلما أثير موضوع التجنيد. ومع هذا لا يمكن القول بانقطاع المخاوف تماما، لأن الرأى العام فى مثل هذه الأحوال يحتاج إلى وقت كاف. أما فى البوسنة فإن الرأى العام كان بجانبنا، ولذا لم أشعر بالقلق.

وحينذاك صعدتُ على ربوة صغيرة، وجاء "صالح باشا" وهو حاملا المرسوم العالى داخل حافظة من قماش الأطلس، يضمها إلى صدره ووقف إلى جانبى واصطف جانبى الباشا الوالى، وأركان الولاية وأعضاء المجلس الكبير والأعيان وكبار التجار وأصحاب النفوذ فى انتظار الكلمة.

وبعد أن خطبت فيهم لتحريك حماستهم، وذكرتُ الأحداث التاريخية (للبوسنة) والأخلاق الراسخة والمزايا التى يتمتع بها البوشناق، وأبديتُ أسفى لتخلفهم فترة طويلة على الرغم من ظهور عظماء من بينهم فيما مضى، وقلت: " إن البوسنة تشبه كتابا مهترئ الغلاف، إلا أنه سليم المحتوى، وكما ترمم أربطته، فإن هذا الوضع القائم، يشبه الكتاب القديم، وأربطته هى هذا المرسوم العالى. وإننى سعيد وفخور بهذا، حيث إن ختام مهمتى يصادف البدء فى تنفيذ أمر فيه خير لكم. هذا الأمر هو تنفيذ الأحكام العظيمة الواردة بهذا المرسوم العالى، وحين يُقرأ عليكم المرسوم العالى بمشيئة الله تعالى، ستعرفون قدر هذه التوجيهات، وما فيها من آيات الرحمة من جلالة السلطان ظل الله، بما يؤيد كلامى، وتوفوه حقه من الشكر ". عندئذ قال " الوالى باشا ": "أعرف أننى محظوظ لأن هذا الخير العميم تم فى فترة ولايتى".

وترجم "أوزون عبد الله أفندى" هذه الكلمة إلى اللغة البوسنوية،لأن أكثر الموجودين يجهلون التركية، وقرأها على الناس بصوت مرتفع،ثم أبلغنى ردهم جميعا " بقولهم نحن يا سيدى لا نستطيع أن نقول إننا نستحق كل هذا المدح، الذى مدحتنا به و لكننا جميعا نشكركم لأنكم عرفتمونا على هذا النحو، وإن كان يعيبنا شىء، فهذا العيب فى الغلاف فقط". وعندئذ ظهرت علامات الفرح على كل

الموجودين، وانفرجت أسارير الوجهاء الذين فى قلوبهم تردد وقلق، وضحك الموجودون - وهو أمر ضرورى - من قوله: "إن كان يعيبنا شىء، فهذا العيب فى الغلاف فقط". ووسط مظاهر السعادة هذه، صدر الأمر للموكب بالتحرك،وكان طول الموكب مسافة نصف الساعة، وقد دخل هذا الموكب الضخم العظيم المدينة، وأودع المرسوم العالى مقر الحكومة.

وبعد يومين أى فى يوم السبت السابع عشر من شهر ربيع الأول، قُرئ المرسوم العالى، على الباشا الوالى فى "آت ميدان"الواقع فى مواجهة المعسكر السلطانى، ثم عقبت على هذا بقولى: " إننى لا أرى ضرورة للحديث عن شجاعة البوشناق فالتاريخ شاهد عليها، وهى من الأمور المعروفة والمسلم بها فى كل مكان، وكل ما ينقصهم هو التدريب، وها هو ذا المرسوم العالى، قد قرئ وفتح لكم هذا المجال، إن اليوم هو تاريخ جديد للبوسنة والهرسك، كما أن ضرورة التدريب العسكرى أمر ثابت شرعا وعقلا والتجربة أيضا تشهد بذلك.وبعد ذلك، فسر مفتى الهرسك الآية الكريمة: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَ فِى سَبِيلِهِۦ صَفًّا كَأَنَّهُم بُنْيَٰنٌ مَّرْصُوصٌ ﴾[1]. وبين ضرورة أن ينتظم كل واحد منهم (فى سلك الجندية) وفائدة التدريب، وبعد أن وضح للحاضرين باللغة البوسنوية واللغة التركية، أن الحروب تعتمد على الجنود المنظمة المدربة، توجه "درويش أفندى" مفتى "تراونيك" إلى الله بالدعاء، كما دعا مفتى سراى البوسنة بدعاء بليغ فصيح. وما أن انتهوا من دعائهم، حتى رددت الآلاف المجتمعة فى الميدان كلمة آمين، على نحو أخذ بمجامع القلوب، كما ردد جنود الفرسان والمشاة السلطانية، الذين اصطفوا فى الميدان، لعزف السلام، هتاف ليحيا جلالة السلطان ثلاث مرات، فأشعلوا حماسة ومحبة البوشناق.

وبعد ذلك انصرف كل من الباشا الوالى، وأركان الولاية، وأعضاء المجلس الكبير من الاحتفال، وفى أثناء دخولهم من الباب الكبير المطل على ميدان المعسكر،

(1) سورة " الصف "، الآية رقم (٤).

بغرض تناول بعض المشروبات والترويح عن أنفسهم لبعض الوقت، اندفع كثير من الناس إلى داخل المعسكر من الباب الجانبى، وظهر نوع من الفوضى داخل المعسكر. ونهضنا لاستطلاع الأمر، فاتضح أن الشباب فى أثناء مسارعتهم لتسجيل أسمائهم ضمن الجيش، هجموا جميعا [على باب المعسكر] كى يدخلوا دفعة واحدة، ليسجل كل منهم اسمه قبل الآخر، وبذا لم يعد هناك وقت لتناول أى مشروبات، فأمرت قائلا: "قدموا الزى العسكرى للشباب الآن". وأخرجت ملابس كتيبة الاستطلاع ذات الشريط الأخضر، وانشغل أركان الولاية وأعضاء المجلس الكبير حتى المساء، بتسليم الملابس للشباب، وعلى الفور أصبح جنود كتيبة الاستطلاع الذين فى الثكنات، والأفراد الذين ارتدوا هذه الملابس الجديدة كالأخوة الأشقاء. وأخذوهم معهم إلى عنابرهم الخاصة بهم، وفى ذلك اليوم، أصبح البوشناق حريصين على الجندية، حتى إن الشباب من فرط ازدحامه كانوا يتدافعون فى أثناء دخولهم المعسكر. وكان بعض أعيان البلدة يبحثون عن أبنائهم فى منازلهم وفى الطرقات، ليسجلوا أسماءهم فى سجلات الجيش، وفى الوقت نفسه يمضى الأبناء ليسجلوا أسماءهم عن رضى وطواعية، ويرتدوا الزى العسكرى، ثم يبلغوا آباءهم.

وحدث أن جاء ثلاثة إخوة، وسجل كل منهم اسمه دون علم الآخرين، ثم جاء والدهم ورغب فى أخذ أحدهم، ولم يوافق أىّ من الثلاثة أن يخرج [من الجيش]، فأُخرج واحد منهم بالقرعة الشرعية، وسُلم لوالده. وكان المتصور بعد إحصاء عدد المتطوعين، أنه إذا ظهر نقص فى عدد الجنود، أن يستكمل هذا العدد إما بإجراء القرعة الشرعية، أو بأى سبيل آخر، كتقديم عدد من الناس للعمل كجنود معاونة. لكن اتضح أن عدد المتطوعين فى سراى البوسنة أكبر من العدد المطلوب تجنيده منها. وانتقلت هذه الظاهرة من مركز الولاية إلى المناطق المجاورة، وقد تجمع فى مراكز الأقضية، شباب أقضية وسناجق سراى البوسنة، "وايزورنيق"، المقرر أن يقيدوا ضمن الكتيبة الأولى، وحمل مديرو الأقضية الأعلام، وتقدموهم وقرعت الطبول، وأخذوهم واتجهوا نحو سراى البوسنة مباشرة، وعندما اقتربوا من المدينة،

بغرض تناول بعض المشروبات والترويح عن أنفسهم لبعض الوقت، اندفع كثير من الناس إلى داخل المعسكر من الباب الجانبى، وظهر نوع من الفوضى داخل المعسكر. ونهضنا لاستطلاع الأمر، فاتضح أن الشباب فى أثناء مسارعتهم لتسجيل أسمائهم ضمن الجيش، هجموا جميعا [على باب المعسكر] كى يدخلوا دفعة واحدة، ليسجل كل منهم اسمه قبل الآخر، وبذا لم يعد هناك وقت لتناول أى مشروبات، فأمرت قائلا: "قدموا الزى العسكرى للشباب الآن". وأخرجت ملابس كتيبة الاستطلاع ذات الشريط الأخضر، وانشغل أركان الولاية وأعضاء المجلس الكبير حتى المساء، بتسليم الملابس للشباب، وعلى الفور أصبح جنود كتيبة الاستطلاع الذين فى الثكنات، والأفراد الذين ارتدوا هذه الملابس الجديدة كالأخوة الأشقاء. وأخذوهم معهم إلى عنابرهم الخاصة بهم، وفى ذلك اليوم، أصبح البوشناق حريصين على الجندية، حتى إن الشباب من فرط ازدحامه كانوا يتدافعون فى أثناء دخولهم المعسكر. وكان بعض أعيان البلدة يبحثون عن أبنائهم فى منازلهم وفى الطرقات، ليسجلوا أسماءهم فى سجلات الجيش، وفى الوقت نفسه يمضى الأبناء ليسجلوا أسماءهم عن رضى وطواعية، ويرتدوا الزى العسكرى، ثم يبلغوا آباءهم.

وحدث أن جاء ثلاثة إخوة، وسجل كل منهم اسمه دون علم الآخرين، ثم جاء والدهم ورغب فى أخذ أحدهم، ولم يوافق أىّ من الثلاثة أن يخرج [من الجيش]، فأُخرج واحد منهم بالقرعة الشرعية، وسُلم لوالده. وكان المتصور بعد إحصاء عدد المتطوعين، أنه إذا ظهر نقص فى عدد الجنود، أن يستكمل هذا العدد إما بإجراء القرعة الشرعية، أو بأى سبيل آخر، كتقديم عدد من الناس للعمل كجنود معاونة. لكن اتضح أن عدد المتطوعين فى سراى البوسنة أكبر من العدد المطلوب تجنيده منها. وانتقلت هذه الظاهرة من مركز الولاية إلى المناطق المجاورة، وقد تجمع فى مراكز الأقضية، شباب أقضية وسناجق سراى البوسنة، "وايزورنيق"، المقرر أن يقيدوا ضمن الكتيبة الأولى، وحمل مديرو الأقضية الأعلام، وتقدموهم وقرعت الطبول، وأخذوهم واتجهوا نحو سراى البوسنة مباشرة، وعندما اقتربوا من المدينة،

استقبلتهم الفرق الموسيقية، واتجهوا على الفور إلى المعسكر السلطانى، وانضموا إلى الكتيبة الأولى، ومن سياق هذه الأحوال، لم تعد هناك حاجة لإجراء القرعة الشرعية، حيث إن عدد شباب البوسنة كان يزيد عن المطلوب، وكان هذا مؤشرا على تأجيل إجراء القرعة إلى العام التالى.

أما "تذكره جى زاده درويش بك"، وهو من أركان الولاية، وسليل أسرة عريقة فى "ترواتيك". وكان يحمل رتبة قائمقام لواء فرسان التيمار، الذى تم تكوينه من قبل، فقد اختير هذه المرة قائمقام للفرقة الخامسة فى البوسنة، التى اشترك فى تشكيلها على النحو المذكور. وعلى الفور شكلت لجنة تحت رئاسة وإشراف أمير اللواء "كَنج أحمد باشا"، مكونة من بعض أركان الولاية والضباط المؤهلين، وكلفت اللجنة بترتيب وتنظيم العساكر الجديدة أولا بأول.

أما "عصمت بك" الذى كان يعمل كاتبا فى لواء الشرطة، وهو ابن "أوزون عبد الله أفندى" كبير أركان الولاية، فقد عين أمين اللواء. واختير ابن أحد وجوه سراى البوسنة، ليعين سنجقدارا.

وارتدى شباب البوسنة، الذين قيدوا أسماءهم فى الجيش، ملابس الاستطلاع، وكانت الفتيات تناديهم فى أثناء سيرهم فى الشوارع بقولهن: "حبيبى يا ذا الرداء الأخضر". وقد أدى هذا إلى ازدياد حب البوشناق للجندية، وأصبحت لديهم رغبة شديدة فى تعلمها، لدرجة أنه إذا ذهب أحد أفراد كتيبة الاستطلاع إلى السوق، كان يحيط به اثنان من البوشناق ويرافقانه فى ذهابه وإيابه، ليتعلما منه الخطوة العسكرية.

وسراى البوسنة مدينة أنشأها العثمانيون. فقد أمر جلالة السلطان "محمد خان الثانى" ببناء قصر فى هذا الموقع، فأقيمت من حوله الخانات والمنازل والمحال، وأصبحت مدينة كبيرة. ولذا سميت سراى البوسنة. وقد أقيم مؤخرا المعسكر السلطانى مكان ذلك القصر، و ها هى ذى الكتيبة الأولى من اللواء الأول فى البوسنة، يتم تكوينها فى هذا المعسكر. وقد اتخذت قصبة "ترواتيك" مركزا للكتيبة الثانية، وصدر أمر بتجمع العساكر الذين سيقيدون ضمن هذه الكتيبة فى المعسكر

السلطانى فى "تروانيك". وقد اختير مساعدو المقدمين وضباط هذه الكتائب من الكتائب النظامية، واختير مساعدو المقدمين من أبناء الأمراء، وسُمح باختيار الملازمين من أبناء الأمراء المحليين، ومع هذا فقد اتضح أنه من الضرورى أن يوجد بينهم ضباط مدربين من خريجى المدرسة الحربية لتدريبهم وتعليمهم، وأن يرقى اثنان من رتبة ملازم ثانٍ فى البوسنة إلى رتبة ملازم أول، وأربعة من المساعدين الأكفاء من الكتائب النظامية الموجودة فى البوسنة إلى رتبة ملازم ثانٍ، ثم يلحقوا بفصائل البوسنة، ويكون بقية الملازمين من الأمراء المحليين، ويكون نصف الرقباء ممن يحملون رتبة عريف المدربة بالكتائب النظامية، ويختار النصف الآخر من أبناء الوجهاء، وهكذا تم تنظيم العرفاء بشكل مشترك.

ولما كانت رتب ومرتبات الضباط سوف تحتسب من تاريخ وصول المرسوم والأوامر السلطانية، فقد استثنيت كتائب البوسنة فى هذه المرة ولمرة واحدة فقط. وذلك حسب الإذن السنى، الذى تم الإحسان به عليهم، بهذا الاستثناء. وتم اعتبار رتب ومرتبات ومخصصات الضباط من تاريخ إبلاغى - عبدكم - بها، وقد ازداد إقبال ضباط الكتائب النظامية على كتائب البوسنة، ولذا فقد أجريت انتخابات دقيقة جدا لاختيار أكفئهم.

وكان هؤلاء الضباط يعاملون الجنود الجدد معاملة الأبناء والإخوة، واعتنوا عناية شديدة بأمر تعليمهم وتدريبهم. وحولت إحدى الكتائب فى معسكرى البوسنة وترونيك إلى فصل دراسى، خُصص لتعليم الجنود، وأرسل من إستانبول عدد كاف من الرسائل والمطبوعات، ولما كان أكثر الجنود الجدد أميين، يجهلون القراءة والكتابة، فقد تخرج أغلبهم بعد ثلاث سنوات، وهم يستطيعون القراءة والكتابة بدرجة طيبة. والحاصل، أنه أصبح كل لواء من ألوية البوسنة مدرسة لتعليم البوشناق.

وكانت ملابس وأسلحة الكتيبتين الأولى والثانية، تصل على دفعات عن طريق "سلانيك"، وبعد إنهاء استعدادات إكمال هذه الكتائب، تقرر تكوين كتيبة ثالثة فى

الهرسك، فقد انتقلت أفكار الجندية من البوسنة إلى هناك، وبدأ شباب سنجق الهرسك، فى التجمع فى " موستار "، وشباب "يكى بازار " تجمعوا فى سينيچه ويكى بازار. وعلى الفور، أرسلنا لهم موظفين مخصوصين لتدريبهم وتنظيمهم. وتم اختيار وتعيين ضباط لهم بشكل مختلط على النحو المذكور، وطلب " فؤاد باشا" برقيا، أن ترسل الملابس والأسلحة اللازمة لهذه الكتيبة فورا.

وقد ابتكر " فؤاد باشا " لألوية البوسنة علما جديدا أحمر اللون وعلى نسق جديد. ذلك لأنه رجل محب للابتكار، وعندما عرض العلم الذى تم تخصيصه للواء البوسنة، على الحضرة السلطانية، أبدى جلالة السلطان " عبد العزيز خان " إعجابه به، وأصدر مرسوما بتخصيص هذا العلم للواء الأول من جيش الخاصة السلطانية. وأن يعمل علما بدلا منه لجيش البوسنة، وأمر بعد ذلك بتعميم هذا العلم فى كل الألوية. بناء على ذلك صدر الأمر بتخصيص العلم الأحمر، الذى صنع أولا للواء الأول من جيش الخاصة، والعلم الثانى إلى اللواء الأول من كتائب البوسنة.

وقد استدعى الأمر بقائى فى سراى البوسنة فترة تزيد على الشهر، انتظارا لوصول العلم، حيث إنه يجب أن أحضر بنفسى مراسم تسليمه.

وبعد أن تم تدريب الكتيبة الأولى من اللواء الأول فى البوسنة، وتعليمها مبادئ الجندية، ركزت الجهود أولا بأول لتعليم هذه الكتيبة كيفية إجراء مراسم العرض العسكرى، ليكون هذا ضمن مراسم تسليم علم اللواء. وقد تولت كتيبة الاستطلاع الموجودة فى المعسكر أمر تعليمهم، وبدأوا فى التدريب الشاق. وكان البوشناق حريصون جدا على التعليم، لدرجة أنهم كانوا يقطعون الليل فى التعليم داخل المعسكر، واستطاعوا خلال شهر واحد أن يتقنوا إجراء مراسم العرض العسكرى.

ولما كانت المصلحة تقتضى أن تجرى مراسم التسليم بشكل مهيب، لذا أعد نشيد جميل بلغة البوشناق لينشد فى يوم التسليم. ووضع نقيب الموسيقى لحنا له من المقام

الموسيقى الذى يفضله البوشناق، وجعل منه معزوفة جميلة ليرددوها معا. ومطلع هذه المنظومة هو: " هلموا تعالوا تحت اللواء ".

ولم يكن أحد غيرهم يعلم عن هذا الأمر شيئا، أو يعرف كيف سيتمكن عساكر البوسنة من أداء مراسم العرض العسكرى. ووصل العَلَم فى منتصف ربيع الآخر. وفى يوم الأربعاء الموافق العشرين من نفس الشهر، وذهب " الوالى باشا " وأمراء الجيش والموظفون المدنيون وموظفو القصر والعلماء جميعا إلى مقر الحكومة بملابسهم الرسمية. وتحركنا جميعا فى الموكب المُعَد، وامتطى "صالح باشا " صهوة جواده، وأمسك فى يده العلم داخل حافظة، واتجه إلى ساحة ميدان الخيل أمام المعسكر السلطانى، الذى سبق أن تُلى فيه المرسوم العالى. ووصل إلى منطقة قريبة من باب المعسكر الكبير المطل على الميدان. واصطف على جانبى الميدان عدد من جند جلالة السلطان من الكتائب الموجودة فى المعسكر، وأدوا التحية. ونظرا لازدحام الميدان بالناس، فقد تجمعت النساء فى المنازل المطلة على الميدان، ليشهدن الموكب، وزينت أسطح المنازل بالفتيات اللائى جلسن للفرجة، وأصبحت أسطح المنازل وكأنها حدائق زهور.

ودخل " صالح باشا " من باب المعسكر المذكور، وربط العلم بالصارى، وفى أثناء رفعه خرج من الباب الجانبى للمعسكر مجموعة من جنود الكتيبة الأولى المدربين فى البوسنة ـ والذين سجلوا أسماءهم أولا ـ وهم يحملون البنادق. أما الذين سجلوا أسماءهم مؤخرا وتعلموا فقط الخطوة العسكرية، فقد تقدموا واشتركوا بدون بنادق. وفى أثناء تقدمهم صوب الميدان وهم على هذا النحو، بدأت فرقة الموسيقى السلطانية فى عزف المقطوعة السابقة ليسيروا على أنغامها وهم يرددون كلماتها، وفى الوقت نفسه كان كل الموسيقيين يرددون بلغة البوشناق بصوت واحد مرتفع: " هلموا تعالوا تحت اللواء ". وقد أثارت هذه الأنغام دهشة الموجودين وإعجابهم بعازفى الموسيقى العسكرية.

أما العساكر الجديدة، فقد تقدمت صوب الميدان فى انتظام تام، وأتمت مسيرتها،

وكان الناس يظنون أنها كتيبة الاستطلاع القديمة، لكن عندما رأوا "درويش بك" قائمقام اللواء، وبعض أبناء الأمراء والوجهاء ضمن الضباط، ثارت شكوكهم. وقال بعض الأمراء والآغاوات الذين بجوارى بلغة البوشناق: "هذه الكتيبة هى كتيبة جنودنا الجدد". فقال البعض الآخر: "لا يا صديقى، إنهم الجنود المدربة". فرد عليهم آخرون: "حسنا، لكن ضباطنا يقودنهم، ألا ترونهم".

وبينا هم يتحدثون على هذا النحو، وصلت العساكر فى مجموعات متتالية إلى الطرف الأقصى من الميدان، والتحموا جميعا فى مجموعة واحدة، وسرعان ما اصطف الجنود فى تشكيل ميدانى بناء على الأمر الصادر إليهم من "درويش باشا". عندئذ قلت ـ عبدكم ـ للواقفين بجوارى: "أيها البوشناق، انظروا ها هى ذى الكتيبة الأولى من جيش البوسنة، فشاهدوا أثر تدريب شهر واحد فقط". وعندئذ اعتلتهم الدهشة والفرح، لدرجة أن الدموع انهمرت من عيون بعض الوجوه والأشراف حتى ابتلت لحاهم، وبدت على وجوهم علامات التأثر والإعجاب.

وفى هذه الأثناء انفصل "درويش بك" ومعه بعض الضباط عن الكتيبة، وتقدموا حتى وصلوا إلىّ. وكان "الوالى باشا" يمسك بجراب العلم السلطانى، فأمسكتُ ـ عبدكم ـ العلم وسلمته إلى الضباط المشار إليهم، وقلت: "أيها البوشناق الغزاة، ها هو ذا علم اللواء الأول فى جيش البوسنة، وهذا العلم السلطانى هو الهدية الأولى للبوسنة من جلالة سلطاننا العظيم، وإن هذا لفخر عظيم للواء الأول. كما أن المحافظة على عظمة وشرف هذا اللواء فريضة على كل البوشناق، فقد اكتمل الآن لواؤنا. وإننى سأقوم بتسليم هذا العلم إلى الكتيبة الأولى نيابة عن كل اللواء. فيا ضباط وجنود الكتيبة الأولى، إن هذا لمن دواعى الشرف لكم، فقد انقضى ثلاثون يوما على قراءة المرسوم العالى فى هذا الميدان، وقد تعلمتم خلال هذه الفترة القصيرة، ولذا فإننى أسلمكم بنفسى علم اللواء، وقد حُرمتم النوم والراحة، وبذلتم كل جهودكم ليل نهار. لكنكم نلتم المجد والخلود، وإننى لا أشك بعد هذا فى أنكم سوف تحافظون أنتم وإخوانكم على عظمة وشرف هذا العلم السلطانى.

فشرفه هو شرف ومجد سلطاننا ودولتنا وأمتنا، الذى تقسمون اليوم على المحافظة عليه. لكن هل تعرفون معنى المحافظة على شرف العلم السلطانى ؟ قد يقال إن ذلك يكون بألا يطاله التراب وبأن يحفظ فى مكان أمين، ولكن للتراب والغبار وآثار الرصاص لا تخل بشرفه، بل إن شرفه ومجده يزداد بآثار الرصاص، وما تحدثه به من ثقوب. إن شرفه فقط أن يظل خفاقا أمام العدو، وأن تضحوا بأرواحكم فى سبيله، ها هى ذى أمانة السلطان، فاحملوها".

وصدر أمر بإرسال علم صغير إلى كل كتيبة من كتائب البوسنة، بالإضافة إلى علم اللواء. وقمت بتسليم علم الكتيبة الأولى إلى " ابوزر أغا " مقدم الكتيبة الأولى، وعلى الفور قام إمام الكتيبة الأولى بالدعاء، وهتف بعده الجنود الجدد: " فليحيا جلالة السلطان " ثلاث مرات، ثم أطلقت المدافع من القلعة عشرين طلقة، ووقف الجنود فى شكل مجموعة، ومروا أمامنا وأدوا عرضا عسكريا جميلا، ثم عادوا إلى المعسكر من نفس الطريق، الذى أتوا منه، واصطفوا مرة أخرى وهتفوا: " فليحيا جلالة السلطان " ثلاث مرات، ثم ثبتوا علم اللواء أمام باب المعسكر، وخصصوا واحدا منهم لحراسته، وظل أهل المدينة حتى المساء يتوافدون على موقع العلم للتفرج عليه، حيث إنهم لم يكونوا قد رأوا علما من قبل، وأصبحت المنطقة التى أمام المعسكر مطافا لمن يودون رؤية العلم. وانشغل الشباب والفتيات عن العشق بالتفرج على العلم.

وبعد إجراء مراسم العرض العسكرى، اقترب منى قناصل الدول الصديقة، الذين حضروا مراسم تسليم العلم لتهنئتى ـ عبدكم ـ وأبدوا إعجابهم واستحسانهم، حيث إنهم لم يسمعوا أو يروا جنودا يجرون مثل هذا العرض العسكرى، بعد شهر واحد من بدء تدريبهم، ولا حتى فى الدول الأوربية التى أوجدت مثل هذا النظام.

وبعد إجراء مراسم تسليم العلم، انتهت مهمتى فى سراى البوسنة، فذهبت إلى "ترونيك"، واصطحبت معى أمير اللواء "أحمد باشا" وسلمت علم الكتيبة الثانية للجنود الجدد الموجودين فى معسكر السنجق.

وحتى ذلك الحين لم يكن يمنح أى وسام عثمانى لأحد من أصحاب المناصب العلمية. أما عبدكم، فقد أحسن على بصفة استثنائية بوسام عثمانى من الدرجة الثانية، ذلك مكافأة لعبدكم على الترتيبات العسكرية التى تمت بها فى البوسنة.

والحق جنود سنجقى "بنالوقه" "وبهكه" بالفرقة الثانية، ولما كان متطوعو "بنالوقه" على وشك القدوم إلى "تراونيك"، وبلغت "بهكه" فى اليوم الثانى من شهر جمادى الأولى، ووجدت فى معسكرها خلافا غريبا بين أمراء الحدود ومقدم الكتيبة، ذلك أن زعماء مناطق الحدود الذين كان يخشى جانبهم فيما يتعلق بأمر الجندية، قام بعضهم بإحضار أبنائه، وأحضر البعض الآخر إخوته، وبعضهم أحضر أقاربه المتطوعين، وقدموهم إلى معسكر الجيش كى يكتسبوا أولوية على المقيدين فى الجيش بالفعل. وكانت حصة كل قضاء فى البوسنة من المتطوعين يتم إبلاغها إلى "بهكه" كل فى ورقة منفصلة، ولما اتضح أن متطوعى الحدود أزيد من المطلوب، رفض مقدم الكتيبة هذا العدد الزائد، وأراد أن يعيدهم، أما سكان الحدود، فكانوا يرفضون هذا، لأنهم كانوا يعتبرون خروجهم من الجندية بعد انخراطهم فيها أمرا يمس شرفهم، كذلك كان مقدم الكتيبة لا يستطيع أن يقبل أعدادا أزيد من المقدار، الذى أبلغ إليه. ووقع الطرفان فى حيرة، فأصدرتُ فور وصولى إلى "بهكه" أمرا إلى مقدم الكتيبة بقبول الأعداد الزائدة دفعا للنزاع.

ولم يقبل زعماء الحدود أن يقيد أبناؤهم وإخوانهم ضمن الضباط، وذلك احتراما للأصول التى اتخذت فى بقية السناجق. وأصروا على أن يقيدوا ضمن الجنود، وبعد أن يتعلموا الجندية، يصبحون ضباطا بالشكل المناسب، ولم يكن هناك سبيل سوى أن يقيدوا جميعا ضمن الجنود، ويجب النظر إلى ساكنى مناطق الحدود هؤلاء، والذين يقال إنهم قوم همجيون، على أنهم يعرفون تماما معنى الجندية الحقة.

وقد أثار تصرف وسلوك سكان الحدود، حماسة الناس فى بقية الأقضية، وفى فترة قصيرة جاء متطوعون أكثر من العدد المقرر عن كل قضاء، وتجمعوا فى "بهكه"، وأرسلوا على الفور إلى " ترونيك ".

وفى تلك الأثناء وصلت أيضا ملابس وأسلحة الكتيبة الثالثة، ومع ازدياد إقبال أهالى الهرسك على الجندية، ورد فى التعليمات الواردة من "موستار" أن أكثر الشباب الممتازين الذين قيدوا ضمن الجنود المتطوعين من كل مكان يبلغ دخل الواحد منهم ثلاثة أو خمسة آلاف قرش سنويا.

وبهذا الشكل تم تكوين الكتيبة الثالثة أيضا، وتمت تشكيلات اللواء الأول، ثم تحركت [الفرقة التفتيشية] من "بهكه"، إلى سنجق "بنالوقه" لإتمام المهمة التفتيشية هناك.

وعلى النحو السابق كان الضباط المدربين المنقولين من الكتائب والألوية المختلفة إلى لواء البوسنة، جميعهم من الشخصيات المنتقاة، كذلك كان أكثر الذين أخذوا من أبناء الأسر العريقة فى البوسنة، من ذوى الاستعداد الذين يجيدون القراءة والكتابة، ولذا كانوا يهتمون ويجتهدون فى التعلم وتحصيل الفنون العسكرية بصورة متميزة. وأصبحت كتائب البوسنة منتظمة، وتخرج من بينهم ضباط وأمراء ممتازون، وقد ظهر الانتظام والانضباط المتميز فى كتائب البوسنة، ويرجع هذا إلى ما يتمتع به البوشناق من أخلاق طيبة، وإلى أن ضباطهم من الشخصيات المنتقاة، وهذا يعد أيضا بداية طيبة، لأن الضباط هم روح الجند النظاميين.

وأخيرا رغب جلالة السلطان "عبد العزيز خان" فى رؤية عساكر البوسنة، فأمر بإحضار كتيبة اللواء الأول إلى إستانبول ، وأقاموا فى معسكر طاش، وقد عادت الكتيبة المذكورة إلى البوسنة، بعد أكثر من خمسة شهور قضوها فى المعسكر دون أن تقيد أى جزاءات فى تقاريرهم اليومية، وكان هذا مثارا لدهشة وإعجاب الأمراء العسكريين الموجودين فى الدائرة العسكرية، حيث إنهم لم يروا من قبل كتيبة تقيم فى مكان ما مدة تزيد عن خمسة شهور دون أن يقع من جانبها خطأ واحد من أحد الجنود، ثم أحضرت كتيبة ثانية من كتائب البوسنة إلى إستانبول ، وأقامت هى الأخرى أربعة شهور، عادت بعدها دون أن توقع على أى من جنودها أى جزاءات. وتمت تشكيلات اللواء الأول فى البوسنة على النحو المذكور، وبعد

إحصاء عدد المتطوعين المتوقع عددهم فى السنة التالية، رؤى أن يجند بقيتهم بطريق القرعة الشرعية، وأن يكون فى الأقضية والنواحى التى فى أطراف الجبل الأسود، نوع من عساكر الحراسة المحلية وفق الأصول المرعية فى هذا، على النحو المشروح آنفا. وأن تخصص الإيرادات الجديدة التى ستنتج عن التعديلات والتوفيرات، لمواجهة ما يزيد من مصروفات هذه العساكر الجديدة على ألا تتحمل خزانة الدولة أية مصروفات زائدة. وتذكرت أننى ناقشت ذات مرة أمر تشكيل لواء من الفرسان فى منطقة البوسنة، دون أن تتحمل الدولة نفقات هذا اللواء.

وكنت قد قدمت لائحة أشرح فيها هذا، وقلت فيها إنه: "يوجد فى منطقة البوسنة لواءان دائمان من فرسان الجيش الثالث، لكن لا يوجد معسكر، يكفى لاستيعاب هذين اللواءين فى فصل الشتاء، لذا كانوا يعانون مشقة كبيرة فى أيام الشتاء. ولما كان فى البوسنة كثير من أصحاب الأقضية، وكان أبناؤهم قد اعتادوا ركوب الخيل، لذا كان يشق عليهم أن يكونوا ضمن الجنود المشاة، وأنه لو أنشئ لواء فرسان من المتطوعين منهم، على أن يدبر أبناء العائلات العريقة أمر الخيول والأسلحة، وأن توسم خيولهم بأختام حكومية ويصرف لهم تموينهم ومخصصاتهم ما داموا فى الخدمة العسكرية، وأن تعتبر مدة الخدمة العسكرية بالنسبة لهم اثنتى عشرة سنة. فى السنوات الثلاث الأولى منها يجمعوا فى فصل الصيف، ويدربوا لمدة شهر. وهكذا يتكون لدينا لواء من الفرسان بدون نفقات، ويخصص بدل نقدى لحيواناتهم لن يتجاوز بضعة قروش. ويمكننا التحكم فى زيادة عدد هؤلاء الجنود، أو تخفيض قيمة هذا البدل النقدى. والنتيجة أن يتكون لواء من الفرسان المدربة دون أى مصروفات، ويعاد واحد من لوائى الفرسان النظاميين المذكورين إلى عاصمة الولاية، وفى تلك الأثناء تلقيت أمرا بعودتى إلى إستانبول .

بناء على ذلك تحركت الفرقة التفتيشية من "بنالوقه" فى يوم الاثنين العاشر من جمادى الأولى سنة ١٢٨١هـ [١٨٦٤م]، واصطحبت معها أربعة من عرفاء الكتيبتين الأولى والثانية من اللواء الأول فى البوسنة، شديدى البنية وطوال القامة، ومن ذوى المظهر المتميز، كنموذج لعساكر البوسنة الجديدة.

بين النصرانية والإسلام

وصلنا إلى "غراد شقه"[1]، وفى اليوم التالى تجولنا فى "غراد شقه" النمسا. وفى اليوم الذى يليه، ركبنا الباخرة فى نهر الصاوه، واتجهنا جنوبا. ووصلنا بعد يوم واحد إلى "زمون"[2] الواقعة فى مواجهة "بلغراد"[3]. وجاء الفريق "على باشا" محافظ بلغراد إلى "زمون"، وتقابلنا معه ووقفنا منه على حقيقة الأحوال فى "بلغراد". وبعد أن أقمنا ليلة فى "زمون" سافرنا إلى إستانبول بباخرة "الطونة". والتقينا ونحن فى الباخرة بالسفراء الأوربيين، وهم فى طريق عودتهم إلى إستانبول إثر حلول فصل الخريف، وذلك بعد أن قضوا فترة فى بلادهم.. ومن بينهم "ماركى موتيه"[4] سفير فرنسا فى إستانبول ، والذى أصبح أخيرا وزيرا لخارجية فرنسا. وهو إنسان رقيق عريق الأصل، وقد دار بينى وبينه حوار شيق.

ذلك أنه بعد أن تناولنا طعام الإفطار جلسنا معًا نحتسى القهوة، ونتحاور، وكان بصحبتنا "واصو أفندى" مترجم الهيئة التفتيشية، وكنا نقطع الوقت فى مناقشات تتصل بالسياسة ومباحث الفلسفة. وفى هذه الأثناء، صعد إلى المركب بعض الأمراء من ميناء "الأفلاق"، واشتكوا من الإجراءات التى اتخذت بخصوص المزارع، وعندما سأل "ماركى موتيه" عن نظم الأراضى فى الدولة العلية، بينتُ له الأحكام الشرعية والقانونية المتعلقة بالتصرف فى الأملاك والأراضى، وبينت له الأسس الإدارية فى هذا الخصوص، فقال ممنونا: "كان "نابليون بونابرت" يقول: "لو أننى تدينت بدين لاخترت الإسلام، لأنه لا رهبانية فى الإسلام". لكننى لما أقمت لفترة فى إستانبول ، عرفت أن للعلماء درجات مثل الرهبان، وها أنت ذا فى درجة عالية فى هذه الهيئة العلمية، وقد استطعت بهذه

---

(1) أحد قضاءات " سنجاق بنالوقه "، وتقع على ساحل نهر صاوه.
(2) قصبة تقع على الساحل الأيمن لنهر الطونة، فى مواجهة بلغراد.
(3) بلغراد ويطلق عليها العثمانيون اسم " آق حصار "، بمعنى القلعة البيضاء، وتقع على نهر "الصاوه"، عند مصبه فى نهر "الطونة". فتحها العثمانيون سنة ٩٢٧هـ، فى زمن السلطان " سليمان القانونى "
(4) ماركى موتيه: كان سفيرا لفرنسا فى إستانبول ، ثم أصبح وزيرًا للخارجية الفرنسية.

الصفة الرسمية الروحية أن توفق فى تنفيذ الترتيبات العسكرية فى ولاية البوسنة، وهى ولاية تأبى منذ أمد بعيد أن يجند أبناؤها فى الجيش العثمانى، "فنابليون" لم يستطع أن يقف على حقيقة الأمر، لأنه لم يصل إلى هنا". وعند قول "ماركى موتيه" هذا قلت له: "لقد أصاب " نابليون بونابرت" فى هذا، وقال فيه قولا جميلا. والحقيقة أنه لا رهبانية فى الإسلام، والحديث الشريف يقول: "لا رهبانية فى الإسلام"[1]. وهؤلاء الملتحون الذين رأيتهم ليسوا رهبانا، لأنه ليس لهم صفة روحية رسمية، فالأمة الإسلامية لا تستطيع أن تصبر كالحكومة الروحية على هذه العلاقة المباشرة بين الرهبان والطوائف المسيحية.

فالطفل النصرانى تلده أمه، لكنه يحتاج إلى القس كى يُعمده ويعده نصرانيا، وليعترف بمجيئه إلى الدنيا، وبعد ذلك يحتاج أيضا إلى وساطة القسيس حتى يستطيع أن يعبد الله أو يستغفر لذنوبه. وإذا أراد أن يتزوج لبقاء نوعه، فإن عقد زواجه مرهون بالقسيس، ويحتاج إلى دعاء القسيس ليتصدق على أرواح موتاه، كما أن دفنه بعد موته متوقف على حضور القسيس. وإذا تأخر وصول القسيس، تظل الجنازة قائمة.

ولما كان النصارى فى كل هذه المراسم الدينية مضطرين إلى الرجوع للقساوسة، لذا لم يترك هؤلاء القساوسة ذنبا لم يرتكبوه مع هؤلاء المساكين، خاصة أنهم كانوا يجبرون النصارى ساعة احتضارهم على أن يوصوا بوقف أملاكهم وأموالهم على الكنائس، ويحرمون ورثتهم منها، وهذه التصرفات هى السبب الرئيس فى تحول النصارى فى كثير من مناطق أوربا إلى الإلحاد. أما الإسلام، فيخلوا من كل هذه المصاعب.

---

(1) لا رهبانية فى الإسلام: لم يثبت لفظه، كما قال " العجلونى "، فى كشف الخفا ومزيل الإلباس (ج ٢ / ص ٥٢٨). قال " ابن حجر ": لم أره بهذا اللفظ، لكن فى حديث "سعد بن أبى وقاص" عند "البيهقى": إن الله أبدلنا بالرهبانية الحنيفية السمحة ": وأبى أخرج أحمد فى مسنده (٣/ ٢٦٦) " لكل نبى رهبانية، ورهبانية أمتى الجهاد فى سبيل الله عز وجل".

فالطفل المسلم يولد، فيؤذن والده فى أذنه بالأذان الشرعى، ويسميه دون أن يحتاج إلى شيخ، ثم يكبر الطفل ويتعلم القراءة ومبادئ دينه، فيعبد الله من تلقاء نفسه، فهو يحتاج إلى معلم ليعلمه، لكنه لا يحتاج إلى وساطة الآخرين ليعبد الله. وعندما تقيم الجماعة الصلاة، تختار إماما من بينها، ومع أنه قد جرت العادة على تعيين إمام الجامع لأداء مهمة الإمامة هذه، إلا أن هذا ليس من الضرورات الدينية، فإذا لم يكن هناك إمام، أصبح أحد أفراد الجماعة إمامًا لها، وتقام الصلاة. والله وحده هو الذى يغفر الذنوب عند المسلمين. ولا يلزم لهذا سوى التضرع بقلب خالص، ولا يتدخل أحد بين العبد وربه. وإذا أراد رجل الزواج من امرأة، يعقد عليها إما بحضورهما أو بوكيلين عنهما، ويلزم فقط وجود شاهدين ولا يحتاجان إلى شيخ. والواقع أنه جرت العادة على وجود الشيخ فى أثناء عقد الزواج، وتنحصر أهمية وجوده فى تسجيل أسماء المتزوجين وتحصيل مقدار المعجل والمؤجل من المهر. ويؤدى هذا كنوع من الخدمة، ومع ذلك يقوم إمام الجامع أو الشيخ بالدعاء للتبرك به، كذلك يمكن عقد الزواج حتى فى حال عدم وجود الشيخ.

وإذا أراد أحد المسلمين أن يتصدق على روح موتاه، فإنه يتلو القرآن، ويتصدق على الفقراء،ويهدى ثواب هذا لروح الميت، ولا يحتاج إلى إمام أو شيخ لتوصيل هذا الثواب إليهم. كذلك إذا توفى شخص ما، فإن أمر تكفينه وإقامة صلاة الجنازة عليه، ثم دفنه، فرض كفاية على سائر المسلمين، وإذا لم يؤدوه، يقع وزره عليهم. لكن لما كان من المعتاد أن يقدم مبلغ من المال للإمام فى الجنازات، لذا ترك للأئمة أمر القيام بهذه المهمة، وإذا لم يكن هناك إمام يجب أن يقوم بها أحد الموجودين.

والحاصل، أن هؤلاء الملتحين مثل المؤذن والإمام، كل منهم له عمل ومهمة يؤديها، وليس لأى منهم صفة روحية يمتاز بها عن سائر الناس، والمدرسون الذين يحتلون أعلى درجات المناصب العلمية، والذين يتمتعون بالاحترام والتقدير بين الناس، هم فى مقام الأساتذة الأوربيين، ورفعة مكانتهم وحرمتهم يستمدونها من العلم وشرفه. ومع هذا فإنهم يتمتعون باحترام أكثر بين المسلمين وذلك لتبحرهم

فى الأحكام الدينية أكثر من بقية الناس، وإن القضاة والملالى[1] ينشأون أيضا على هذا المنوال. ولأن إحقاق الحق هو أعظم المهام فى الإسلام لذلك لابد أن يكون القائمون على تنفيذه متميزين عن سائر الهيئات الأخرى فى كل النواحى، ولذا فإن زى العلماء مميز عن ملابس بقية الهيئات الأخرى. بناء على ذلك يطلق على القضاة والملالى لقب الحكام العدول [القضاة]، وهم ليسوا كرؤساء القساوسة، ويطلق لقب كبير القضاة على من يعملون فى وظيفة قاضى العسكر، وهم من نراهم مساوون لكرادلة روما، وشيخ الإسلام هو الذى يتولى مهمة الإشراف على هؤلاء القضاة، وهو وكيل لجلالة السلطان، وهو أيضا لا يتمتع بصفة روحية.

والحاصل أنه لا رهبانية عند المسلمين. والخلافة النبوية التى تعنى إمامة جميع المسلمين، هى فى الحقيقة مهمة جليلة يضطلع بها جلالة السلطان بنفسه، ولا تتعداه إلى شيخ الإسلام أو القضاة والملالى. فكل منهم موظف. يتم عزله أو تعيينه بإرادة جلالة السلطان فحسب. ولا ترتبط بإجراء أى من المراسم الدينية المختلفة، فالأئمة الذين يقيمون صلاة العيد والجمعة ويقرأون الخطبة يطلق عليهم لقب الخطباء، وهم يضطلعون بهذه المهمة بتفويض من جلالة السلطان، فهو نوع من الوكالة، وكل وكالة تسمى وظيفة".

واستمع "ماركى موتيه" إلى شرحى وأبدى شكره، وقال: "لقد أقمت طويلا فى إستانبول ، ولم أستطيع أن أقف جيدا على هذه الأمور". فقلت له: "لقد أقمتم فى منطقة بك أوغلي، ولذا لم تستطع أن تقف جيدا على أحوال إستانبول، ولم أقل كل أحوال المسلمين، وذلك لأن بك أوغلى برزخ بين الدول الإسلامية وأوربا. وإنك ترى إستانبول من هناك بمنظار معظم، لكن النظارات المعظمة التى نظرت بها كانت كلها معوجة".

كنت أتناقش وأتبادل الحوار مع "موتيه" كل يوم على هذا النحو ووصلنا إلى

(1) مُلا: بضم الميم وتشديد اللام المفتوحة، العالم والفاضل والفقيه. وتطلق كلمة " ملا، منلا " على من يحصلون على رتبة " المولوية ".

مرفأ "بوغاز كوى" ثم أخذنا القطار إلى "كوستنجه" وركبنا باخرة بريد البحر الأسود، ووصلنا إلى إستانبول فى اليوم الثانى من جمادى الآخرة سنة ١٢٨١هـ الموافق الحادى والعشرين من تشرين الأول، وبمجرد نزولى من الباخرة، اتجهت إلى الباب العالى، وقدمت إلى "فؤاد باشا" عرفاء جيش البوسنة. فنظر إلى هيئتهم، واندهش وشاهد تدريبهم المبدئى، وأبدى إعجابه بهم، ثم قدمتهم إلى جلالة السلطان فى أثناء مراسم صلاة يوم الجمعة، فأمر جلالة السلطان بإلحاق العرفاء بالأربع والعشرين عريفا المرافقين لجلالته.

وقد أمر جلالته بالإحسان على عبدكم بواحدة من البنادق التى وزعت على عساكر البوسنة، لتكون وسام فخار لعبدكم، محفور عليها العبارة التالية: "تذكار تقدير من الهيئة العسكرية إلى صاحب السماحة [١] "جودت أفندى"، وهو من الصدور قضاة العسكر[٢]، وذلك لما أبداه من همة بالغة فى تبليغ أهالى البوسنة الشجعان، شرف الانخراط فى سلك الخدمة العسكرية، فى الدولة العثمانية".

ترتيب الأوضاع فى البوسنة والهرسك

عند عودة عبدكم من البوسنة، جاء "فؤاد باشا" إلى المجلس الأعلى ليحضر المناقشات بنفسه وبناء على المعلومات التى قدمها عبدكم، تم توحيد منطقتى البوسنة والهرسك، وشُكلت منهما ولاية واحدة، وأُرسلت صورة من لائحة الولايات إلى البوسنة.

وفى السنة التالية تم تكوين لواء البوسنة الثانى فى مكانه، بعد إجراء القرعة الشرعية، ووضعت الترتيبات العسكرية فى البوسنة والهرسك موضع التنفيذ الكامل.

---

(1) اللقب الرسمى، الذى يطلق على من يحملون رتبة قاضى العسكر.

(2) الصدور العظام: لقب يطلق على قضاة العسكر فى الدولة العثمانية، وهو من أعلى الرتب العلمية، استعمل للمرة الأولى فى زمن السلطان " مراد الأول "، وهو ليس من الوظائف العسكرية .M. Z. Pakalın, a. g. e.، C. II, sh. 229.

أما فى منطقة الجبل الأسود، فقد بُدِء فى تنظيم جنود الحراسة المحلية، التى أعدت على نسق عساكر الحراسة، فى منطقة " نقشيك " أولا، على النحو السابق. ولما كان الضباط المكلفين بتكوين فرقة عساكر الحراسة هذه، يجهلون القواعد الدقيقة الواجب مراعاتها فى مثل هذه الأمور، فقد عينوا خادم أحد زعماء "نقشيك" ضابطا. وسجلوا سيد هذا الخادم الضابط، جنديا تابعا له. وبسبب مثل هذه الأمور المغايرة لطبيعة الحال والأحوال، اتسم العمل بالفوضى ولم ينجح الضباط فى تنظيم هؤلاء الجنود المحليين.

وكنت أنا العاجز، آمل فى تعميم هذه الأصول فى "إشقودرة" بعد تنفيذها فى الهرسك "ويكى بازار". وكان اللاتين سكان الجبل والمسلمون فى "إشقودرة" متحابين وعلى وفاق، لأن قساوسة الجزويت لم يكونوا قد تدخلوا بينهم بعد. فكان اللاتين سكان الجبل يكونون مع المسلمين جيشا (واحدا) على نحو يقوى رابطة الوحدة بينهم. وكانت هذه القوة تتغلب دائما على أهل الجبل الأسود، وقد أثبتت أحداث "غوسينه" التى وقعت بعد معاهدة برلين صحة هذا. لكن ما الجدوى وقد حدث تهاون منذ البداية فى إجراء ترتيبات عسكرية فى "إشقودرة".

وعند الحديث عن تشكيل لواء الفرسان فى البوسنة، أُحيل التقرير المقدم إلى "فؤاد باشا" فى هذا الشأن إلى دار الشورى. وذهبت مرة أو مرتين إلى دار الشورى لمناقشته، ورأيت أنه ليس هناك بين أعضاء دار الشورى من يمكنه تفهم مثل هذه الأمور الدقيقة؛ فمنهم من يرفضه لهذا السبب، ومنهم من يرفضه لذلك. أما "حسين عونى باشا" قائمقام وزير الحربية، فكان لا يسمح بتواجد أحد من غير العسكريين عند مناقشة الأمور العسكرية.

بناء عليه لم أتمكن من الاستمرار فى التوجه إلى دار الشورى. وبسبب ظهور حرب قوزان فيما بعد على النحو الذى سنذكره آنفا، فقد أهمل ترتيب الفرسان فى البوسنة، بل وأصبح الأمر فى طى النسيان.

وعند عودة السفير الفرنسى "ماركى موتيه" إلى إستانبول على النحو السالف، توجه إلى الباب العالى، وأثناء لقائه "بفؤاد وعالى باشا" أبدى سرورا بالغا بحديثه مع عبدكم. وعندما قال "ماركى موتيه": "إننى لم أكن أعرف أن هناك رجلا متفتحا بهذا الشكل". قال "فؤاد باشا": "إن العلماء هم أساتذتنا الذين يتخرجون فى المدارس العالية". فأبدى "موتيه" أسفه لأنه لم يكن يعلم بوجود رجال على هذا النحو فى إستانبول . ثم نهض وانصرف وهو يقول: "ليتنى ألتقى ببعضهم". فقال "عالى باشا" "لفؤاد باشا": "أرأيت ما فعلت، ها هو ذا الرجل يريد أن أعرفه بالعلماء وقضاة العسكر. فأى معتوه منهم أقدمه له، أأقابله بالشيخ" زاده "مفتى جبل تكفور!!". والحقيقة حسبما ذكرنا من قبل، أنه بذهاب العلماء الأجلاء مثل " عارف حكمت بك "، "والمولى رشيد " لم يظهر من يملأ مكانهما، وندر من يمكن أن يقال عنهم علماء بالمعنى الحقيقى.

وأثناء وجود عبدكم فى البوسنة دار حديث فى البلاط السلطانى، حول تولية عبدكم منصب شيخ الإسلام، فقيل إننى مشغول الآن بالترتيبات العسكرية، أما "ماركى موتيه " فكان يثنى على عبدكم فى غير حضورى، وقد حضر لزيارة عبدكم فى منزله.

وعندما أثير هذا الأمر فى مجلس" فؤاد وعالى باشا " قال " كامل بك" تشريفاتى الخارجية المعروف: "إنكم تحلون بعض المشكلات السياسية بوضع السفراء والعلماء، وجهًا لوجه. أما لو أصبح " جودت أفندى " شيخا للإسلام، فيصبح للسفراء نفوذ فى دار الفتوى أيضا، فلتفكروا فى هذا الأمر جيدا. وكان " فؤاد باشا " رجلا واسع الصدر، لذا أخذ هذه الكلمات من قبيل الدعابة، أما " عالى باشا " فهو رجل واهم، ولذا أعطى هذه الكلمات اهتماما. ومع أننى ـ عبدكم ـ لم أعلم شيئًا عن هذا الأمر، إلا أننى كنت فى كل أمر أضع مصلحة الدولة ـ مهما كانت ـ نصب عينى، فأعرض رأيى وأوضحه وفقا لها. وذلك حسب المنهج الذى وضعته لنفسى والتزمت به.

تجنيد غير المسلمين

عند تجنيد العساكر المعاونة من كل أنحاء البلاد أثناء حرب القرم، طرح السؤال التالى: "ترى هل من الممكن تجنيد القوزانيين ومشاركتهم فى الحرب؟". وحينذاك جاء "بيزانى" رئيس المترجمين الإنكليز إلى "رشيد باشا"، وقال له: "لو قدمتم الضمانات الكافية، يمكن أن نرسل القوزانيين إلى الحرب".

فأبدى "رشيد باشا" خوفه قائلا: "إذا استمر هذا الوضع فى "قوزان" لفترة أخرى، فمن شأنه أن يؤدى إلى التدخل الأجنبى فيها، وبالتالى يكون "القوزان" حكومة ذات وضع خاص. والواقع أن سيطرة الدولة [العثمانية] على قوزان غير سارية إلى الآن، إلا أنها أيضا ليست ذات حكومة معترف بها من الدول الأجنبية، أما إذا تركناها عرضة للتدخل الأجنبى فسيصبح هذا وبالا علينا، لذا ينبغى علينا ـ ليس الآن، ولكن مستقبلا ـ أن نقر سلطتنا على "قوزان". وكلما نوقشت مسألة تجنيد التبعة غير المسلمين بعد حرب القرم، لم يمكن الانتهاء فيها إلى رأى. وقد وضع هذا الأمر موضع الدراسة مرة أخرى بعد تناقص عدد من هم فى سن التجنيد، وضيق النطاق الذى تجرى فيه القرعة العسكرية. ووضعت مسألة تجنيد غير المسلمين موضع الدراسة، أمام لجنة برئاسة "فؤاد باشا" وباشتراك خواص الوزراء.

وقد سُئلت ـ عبدكم ـ عن رأيى فى هذا الموضوع، حيث إننى كنت أحد أعضاء هذه اللجنة، فأجبت بقولى: " إذا تم تجنيد التبعة غير المسلمين مع الجنود المسلمين جنبا إلى جنب فى كتيبة واحدة، فلابد من وجود قسيس مع هؤلاء، شأنه فى هذا شأن الشيخ الإمام (مع الجنود المسلمين)، ولو أنه كان قسيسا من طائفة واحدة، لهان الأمر، لكن هناك مِلل متعددة من التبعة غير المسلمين، فهناك الأرثوذكس، والكاثوليك، والأرمن، واليعقوبيون، والبروتستانت، وكل واحد منهم مختلف عن الآخر، وبالإضافة إلى هذا، نجد أن الكاثوليك ينقسمون إلى طوائف مختلفة هم اللاتين والأرمن الكاثوليك، والملكانية وهم الروم الكاثوليك، والمارون، والسريان، والكلدان، وكل من الملكانية والمارون خصم للآخر منذ زمن.

وإذا تكلمنا عن البلغار، نجد أنهم يبغضون الأروام، رغم أنهم يتفقون معهم فى المذهب الأرثوذكسى، وعلى هذا فكل فريق من هذه الطوائف يريد قسيسا خاصا به، واليهود بدورهم يريدون حاخاما. لذا يلزم الكنيسة ذات الطوائف المختلفة حشدا من رجال الدين. وفى الأيام الدينية نجد أن للمسلمين شهر رمضان، ويقابل هذا عند النصارى أياما دينية خاصة بهم، فكيف يمكن إدارة حشد بهذا التباين. وعندما يجد القائد العام نفسه فى حرج، فإنه يلجأ إلى البلاغة العسكرية لإثارة حمية الجنود، وتشجيعهم على الصبر والثبات وحثهم على التضحية، وإن أكثر الكلمات تأثيرا فى المسلمين هى الفتح والشهادة، وكلمة " هيا أيها الشباب، تقدموا لنصرة الدين المبين". كما أن أمهات المسلمين يلقن أبناءهن فى المهد كلمات الفتح والشهادة، ثم فى طفولتهم، ويشرحن لهم سمو درجتى الغزو والشهادة (فى سبيل الله). وهذا الحث الدينى يدفع بالأبناء إلى طريق الفداء والتضحية، ومثل هذه الأفكار الدينية هى السبب فى شدة بأس جنود المسلمين فى المعارك، وفى شدة تحملهم وصبرهم - دون سائر الأمم - متاعب الطريق، أثناء التحركات العسكرية، لكن لو أراد مقدم الكتيبة التى تضم جنودًا من المسلمين وغير المسلمين، أن يثير حماستهم وقت الضرورة، فماذا يمكن أن يقول لهم. فى الواقع إن الغيرة الوطنية قائمة فى أوربا مقام الغيرة الدينية، لكن هذا لم يظهر إلا بعد انقضاء عصور الإقطاع، وبعد أن ظلوا لسنوات طوال يلقنون كلمات الوطنية هذه لأطفالهم منذ نعومة أظافرهم. وبعد ذلك أصبحت كلمة "فى سبيل الوطن"، لها تأثيرها ومفعولها لدى الجنود، لكن إذا طرحت كلمة الوطن عندنا [فى الدولة العثمانية]، فلن يخطر على بال الجنود غير قراهم، وإذا فرض واستعملنا منذ الآن كلمة الوطن، حتى لو استطعنا أن نعطيها بمرور الوقت نفس الدرجة من القوة التى فى أوربا لتحتل مكانتها فى أفكار الناس عندنا، فمن المستحيل أن تحقق هذه الكلمة نفس قوة الحماسة الدينية. بل لا يمكن أن تحتل مكانتها كما أن حدوث هذا يحتاج إلى وقت طويل. وتظل جيوشنا فاقدة لمعنوياتها حتى ذلك الحين. [وهنا أطرح سؤالا] أيمكن لجندى يحمل اسم "حسن" أن يستجيب لنقيب يحمل اسم "خريستو"، يأمره فى أوقات الحرب العصيبة أن يلقى بنفسه إلى الموت ؟. وإذا

كان الإنكليز فى الهند قد رقوا جنودا من غير النصارى إلى رتبة العريف، إلا أنهم مع ذلك منعوهم من الترقى لدرجات أعلى، ولم يكن لأحد أن يتدخل أو يعترض عليها. أما نحن فإذا ما شرعنا فى تجنيد النصارى، فلابد أن نمنحهم الرتب التى يستحقونها قانونا، مثلهم فى هذا مثل المسلمين، وإذا لم نفعل هذا، فستقوم الدول المتحالفة بتقديم نصائح الصداقة بعرض حمايتها على غير المسلمين، وهكذا يصبح نظامنا العسكرى البعيد عن تدخل الأجانب عرضة للتدخل الأجنبى. هذا بالإضافة إلى أن جنود المسلمين أقدر على تحمل مشقة التحركات العسكرية. وهم فى وقت القتال لا يريدون شيئًا سوى الذخيرة والخبز الجاف. أما النصارى، فلا يمكنهم تحمل هذا القدر من المشقة، كما أنه ينبغى أن تدفع لهم مرتباتهم أول كل شهر، وأن يوفر لهم طعامهم وشرابهم، وكل ما يلزمهم، وإلا أصبحنا عرضة وهدفا لاعتراض الأجانب. وكل هذا يتوقف على دراسة متأنية وموسعة، ومناقشة أهل الخبرة. وأهل الخبرة الذين أعنيهم هم أمراء الجيش الذين تمرسوا بالقيادة وخاضوا الحروب، وليسوا أبدا أصحاب الرتب العسكرية العالية.

وبناء على هذا أجابوا بقولهم: "حسنا! لكن المناطق التى تجرى بها القرعة العسكرية الآن، قد أصبحت محدودة جدا. ولو استمر الأمر هكذا، فسوف نقضى على أنفسنا بأيدينا".

فقلت: "نعم، فالدولة الآن فى حكم العاجز الذى تقع أعباؤه على عاتق تبعته المخلصين. وإذا استمر الحال على هذا المنوال، فإنه بمرور الوقت سيدب الضعف إلى الأتراك الذين هم عنصرنا الأصيل، ولو نظمت المناطق الكثيرة المعفاة من التجنيد [فى الدولة العثمانية] فسوف يتسع نطاق القرعة العسكرية، ويرتاح الأتراك بدرجة أكبر. وها هى ذا البوسنة على سبيل المثال، فقد بلغ عدد جنودها العاملين والاحتياطيين خلال عشر سنوات، خمسين ألفا. ولعل ما فكر فيه "رشيد باشا" بخصوص "قوزان"، لم يغب بعد عن الأذهان. وجبل البركة[1] يموج

(1) جبل البركة يقع فى الشمال الشرقى بولاية أطنه، ويوجد داخل لواء يحمل نفس الاسم. وهو سلسلة جبلية تفصل بين جبال طرسوس، ووادى نهر جهان.

بالعصيان منذ زمن بعيد، وقد ازدادت أهميته الآن، كما سرى التمرد إلى جبل الأكراد[1]. وطال العصيان "آقچه طاغ"[2] بدوره. أما "درسيم"[3] فهى موئل الأشقياء، حيث يفر إليها المجرمون من المناطق المجاورة لها، وبذا يفرون من قبضة القانون. وبسبب هذه الجبال، فإن كثيرا من العشائر يعيثون فسادا، وإذا أمكن تنظيم تلك المناطق والسيطرة عليها، سيرفع العبء عن كاهل الأهالى الموالين للدولة، وحتى ذلك الحين، يجب التفكير بتؤدة وتعمق فى أمر تجنيد غير المسلمين، والبحث عن حل له.

تكوين الفرقة الإصلاحية

وأثناء هذه المباحثات، طُرح للمناقشة موضوع إجراء القرعة العسكرية فى إستانبول ، دون تفريق بين المسلمين وغير المسلمين، على أن يعمل المجندون منهم فى فرق الموسيقى والشئون الفنية، وأن يعمل المجندون من الأناضول والروم ايلى فى المدفعية والرماية و لكن ظهر أنه من المناسب أن أسافر عبدكم بوصفى مندوبا فوق العادة فى مهمة خاصة، وأن تنظم فرقة عسكرية كاملة منظمة لإصلاح منطقة الأناضول، بدءا من " قوزان ".

بناء على هذا قلت: " فى حالة التحرك بفرقة عسكرية كاملة، سوف أستعيد بإذن الله منطقة " قوزان "، وأعمل على إخضاع متمردى جبل البركة وجبل الأكراد. لكن هناك ناحية " زيتون " الصغيرة[4] المجاورة "لقوزان"، والتابعة "لمرعش"، وهى فى حالة عصيان منذ عدة سنوات، لأن أهلها من الأرمن على علاقة بإمبراطور فرنسا، وإن تأديب المسلمين وترك هؤلاء على حالهم أمر قبيح وضار جدا. وعبدكم

---

(1) جبل الأكراد، يقع فى موازاة الجانب الشرقى لجبل البركة.
(2) مركز قضاء فى " سنجاق ملاطيه "، أكثر أهله من الأكراد.
(3) درسيم وتكتب أيضا " درسم "، منطقة جبلية تقع فى وادى نهر الفرات، غرب الأناضول، وهى سنجاق تابع لولاية " معمورة العزيز ".
(4) مركز قضاء فى " سنجاق مرعش "، بولاية حلب، تقع على جبال " زيتون ". وتبعد عن "مرعش" مسافة ٤٩ كيلو متر، وتتميز ناحية " زيتون " بطبيعتها الجبلية الوعرة، شديدة الانحدار.

على استعداد للذهاب إلى هناك، بشرط أن ينفذ فى منطقة "زيتون" ما سينفذ فى"قوزان".

وبناء على هذا صمت "عالى باشا"، ولم ينطق أحد من الموجودين بكلمة واحدة. ثم انفض المجلس، وبعد يومين استدعى "عالى باشا" عبدكم وقال لى: "استعد للسفر [إلى قوزان]، وليطبق على أهالى منطقة "زيتون" ما سيسرى على أهل "قوزان" أيا ما كان الأمر". فأجبته: "سمعا وطاعة". وبدأنا ـ عبدكم ـ "ودرويش باشا" فى الاستعداد للسفر.

كما صدر أمر بتكوين فرقة باسم الفرقة الإصلاحية، على أن يتولى رئاستها "درويش باشا" السابق ذكره، مشير الجيش السلطانى الرابع. وعبدكم بوصفه مندوبًا فوق العادة، واخترق "درويش باشا" منطقة الجبل الأسود مرورا من بوغاز "استروق". واختار سبع كتائب نظامية من خيرة العساكر السلطانية، التى عبرت إلى "إشقودرة" مظفرة. وكان أغلب جنودها من جنود فرقة "الزيبك"[(1)] الشجاعة، وبعضهم من خيرة الجنود الألبان، وكلهم مسلحون ببنادق حديثة ذات ست طلقات. ومعروف أن الألبان يتسمون بالسرعة والنشاط والشجاعة والإقدام، وقادرين على ارتياد الجبال والأماكن المرتفعة الوعرة. أما الجنود الزيبك، فهم جنس طيب من الأتراك، لا يخشون المهالك والمخاطر، شجعان متفائلون، لا يشعرون بالضيق أو التعب، وكأنهم قد خلقوا للجندية.

وكان ضمن مقدمى الكتيبة اثنان من القواد الأفذاذ، أحدهما "أحمد أفندى "، وهو ذكى شجاع، تخرج فى المدرسة الحربية (هو "أحمد فيضى باشا" والى اليمن). والثانى "محمد أغا طاتلى أوغلى" مقدم كتيبة القناصة المعممين، وهو متخرج من بين الجنود المقاتلة ويتميز باستعداد فطرى وشجاعة غير عادية، (هو "محمد باشا طاتلى أوغلى" الذى استشهد فى الحرب الروسية الأخيرة)[(2)]، وقد بلغ رتبة فريق، وأظهر

---

(1) طائفة من جنود الحراسة المزودين بأسلحة خفيفة.
(2) يقصد الحرب الروسية العثمانية، التى وقعت سنة ١٨٧٧ : ١٨٧٨م.

فى الحرب شجاعة وثباتا وكفاءة غير عادية. كذلك "رديف أفندى" أحد مقدمى الكتيبة (هو "رديف باشا" المعروف، ووزير الحربية مؤخرا، وكان حينذاك تابعا لوزير الحربية "حسين عونى باشا"، لذا كان (حسين عونى) يوليه اهتماما أكثر من سائر الضباط). ومن بين أمراء الألوية ظهر من يدعى "إبراهيم بك" وكان شجاعا جسورا بصورة خارقة للعادة، وقد استشهد فى "كريد" وهو يحمل رتبة أمير اللواء.

وانضم للفرقة أيضا لواء فرسان جيش الخاصة الثانى. وكان "كديك على بك" قائمقام هذا اللواء. وهو إنسان جسور، من خيرة ضباط الفرسان، وفارس ماهر. وأصبح أمير لواء فى الفرقة الإصلاحية. وهو الفريق المشهور "كديك على باشا" الذى أبلى بلاء حسنا فى الحرب الروسية الأخيرة.

وكان أركان الحرب الذين برفقتنا كلهم من خيرة ضباط أركان الحرب، وعلى رأسهم "حسين بك" صهر "رشدى باشا" أحد حاملى رتبة قائمقام أركان الحرب. وهو إنسان ذكى شجاع، وقد أصبح أمير لواء فى الفرقة الإصلاحية.

وكان ضمن ضباط أركان الحرب الذين برفقته، اثنان من الضباط الأكفاء، أحدهما المقدم " أحمد مختار أفندى "[1]، قائمقام الفرقة الإصلاحية، وسرعان ما ارتقى إلى رتبة المشير مؤخرا، وهو أيضا "غازى أحمد مختار باشا " الموجود فى مصر. والآخر هو رئيس الفرقة "حسين حسنى أفندى " وهو نسيج وحده. كان فى معيتى ـ عبدكم ـ فى البوسنة مدة عام ونصف، اكتسب خلالها مهارة وملكة فى الأمور الإدارية والسياسية. ولأنه من ضباط أركان الحرب، فقد مُنح رتبة رئيس المرافقين، وأُلحق بمعيتى عبدكم. ولم ينقض وقت طويل، ونال هو أيضا رتبة مقدم.

(1) أحمد مختار أفندى، الغازى أحمد مختار باشا (١٨٣٩: ١٩١٢م): رجل دولة وجيش مشهور، وأطلق عليه لقب " غازى " لمهارته العسكرية، أرسله السلطان " عبد الحميد الثانى " إلى مصر سنة ١٨٨٥ م، كمندوب فوق العادة، لبحث المسألة المصرية، التى نجمت عن دخول الإنكليز مصر سنة ١٨٨٢ م، كما شغل منصب الصدر الأعظم سنة ١٩١٢م، وتوفى فى العام نفسه.
Rafat Uçarol، Gazi Ahmet Muhtar Paşa، Istanbul، 1976، sh. 400.

وقد قدم هذه المرة أيضا الكثير من الخدمات الطبية (للفرقة الإصلاحية) ورفعت رتبته، لكن احتسب هو أيضًا فى عداد الشهداء والمفقودين فى "كريد" مثل "إبراهيم بك".

وقد أعدت للفرقة الإصلاحية كتيبة من كريت، وكتيبة من حلب ومرعش وأطنة. وعلى هذا النحو تكونت الفرقة الإصلاحية من إحدى عشرة كتيبة مشاة ولواء من الفرسان. وقد تحرك أمير اللواء " قورت إسماعيل باشا " (هو " قورت إسماعيل باشا " المشهور والياور الأكرم) من سيواس، واتجه ناحية قوزان الشرقية ومعه لواء من الفرسان وأربع كتائب من المشاة، ليلحق بالفرقة الإصلاحية، وبهذا تصبح الفرقة الإصلاحية مكونة من خمس عشرة كتيبة من المشاة ولواءين من الفرسان.

وكان أمير اللواء "حسين باشا" ينتظر وصول الفرقة الإصلاحية فى "پياس"[1]. وكان الفريق " سيد باشا " قائد موقع حلب، سيلحق بالفرقة أيضا ومعه أمير اللواء " حسنى باشا "، وهو من أمراء الجيش السلطانى الخامس، وأمير اللواء "ياور باشا" (هو المشير ووزير الحربية مؤخرا).

وكان أمير الأمراء "أرسلان باشا" ـ وهو من أمراء "الكرج"[2] ـ يتجه إلى مرعش للانضمام إلى الفرقة الإصلاحية، ومعه حوالى مائتين من فرسان الكرج والشراكسة، "ومحمد بك الشكردلى" المشهور، وهو من أمراء الأكراد، ومعه حوالى ثلاثمائة من فرسان الأكراد، وذلك للانضمام إلى الفرقة الإصلاحية (هو "محمد باشا الشكردلى" عضو مجلس شورى الدولة، والذى أصبح أمير الأمراء بعد ذلك)، وقد نال "قورت إسماعيل باشا" رتبة اللواء أثناء حرب القرم. وقد أظهر شجاعة وكفاءة فى المعارك الروسية، التى وقعت على حدود الأناضول.

وأيضا "أرسلان باشا"، فقد ضرب قافلة روسية فى مكان ما ذات صباح، وعند

(1) قصبة على شاطئ خليج الإسكندرونة، تتبع ولاية أطنة.
(2) هم سكان منطقة كَرجستان فى القوقاز.

المساء وعلى مسافة حوالى عشر ساعات من هذا الموقع، ضرب قافلة أخرى. وأطلق "محمد بك الشكردلى" رماحه على رجال المدفعية الروسية عندما أطلقوا عليه نيرانهم.

والحاصل، أن هؤلاء الثلاثة "قورت بك"، "وأرسلان بك"، "وكردى بك" نالوا شهرة ومجدا فى الحروب الروسية. واستفادت الفرقة الإصلاحية من كل منهم فائدة كبيرة، وجرى تزويد الفرقة الإصلاحية بخمس وحدات من مدافع الجبل ذات الطلقات الست، التى هجم بها "إبراهيم باشا المصرى"(١) على جبل البركة، وعلى جبل قوزان(٢)، واتضح أنها أكثر فائدة فى الجبال من كثير من أطقم المدافع.

وقد خُصص للفرقة الإصلاحية محاسب من وزارة المالية، ومعه وحدة حسابات تساعده، كما عُين ضمن معيتى ـ أنا العاجز ـ مجموعة متنوعة من كتيبة المراسلات، وخُصص لكل منهم راتب استثنائى، وأمر بتخصيص مبلغ عشرة آلاف قرش شهريا بصفة استثنائية "لدرويش باشا"، بالإضافة إلى مرتب ومخصصات رتبة المشير، كما أمر بتخصيص مرتب يبلغ ثلاثين ألف قرش شهريا، بالإضافة إلى المعاش والمهمة التى أتقاضاها عبدكم فى إستانبول .

وقد مُنح عبدكم و"درويش باشا" صلاحيات واسعة، وأختص عبدكم بالأمور الإدارية، واختص هو بأمر تعبئة الجند، أما مسألة إصدار الأوامر للجند بشأن تحركاتهم العسكرية، فقد كانت مسئولية مشتركة بيننا.

و بناء على الأمر الذى صدر من مقر قيادة الجيش كان لعبدكم الإشراف المعنوى على أركان الحرب، وكانت الأغلبية ترجع إلى عبدكم فى شئونها.

---

(1) " إبراهيم باشا " ابن " محمد على باشا " والى مصر، كانت فترة حكمه قصيرة للغاية، فقد تولى سنة ١٨٤٨، وتوفى فى العام نفسه. قاد كثيرا من الجيوش فى فترة حكم والده. وتخطى حدود الشام إلى آسيا الصغرى، واستطاع أن يهزم جيش الدولة العثمانية فى موقعة "قونية" سنة ١٨٣٢م.
M. L.، C. VI، sh. 176/3.

(2) جبال منطقة " قوزان " تقع شمال ولاية " أطنه ". تحدها ولاية أنقرة شمالاً، وقونية وسيواس شرقًا، وحلب جنوبًا، وجبال البركة غربًا. كان نصف سكانها فى ذلك الوقت من المسلمين، والنصف الآخر من الأرمن. وأهلها من العشائر المهاجرة بسبب طبيعة المنطقة الجبلية. وسمجاق قوزان يضم أربعة أقضية هى " سيس "، " وقارش "، " وخاچين "، " وفكه ".

وكانت التفويضات الموكولة إلينا واسعة النطاق. وبوسعنا التجاوز عن بقايا الضرائب والإعفاء من التجنيد. ويمكننا تخصيص راتب شهرى قدره بضعة آلاف من القروش مدى الحياة، ومرتب بدل أملاك.

وتم ترتيب الفرقة الإصلاحية على هذا النحو. وقبل الموعد المقرر لسفرنا إلى قوزان بحوالى ثلاثة أو أربعة أيام، صدر أمر بذهابنا إلى قوزان، بعد الانتهاء من تأديب جبل البركة أولا. وقبل ذكر سبب هذا التغيير، يبدو من اللازم التعرض إجمالا لبعض الأحوال التاريخية والجغرافية لتلك المناطق.

أحوال مناطق شرق الأناضول

سنجاق "قوزان"، عبارة عن منطقة شاسعة وعرة الجبال. تحدها ولاية "سيواس" شمالا، وولاية "أطنه" جنوبا، وسنجق "مرعش" شرقا، وسنجقا "قيصرية "[١] "ونيكده"[٢] غربا.

وأكثر الأهالى فيها جماعات متفرعة من عشيرة "فرسخ" (وارساق)، وهى من فلول الأتراك السلاجقة. وسكان هذه الجبال كانوا بمنزلة العساكر المشاة لأبناء قوزان، والعشائر المهاجرة المستقرة فى الجهة اليمنى لنهر "جهان"[٣] فى "چقوزْاوه"[٤] بمنزلة الفرسان لهم.

وذلك لأن هذه العشائر تقضى فصل الشتاء فى "چقوزْاوه"، وتنتقل فى الصيف إلى الهضاب الموجودة داخل الأناضول، ولأنهم مضطرون إلى المرور من "قوزان" فى الذهاب والإياب، كانت هذه العشائر تحتاج إلى إذن من أبناء "قوزان"، ومنهم عشيرة (وارساق).

---

(1) قيصرية: كانت " قيصرية " فى ذلك الوقت مركز سنجاق فى ولاية أنقرة، وكانت أحد المراكز التجارية المشهورة فى الأناضول.

(2) يقع " سنجاق نيكده " فى أقصى الشمال الشرقى لولاية "قونية"، وكان أغلب أهله من المسلمين.

(3) نهر يخترق منطقة " سيواس "، بولاية أطنة، ويصب فى البحر الأبيض المتوسط.

(4) واد متسع فى سنجاق أطنه، بولاية أطنه، يمتد من ساحل البحر الأبيض حتى داخل " سنجاق قوزان " بطول مائة كيلو متر، وعرض يتراوح بين خمسين وعشرين كيلو متر. ويخترقه الخط الحديدى الواصل من مرسين إلى أطنه.

وقد أضيف إلى سنجق "قوزان" جزء كبير من منطقة "چقوراوه" الواقعة بين "قوزان" "وأطنة"، على أن يكون مشتى لهذه العشائر. وهى عشائر "اشار"، "وصير قينيتلى"، وهما عشيرتان كبيرتان من التركمان. وثلاث عشائر صغيرة من الأكراد هى عشائر "قى نيتيلى"، "ولك"، "وحاجيلر". ومع أن عادة السرقة شائعة عند كل العشائر، فإن عشائر التركمان كانت أخف وطأة من هؤلاء الأكراد.

وكان القوزانيون يبدون وكأنهم حكومة مطلقة مسيطرة متمردة، والأقضية المجاورة لها على غرارها وفى حالة أقرب للعصيان، وكان قضاء "قره عيسالى" - وهو قضاء كبير - فى أيدى أبناء "مَنْمَنْجى". ويحكمونه وكأنهم حكومة تشبه الحكومات الإقطاعية القديمة. أما أهل ناحية "قارصاناتى"[1] الواقعة جنوب جبال " قره عيسالى" على ضفة نهر "زامانتى"[2] ففى حال أشبه بالعصيان.

وقضاء "قارص ذو القدرية"[3]، الواقع شرق " قوزان "، والملحق بسنجق "مرعش" لم يكن تحت أيدينا تماما، وحكم أبناء "كوكولى" منطقة "سونباس"[4]، وهى على الحدود بين هذا القضاء، و"قوزان الشرقية"، ومع أنهم كانوا يمتنعون عن دفع الضرائب لأبناء "قوزان"، فإنهم لم يخضعوا لمديرى "قارص ذو القدرية"، اعتمادا منهم على تدعيم "قوزان" لهم.

والحاصل أن كل النواحى المجاورة "لقوزان" كانت فى حالة أشبه بالعصيان، ولما كانت هذه الحالة توافق هوى أبناء "قوزان"، فقد أطلق هؤلاء حرية التمرد لأهالى هذه الأماكن.

وقد قوى نفوذ "جبار زاده" فى القطاع الأوسط من الأناضول. ولما أقام ارتباطا بقطاع "أَطَنة"، رأى أن أبناء "قوزان" يعوقون اتصاله "بأَطَنة"، فأرسل عددا كبيرا

---

(1) ناحية تقع على الضفة اليمنى لنهر سيحان.

(2) نهر صغير يتفرع من نهر " سيحان ".

(3) قضاء يقع فى سنجاق قوزان، بولاية أطنة. تحده "خاچين" من الشمال، "وفكة" من الغرب، "وسنجاق جبل البركة" جنوبا، وولاية حلب شرقا. وكان أغلب سكانه فى ذلك الوقت من المسلمين

(4) وتكتب أيضا " صة نباس "، منطقة تقع على حدود " قوزان "، وتتبع " قارص ذو القدرية".

من الجند للقضاء عليهم، فسيطر جنوده على منطقة الروم "بقوزان"، وعبروا مضيق جبل "قوزان"، وأثناء هبوطهم إلى " قره بيلان"[١]، وهى مشتى أبناء "قوزان"، اعترضهم "يوسف أغا الكبير القوزانى"، وشتت جنود "جبار زاده" وهزمهم، فازدادت شهرته ومكانته " عن ذى قبل.

كان "يوسف أغا " قد أعطى أثناء حياته، قطعة صغيرة شرق "قوزان" لابنه الثانى "سمور أغا"، وبعد وفاته، عندما أصبح ابنه "على بك" زعيما "لقوزان"، حسب وصية " يوسف أغا "، احتفظ" سمور أغا" بزعامته "لقوزان الشرقية ".

وهكذا انقسم سنجق "قوزان" على قسمين؛ "قوزان الغربية" وهو القسم الأكبر، "وقوزان الشرقية". وقد ازدادت قوة زعيم "قوزان الغربية"، نتيجة ولاء عشائر "جُقُورْاوه" له.

كانت "قوزان" بقسميها عبارة عن قرى وقصبات. أما "قوزان الشرقية"، فكانت تضم "خاچين"، وكانت "قوزان الغربية" تضم قصبة "سيس"، وتحتوى قصبة "خاچين" على أكثر من ألفى منزل. وكان عمل مفتى "قوزان الشرقية" يتعلق بعدد محدود من المسلمين، لأن أكثر أهل "قوزان الشرقية" من الأرمن. وكان زعيم "قوزان الشرقية" يقيم فى قرية تسمى "كورلشن" على مسافة ساعتين من "خاچين".

أما قصبة "سيس"، ففيها حوالى ستمائة دار للمسلمين والأرمن، لكنها تتمتع بموقع مهم. وهى مشتى مفتى "قوزان الغربية" وأعيانها، أما مصائفهم ففى الهضاب. وكان زعيم "قوزان الغربية" يقضى فصل الشتاء فى "بيلانكوى"، على مسافة ثمان عشرة ساعة من "سيس"، و يتردد أحيانا على قصره فى "سيس". وكانت كنائس وأديرة الأرمن المشهورة، ومقر زعامتهم الروحية، تقع خارج قصبة

(١) بيلان Beylan: قصبة صغيرة، وهى مركز قضاء سنجاق حلب، بولاية حلب. تقع عند نهاية الطريق الموصل من الإسكندرونة إلى حلب، وتقع بين جبلين. تبعد عن حلب مسافة مائة وخمس وأربعين ك.م، وعن الإسكندرية مسافة خمس كيلومترات، ويسكنه العرب والأتراك.

"سيس"، وكان البابا يقيم هناك فى فصل الشتاء، وفى فصل الصيف يذهب مع الجميع إلى الهضبة.

وكان "لعلى بك" زعيم "قوزان الغربية" ابن شقى يدعى "چادرجى محمد بك" قتل والده وخَلَفه فى زعامة "قوزان الغربية". وفى تلك الأثناء وصل "إبراهيم باشا المصرى" إلى "أطنة" وسيطر عليها، وأرسل فرقة عسكرية للسيطرة على جبال "قوزان"، فاستسلم له "سمور أغا"، زعيم "قوزان الشرقية". وعندما دخلت العساكر المصرية "قوزان الشرقية" لتواصل سيرها إلى قرية "فكه" التابعة "لقوزان الغربية"، وهى بمثابة المفتاح لمنطقتى "قوزان"، هاجم "چادرجى محمد أغا" العساكر المصرية بغتة، وهزمهم هزيمة منكرة. ومع أن انتصار "چادرجى" فى ذلك الوقت نال تقدير واستحسان الدولة، إلا أنه بعد انسحاب المصريين من تلك المناطق، طغى "چادرجى" وبغى. ويروى أنه عندما كانت تُبَلَّغ إليه بعض الإرادات السنية، كان يجيب بوقاحة: "لقد سيطر ابن عمى على مناطق كثيرة، ولا تتصوروا أن حكم هذا الجزء من "قوزان" عزيز على".

وعندما توفى "چادرجى" أصبح أخوه "عمر بك" زعيما "لقوزان الغربية"، وبعد أن حكمها مدة ثمان سنوات، نهج ابنه "أحمد بك" (أحمد باشا الذى حددت إقامته الآن فى طرابلس الغرب) نهج "چادرجى"، وأعلن العصيان على والده، واستولى على الزعامة عنوة. ولما كان أبوه "عمر أغا" رجلا مسالما، وديعا، فقد حظى باحترام أهل "قوزان". وكان سادة أبناء "قوزان" يحملون دوما لقب أمير. أما رؤساءهم، فكان يطلق عليهم لقب زعيم. ولذا كانوا يطلقون على "أحمد أغا" لقب "سيدنا الزعيم"، وعلى أبيه لقب "الزعيم الكبير".

وعندما توفى "سمور أغا"، زعيم "قوزان الشرقية"، تولى مكانه ابنه "محمد بك"، فلما توفى بعد ذلك بثمانية أشهر، أصبح أخوه "يوسف أغا" زعيما "لقوزان الشرقية". ومع أن أخاه "حاجى بك" تولى زعامة "قوزان الشرقية" لفترة. إلا أن "يوسف أغا" كان رجلا ماكرا، فانتصر عليه، وانتزع منه زعامة "قوزان الشرقية"، وخصص لأخيه "حاجى بك" منطقة "خاچين" ليعيش بها.

وعندما وصلنا بالفرقة الإصلاحية إلى "قوزان" كان "أحمد أغا" المشار إليه زعيما "لقوزان الغربية"، و"يوسف اغا" زعيما "لقوزان الشرقية"، وحينذاك كان يطلق فى الأوراق الرسمية على المتصرف لقب قائمقام، وعلى زعيم "قوزان الشرقية" لقب مدير، مع أن كليهما لا يمتثل للأوامر السلطانية، ويستقل بحكم منطقته مستبدا بها.

وعندما دخلت الفرقة العسكرية التى أرسلها "محمد باشا القبرصي"[1] بقيادة "چتال باش مصطفى باشا"، قضاء "قارص ذو القدرية"، واقتربت من "قوزان"، هجم عليها أهلها وشتتوها، ثم اتخذت الدولة موقفا تجاه "قوزان"، حتى إن يوسف أغا غضب على "أحمد أغا" ابن "كَنج أوغلان"[2] وهجم عليه لأنه أحسن معاملة فرقة "چتال باش مصطفى باشا". غير أن حرب"أحمد أغا" مع "يوسف أغا" استمرت لأكثر من عام بسبب شجاعته فضلا عن وعورة منطقته، ولأنه لم يتلق مساعدة من أى جانب، لذا اضطر إلى الاستسلام "ليوسف أغا" رغما عنه، وأُجبر على المصالحة معه، ودفع [مبلغًا من المال] ترضية له.

وتقع قصبة "سيس" على مسافة ثمان عشرة ساعة من "أطنه" فى سفح جبال "قوزان"، فى أحد أطراف "چُقُورْاوه". ونصف هذه المسافة تابع "لأطنه". وهى منطقة تجوال عشائر "قوزان". ولهذا فإن التوغل فى "أطنه" لمسافة ساعة أو اثنتين يعتبر أمرًا غير مأمون العواقب، وعندما كان كبير "آل قوزان" يضيق بأحد، كان يحرض عليه أحد العشائر الموالية له. لذلك لم يكن أحد يجرؤ على التفوه علنا بكلمة ضد كبير "آل قوزان"، حتى فى مجلس "أطنه" الكبير.

تحركات الأرمن

كانت ناحية "زيتون" الملحقة بقضاء "مرعش"، فى حالة تمرد وعصيان، وبسبب بعض مظاهر العصيان التى قام بها أرمن منطقة "زيتون"، جمع "عزيز باشا" ابن

(1) كان فى ذلك الوقت يحمل رتبة مشير الجيش ببلاد العرب(جودت).
(2) هو واحد من أعيان " يغاباصان " التابعة لناحية" سونباس "بقضاء" قارص ذو القدرية (جودت)

المرحوم "عزت باشا" وقائمقام سنجق "مرعش"، حوالى خمسة وأربعين ألفا من مهاجرى الجراكسة والعشائر المحلية لتأديب الأرمن. وبدلا من أن يعمل على تسوية الموقف بصورة طيبة، تهور ودفع بهؤلاء إلى منطقة "زيتون". فهاجمهم أهل "زيتون" هجوما عنيفا، تقهقرت على أثره فرسان العشائر. ولقى الكثير من أفراد العشائر المحلية حتفهم. ورجع المهاجرون بعد أن أصيبوا بخسائر فادحة نتيجة جهلهم بتلك المنطقة، لذا طغى أهل "زيتون" وأعلنوا العصيان، وبعد ذلك انقطع الاتصال بين "مرعش"، "وزيتون".

أما المخربون الأرمن فى إستانبول ، فقد أخذوا صور مختارى مناطق "زيتون" الأربع، وقدموها إلى إمبراطور فرنسا. وعندما توجه "جميل باشا" سفيرنا فى باريس إلى مقر وزارة الخارجية الفرنسية، وعرض عليه وزير الخارجية تلك الصور بوصفها صور أمراء من الأرمن، أخبره "جميل باشا" أنهم مجموعة من الرعاة. وعندئذ تأكدت فكرة أن فرنسا تعمل على حماية الأرمن بشكل غير رسمى.

وكان ما يرمى إليه أرمن إستانبول هو تكوين إمارة أرمنية فى "زيتون" رغم أن أحوال تلك المنطقة وموقعها لا يسمحان بهذا. لأن قرية "زيتون" تقع داخل واد ضيق بين الجبال العالية الواقعة شمال "مرعش"، وتضم ألف وثلاثمائة منزل، وكذلك القرى المجاورة لها تضم حوالى ثلاثمائة وأربعين منزلا، منها أربعين منزلا للمسلمين. وحوالى ألف و ثلاثمائة منزل للأرمن. فى حين كانت القبائل والعشائر المسلمة تحيط بها من كل جانب. ولهذا لم يكن من الممكن أن تكون للأرمن حكومة ممتازة هناك.

لكن لما وطد الفرنسيون أواصر الصداقة معهم، ثارت حمية الباب العالى. فقد تبين أنه إذا تخطت الإصلاحات ناحية "زيتون"، فإن هذا يعنى أنها ستكون "كالثؤلول"[1] فى قلب الدولة. لهذا السبب وافقت أن أكون مندوبا فوق العادة

(1) هى الحبة فى قدر الحمصة، تظهر على الجلد وتمتلئ صديدا وقيحا، وقد يتكرر ذلك غير مرة، والجمع "تآليل".

الفرقة الإصلاحية على النحو السابق، واشترطت أن يتم إصلاح منطقة "زيتون" مثل منطقة " قوزان ".

أحوال منطقة جبل البركة

ينبع نهر "جهان" من منطقة الألب، ويمر بالجانب الشرقى من ناحية "زيتون" على مسافة ساعتين جنوب قصبة "مرعش"، وينحدر من داخل جبل "دلدل"[1] إلى "چُقُوْراوه"، ثم يمر إلى جوار أطلال قلعتى "همية"، "وشاه ماران"، ومن قصبة "مسيس"[2]. ثم يصب فى البحر[3] فى الجانب الغربى لميناء "يمورطه لق".

وجبل "دلدل" جبل شاهق يبدو على مرمى البصر كربوة عالية، وينقسم إلى قسمين، يمر من وسطهما نهر جهان، وتسكن عشائر "فرسخ"[4] الهمجية جانبى هذا الجبل، لكنها لا يمكن أن تتصل ببعضها ولا تستطيع الهبوط إلى الوديان، خوفا من العشائر المهاجرة. كذلك كانت العشائر لا تستطيع صعود هذا الجبل، وكان أهل " فرسخ " هؤلاء يعيشون على زراعة هذه الأماكن ورعى الماعز.

ويطلق اسم "جبل البركة" على سلسلة الجبال الممتدة من جبل "دلدل" هذا، حتى بوغاز "بيلان"[5]، ومع أن الحكومة كانت تطلق على هذه السلسلة إلى عهد قريب اسم "جبل البركة"، إلا أن الأهالى كانوا يسمونه "جبل كاور"، وهو الاسم القديم له، وكان يطلق على سلسلة الجبال الممتدة بموازاة الجانب الشرقى لهذا الجبل، اسم "جبل الأكراد".

وهناك واد جميل خصب يقع بين هذين الجبلين، يمتد من " مرعش " إلى " سهل العميق "[6]، وهو منطقة لتجوال العشائر، ولذلك لم يكن به طريق للعابرين.

---

(1) دلدل طاغ: إحدى ذرى جبل البركة، من جهة نهر جهان.

(2) مسيس قصبه سى Misis: قصبة صغيرة فى " سنجاق أطنه "، بولاية " أطنه ".

(3) يقصد البحر الأبيض المتوسط.

(4) فرسخلر، وتكتب أيضا " وارساق ": وهم قبيلة تنتمى إلى أصل تاتارى.

(5) بيلان بوسازى: تقع " بيلان " فى " سنجاق حلب "، فى ولاية حلب، وتبعد مسافة عشر كيلومترات عن جنوب شرق الإسكندرونة، وكانت تعرف من قبل باسم " باب الإسكندرونة ".

(6) واد فى قضاء بمركز حلب، ويضم عدد قليل من القرى.

للفرقة الإصلاحية على النحو السابق، واشترطت أن يتم إصلاح منطقة "زيتون" مثل منطقة " قوزان ".

أحوال منطقة جبل البركة

ينبع نهر "جهان" من منطقة الألب، ويمر بالجانب الشرقى من ناحية "زيتون" على مسافة ساعتين جنوب قصبة "مرعش"، وينحدر من داخل جبل "دلدل"[١] إلى "چُقُوزْاوه"، ثم يمر إلى جوار أطلال قلعتى "همية"، "وشاه ماران"، ومن قصبة "مسيس"[٢]. ثم يصب فى البحر[٣] فى الجانب الغربى لميناء "يمورطه لق".

وجبل "دلدل" جبل شاهق يبدو على مرمى البصر كربوة عالية، وينقسم إلى قسمين، يمر من وسطهما نهر جهان، وتسكن عشائر "فرسخ "[٤] الهمجية جانبى هذا الجبل، لكنها لا يمكن أن تتصل ببعضها ولا تستطيع الهبوط إلى الوديان، خوفا من العشائر المهاجرة. كذلك كانت العشائر لا تستطيع صعود هذا الجبل، وكان أهل " فرسخ " هؤلاء يعيشون على زراعة هذه الأماكن ورعى الماعز.

ويطلق اسم "جبل البركة" على سلسلة الجبال الممتدة من جبل "دلدل" هذا، حتى بوغاز "بيلان"[٥]، ومع أن الحكومة كانت تطلق على هذه السلسلة إلى عهد قريب اسم "جبل البركة"، إلا أن الأهالى كانوا يسمونه "جبل كاور"، وهو الاسم القديم له، وكان يطلق على سلسلة الجبال الممتدة بموازاة الجانب الشرقى لهذا الجبل، اسم "جبل الأكراد ".

وهناك واد جميل خصب يقع بين هذين الجبلين، يمتد من " مرعش " إلى " سهل العميق "[٦]، وهو منطقة لتجوال العشائر، ولذلك لم يكن به طريق للعابرين.

---

(1) دلدل طاغ: إحدى ذرى جبل البركة، من جهة نهر جهان.
(2) مسيس قصبه سى Misis: قصبة صغيرة فى " سنجاق أطنه "، بولاية " أطنه ".
(3) يقصد البحر الأبيض المتوسط.
(4) فرسخلر، وتكتب أيضا " وارساق ": وهم قبيلة تنتمى إلى أصل تاتارى.
(5) بيلان بوسازى: تقع " بيلان " فى " سنجاق حلب "، فى ولاية حلب، وتبعد مسافة عشر كيلومترات عن جنوب شرق الإسكندرونة، وكانت تعرف من قبل باسم " باب الإسكندرونة ".
(6) واد فى قضاء بمركز حلب، ويضم عدد قليل من القرى.

وكانت عشيرة "الريحانية"، وهى من عشائر التركمان، تقضى فصل الشتاء فى "سهل العميق"، وعشائر الأكراد المسماة "دليقانلى وچليكانلى" تقضى الشتاء فى وادى "دومدوم" الواقع بين هذين الجبلين، وفى فصل الصيف كانوا ثلاثتهم ينتقلون إلى "مرعش" مرورا من هذا الوادى، ويتجهون من هناك إلى هضاب المصيف بطول هذا الوادى.

وفى الجانب الغربى لجبل البركة، يقع سنجق "پياس" أى "عُزَير"، يحده من الغرب خليج "الأسكندرونة" ونهر "جهان". وتقضى عشائر التركمان المسماة "تجرلى" و"جريد" فصل الشتاء فى الضفة اليسرى لنهر "جهان"، وفى "چُقُورْاوه" التابعة لسنجق "بياس"، وفى فصل الصيف يتخطون جبل البركة، وينتقلون إلى الهضبة المستطيلة مرورا من داخل "مرعش".

وكانت العشائر التى تمر أمام "مرعش" مرتين فى العام، تحترف السرقة والنهب، وتبيع مسروقاتها هناك بثمن زهيد ويشترون أدوات السروجية وغيرها، لهذا حقق تجار "مرعش" وخاصة السروجية منهم أرباحا طائلة من جراء هذا. وكان أفراد العشائر أثناء رحلتى الشتاء والصيف، يُتلفون المزارع التى فى طريقهم، كما أن كبار اللصوص قطاع الطرق خاصة من عشيرتى "چليقا نلى"، "وتيجرلى" كانوا يجوسون فى المناطق المحيطة بطريقهم، ويسطون على من يقابلهم، ويأخذون ما معه غصبا.

وبعد حرب القرم، هاجرت حوالى ثلاثة آلاف أسرة من "نوغاى" روسيا، واستقرت على جانبى نهر "جهان"، من قلعة "هميته" حتى "سيس"، وكوَّنوا هناك قرى شتى، وأصبحوا فى مأمن من اعتداءات العشائر فى الصيف، أما فى الشتاء فكانوا يحملون السلاح للتصدى للصوص "تجرلى".

وكان جبل البركة فى حال عصيان مثل منطقة "قوزان"، لكن "قوزان" لها علماؤها وأهلها الصالحون، ولأبنائها سيادة مطلقة على تلك المنطقة. أما جبل البركة، فكان يبدو كسلسلة جبلية صغيرة بالنسبة "للقوزان"، ولذا انقسم إلى إمارات وزعامات صغيرة، وكان أهلها من اللصوص وقطاع الطرق.

وكان أبناء "كچوك على" يقومون بحراسة طريق "بياس"، وهو طريق للحج حيث تحققت لهم السيادة فى سنجق "بياس" منذ أمد بعيد، وكانوا يأخذون إتاوة مرور من العابرين، ومن الحجيج الكرام، ويرفضون الخضوع لأوامر الدولة.

تحركات ابراهيم باشا فى الأناضول

من المعروف تاريخيا أنه بعد قيام "يوسف ضيا باشا"[(١)] - الصدر الأعظم والسردار الأكرم فى زمن جلالة السلطان "سليم خان الثالث"[(٢)] -، بإخراج الفرنسيين من مصر، سلك أثناء عودته طريق الحج (الشامى)، وأثناء مروره بجوار "أنطاكية" انحرف بعيدا عن طريق الحج ليتجنب الصدام مع سكان الجبل أثناء مروره من "بياس"، وذلك بسبب سوء العلاقة حينذاك مع " خليل باشا بن كچوك على" متصرف " بياس"، ووصل إلى "اسكدار" مرورا من قلب الأناضول.

فلما توفى " خليل باشا "سيطر ابنه الأكبر"دَه دَه بك" على سنجق "بياس"، وسار على خطى والده فى العصيان، فهاجمه " مصطفى باشا البيلانى " والى " أطنه " بجيش كبير، وحاصره من ناحية "مرعش" وقبض عليه وأعدمه وأحرقه علنا فى "أطنه ". وهكذا انتقل سنجق " بياس، إلى يد أمراء " أطنه ". وكان " مصدق بك " الابن الأصغر "لخليل باشا" صبيا آنذاك، فنجا من الموت لوجوده فى حضانة النساء. وعندما وصل "إبراهيم باشا المصرى" بجيش مصر إلى تلك الناحية كان مصدق بك شابا، فتعاون معه فى بادئ الأمر، ثم انضم إلى الجيش السلطانى فيما بعد. وعندما دارت المعركة بين الجيش السلطانى وجيش مصر، وأثناء توجهه إلى "بياس"، لم يتمكن "مصدق بك" من الفرار، فاستسلم "لإبراهيم باشا"، وحكم "بياس" باسمه.

---

(1) يوسف ضياء باشا (ت: ١٢٣٤هـ: ١٨١٨م): الصدر الأعظم فى زمن السلطان "سليم الثالث"، والسلطان "محمود الثانى". جاء على رأس الجيش الذى أرسلته الدولة العثمانية إلى مصر سنة ١٧٩١، بعد دخول الحملة الفرنسية.

(2) السلطان سليم الثالث (١٧٦١: ١٨٠٨م): ابن السلطان " مصطفى الثالث "، كان ميالا للأخذ بالنظم الغربية، خاصة فى مجال الجيوش. صادفت فترة سلطنته قيام الثورة الفرنسية، ومجيء الحملة الفرنسية إلى مصر، وتمرد منطقة البلقان. وقام الإنكشارية بخلعه من على العرش وقتله.

وعندما سيطر "إبراهيم باشا" على "مرعش"، ذهب "سليمان باشا" المشهور متصرف "مرعش" آنذاك، إلى "سيس"، واحتمى بزعيم "قوزان"، ولما لم يجد من "قوزان" العون الذى كان ينتظره، ذهب إلى جبل البركة، واحتمى بابن "قره يكيت"، وهو من زعماء منطقة "أولاشلى"، وسار إلى "إبراهيم باشا" مع الجنود الذين جمعهم من العشائر المجاورة لجبل البركة، وبدلا من أن يسترد "مرعش" انقض فجأة على كتائب "إبراهيم باشا" الموجودة فى "عينتاب"، فهزمهم وشتت جمعهم.

وعشائر "أولاشلى" قوم مقاتلون، يتسمون بالبداوة والجرأة، ويسكنون أماكن وعرة على قمة الجبل. وكانت عشائر "أولاشلى" تنقسم إلى أربع زعامات هى عائلات "قره يكيت أوغلى"، "وقيباق أوغلى"، "وجند أوغلى"، "وعلى بكر أوغلى"، وكانت هذه الزعامات تورث أبا عن جد. وكان كل واحد من الزعماء ـ حسب مناصبهم ـ يحكم فى منطقة مستقلا، ويفرض عليها سيطرته. وكانت عائلة "على بكر أوغلى" أقوى تلك الزعامات، حيث تقع فى حوزتها أشد مناطق جبل البركة وعورة. ومع أن هذه الناحية تابعة لسنجق "بياس"، إلا أن زعماءها كانوا يستغلون ابنا "كجوك على" استغلالا تاما. ويدفعون زعيم أسرة "كجوك على" إلى القتال وقتما يشاءون، لكنهم عجزوا عن إخضاعهم تماما لسيطرتهم، ومع أن زعيم "كجوك على" كان يؤَلِّب كل واحد من هؤلاء الزعماء ضد الآخر، إلا أنه لم يستطع أن يمارس عليهم مزيدا من الضغط، لأن جبال "أولاشلى" كانت هى الملاذ لهم عندما تضيق بهم الأحوال.

وعندما تحرك "إبراهيم باشا" بجيش مصر إلى سوريا، نصحه والده "محمد على باشا"، بقوله: "ولدى إبراهيم، عليك التمييز بين أحوال الجبال وأحوال السهول وإدراك الفرق بينهما، وضَعْ سكان الجبال فى اعتبارك". ورغم هذا لم يستطع "إبراهيم باشا" أن يتفهم هذه المسألة الدقيقة على النحو اللائق، فجمع أسلحة الأهالى فى الأماكن التى سيطر عليها بسهولة فور وصوله إليها، وبدأ فى

استخدامهم قسرًا، ولهذا واجه المصريون مقاومة قوية عند صعودهم الجبال المتمردة التى لم يسيطروا عليها بعد فى جبل البركة.

وبعد أن سيطر "إبراهيم باشا" على سناجق "بيلان"، "وبياس"، "ومرعش"، لم يكن يتوقع وجود بعض سكان "أولاشلى" البدائيين، الذين يتخذون من ذروة الجبل مرتع إجرام. ولذا انطلق من "چرچيلى" بفرقة عسكرية كبيرة، وعدد من المدافع، واستقر بجيشه فى منطقة "ياربوز"[1] إحدى نواحى "أولاشلى". وكان "ڤورت إسماعيل باشا" ـ قائد الفرقة الإصلاحية فيما بعد ـ قد أقام معسكرا فى "ياربوز" أثناء وجوده فيها، وهو المكان الذى استقر فيه "إبراهيم باشا" بجيشه. "وياربوز" الآن مركز لمتصرفية جبل البركة أى "جبل كاور".

وعندما أرسل "إبراهيم باشا" جيشا من معسكر "ياربوز"، إلى "ابن على بكر". انضم زعماء " أولاشلى " وكل القتلة والهاربين الموجودين فى الجبل إلى " ابن على بكر" وتصدوا للمقاومة معه. والواقع أن "إبراهيم باشا" لم يستطع التحرك بهذا الجيش الجرار من الجنود النظاميين، الذين لم يعتادوا المناورة فى مثل هذه الجبال الوعرة، خاصة وأن العساكر المصرية لم تتبين الأمر، فبعد أن توغلوا فيها قطع عليهم سكان الجبال خط الرجعة، وهجموا عليهم من كل اتجاه، وأصبحت العساكر المصرية فى وضع حرج. عندئذ بدأ "إبراهيم باشا" فى طلب الصلح والهدنة مع "ابن على بكر"، ومنحه كثيرًا من النقود والأسلحة. وقد أنقذ "إبراهيم" نفسه بتراجعه.

وبعد انسحاب المصريين من هناك، استقر الأمر فى "بياس" "لمصدق بك"، وصدر أمر بمنحه رتبة أمير الأمراء.

وعندما كان "محمد باشا القبرصي" مشيرا لجيش بلاد العرب مؤخرا، أرسل جيشا بقيادة "چتال باش مصطفى باشا" لمهاجمة جبل البركة، وسلكت الفرقة العسكرية نفس الطريق الذى سلكته العساكر المصرية. وهُزمت الفرقة بمجرد الوصول إلى "ياربوز"، وسقط كثير من الضباط أسرى فى أيدى لصوص

(1) ياربوز Yarpuz: قرية صغيرة فى جبال " أولاشلى "، فى " سنجاق جبل البركة "، بولاية "أطنة".

"أولاشلى"، وعندئذ جاء "ابن كجوك على" من "بياس" إلى "مصدق بك" ـ سالف الذكر، وعرض على "مصطفى بك" مساعدته لتخليص الضباط من أيدى الأشقياء. وظل الطريق الواصل من سهل العميق إلى "مرعش" مسدودا تماما منذ ذلك الحين، وحتى وصول الفرقة الإصلاحية إلى تلك المناطق، أى طوال خمسة عشر أو ستة عشر عاما.

تحركات الأكراد

وقضاء "بولانيق"؛ هو المنطقة الممتدة من نهر "جهان" بجبل البركة، حتى جبال "أولاشلى"، وبه قرى عامرة بشكل جيد. ويتبع سنجق "مرعش"، لكنه يتصل من ناحية بوادى العميق "چُقُورْاوه"، ومن الجنوب بجبال "أولاشلى"، ولم يمكن السيطرة عليه تماما بسبب وجود مناطق "كنار" الكردية على الحدود الشرقية لتلك المنطقة.

ونواحى "كنار" هذه تقع على طول الحدود، بدءا من "بولانيق"، حتى الجنوب. وتمتد داخل الوديان الواقعة على سفوح الجانب الشرقى لجبل البركة، وهى قرى متفرقة تمثل نواحى "اكينتيلى"، "وبستان الكردى"، "ومدخل الخان"، "وچرچيلى"، "وكركوتلى". وكل أهلها من الأكراد ويتكلمون اللغة الكردية، وكانوا كلهم بحسب القومية يتبعون "دلى خليل ابن الحاج عمر" المسيطر على جبل الأكراد حينذاك.

وأهالى جبل البركة كلهم من الأتراك، باستثناء ناحية "كنار"، ويقيم معهم قلة محدودة من الأرمن.

وتقع نواحى "أكباز"، "وتيك"، "وحاجيلر" ـ بالترتيب ـ فى الجانب الشرقى لجبل البركة، ومن ناحية " كنار " المذكورة عند التقائها بناحية "كركوتلى"، وكانت قبيلة "قابولى" تتبع ناحية "تيك". وكان أهالى "تيك" يصعدون فى الصيف إلى هضاب "قابولى".

وناحية "حاجيلر" تشترك فى الحدود مع "وادى العميق" وقضاء "بيلان"، وتقطن عشيرة "قره فقيلى" التابعة لهذه الناحية قمة الجبل، وهم عصاة متمردون مثل سكان " أولاشلى ".

وكان أمراء الأتراك المحليون المنحدرون من أبناء "جوبان"، يحكمون هذه النواحى الثلاث. ("اكباز"، "وتيك"، "وحاجيلر") ومع أن ثلاثتهم تابع لسنجق "مرعش" إلا أن نواحى الأكراد العاصية المذكورة الواقعة بينهم، لم تكن تسمح لشرطة "مرعش" بحرية التردد على هذه النواحى الثلاثة. لذا كانت أوامر متصرف "مرعش" لا تسرى عليها.

وعندما عين "محمد بك" أمير "تيك" مديرا لها من قبل متصرف "مرعش"، لم يخضع له "پاشويك" أمير ناحية "حاجيلر" وأكبر شخصية فى تلك المناطق. أما "محمد بك"، فقد ضم له أمراء "اكباز"، وهب لمحاربة "پاشويك". وبناء على ذلك لم يعد بإمكان أهالى "حاجيلر" الذهاب إلى "مرعش"، كما عجز رجال "محمد بك" عن الذهاب إلى "سهل العميق".

وكان "دلى خليل" سالف الذكر مسيطرا على جبل الأكراد ومتحكما فيه، وكل القرى حتى قصبة "كليس"[1] تحت سيطرته. وله النفوذ على قصبة " كليس" أيضًا، فيحبس من يشاء ويطلق سراح من يشاء.

ومع أن ناحية "كفرديز" الواقعة فى جهة "مرعش" بجبل البركة تابعة "لمرعش"، إلا أن " دلى خليل " تغلب على أمرائها وأنفذ حكمه عليها.

أما ناحية الأكراد المسماة "جرجيلى"، وهى من "كنار" الواقعة فى الجانب الشرقى لجبل البركة، والتابعة " لدلى خليل " ـ كما ذكرنا ـ فكانت تمتد داخل واد واسع بجبل البركة، وبسبب موقعها المنيع كانت موئلا للصوص وقطاع الطرق، وسوقا للبضائع المسروقة إذ كانت البضائع المسروقة من " أطنه " تنقل وتباع فى

(1) كليس Klis: مركز قضاء تابع لولاية حلب، ويبعد عن حلب مسافة ٦٦ كيلو متر شمالا. وكان أغلب أهله فى ذلك الوقت من المسلمين.

"كليس" "وعينتاب". والبضائع المسروقة من هاتين المنطقتين كانت تنقل وتباع فى "أطنه". وكان العابرون فى طريقى "مرعش"، "وعينتاب" يلحقهم بعض الضرر من فرسان "جرجيلى" أثناء هجومهم على اللصوص فى ذلك الطريق. والحاصل، أن الأماكن الواقعة من "پياس" إلى "كليس"، ومن "بيلان" إلى "مرعش" كانت كلها فى حالة عصيان واضطراب. أما لصوص "أولاشلى" فكانوا يتعيشون من السرقة، فيهجمون على "پياس"، وعابرى الطريق وينهبونهم. والباب العالى لا يعرف حقيقة أحوال هذه المناطق على الوجه اللائق، إنما يولى الاهتمام إلى طريق "پياس" فقط لأنه طريق الحج، وكانت الصرة السلطانية ترسل من "أطنه" إلى "بيلان" فى حراسة حوالى ألف من الفرسان.

ومع هذا، كان لصوص جبل البركة حتى وقت قريب يسرقون الصرة السلطانية عند "كوبرى پورنار"[1] فى الجهة الأخرى من "پياس". بناء على ذلك قرر "فؤاد باشا" ترك الطريق البرى من "اسكدار" إلى دمشق، وصارت الصرة السلطانية ترسل بحرا إلى بيروت، ومنها إلى الشام.

قبل عام أو اثنين، وأثناء تردد "قبولى باشا" على حلب فى عملية تحقيق، قال فى تقرير له حسب المعلومات الناقصة التى توصل إليها، إن "مصدق باشا" هو سبب كل هذه المشاكل، فإذا أبعد عن منطقة "پياس" فسوف يستتب الأمن فى طريق "پياس"، وتتم السيطرة على سنجقها. وتبعا لأحوال ذلك الوقت، كان "فؤاد باشا" يخشى إثارة مسألة "پياس"، إلا أنه أصدر أمرا مؤخرا بتحرك كتيبة من "أطنه" إلى "بيلان" بناء على التحذيرات المتكررة من "قبولى باشا". فلما وصلت هذه الكتيبة إلى "پياس" أظهر "مصدق باشا" كرما فى معاملة العساكر السلطانية، واستضاف ضباط الجيش فى قصره. لكن قائد الكتيبة بموجب التعليمات السرية التى معه، قبض على زوجات "مصدق باشا" وأبنائه، وأرسلهم فورا إلى إستانبول.

(1) يقع "كوبرى پورناز" عند نهر "برناز"، فى الجزء الشمالى من نهر "طالمن" الذى يجرى جنوب ولاية "آيدن".

وآوى "ده ده بك" الابن الأكبر "لمصدق باشا" إلى الجبل، واحتمى " بعلى أغا " ابن " على بك "، وأعلن العصيان. وكان يهبط من الجبل بمجموعة من اللصوص من حين لآخر، فيسرقون المناطق المحيطة بهم. أما لصوص " أولاشلى "، فقد انتهزوا هذه الحالة المضطربة، ونزلوا إلى سواحل "چقوراوه"، وتمادوا فى أعمال السرقة، ولهذا أغلق طريق "پياس" تماما. وحوصرت الكتيبة الموجودة فى "پياس"، وأصبحت اعتداءات أشقياء جبل البركة تمتد إلى الطرق الموصلة من "اسكندرون " إلى "بيلان"، ومن "بيلان" إلى حلب. وكأن "مصدق بك" كان الستار الذى يحجب لصوص جبل البركة [عن الدولة]، فلما رفع هذا الستار، اندفع أشقياء "أولاشلى"، واستشرى ضررهم فى كل مكان. واتضح خطأ ما توصلت إليه تحقيقات "قبولى باشا". وبعد أن تطور الموقف إلى هذه الدرجة صار لا بد من إصلاح هذه المناطق على نحو خاص. واستطاع والى حلب السابق أن يوقع دلى خليل" سالف الذكر وقبض عليه ونفاه إلى أدرنة، واستطاع دلى خليل بدوره الفرار من " أدرنة "، وذهب إلى جبل الأكراد وتفاقم عصيانه، فلما تفاقم التمرد والعصيان بالجهة الشرقية من جبل البركة، وأرسلت استغاثة من حلب لطلب النجدة، فعندئذ عُرف أن هناك اتصال بين بعض زعماء جبل البركة، وبين الأجانب، وأن المفاوضات قائمة بينهم.

وبناء على ذلك، وبينما كانت الفرقة الإصلاحية على أهبة الاستعداد للذهاب إلى "قوزان" صدر أمر بتوجه الفرقة لجبل البركة أولا، وصدر أمر ومرسوم بالتحرك إلى "قوزان" بعد تأديب اللصوص قطاع الطرق فى تلك المناطق.

السفر مع الفرقة الإصلاحية إلى الإسكندرونة

تحركت الفرقة الإصلاحية من إستانبول على ظهر خمس سفن حربية أميرية بقيادة "درويش باشا" مشير الجيش السلطانى الرابع، وذلك فى أواخر عام ١٢٨١ هـ[١٨٦٤م]، ووصلت إلى سواحل ولاية "أطنه" فى غرة المحرم عام ١٢٨٢هـ [١٨٦٥م]. وفى صباح اليوم التالى وصلت الفرقة مرفأ الإسكندرونة، وتم إنزال

وآوى "ده ده بك" الابن الأكبر "لمصدق باشا" إلى الجبل، واحتمى "بعلى أغا" ابن "على بك"، وأعلن العصيان. وكان يهبط من الجبل بمجموعة من اللصوص من حين لآخر، فيسرقون المناطق المحيطة بهم. أما لصوص "أولاشلى"، فقد انتهزوا هذه الحالة المضطربة، ونزلوا إلى سواحل "چقوراوه"، وتمادوا فى أعمال السرقة، وهذا أغلق طريق "پياس" تماما. وحوصرت الكتيبة الموجودة فى "پياس"، وأصبحت اعتداءات أشقياء جبل البركة تمتد إلى الطرق الموصلة من "اسكندرون" إلى "بيلان"، ومن "بيلان" إلى حلب. وكأن "مصدق بك" كان الستار الذى يحجب لصوص جبل البركة [عن الدولة]، فلما رفع هذا الستار، اندفع أشقياء "أولاشلى"، واستشرى ضررهم فى كل مكان. واتضح خطأ ما توصلت إليه تحقيقات "قبولى باشا". وبعد أن تطور الموقف إلى هذه الدرجة صار لا بد من إصلاح هذه المناطق على نحو خاص. واستطاع والى حلب السابق أن يوقع دلى خليل" سالف الذكر وقبض عليه ونفاه إلى أدرنة، واستطاع دلى خليل بدوره الفرار من "أدرنة"، وذهب إلى جبل الأكراد وتفاقم عصيانه، فلما تفاقم التمرد والعصيان بالجهة الشرقية من جبل البركة، وأرسلت استغاثة من حلب لطلب النجدة، فعندئذ عُرف أن هناك اتصال بين بعض زعماء جبل البركة، وبين الأجانب، وأن المفاوضات قائمة بينهم.

وبناء على ذلك، وبينما كانت الفرقة الإصلاحية على أهبة الاستعداد للذهاب إلى "قوزان" صدر أمر بتوجه الفرقة لجبل البركة أولا، وصدر أمر ومرسوم بالتحرك إلى "قوزان" بعد تأديب اللصوص قطاع الطرق فى تلك المناطق.

السفر مع الفرقة الإصلاحية إلى الإسكندرونة

تحركت الفرقة الإصلاحية من إستانبول على ظهر خمس سفن حربية أميرية بقيادة "درويش باشا" مشير الجيش السلطانى الرابع، وذلك فى أواخر عام ١٢٨١ هـ[١٨٦٤م]، ووصلت إلى سواحل ولاية "أطنه" فى غرة المحرم عام ١٢٨٢هـ [١٨٦٥م]. وفى صباح اليوم التالى وصلت الفرقة مرفأ الإسكندرونة، وتم إنزال

كتائب المشاة السبع ولواء الفرسان والمدافع والمهمات الموجودة معنا. وأثناء نقلها إلى الموقع الذى تقرر اتخاذه معسكرا للجيش فى ناحية "بيلان" على مسافة نصف ساعة من الإسكندرونة، ذهب عبدكم و"درويش باشا" بالباخرة إلى "پياس"، وهبطنا إلى اليابسة، وعاينا المنطقة وما حولها، ثم أصدرنا تعليمات إلى "حسن باشا" أمير اللواء فى "پياس" بالبقاء هناك مع كتائبه لمحاصرة تلك المنطقة، لكى يمنع وصول سكان الجبال إلى الساحل، ثم رجعنا إلى الإسكندرونة، وتوجهنا إلى معسكر الجيش.

ولما كنا مكلفين بإصلاح كل الولايات الممتدة من الإسكندرونة إلى "مرعش"، " والبستان "[1]، ومن " كليس " إلى " نيكده "، " وقيصرية "، ومن سواحل "أطنه" حتى حدود ولاية " سيواس "، فقد كتبنا أثناء وجودنا فى إستانبول بيانا وطبعناه ليقرأ على أهالى تلك المناطق. وفى يوم خروجنا متوجهين إلى الإسكندرونة، أرسلنا "حسين حسنى أفندى" رئيس مرافقى عبدكم العاجز، وهو من ضباط الأركان الحربية، إلى منطقة "قوزان" ومعه عدد كاف من نسخ البيان والرسائل المخصوصة لمن يهمهم الأمر، كما نُشرت نسخ كثيرة من البيان فى المناطق الأخرى بكافة الوسائل الممكنة.

وفى الصباح جاءت كتيبة من "كريد" على ظهر مركب حربى، وانضمت إلى الفرقة الإصلاحية وتُركت البارجة السلطانية "مجيدية" فى ميناء الإسكندرونة، وأعيدت المراكب الحربية الخمسة الأخرى.

وكان البيان المذكور يتضمن عفوا شاملا. كما أرسلنا رسائل خاصة إلى "ده ده بك" ابن " مصدق باشا" بضرورة استسلامه للفرقة الإصلاحية لينال نصيبه من هذا العفو العام. لكنه لم يمتثل وقال إنه سيدافع كل ما أوتى من قوة، ولجأ إلى "على أغا ابن على بكر"، فاضطر إلى حمايته حسب الأصول المرعية بين القبائل والعشائر.

---

(1) البستان: قصبة، هى مركز قضاء فى شمال " سنجاق مرعش "، بولاية حلب. وتبعد عن "مرعش" مسافة ٧٠ كليو متر. وكان معظم أهلها فى ذلك الوقت من المسلمين.

وصل إلى الإسكندرونة "ثريا باشا" والى حلب، "وعلى رضا باشا" والى "أطنه" للتشاور، ثم رجعا بعد أن شرحا معلوماتهما عن المنطقة وملاحظاتهما الخاصة. وكان رأى والى حلب أن نبدأ بمنطقة جبل الأكراد. ورأى والى "أطنه" أن نتجه نحو "قوزان" مباشرة، ولما كانت التعليمات الموجهة إلينا تقضى بتأديب لصوص جبل البركة أولا، لذا فعندما ناقشنا الأمر مع بعض الأمراء وأركان الحرب أثناء وجودنا على ظهر الباخرة، اتضح أن الوصول من "بياس" إلى جبال "أولاشلى" أمر صعب، وأننا لو ذهبنا إلى "كليس" وتحركنا من هناك إلى جبل الأكراد، سنقطع مسافة طويلة، ونضيع وقتا كبيرا هباء. لذا قررنا الذهاب إلى المنطقة الواقعة بين جبل الأكراد وجبل البركة، وبهذا نفصل بين المجموعتين. ثم نتحرك عبر الوادى الواقع بين جبل البركة وجبل الأكراد، للبحث عن طريق يؤدى إلى جبال "أولاشلى" ولم تستأهل المعلومات التى حصلنا عليها من الولاة وغيرهم عن هذه المنطقة تغيير هذا القرار. لكننا كنا فى حاجة إلى رجال يقدمون لنا معلومات كافية، ويقومون بدور المرشدين لنا فى هذا الوادى.

وفى هذه الأثناء، جاء "مرسل زاده مصطفى بك" أمير أمراء الريحانية ومعه "پاشو بك " أمير ناحية " حاجيلر ". وكأنه سلم لنا مفتاح جبل البركة. ذلك لأن أول مقر لنا عند دخولنا المنطقة أصل التمرد، سيكون على حدود " حاجيلر ". واتضح أن " پاشو بك " سيؤدى خدمات طيبة للفرقة الإصلاحية رغما عن عدوه اللدود " محمد بك " ابن " قره بك " مدير " تيك ". وتأخر مجيء " محمد بك " إلى الإسكندرونة، لأنه اضطر إلى المرور من ناحية "حاجيلر"، حيث يتربص به رجال "پاشوك بك" ليقتلوه أينما وجدوه. ولم يمض وقت طويل، حتى احتمى بأحد مشايخ "عشيرة الريحانية"، وهكذا أصبحت نواحى "تيك"، "واكباز" أيضا ضمن حمايته. ورجع كل من "پاشوك بك"، "ومحمد بك" إلى مكانيهما، على أن يمدا العساكر السلطانية بالمؤن وكافة اللوازم الأخرى.

وفى ذلك الحين كان الأمن مفقودًا فى طريق سهل العميق الموصل من " بيلان " إلى حلب، لذا رأينا إرسال خمسين من السوارى الموظفة من "أيالة حلب" إلى

"مصطفى باك" المشار إليه حراسة الطريق، ويتولى فرسانه نقل البريد. ولو أبلغ "مصطفى باك" بهذا من قبل لكان قد أدى جزءا من المهمة. ولم يكن أحد يستطيع عبور هذا الطريق فى حالة عدم وجود فرسان عشيرة " الريحانية "، وكانوا يذهبون من "بيلان" إلى "أنطاكية" مرورا بالطريق الواقع تحت محافظة الحرس، ومنها يذهبون إلى حلب.

ولدى نزول الفرقة الإصلاحية من " بيلان " إلى " سهل العميق " انحرفت جهة اليسار فى اتجاه " مرعش "، وسارت عبر الوادى الواقع بين جبل البركة وجبل الأكراد، وأعطت إلى " مصطفى باك " خمسين من العساكر العاملة لحراسة خط الرجوع. وتركتهم فى معيته ليكونوا رهن طلب الفرقة الإصلاحية.

وعشيرة "ريحانية" هى أكبر العشائر المهاجرة، التى تتجول فى تلك المناطق وفى "چيقوراوه "، وكل العشائر خاضعة لها. وإن لم تكن كل العشائر المهاجرة تظهر الطاعة والانضباط، لكن "مرسل زاده" أمير أمراء "ريحانة"، من أسرة عريقة، ومن الشخصيات المعروفة للدولة، وهذا كان يشعرهم بالأمان أكثر من بقية العشائر. والحقيقة أن " مصطفى باك " أيضًا أسدى خدمات طيبة للدولة.

تم تجهيز دواب للفرقة الإصلاحية من "أنطاكية"، وكان أهل تلك المناطق قد ضاقوا وسئموا من لصوص جبل البركة، ولذا أرسل وجوه "أنطاكية" وأعيانها مائة رأس من الدواب للخدمة الممتازة، وأرسل أهالى قصبة "بيلان" ثلاثين رأسا لأعمال النقل، كما أرسل زعماء "ريحانة" عدد خمس وعشرين رأسا أخرى.

وأمهلنا أنفسنا بضعة أيام لتنظيم أمورنا، ثم خرجت الفرقة إلى قصبة "بيلان". ولأن منطقة جبل البركة شديدة الوعورة فقد ترك الجند أحذيتهم وحقائبهم فى "بيلان"، وانتعلوا بدلا منها خفافا، وحملوا أجربة صغيرة بدلا عن الحقائب على طريقة الروم ايلى. ثم هبطت الفرقة إلى "سهل العميق"، وأصبح جبل البركة عن يسارنا، وتحركت الفرقة بمحازاة الجبل، ووصلت إلى "حاجيلر". ونظرا لوجود لجة فى جهة جبل الأكراد،كان على الجيش أن يضرب خيامه فى "قارغيلى"، الواقعة بين هذه اللُجَة، ومنطقة " حاجيلر ".

والمسافة من "بيلان" إلى "حاجيلر" وطولها حوالى عشرة ساعات، كلها منطقة مكشوفة. ولأنها مكان تجوال عشيرة "ريحانة"، لذا كان خط رجوعنا مؤمنا. أما منطقة "قارغيلى"، فهى ممر الطريق المؤدى من "مرعش" إلى "سهل العميق"، ولأن الطريق المؤدى إلى "سهل العميق" وعرا، تلزم حراسته بشكل خاص، لذا تقرر إقامة قرية هناك باسم قرية الجيش. وعلى الفور صدر أمر إلى "پاشو بك" بنقل ثلاثين أسرة من "حاجيلر" إلى هناك، فنفذ الأمر وسرعان ما أنشئت القرية. ثم تحركت الفرقة من "قارغيلى"، فبلغت مدخل "تيك" على مسافة ساعتين أو ثلاث، واستقر الجيش فى "اينجه صو"[1]، وهناك جاء أمراء وزعماء ناحيتى "تيك"، "وأكباز" واعلنوا طاعتهم.

وبدأنا فى بناء المعسكر على الفور، كما شرعنا فى إنشاء قصبة بجوار المعسكر، مكونة من بضع مئات من الأسر لتكون مركزا للقضاء الذى تكون مؤخرا نتيجة ضم نواحى "حاجيلر"، "وتيك"، "وأكباز". ولأن الكتائب الخاصة هى أول من نزل بتلك المنطقة، فقد سميت بقضاء "خاصة"، وصدر الأمر بعمل اللازم لإقامة ثلاثة أحياء فى القصبة، على أن تقسم الأُسَر حسب عدد سكان كل ناحية من النواحى الثلاث.

وقصبة "خاصة" تبعد خمس عشرة ساعة عن "مرعش"، واثنتى عشرة ساعة عن "بيلان". والمسافة بين "بيلان"، والإسكندرونة ثلاث ساعات، لذا فإن قصبة "خاصة" تقع فى منتصف الطريق الواصل من الإسكندرونة إلى "مرعش تمامًا".

وقد انتخب فى كل قرية من قرى قضاء "خاصة" مختار حسب الأصول المتبعة فيها، كما شكلنا مجلسا للقضاء مكون من أربعة أعضاء ؛ واحدا من وجهاء كل ناحية من النواحى الثلاث، وواحدا من طائفة الأرمن. كما أعددنا عساكر شرطة بالقدر الكافى، وعينا مديرا للقضاء. وأبلغنا هذا [التشكيل] لإستانبول لترسل نائبا، وتم على وجه السرعة إحصاء نفوس النواحى الثلاث وأعمارهم، على أن يستدعوا إلى

(1) قصبة تابعة " لسنجاق قيصرية "، كان أغلب سكانها فى ذلك الوقت من المسلمين.

مقر الجيش فى أوائل حزيران [يونيه] على دفعات، فيأتى الأب وأقاربه ويتم إجراء القرعة [العسكرية]. لكن عشيرة "قره فقيلى" المقيمة فى ذروة جبل ناحية "حاجيلر "، لم تستجب للدعوة التى وجهت إليها لإجراء القرعة العسكرية اعتمادا على منعة موقعهم. وعندما ظهر عجز "پاشو بك" [عن إقناعهم]، خرج أمير اللواء "إبراهيم باشا" ليلا على رأس عدة كتائب من عساكر المشاة السلطانية، وصعد إلى قمة الجبل الذى تقطنه عشيرة " قره فقيلى". ولما كانت المسافة من المعسكر إلى هناك تستغرق ثمان ساعات، فقد باغت العشيرة المذكورة بالهجوم مع إشراقة الصباح، وقبض على أغلبهم وأحضرهم إلى المعسكر قبل حلول الليل، وحدد من هم فى سن التجنيد، وأدخلوا ضمن نطاق القرعة.

إخضاع جبل الأكراد

بينما الفرقة الإصلاحية واقعة بين نارين، فتحت واقعة استعادة جبل الأكراد الطريق أمامها إلى "كليس". وقد أثارت هذه الواقعة خوف الناس فى بقية النواحى، ولذا لم يستطع "دلى خليل" البقاء فى جبل الأكراد، وانتقل إلى قرية "قياباش" فى الجانب الشرقى لجبل البركة بين جبال " أولاشلى "، داخل "كركوتلى"، وهى قرية معروفة بمنعتها الشديدة. وبناء على ذلك، بدأ زعماء جبل الأكراد الذين سئموا تمرد " دلى خليل " واستبداده، فى التردد على مقر الجيش. وهكذا تمت السيطرة على جبل الأكراد، وأصبح السفر إلى حلب يتم عن طريق "كليس ".

وكانت كل لوازمنا تأتى يوميا عن طريق مرفأ الإسكندرونة، حيث كان فرسان "ريحانية" يؤمنون خط رجوعنا. وعندما فتح طريق " كليس" أيضا أصبح كل شيء يتم إحضاره عن طريق "حلب". وبدأ أفراد جبل الأكراد فى إحضار المؤن والدواب إلى الفرقة الإصلاحية بشكل مستمر، على أن يحسب ثمنها من بقايا الضرائب، كما بدأ تجار حلب "وعينتاب"، "وكليس" فى التردد على الفرقة الإصلاحية. والحاصل، أن الجانب الأيمن من المنطقة أصبح مفتوحا بالنسبة لنا، وانحصرت مهمتنا فى جبل البركة. وتشكل قضاء فى جبل الأكراد باسم "عزية "، وانتخب كل أعضاء المجلس من زعماء الأكراد، وذلك لعدم وجود نصارى فى تلك المنطقة.

وكان كل واحد من زعماء جبل الأكراد رئيسا لعشيرة أو لبطن من قبيلة، يسعد بتكليفه بعضوية المجلس. وحيث إنهم قد تخلصوا من سيطرة "دلى خليل"، وأصبحوا لا ينفرون من الانضمام لمعية أو رفقة مدير القضاء، والخضوع للأحكام النظامية. فقد اتضح من سياق الأحوال، أنهم سوف يحسنون خدمة الدولة.

أما بالنسبة لأمراء نواحى "حاجيلر"، "وتيك"، "واكباز"، فكان كل واحد منهم ـ منذ زمن طويل ـ أميرا إقطاعيا يحكم ناحيته مستبدا كحاكم مستقل، ثم إنهم كانوا يأخذون الإيرادات المحلية، وينفقون منها ما يشاؤون، إذ كانوا يجبون ضرائب النواحى، ويرسلون العُشر منها إلى بيت مال "مرعش"، لكى يبرهنوا على طاعتهم للدولة، وينفقون الباقى على أمورهم الشخصية،ويدفعون مائتين وخمسين قرشا بدل عشر سنوى عن النواحى الثلاث. وفى العام الماضى، عندما عينت متصرفية "مرعش" "محمد بك" مديرا، قام بتحصيل خمسمائة قرش عن "تيك"، "واكباز" رسما لعدد الأغنام[1]، ومع هذا فإن ناحية "حاجيلر"، لم تخضع "لـپاشوبك"، ولذا لم يستطع أن يجمع الحصة المقررة عليها، وتبين من المعاينة أن عشور ورسوم هذه النواحى الثلاث تشكل مبلغا كبيرا.

وهكذا اتضح أنه سيكون من الصعب على الأمراء الخضوع إلى مديرى الأقضية لأنهم اعتادوا الاستقلال بشئونهم، وعلى فرض أنهم سيقبلون هذا، فإن أتباعهم لن يتعاونوا معهم. وعندما أبلغنا "پاشو بك" بواسطة "مرسل زاده" بضرورة أن ينتقلوا إلى مكان آخر، تفهم [پاشو بك] هذا وصدَّق عليه، واشترط ألا يتم تفضيل"محمد بك" ابن "قره بك" عليه بوجه من الوجوه، وأن تتم معاملتهما على قدم المساواة، وأعلن أنه سيرضى بأى مكان يرسل إليه.

بناء على ذلك، تم تخصيص مرتب قدره ألفى قرش شهريا مدى الحياة لكل من "محمد بك"، "وپاشو بك"، وعين " محمد بك" مديرا لقلعة الروم، "وپاشو بك" مديرا "لألبستان". مع الوعد بمنحهما رتبتين.

---

(1) هى الضريبة التى تحصلها الدولة عن عدد الأغنام، التى يملكها العربان.

وكان كل واحد من زعماء جبل الأكراد رئيسا لعشيرة أو لبطن من قبيلة، يسعد بتكليفه بعضوية المجلس. وحيث إنهم قد تخلصوا من سيطرة "دلى خليل"، وأصبحوا لا ينفرون من الانضمام لمعية أو رفقة مدير القضاء، والخضوع للأحكام النظامية. فقد اتضح من سياق الأحوال، أنهم سوف يحسنون خدمة الدولة.

أما بالنسبة لأمراء نواحى "حاجيلر"، "وتيك"، "واكباز"، فكان كل واحد منهم ـ منذ زمن طويل ـ أميرا إقطاعيا يحكم ناحيته مستبدا كحاكم مستقل، ثم إنهم كانوا يأخذون الإيرادات المحلية، وينفقون منها ما يشاؤون، إذ كانوا يجبون ضرائب النواحى، ويرسلون العُشر منها إلى بيت مال "مرعش"، لكى يبرهنوا على طاعتهم للدولة، وينفقون الباقى على أمورهم الشخصية،ويدفعون مائتين وخمسين قرشا بدل عشر سنوى عن النواحى الثلاث. وفى العام الماضى، عندما عينت متصرفية "مرعش" "محمد بك" مديرا، قام بتحصيل خمسمائة قرش عن "تيك"، "واكباز" رسما لعدد الأغنام[1]، ومع هذا فإن ناحية "حاجيلر"، لم تخضع "لـپاشوبك"، ولذا لم يستطع أن يجمع الحصة المقررة عليها، وتبين من المعاينة أن عشور ورسوم هذه النواحى الثلاث تشكل مبلغا كبيرا.

وهكذا اتضح أنه سيكون من الصعب على الأمراء الخضوع إلى مديرى الأقضية لأنهم اعتادوا الاستقلال بشئونهم، وعلى فرض أنهم سيقبلون هذا، فإن أتباعهم لن يتعاونوا معهم. وعندما أبلغنا "پاشو بك" بواسطة "مرسل زاده" بضرورة أن ينتقلوا إلى مكان آخر، تفهم [پاشو بك] هذا وصدَّق عليه، واشترط ألا يتم تفضيل"محمد بك" ابن "قره بك" عليه بوجه من الوجوه، وأن تتم معاملتهما على قدم المساواة، وأعلن أنه سيرضى بأى مكان يرسل إليه.

بناء على ذلك، تم تخصيص مرتب قدره ألفى قرش شهريا مدى الحياة لكل من "محمد بك"، "وپاشو بك"، وعين " محمد بك" مديرا لقلعة الروم، "وپاشو بك" مديرا "لألبستان". مع الوعد بمنحهما رتبتين.

---

(1) هى الضريبة التى تحصلها الدولة عن عدد الأغنام، التى يملكها العربان.

كما خُصِّص مرتب مناسب مدى الحياة، لكل واحد من أمراء النواحى الثلاث الأخرى. ولما كان إعطاء مرتبات مدى الحياة، يدخل فى نطاق الصلاحيات الممنوحة لعبدكم، فقد أعطيت أوامر بذلك للعمل بها لحين وصول البراءات فيما بعد من إستانبول ، وتسليمها إلى أصحابها.

أما "محمد بك"، فكان موسوسا منافقا، لذا اصطحب أخيه وأهل داره، وخرج بهم ليلا إلى ممر " قبولى"، فى الجانب الشرقى من "تيك"، وبينما توقعنا ذهابه إلى قلعة الروم، أخذ يتفاوض مع زعماء " أولاشلى"، وطلب من أهالى "تيك" الذهاب معه فلم يتبعه سوى أتباعه وبعض الأشقياء. وفيما بعد جاء إلى مقر الجيش وأبدى ندمه واستسلم [للفرقة الإصلاحية] وقبلنا استسلامه، فلما أبلغناه بحرمانه من الرتبة والوظيفة، رغب فى السماح له بالإقامة فى "أنطاكية"، فأرسلناه إلى هناك وخصصنا له ألف قرش راتبًا شهريًا.

وذهب "پاشوك بك" إلى "ألبستان" مزهوا سعيدا لتفوقه على خصمه بتلك الطريقة، وبدأ فى ممارسة الحكم، وأرسلت له من إستانبول مخصصات رتبة رئاسة بوابى الركاب السلطانى الممنوحة له. واستمر فى أداء مهام وظيفته بصدق واستقامة، وقد صدر مؤخرا أمر بمنحه رتبة أمير الأمراء.

وفى هذه الأثناء، وصل إلى الفرقة الإصلاحية عدد مائة وخمسين دابة من "أطنه"، ومائة دابة أخرى من "طرسوس"، فكان المجموع مائتين وخمسين دابة على أن يتم تخصيص هذه الدواب للخدمات الممتازة. وعندما أرسلنا فى طلب عدد من أفراد شرطة حلب، ليعملوا مع الفرقة الإصلاحية، تم إرسال عدد منهم برفقة نقيب من شرطة الفرسان يدعى "محمد جاويش" فكان الرجل الذى نبحث عنه تماما، فهو ثاقب البصيرة ومجرب، وعالم بأحوال كل النواحى. والحقيقة أنه أفاد الفرقة الإصلاحية فى كثير من أعمالها.

وعندما أبلغنا والى حلب بأنه من المناسب أن يكون فى صحبة الفرقة رجل من وجوه حلب من أهل الدراية بالشئون المحلية، أرسل من يدعى "ويسى أفندى"،

وهو من أعضاء المجلس الكبير بولاية حلب. واستفادت الفرقة منه فى جلب المؤنة وجمع الرجال من النواحى الأخرى.

ووصل أمير اللواء "قورت إسماعيل باشا" قائد مفرزة الفرقة الإصلاحية إلى ناحية "مغارة"، وهى ناحية بجوار "قوزان الشرقية". وكان "حسين حسنى أفندى" ـ الذى سبق أن أرسلته [الفرقة الإصلاحية] من الإسكندرونة إلى تلك المنطقة ـ أثناء تردده على "إسماعيل باشا" فى قلب "قوزان"، يحل ضيفا على "يوسف أغا" زعيم "قوزان الشرقية"، ويقيم لديه فترة طويلة، وبذا استطاع أن يقف جيدا على أحوال سكان تلك المناطق. ثم عاد من عند "يوسف أغا" برفقة رجل من طرفه يدعى "خليل أفندى". وقد رجع هذا الأخير إلى زعيمه معززا مكرما، وفى هذه المرة أيضا كان يرافق " حسين حسنى أفندى" من يدعى " حافظ على أفندى" نائبا عن أحمد أغا " زعيم" قوزان الغربية " (هو "أحمد باشا" الموجود فى طربلس الغرب).

وخلاصة المعلومات التى تحصلت لدينا من هذه التحريات أن أهل "قوزان" متدينون شرفاء، وأنه عند وصولنا إلى تلك المنطقة ستدور بعض المعارك المتوقعة مع حكومة أبناء "قوزان"، ولأنها حكومة متغلبة على غير أساس، فستنهدم وسرعان ما يعود الأهالى إلى حظيرة الحكومة السنية. أما معاركنا التى ستدور بالقرب من جبل البركة، فكلها مع اللصوص وقطاع الطرق ومع الأشقياء من الأهالى، وستكون بعيدة تماما عن مظاهر الغيرة الدينية. وغنى عن البيان ذكر مدى الصعوبة التى تتسم بها الحرب مع الأهالى. وقد تبين أنه فى حالة القضاء على أشقياء جبل البركة بلطفه تعالى، سيصبح إصلاح منطقة "قوزان" أكثر سهولة. وحتى ذلك الحين يجب أن تركز الجهود على أمر أهم، وهو إقناع أهالى قوزان بالإصلاح، وتهيئتهم لذلك.

ومنذ زمن بعيد كان يطلق على القائمقام وأمير اللواء لقب "بك"، وعلى المقدم لقب "أغا"، وعلى المتخرج من المدرسة فقط لقب "أفندى". وبعد ذلك أطلق لقب "بك" على مقدم الأركان بموجب الإرادة السنية، فأصبح لقب "بك" يطلق بعد

ذلك على "حسنى أفندى" كبير مرافقى عبدكم، وهو من بيكباشية أركان الحرب.

وبعد تنظيم قضاء "خاصة وعزية" على النحو المذكور، اتخذنا الإجراءات اللازمة لإصلاح أحوال نواحى الأكراد سالفة الذكر، وهى النواحى المسماة "كنار" فى الجانب الشرقى لجبل البركة.

ومع أن أهالى ناحية "كركوتلى" المجاورة لناحية "اكباز"، قد أظهروا الطاعة، إلا أن لجوء "دلى خليل" - كما ذكرنا من قبل - إلى قرية "قياباش" الواقعة على حدود جبال "أولاشلى" داخل هذه الناحية، جعل أهالى تلك القرية يعلنون العصيان.

أما ناحية "جرجيلى" الواقعة داخل جبال "أولاشلى" المتصلة بناحية "كركوتلى"، فكانت موئلا لقطاع الطرق. وكان قطاع الطرق والأشقياء الذين يفدون عليها ويجتمعون فيها من هنا وهناك، أكثر عددا من أهلها. وكان أهالى "جرجيلى" يجمعون محاصيلهم ويضعونها فى أجولة دوما، على أهبة الاستعداد للخروج إلى جبال " أولاشلى" وسبب ذلك أن هناك واد رحب يعرف، باسم وادى "دمدوم" يقع بين جبال الأكراد "وجرجيلى"، وكان يعتبر مشتى عشيرة "دليقانلى"، ولما مُنعت العشائر من الذهاب إلى الهضاب هذه السنة كانت هذه العشيرة تضرب خيامها فى ذلك المكان. وهى عشيرة كبيرة تنقسم على ثمانية بطون وتحتاج إلى المؤن. وكان من المتوقع أن يقيموا بجوار قلعة "نيغولى" الواقعة أمام "جرجيلى" والطريق المؤدى إلى "مرعش". وقد اتضح أنه من الأصلح أن تنقل محصولات "جرجيلى" إلى عشيرة "دليقانلى". ولذا أرسلنا ثلاث كتائب من الفرسان، وثلاث كتائب من المشاة النظامية إلى "جارجيلى"، بينما توجه "مرسل زاده مصطفى بك"، ومعه عدد من فرسان "ريحانية"، ليكون بمثابة مقدمة الجيش لهم . وعندما وصل "مصطفى بك" إلى قلعة "نيغولى" خرج عليه قطاع طرق "جرجيلى" وأحاطوا به، إلا أن العساكر السلطانية أدركته، وفرقت قطاع الطرق وأسرت بعضهم، وفى تلك الأثناء، كانت عشيرة "دليقانلى" قد جمعت محاصيل "جرجيلى" ونقلتها إلى مخيماتها.

وبعد ذلك، وفى يوم السبت الخامس عشر من شهر صفر، تحركنا بالفرقة الإصلاحية من "تيك"، وواصلنا السير إلى قلب ناحية "كركوتلى" على مسيرة ثلاث ساعات.

ومع أن أكراد "كركوتلى" مطيعون، إلا أنهم كانوا يفرون إلى الجبال بسبب بداوتهم. لكن أثناء ذهابنا إلى "جرجيلى" على النحو السالف، خاضت فرسان "ريحانية" فى أحد حقول الأكراد، وأطعموا خيولهم من محصول هذا الحقل، واشتكى صاحب الحقل للفرقة الإصلاحية. وبسؤال" "مصطفى بك" عن هذا الأمر، اعترف أن فرسانه قد خاضوا فى الحقل وأطعموا خيولهم من محصوله ودهسوه. وتم تحديد مقدار المحصول [الذى أتلفوه] ليعوضهم "مصطفى بك" عنه.

ولما استشعر أهالى المنطقة هذا العدل الذى طالما افتقدوه، رجع الأكراد الوحشيون الذين فروا إلى الجبال إلى أماكنهم على الفور، وشيئًا فشيئًا بدأوا فى التردد على مقر الجيش، وأحضروا الطعام بمحض إرادتهم. كما أخذوا فى الاتجار مع الجنة، وأظهروا المحبة والميل إلى الحكومة، والنفور من الزعماء المسيطرين.

أقمنا ليلة فى "كركوتلى" ثم وصلنا "جرجيلى" فى صباح اليوم التالى، ونصبت الخيام بجوار قلعة " نيغولى". ولأن " نيغولى" تقع عند تقاطع الطريق المؤدى من "مرعش" إلى "سهل العميق"، ومن حلب، "وعينتاب"، "وكليس"، "وعزية" إلى "چُقُوزاوه"، فإنها تمتاز بموقع مهم هو بمثابة المفتاح لتلك المناطق. وعلى الفور بدأنا فى إصلاح هذه القلعة لتكون مقرا للجيش فى فصل الشتاء، كما بدأنا أيضا فى إنشاء قلعة على كل ربوة من الربا الواقعة عند بوغاز "جرجيلى" فى "كركوتلى"، المطل على القلعة، ومن ناحية أخرى بدأنا فى إحصاء نفوس ناحية "كركوتلى".

وأثناء إصلاح قلعة "نيغولى" عثرنا فى حوائطها على نوعين من الحجارة، اتضح بفحصهما أن أحدهما من الحجارة الأصلية للقلعة، وهى حجارة قديمة جدا، ذات ثقوب مثل الإسفنج. والآخر من الحجارة التى أضيفت أثناء ترميم القلعة فيما بعد،

وهذه الحجارة جديدة بالنسبة للحجارة الأولى. وقد عُثر على حجر من هذه الأحجار الجديدة محفور عليه سطرين باللغة اليونانية. السطر الأول منهما تصعب قراءته، حيث إنه متآكل فى بعض مواضعه، وتمت قراءة السطر الثانى وترجمته كالتالى: " هنا وضع "الإسكندر"[1] قانون العقوبات ". وقد فهم من هذا أن هذه القلعة قديمة جدا، تخربت بمرور الزمان وقام "الإسكندر" بإصلاحها.

ومن المعلوم فى التاريخ أن "الإسكندر" حارب "دارا" فى المنطقة الواقعة بين "اياس"[2]، "وپياس". وبعد هزيمة "دارا" وأثناء عودته إلى "بيلان" عن طريق "الإسكندرونة"، تمكن من السيطرة على ممر "بيلان"، إلا أن "الإسكندر" هاجمه وهزمه هناك أيضًا، ولـذا لا يستطيع الإيرانيون أن يقيموا فى تلك المنطقة، وأثناء رجوعه إلى بابل، هبط "الإسكندر" من "بيلان" إلى "سهل العميق"، قاصدا بابل، والمتصور أنه فى تلك الأثناء رمَّم هذه القلعة، ثم خربت بعد ذلك. وها نحن الآن نصلحها، ونتخذها معسكرا للجيش، وقد أمرنا بحفظ الحجر المذكور هناك.

ومع البدء فى إصلاح قلعة " نيغولى " على النحو المذكور، شُكل قضاء كبير سمى إصلاحية، ويضم نواحى الأكراد الكائنة فى الجانب الشرقى لجبل البركة، وناحية "كفر ديز" التابعة "لمرعش" بجبل الأكراد، وعشائر "دليكانلى"، "وچليكانلى"، التى تشكل عدة قرى فى وادى "دومدوم". وبدأنا فى إنشاء قصبة إلى جوار قلعة "نيغولى"، لتكون مركزا لهذا القضاء، وأيضا فى بناء مقر للحكومة.

وتم توطين بعض زعماء عشائر "دليكانلى"، "وچليكانلى" فى قصبة "إصلاحية"، وخصصنا لكل واحد منهم مكانا لسكناه فى القصبة المذكورة يناسب عدد الأسر التى معه. وعين "حسين أغا" كبير أمراء "دليكانلى" واحدا من عشيرة "چليكانلى"، وواحدا من زعماء ناحية "كفر ديز" لعضوية المجلس الذى تشكل

---

(1) الإسكندر الأكبر (٣٥٦: ٣٢٣ ق. م).

(2) اياس Ayas: قصبة صغيرة تقع فى قضاء " پياس "، التابع لسنجاق جبل البركة، بولاية " أطنه "، وتقع على مسافة ٤٥ كليو متر غرب " الإسكندرونة ".

هناك. وتشكلت قائمقامية سنجق، بضم أقضية "خاصة"، "وعزيَّة"، "وبولانيق" إلى مركز "إصلاحية". على أن تكون تابعة لمتصرفية "مرعش". وكان من بين المهاجرين الذين وصلوا إلى "مرعش" رجل من علماء "قبارطاى" يدعى "جعفر أفندى" تولى مهمة الفتيا فى إصلاحية بمرتب شهرى قدره خمسمائة قرش. وبنقل "شوقى أفندى" متصرف سنجاق "پياس" إلى قائمقامية سنجاق " إصلاحية"، عين "ويسى أفندى" الموجود فى معية الفرقة الإصلاحية، وهو من أعضاء المجلس الكبير بحلب، بقائمقامية "پياس".

كان أمراء "اكباز" يترددون على مقر الجيش أثناء مقامنا فى "خاصة"، عدا رئيسهم "أحمد بك" وهوأكبرهم سنا، فقد لزم الهدوء، ولهذا انتقلت مقاليد الأمور إلى يد "على بك"، وهو ابن أخيه وشريكه فى الأموال. وبناء على ذلك كان "على بك" يأتى مع الأمراء الآخرين ويتناقشون معنا. ولأن "أحمد بك" رجلا لا يُخشى منه ضررا، فقد أصبح فى المرتبة التالية [لعلى بك]. وأُلحق "على بك" بمعية الفرقة الإصلاحية بصورة مؤقتة، وخصص له مرتب مدى الحياة قدره خمسمائة قرش شهريا.

وأثناء وجودنا فى "إصلاحية" هذه المرة من جاء "أحمد بك"، وعندما سألناه عن سبب تأخره، قال: "كم من جيوش جاءت ومضت ولم أشترك فى عمل ما يستوجب المسئولية الشخصية. فأنا رجل بعيد عن المشاكل، وكنتُ أحدث نفسى بأنه لا شأن لى بالجيش. ثم رأيت أنكم بدأتم فى إصلاح قلعة "نيغولى"، وفهمت أن هذا العمل له أساس، لأن هذه المنطقة هى مفتاح المناطق المجاورة. ونحن من أعيان هذه المناطق، وتعودنا على الحكم مستقلين. وبسبب النظم الإدارية التى وضعتموها، ستصبح إقامتنا هنا أمرا غير مناسب. ولذا فإننى أرغب فى الانتقال مع أولادى وأقاربى إلى حلب لأقضى ما تبقى من عمرى هناك، لكن حلب مدينة كبيرة، وحسبت الأمر فوجدت أنه يلزمنى مبلغ تسعمائة قرش شهريا لأتمكن من العيش هناك. لذا أرجو أن تخصصوا لى هذا المبلغ، وترسلونى إلى حلب".

وعلى الفور تمت كتابة أمر بهذا وتوثيقه وسلمته إليه قائلا: "اذهب إلى حلب وقتما تشاء"، وسمحنا له بالانصراف فقال "أحمد بك": "إننى لا أستطيع العودة الآن إلى "اكباز"، فأرسلونى من هنا إلى حلب، وعلى الفور جهزت الدواب اللازمة له واستدعى أولاده وذووه من "اكباز" وذهبوا جميعا إلى حلب.

وفى هذه الأثناء تفرق أشقياء ناحية "چرچيلى" مثل صغار الحجل، وخرج أهالى القرى التى كانت موئلا لقطاع الطرق إلى جبال "أولاشلى"، وأحرقت هذه القرى، مع بقاء أهالى القرى الصغيرة، التى فى الأطراف فى أماكنهم. وتم البدء فى إحصاء عددهم، وبعد الانتهاء من إحصاء سكان ناحية "كركوتلى" ثم النواحى الأخرى، تم إجراء القرعة [العسكرية] فى "إصلاحية".

والحاصل، أنه أمكن السيطرة على كل نواحى الأكراد الواقعة فى الجانب الشرقى لجبل البركة، لكن ما كان ينبغى ترك "دلى خليل" المختبئ فى "قيا باش" على حاله، ولو أدركه " مرسل زاده مصطفى بك"، "وعلى بك الاكبازى" وهو من معينه، لتصدوا له، وهذا أمر يتطلب توخى الحذر، لأن زوجة "دلى خليل" هى شقيقة "مصطفى بك "، لذا لا نثق فى "على بك". رغم أنه خير من يعرف مداخل ومخارج منطقة " قيا باش "، ويستطيع أن يعرف فى أى مكان يقيم " دلى خليل ".

وبناء على ذلك، أعددنا ثلاث كتائب فى المساء وأرسلناها قبيل الفجر إلى "قياباش"، وظل "على بك" مرافقا لعبدكم على النحو المعتاد، حيث كان يعمل دليلا لنا. وفى الصباح هاجمت العساكر السلطانية منطقة "قيا باش". ورغم أن الأشقياء الذين مع "دلى خليل" هبوا للمقاومة منذ الوهلة الأولى، إلا أنهم فشلوا فى الصمود أمام الهجوم والاقتحام الجريء للعساكر السلطانية، وصعدوا من الطرق الوعرة إلى جبال " أولاشلى". وفى تلك الأثناء، صعد "دلى خليل" إلى جبال "أولاشلى" حافى القدمين، عارى الرأس، واحتمى هو أيضا "بعلى أغا" ابن "على بكر" مثلما فعل "ده ده بك" من قبل، أما حيواناته وكافة أمتعته الثقيلة فقد استولى الجنود عليها.

ووالدة دلى خليل سيدة من أكبر الدهاة فى هذه المناطق، وقد جرحت بطلقتين من الرصاص أصابتها فى يدها وركبتها. أما السيدة شقيقة " مصطفى بك " زوجة "دلى خليل"، فقد امتطت خيرة جياد زوجها وفرت إلى الجبل. وبعد أن قطعت مسافة قصيرة من الطريق، وصلت إلى المناطق الوعرة، ولم يستطع الجواد المسكين مواصلة السير فسقط، وأثناء تدحرجه، خرجت قدما السيدة من ركاب الجواد، واصطدمت بالحجارة، وصعدت إلى جبال "أولاشلى" حجلا مثل الحجال[1]، ولحقت بزوجها.

وعلى هذا،كان من غير المناسب بقاء "على بك" فى تلك المناطق. لذلك طلب من إستانبول أن ترسله إلى "أدرنة"، وتخصص له مرتبا مدى الحياة قدره خمسمائة قرش شهريا، وأن يتسلم راتبه من "أدرنة".

وعقب ذلك، جاء " ابن قره"، " وابن قيپاق"، " وابن چند " إلى " إصلاحية"، وهم من زعماء " أولاشلى "، وأعلنوا طاعتهم. و نظرا لقرب قرية " قدير أغا " ابن " قره يكيت" من "إصلاحية"، فقد تم تعيينه عضوا بمجلس سنجاق "إصلاحية" على أن يقيم هناك، ويتردد على المجلس يوم أو اثنين فى الأسبوع.

ولما كان الهدف من تحركاتنا هو زعماء " أولاشلى " الأربعة، وقد أعلن ثلاثة منهم الطاعة على هذا النحو، فلم يبق أمامنا سوى "على أغا بن على بكر ". ولما كان " على أغا " رجلا مطيعا واعيا، وأخف وطأة من الآخرين، فقد تم إبلاغه بالأمر. ولما كان من المخالف لعادات القبائل والعشائر أن يخضع لنا ويضحى بمن لجأ إليه، فلم يعد أمامنا من سبيل سوى إخضاعه بالقوة. وبقى أن نقول إن أبناء "قره يكيت"، "وقيپاق "، " وچند " كانوا من المؤلفة قلوبهم. لذا فإن استمرارهم فى الطاعة بدون أن نتمكن نحن من إخضاع " ابن على بكر "، كان أمرا غير موثوق به.

وقد اتضح أنه من المصلحة أن تتوجه الفرقة على الفور، من "إصلاحية" إلى "يارپوز "، ومن هناك إلى معقل " ابن على بكر ". لكن كان هذا الطريق وعر،

(1) الحجال: طائر فى حجم الحمام، أحمر المنقار والرجلين، طيب اللحم.

وسبق أن اختبره "إبراهيم باشا المصرى" ومن بعده "چتال باش مصطفى باشا". ولهذا السبب، كان من الأسلم أن تخرج الفرقة إلى قضاء "بولانيق" أولا، ومن هناك نبحث عن طريق أسهل من خلف الجبل. وبناء على ذلك تركنا كتيبة من العساكر النظامية لحراسة الموقع فى "إصلاحية"، وتحركنا بالفرقة الإصلاحية فى أوائل ربيع الأول،ووصلنا عن طريق " بولانيق" على مسافة خمس ساعات من " إصلاحية". وضربنا الخيام للإقامة. وعلى الفور بدأنا فى إحصاء السكان لإجراء القرعة فى نواحى أبناء " قره يكيت"، " وقيپاق"، " وچند".

وما أن سمع أهالى "كيشنز" بتحرك الفرقة الإصلاحية، حتى تركوا قراهم وصعدوا الجبال، وتركوا محاصيلهم فى الحقول، وذلك لأن أهالى تلك المناطق كانوا يرتعدون خوفا من الجنود. وما أن وصلنا إلى هناك، حتى تم تخصيص جنود شرطة لحراسة هذه المحاصيل.

وعندما وصل "قنبر أفندى" مفتى وخطيب قضاء "بولانيق" مع بعض الوجوه والعمد. كلفناه بإبلاغ أهالى "كيشنز" أن يحضروا ويدرسوا محاصيلهم ويأخذوا حاجتهم منها، ثم يبيعوا لنا التبن. أما القرويون فكانوا يعتقدون أن المحاصيل التى تقع فى حوزة الجيش لا يرجى منها خير، قياسا على الوقائع المشابهة السابقة. وفقدوا الأمل فى محاصيلهم. وبناء على بلاغنا لهم، هبطوا إلى التلال المجاورة لقراهم، وعندما رأوا محاصيلهم على حالها، بدأوا فى الاقتراب شيئا فشيئا مشدوهين، ثم درسوا محاصيلهم، وخزنوا تموينهم، وأعطوا الفرقة الإصلاحية التبن المتخلف من تلك المحاصيل ورفضوا أن يأخذوا ثمن التبن، لأنهم كانوا حتى ذلك الحين لا يستخدمون النقود فى تعاملاتهم. وكان محظور علينا قبول شيء مجانا، وعند الحديث معهم فى هذا، تعجبوا أن يكون للتبن ثمن، فدفعنا ثمن التبن إلى أهالى قرية " كيشنز " قياسا على ثمنه المعروف المحدد، الذى اشترت به الفرقة من قبل فى "خاصة "، "وإصلاحية ". وكانت السلع فى قضاء "بولانيق" مثل الزيت والبصل لا تباع أو تشترى بالنقود، لكننا تعاملنا فيها أيضا بنفس الطريقة، و هنا أيضا دهشوا لما رأوه من الفرقة الإصلاحية من مظاهرالعدل والإنصاف، وبدأوا فى التعود على تصرفات

الحكومة وألفتها. وعلى هذا النحو بدأ الضعف يدب يوما بعد يوم فى نفوذ وسلطة الزعماء المحليين.

ووصلت الكتيبة الموجودة منذ فترة فى مركز قضاء "بولانيق"، إلى "كيشنز"، وانضمت إلى الفرقة الإصلاحية. وفى هذا الأثناء وصل إلى الفرقة الإصلاحية "أرسلان باشا"، ومعه حوالى مائتان من رماة البنادق "الكرج"، وفرسان الشركس. كما وصل أيضا "محمد بك الشكردلى"، ومعه حوالى ثلاثمائة من الفرسان الأكراد مزودين برماحهم، وكانوا جميعا من خيرة الجنود، ويتسمون بالنظام والطاعة لقياداتهم. وهكذا أصبح أكثر فرسان الأكراد من أمراء وزعماء العشائر، كما انضموا إلى "محمد بك" ومعهم عدد من فرسان كل عشيرة (على سبيل الفخر) حتى إن "محمود أغا" المشهور، وهو أحد زعماء جبل "درسيم" جاء ومعه عدد من الفرسان. وكان يهدف من مجيئه الوقوف على حقيقة الأحوال فى حالة توجه الفرقة الإصلاحية إلى "درسيم"، وكان أشد ما أثار دهشة أشقياء جبل البركة هو رؤيتهم "لمحمود أغا"، ومعه حوالى خمسة عشر أو عشرون من الفرسان المسلحين المزودين بالبنادق، وهم على تلال ذلك الجبل، الذى يصعده المشاة بصعوبة بالغة. وكان المتصور أن يكون التحرك من "بولانيق" لإخضاع "ابن على بكر " بالسير من خلف الجبل، لكن الطريق الموصل من هنا إلى معقل "ابن على بكر"، والذى يمر "ياربوز". كان هو ناحية " قيى" التابعة لسنجاق "پياس" فى جهة "چقوراوه" من جبل البركة، وكان التوجه من هذا المكان إلى معقل "ابن على بكر " أكثر سهولة. وأثناء محاصرة المتمردين من كل اتجاه، نما إلى علمنا أنهم يقضون بعض احتياجاتهم الضرورية من ناحية "قيى"، فتقرر السيطرة على تلك الناحية، وأن تتم مهاجمة المشاة من هناك.

وبمجرد وصولنا إلى "چقوراوه" أعلنا إلى كافة الأطراف، أن تنهى حساباتها مع "حلب"، "ومرعش"، لأن كافة تعاملاتنا سوف تكون مع ولاية "أطنه"، وجاء أصحاب المستحقات المالية إلى قرية "كيشنز"، وسددنا مستحقاتهم نقدا وبحوالات، وانتهت صلتنا تماما " بمرعش " و"حلب".

كما عاد إلى حلب "مرسل زاده مصطفى بك"، الذى كان مكلفا بحراسة خط رجوعنا ومعه رجال شرطة حلب، كذلك "سيد باشا" قائد منطقة حلب. لكن بقى معنا أمير اللواء المرافق، "وحسنى باشا".

وأرسلنا الباشا المرافق "وحسنى باشا" رئيس الأركان مع فصيلة من الفرسان، وكتيبتين من المشاة إلى ناحية "قيى" لاستكشاف الطريق. ووصل أمير اللواء "حسن باشا " من "پياس" إلى هناك وبمعاينة المكان، اتضح أنه من المناسب أن يستقر الجيش فى الجانب الشمالى من قرية "حاجى عثمانلو" مركز ناحية " قيى ". وفى اليوم الخامس والعشرين من شهر ربيع الأول، تحركنا بالفرقة الإصلاحية من قرية " كيشنز "، وهبطنا إلى اتجاه " چقوراوه " وقضينا الليل فى موقع يسمى "باج بورنى " على مسافة أربع ساعات من قرية "كيشنز"، وفى الصباح نصبت الخيام فى شمال قرية " حاجى عثمانلى"، وتمت تعبئة كتائب المشاة التسع التى معنا و ذلك لأن قرية "حاجى عثمانلى" تقع فى أحد وديان جبل البركة، وطرف منها يقع على حافة "چقوراوه "، والجانب الآخر يمتد فى اتجاه االشمال. ولما كانت [هذه القرية] طويلة [من حيث الامتداد]، فقد نصبت الخيام فى الجانب الشمالى، خلف الجبل الواقع فى الجنوب الغربى منها. وتمت السيطرة على التلال المحيطة بها. وبدأت الفرقة فى بناء قلعة هناك، واستقر لواء الفرسان وفرسان " الكرج "، والشركس، والأكراد أيضا، فى أحد الأماكن المستوية فى " چقوراوه " فى جنوب القرية.وتمت محاصرة " ابن على بكر " من كل ناحية، فقد كان الهدف من تحركاتنا.

وحسبما عرضنا من قبل، ففى أثناء تردد "حسين حسنى بك" كبير مرافقى عبدكم ـ وهو من مقدمى الأركان الحربية ـ على "قورت إسماعيل باشا"، استطاع أن يستميل الرأى العام بصورة متزايدة. وعن طريق إجراء لقاءات مع العلماء ورؤساء العشائر، فى الوقت الذى أعلنا فيه بيانات العفو العام، انقسم الرأى العام فى "قوزان" إلى قسمين: قسم تابع "لابن قوزان"، كما كان من قبل، والقسم الآخر يميل إلى الخضوع للفرقة الإصلاحية، وبناء على هذا بدأ بعض وجهاء "قوزان" فى التردد على الفرقة الإصلاحية.

حتى إن " حاجى بك" شقيق "يوسف أغا "، زعيم " قوزان الشرقية، " ومحمد أفندى" مفتى قضاء "خاچين" أكبر أقضية "قوزان"، وبعض وجهاء "قوزان الشرقية"، قد أبلغوا "يوسف أغا" أن السلامة والسعادة فى طاعة الفرقة الإصلاحية. ولما لم يستجب للنصحية، انضموا إلى "قورت إسماعيل باشا"، وجاءوا أثناء وجود الفرقة الإصلاحية فى قرية " كيشنز "، وعرضوا الأمر بعزل" يوسف أغا" وتنصيب "حاجى بك" مديرا "لقوزان الشرقية" على أن يُسجل مائة شخص فى الشرطة. وعندما وصل "حاجى بك" مع رفاقه إلى ناحية "مغارة"، أعطاه "إسماعيل بك" عددا من الفرسان لمرافقته، وأرسله إلى "خاچين"، وقرأ أمر "حاجى بك" أمام أهالى القرى والأقضية المجاورة،وبدأ فى القيام بمهام وظيفته. وبناء على هذا، توجه "إسماعيل باشا" بمفرزة إلى "قوزان الشرقية" ونصب الخيام فى وادى "عين الروم" على مسافة ساعة من "خاچين".

وكان "حاجى بك" ابن زعيم منطقة "قوزان"، يأتى إلى الفرقة الإصلاحية، ومعه "حاجى بك" ابن "جركس بك" المتوفى، وأمير عشيرة "أفشار"، أحد عشائر التركمان التابعة "لقوزان"، و يشكو من الحكومة المحلية.

وكما عرضنا من قبل، فإن العشائر المهاجمة كانت أثناء ترددها على الهضاب فى أيام الصيف، تقوم بتخريب الأماكن التى تمر بها، ويلحقون الضرر بالأهالى الآمنين، فيسرقون ثرواتهم.

وكانت الهضبة المستطيلة مصيفا للأغلبية. ولما قررت الدولة إسكان المهاجرين الشراكسة هناك، منعت الفرقة الإصلاحية العشائر من الخروج إلى الهضاب هذا العام. وكانت عشيرة "أفشار" تقضى فصل الشتاء فى "چقوراوه"، وتذهب فى الصيف إلى الهضبة المستطيلة. ولما شُرع فى إسكان مهاجرى الشركس فى الهضاب الموجودة هناك، تمسك "حاجى بك" بإسكان عشيرته فى أراضى "صاريز"[1] المجاورة لتلك المنطقة. ولأن هذا موافق للأصول التى اتخذتها الفرقة الإصلاحية،

(1) مركز قضاء يقع جنوب " عزيزيه "، فى سنجاق " سيواس ".

كان ينبغى أن تقدم له الحكومة المحلية التسهيلات اللازمة. لكن حدث العكس، وأظهرت له الصعوبات، فجاء إلى الفرقة الإصلاحية على النحو السالف، وعرض قضيته. فخيرتُه بين أن يقضى فصل الشتاء هناك، أو أن يقضيه فى "چقوراوه". ففضل أن يقضيه فى الهضبة. فكتبنا التعليمات اللازمة إلى القائمين على الأمر، لكى يقدموا له التسهيلات فيما يتعلق بالأماكن المخصصة لسكنى عشيرة "أفشار"، فى أراضى "صاريز". وأبلغت "قورت إسماعيل باشا" بالأمر لكى يبذل له العون فى هذا الشأن.

وأهل عشيرة "جريد" أقل ضررا مقارنة بعشيرة "تجرلى". وقد جاء إلى الفرقة الإصلاحية "قره فاطمة" الذى وصل إلى إستانبول أثناء حرب القرم، والتحق بالجيش، وكان رئيسا لبطن أحد العشائر، فأحسنت الفرقة الإصلاحية استقباله، وخصصت مكانا لإقامته.

كذلك كان "سليمان أغا " كبير أمراء " تجرلى"، رجلا مأمون الجانب، أما رئيس أحد القبائل ويدعى "قره كخيا"، فقد كان شريرا، والتف حوله أشقياء "تجرلى" من أصحاب النفوذ فى العشيرة، فانتشر ضره. وعندما مُنعت العشائر من الذهاب إلى الهضاب هذه السنة، على النحو المذكور، خرج "قره كخيا" بقبيلته من مشتاه داخل حدائق "هارونية" فى "چقوراوه" إلى قضاء "بولانيق"، وعندما أصر على التحرك من هناك إلى "الهضبة المستطيلة"، صدر أمر لكتيبة "بولانيق" بضربه، فانسحب إلى الداخل، وغنمت الكتيبة الكثير من حيواناته. وكما ذكرنا من قبل أيضا - فإن الباشا المرافق، و"حسين بك" رئيس الأركان، اللذين ذهبا من "بولانيق" إلى ناحية "فى" لاستكشاف الطريق. قد اصطدما فى الطريق بعدد من فرسان "تجرلى"، فجرح ملازم من الفرسان وعريف وجندیان، كما قتل وجرح حوالى خمسة عشر رجلا من فرسان " تجرلى"، وألقى القبض على بعضهم أحياء، وأُخذ الكثير من حيواناتهم غنيمة.

وأثناء وجود الفرقة الإصلاحية فى قرية "حاجى عثمانلى"، كان كبار أمراء

ورؤساء "تجرلى"، "وجريد" يترددون عليها لمناقشة أمورهم وتسويتها، لكن "قره كتخدا" رئيس أكبر قبائل "تجرلى" وأشدها ضررا، جاء والخوف مسيطر عليه لكن لم نلتق به. وهاجمته الفرقة عدة مرات، وكانت تحافظ على ما يقع فى يدها من حيوانات كثيرة؛ كبيرة كانت أو صغيرة. ورغم أننا اتصلنا به وأعطيناه الضمانات لكى يأتى ويتسلم حيواناته، لكنه لم يستطع الحضور بسبب كثرة سوابقه، وظل هائما على وجهه هنا وهناك.

وكان "سليمان أغا" أمير أمراء "تجرلى" رجلا عجيبا لا يبالى، فاستدعيته ذات يوم، وسألته: "ماذا سنفعل بحيوانات قبيلة "قره كتخدا"! فإن لم يأت بنفسه، واستطعت أن تتعرف أنت على أصحابها، فسلمها لهم". ولأن "سليمان أغا" كان مهموما فى ذلك اليوم، فقد أجاب محتدا: "يا سيدى، لماذا تضخم مثل هذه الأمور إلى هذه الدرجة، أنتم تسألون عن أصحاب هذه الحيوانات، وأهل "تجرلى" لا يملكون حيوانات منذ زمن بعيد، فكلها حيوانات مسروقة ومأخوذة غصبا من هذا وذاك، ولا يعلم أصحابها الأصليين إلا الله. وقد وقعت الآن فى أيدى الجنود، وبالتالى فهى غنيمة لهم. لكن ما دمتم مهتمون بهذا الأمر إلى هذه الدرجة فيمكن أن تعتبروها من بقايا الضرائب وتعتبروا هذا جميلا منكم لعشيرة "تجرلى"، التى لا تستحق الإحسان". وقد أخذنا بقول "سليمان أغا"، فقمنا ببيع الحيوانات، واعتبرنا ثمنها من بقايا الضرائب [المفروضة على] "تجرلى".

أما سبب حدة "سليمان أغا " فى ذلك اليوم، فذلك أن الزوجات فى عشيرة "تجرلى" اعتدن أن يطلقن أزواجهن. فترسل الزوجة لزوجها تخبره بقولها: "إننى لست سعيدة معك ". وبذا تطلق منه، ويعلن زوجها الأمر للعشيرة، ويسأل هل هناك من ترضى به زوجا، فإذا قالت امرأة: "إننى معجبة به". تزوج منها. وكان "سليمان أغا" يبدو حزينا، لأن زوجته طلقته فى ذلك اليوم.

نواحى قيى

نواحى " قيى"، تدخل فى دائرة نفوذ أبناء "كجوك على"، لكن نفوذ "ابن على

بكر" كان يسرى عليها. إلا أن أهل "قيى" كانوا مضطرين إلى إظهار الطاعة [للفرقة] لوجودهم فى مقر جيشنا، على الرغم من أن بينهم من يميلون إلى " ده ده بك " الذى لجأ إلى" ابن على بكر " واحتمى به. وكان أهل " قيى " بدائيين، وليس لهم أى علاقة تجارية بأى ناحية من النواحى، لأن هذه المنطقة أقرب إلى البحر منها إلى قضاء " بولانيق "، وأهلها على بداوتهم. ولا يستخدمون النقود فى تعاملاتهم إذ ينحصر مصدر معيشتهم فى الزراعة والرعى، وكان أطفالهم حتى ذلك الوقت لا يعرفون ماهية النقود. إلا أن بينهم رؤساء على قدر من الوعى، مثل "صارى كاه أغا "، "وأرسلان قورت أغا ". وبدأ الكثير من تجار " أطنه " فى التردد على الفرقة الإصلاحية، ومعهم كل ما يمكن من السلع ويبيعونها هناك. وقد أدرك القرويون حتى الأطفال منهم قيمة النقود وهم الذين لم يروها من قبل. وكانت العطايا تبذل لأبناء المختارين، لينقلوا المكاتبات المهمة إلى مختلف النواحى، فكانوا يعملون سعاة بريد بالأجر. والحقيقة أنهم أفادونا كثيرا فى مهمتنا.

وقد اتخذنا من قضاء ناحية " قيى" مركزا لقرية "حاجى عثمانلى"، وأطلقنا عليه اسم "عثمانية". وألحقنا ناحية "ابن قره يكيت" من منطقة "أولاشلى" بقضاء "إصلاحية"، كما ألحقنا ناحية "ابن قيپاق" بقضاء "بولانيق"، وناحية "ابن چند"، بقضاء "عثمانية" لقربها منه. وعينا كلا من "أرسلان قورت أغا" ممثلا عن قرية "حاجى عثمانلى"، ورئيس مختارى قرية "أقيار"، "وأغا " ناحية "ابن چند" أعضاء بمجلس قضاء "عثمانية"، نيابة عن زعماء "أولاشلى". وتم تعيين "رستم أغا التجرلى" وهو الموظف المكلف بالحفاظ على "باج بورنى"، برتبة مدير "تيجرلى"، عضوا بمجلس"عثمانية"، على أن يكون ضمن أعضاء المجلس طالما كان موجودا فى " عثمانية "، وخصصنا مرتبات لكل أعضاء المجلس.

التحرك إلى قوزان الغربية

فى هذه الأثناء، بدأ البعض فى التردد على الفرقة الإصلاحية، مثل "أحمد بك ابن كوكولى" أمير ناحية "سونباس" الواقعة على حدود "قوزان" والتابعة لقضاء

"قارص ذو القدرية "، " وأحمد أغا ابن كَنج أوغلان " رئيس ناحية "ياغ باصان" التابعة لناحية "سونباس". كما أظهر أمراء وزعماء العشائر المقيمة فى الأطراف والأكناف الطاعة، وفى مقدمتهم "قورت إسماعيل" أمير "قوزان الشرقية" كما ذكرنا سلفا. ولأن مركز القوة هو "قوزان الغربية"، فكان ينبغى على "قورت إسماعيل" إذا حان وقت الذهاب إلى هناك، أن يقصف أولا ناحية "ابن على بكر" مركز تجمع اللصوص وقطاع الطرق، فالأمر الأهم والألزم هو تفريق شمل اللصوص وقطاع الطرق.

ومهارة "درويش باشا" فى حروب الجبال أمر مسلم به، وغنى عن البيان مدى صعوبة التحركات العسكرية فى جبل البركة، بسبب عدم معرفة دروبه ومسالكه. كما أن به وديان عميقة وضيقة جدا ومليئة بالغابات، وتعترضه عقبات كثيرة.

وانتقى "درويش باشا" سبع كتائب، فترك ضعاف البنية فى معسكر الجيش، واختار الأشداء، وارتدوا جميعا أحذية خفيفة، كما أعطى كل واحد منهم جرابا بدلا من الشنطة، ووضع فيه خبزا جافا يكفى لمدة ستة أيام وما يكفى من الذخيرة. وطلب من الأمراء والضباط أن يمتطوا البغال بدلا من الجياد لصعوبة تحرك الجياد فى مثل هذه الجبال. وترك فى المعسكر مدفعين من خمسة من مدافع الجبال (المششخنة) ذات الطلقات الست. ووضعت المدافع الثلاثة ومدفع هاون خفيف على ظهور البغال. وبينما هم على أهبة التحرك، أراد فرسان " أرسلان باشا " الخروج معه للقتال فقلت لهم: " إن الخيول لاتتحرك بسهولة فى هذه الجبال كما أنكم لن تجدوا علفا لها فى الجبل". فقالوا: "نحن لا نريد منكم علفا، فنحن نربى حيواناتنا على أوراق الشجر. وإذا لم نجد ما نأكله، ذبحنا خيولنا وأكلنا لحمها". فقلت لهم: "مادام الأمر كذلك، فلتصحبكم السلامة".

بناء على ذلك، انطلق "أرسلان باشا" إلى الجبل ليكون مقدمة للجيش، ومعه مائتان وأربعون من رماة البنادق من فرسان "الكرج" و"الشركس". وكان هذا فى

يوم الخميس غرة ربيع الأول، الموافق الثانى عشر من أغسطس. كما تحرك "درويش باشا " بالفرقة خفيفة الحركة سالفة الذكر، وذهب "إمام بك" خصم أبناء "كجوك على"، وهو من سادة سنجاق "پياس"، أى "عُزَيْر"، برفقة المشير المشار إليه، ومعه مائتان من أهل "پياس"، وعساكر المشاة العاملة بالأجر، وحوالى مائتين من أهالى ناحية " قبى"، الذين استدعيناهم بالنفير العام[1]. كما تحرك من أغوات " أولاشلى" أبناء "چند"، "وقيـپاق"، "وقره يكيت" ومعهم بضع مئات من أهل "أولاشلى" من حملة البنادق ذات الطلقات الست. ولأن كل هؤلاء كانوا من المؤلفة قلوبهم ولا يمكن الثقة فيهم، إلا أن عدم تعاملهم مع اللصوص قطاع الطرق كان مفيدا جدا بالنسبة لنا. فقد كان من الواضح أنهم لو اتحدوا مع المتمردين، فإن أشقياء "تيجرلى" وكثيرا من المجرمين الذين يجوبون الأطراف سيتمردون، وعندئذ سيزداد الأمر صعوبة.

ظل عبدكم فى معسكر الجيش نائبا عن قائد الجيش بصلاحياته، وخرجت ست فصائل من المشاة خلف الجند الذاهبين إلى القتال لتشييعهم. واصطحبت معى "أحمد أغا بن كَنج أوغلان"، وارتقينا قمة الجبل، ورأينا تجمع اللصوص على الهضبة المواجهة لنا،حيث يقيم " ابن على بكر "، لكن الوديان العميقة كانت تفصل بيننا.

وأرسل " درويش باشا " كتائبه تباعا عبر طريق ضيق، وهو فى مقدمتهم ووجه فوهة أحد المدافع ذات الطلقات الست إلى أعلى وأطلق قذيفة انطلقت، وانفجرت وسط تجمع اللصوص قطاع الطرق فأثارت أديم الأرض، وتفرق اللصوص على أثرها. وفى هذه الأثناء ظهر كثير من الفرسان مندفعين من أسفل هذا الوادى إلى أعلى مباشرة، وسمعت من يقول إن مجموعة من لصوص "تجرلى" يصعدون الجبل ليلحقوا برفاقهم. وظننت أن هؤلاء الفرسان من "تجرلى"، وكنا نستخدم النظارة المعظمة فى استطلاع الأمر، بينما "كَنج أوغلان" يرى بعينيه المجردتين أفضل من رؤيتنا نحن بالمنظار، فأخبرنا أن الصاعدين الجبل ليسوا إلا فرسان "أرسلان باشا".

---

(1) نفير عام، تعبير يعنى استدعاء كل الأفراد للتوجه إلى ميدان القتال فى أوقات الحرب.

وأكدت مناظيرنا المعظمة هذا. ووصلوا إلى هناك قبل أن يزول أثر التراب الذى أثارته قذيفة المدفع. وهجموا على اللصوص قطاع الطرق، الذين لاذوا بالفرار من الجبال الوعرة إلى أسفل مباشرة، لكن الجنود انقضوا عليهم كالنسور، وتعقبوهم وغابوا تماما عن أبصارنا، وعندما وصل الجند بخيولهم إلى أماكن وعرة، لا يمكن للخيل أن تسير فيها، ساروا على أقدامهم، وأشهروا سيوفهم ورماحهم، وفرقوا اللصوص.

فى هذه الأثناء، خرج من الوادى الواقع على يمين الجيش، "أحمد أغا" المعروف "بدلى فقيه "، وهو الأخ الأصغر "لعلى أغا ابن على بكر"، ومعه بضع مئات من قطاع الطرق، وأطلقوا النار على كتيبة المؤخرة، فسقط حوالى خمسة أو ستة من الجند، والمقدم الجرّاح الذى يتقدم الكتيبة. وأسقط فى يد "رديف أفندى" مقدم الكتيبة (هو رديف باشا وزير الحربية فيما بعد) فماذا عساه أن يفعل لمواجهة هذا الهجوم المفاجئ!

وكنا على مقربة من كتيبة المؤخرة، لكن حالت العقبات بيننا ومنعتنا من التحرك، لأن جبل البركة يحتوى على وديان كثيرة ضيقة عميقة، بحيث إن من يقفا على ذروتى جبلين، يمكن لكل منهما أن يرى الآخر ويسمعه ويفهم مقصده، ولكن أتى منهما لا يمكنه الوصول من جبل إلى الآخر إلا فى غضون ساعة، وعقبة كهذه فصلت بيننا وبين "دلى فقيه". وكان من الواضح أن "رديف أفندى" قد أسلم قيادة الكتيبة لقائد غير كفء، وأن هذا القائد أطلق النار ليفرق اللصوص، لكنه أوقع نفسه فى مأزق. أما الجنود، فكانوا ينتظرون صدور الأمر لهم بالتحرك، وكان "دلى فقيه" يصيب ما يشاء من أهداف. وعلى الفور، استدار أمير اللواء "إبراهيم بك" إلى الخلف، ومعه فصيلتان من حملة البنادق ذات الطلقات الست، وعندما بدأ فى إطلاق النيران على قطاع الطرق، انهزموا ولاذوا بالفرار إلى أسفل. لكن طلقات بنادق " إبراهيم بك " أصابت من موقعها كثيرا منهم.

فى هذه الأثناء، عاد "درويش باشا"، بالجرحى، وعدنا بدورنا إلى المعسكر،

واهتممنا بمعالجة الجرحى، وشفى بعضهم، إلا أن الطبيب الجراح وبعض الجنود قضوا نحبهم.

وفى تلك الليلة جاء بعض المختارين إلى الخيمة، والتقوا بعبدكم وقالوا: "إن مسألة هذا الجبل قد انتهت تماما الآن. وأكبر حيلة لأهل "أولاشلى" هى الفرار من أمام الجيش الذى يهاجمهم. وبعد أن يتوغل هذا الجيش قليلا فى الجبل، ينقضون عليه من يمينه مرة أخرى، غير أن تصرف أمير اللواء "إبراهيم باشا" أفسد خطتهم هذه المرة، فأصاب سكان الجبل بالفزع والخوف. وجعلهم لا يجرأون من الآن على الاقتراب من الجند". والواقع أن أهل الجبل لم يستطيعوا الاقتراب من العساكر السلطانية، بعد أن ذاقوا طعم الرصاص.

وعاد "حسين حسنى بك" مرافق عبدكم الموجود فى "قوزان"، فى نفس يوم خروجنا إلى الجبل لتشييع "درويش باشا" على النحو المذكور سلفا، وجاء معه إلى "عثمانية" كل من "عمر أغا" والد "أحمد أغا" زعيم "قوزان الغربية"، "ومحمد أفندى" مفتى "سيس"، وبعض وجهاء وكبار " قوزان الغربية "، وذوى المكان من زعماء العشيرة، " وخليل بك " شقيق مدير " قوزان الشرقية ". وعندما رجعت إلى المعسكر تقابلت معهم وأقمت لهم الخيام واستضفتهم لحين عودة " درويش باشا ".

وكنت ـ عبدكم ـ أمرّ كل يوم صباحا ومساء للتفتيش على المرضى ورجال الشرطة والمواقع العسكرية، وأختلس الوقت لمقابلة ضيوفنا ـ وأبذل قصارى جهدى فى طرح موضوعات تتعلق "بقوزان"، شفعها بالأدلة المقنعة ـ لاستمالتهم.

وكان " عمر أغا "يتعجب لتجولى وتحركى على هذا النحو، وعندما سأل بعض رفاقه عن سبب هذا، قالوا له: " إن الباشا القائد مشغول بالحرب فى الجبل ولهذا فإن السيد قاضى العسكر، يقوم بمهامه". فسأل: " وهل الباشا المشير يفتش على هذا النحو؟". فأجابوه: " إنه لا يكف عن العمل ". وعندما أبدى " عمر أغا " تعجبه من هذا، قالوا له: " إن أداء العمل يعنى الاهتمام بالجند على هذا النحو ".

وقال له "أحمد أغا بن كَنج أوغلان"، الموجود هناك: "يا سيدى، يجب أن يكون الجيش على هذا النحو. ولكن هذه الترتيبات وتلك الإجراءات لا تتحملها هذه الجبال، ولا تصمد أمامها جبالنا". فقال " عمر أغا ": "نعم إن الحق معكم، وسوف أنصح ابنى "أحمد أغا"بأن يسلم بهذا، وإذا لم يستجيب للنصح، فسوف أتركه وآتى إلى الجيش، وأعلن طاعتى، وهذا ما أملكه".

و"عمر أغا" رجل واع مطيع. أما "أحمد أغا" فكان فظا خشن الجانب ؛ ولذا كان يشك فى أنه سيتقبل النصيحة، لكن الأهالى كانوا سعداء وشاكرين لما لمسوه من آثار العدل والإنصاف فى كل مكان من"الإسكندرونة" إلى هذه المنطقة. وقد أشيع أن جلالة السلطان أرسلنا بكتاب وسيف، ولا مجال لاستخدام السيف مع من يستجيبون لما فى الكتاب، ومن لا يمتثلون للكتاب، فالسيف لهم. ولأن "حسين بك" أبلغ هذا إلى من فى الجانب الآخر من "قوزان"، فقد اتضح من سياق الأحوال أنه فى حال تصدى "أحمد أغا" للمقاومة، فسيكون معه أتباعه وعددهم حوالى مائتين أو ثلاثمائة شخص، وهم بمثابة حرسه الخاص.

ما أروع الأمة الإسلامية، إنها أمة مباركة، ولنعم الجند جنودها، سواء النظامية أوغير النظامية. فهم وإن اشتكوا فى أيام السلم من ضعف الراتب والمخصصات، فإنهم فى حال الحرب يقنعون بالخبز الجاف. وجنودنا غير النظامية، قليلا ما تصرف لهم مخصصات من حين لآخر، وأحيانا يحتجون إذا لم تصرف لهم هذه المخصصات. أما هذه المرة، فإن الفرسان الذين خرجوا إلى جبال "أولاشلى"، وظلوا فى "چقوراوه"، لا يريدون شيئًا سوى الخبز الجاف. لذا فقد ملأنى الحماس ولم أتهاون فى إرسال كل ما يصل من مأكولات ولوازم أخرى إليهم.

دخل "درويش باشا" ناحية "ابن على بكر"، وعندما توغل داخلها كنت أرسل له كل يوم فصيلة[1] أو اثنتين من الجنود الذين استدعيناهم من القرى والأقضية

(١) الفصيلة من الجيش تضم مائة جندى، ويقودها نقيب من الجيش، يطلق عليه "بلوك اغاسى".

المجاورة، وأرسلنا معهم قافلة من الذخيرة واللوازم الأخرى. ولذا كانت قوة فرقة "درويش باشا" تتجدد باستمرار. ولما كانت طاعة أهالى ناحية قيبى أمر غير مضمون، لذا كنا نتراسل ونتخابر مع "درويش باشا" كل يوم مرة أو مرتين، بواسطة أهالى "عثمانية" المؤلفة قلوبهم ببذل النقود لهم. وقد أسدى لنا الشباب الذى أدرك الآن معنى الذهب خدمات جليلة. ولم تنقطع اتصالاتنا "بدرويش باشا" الذى يبعد عن موقع الجيش مسافة تسع ساعات، وقد طارد "درويش باشا" قطاع الطرق حتى قرية "كوللى"، وأقض مضاجعهم، وفقد "ده ده بك" "ودلى خليل" الإحساس بالأمان ولذا طلبا الأمان، فمنحهما "درويش باشا" الأمان، فجاءا إليه مستسلمين.

وأرسل "على أغا ابن على بكر" إلى "درويش باشا" بقوله: "إن مقاومتى لكم إلى الآن، إنما هى من أجل ضيفى هذين، وها أنا ذا بدورى أسألكم الحماية، فاذهبوا أنتم وسألحق بكم بعد أن أسوى أمورى المعلقة هنا". وقد وعد بهذا. وحيث إنه لا يمكن الثقة تماما فى وعده هذا، فقد أرسل "درويش باشا" إلى ـ عبدكم ـ يسألنى الرأى فى هذا الخصوص، مع الوضع فى الاعتبار برد الجبال القارس، وكون الجند فى العراء. ولأن الجنود شغلوا بالقتال فى الجبال المكشوفة المتفرقة سبعة أو ثمانية أيام بلياليها، فقد ذهبت إلى خيامهم، واطلعت على الأعمال المهمة الخاصة "بقوزان"، ورأيت أنه من المناسب أن يعود الجنود على الفور.

وبناء على ذلك عاد "درويش باشا"، وخرجنا لاستقباله، وعندما اقترب من مقر الجيش، كان برفقته "ده ده بك"، و"دلى خليل" متمنطقين بأسلحتهما، وتحت قيادتهما جندهما على غرار العساكر غير النظامية. وأحضر "درويش باشا" معه أيضا بعض الأسرى مكبلين. وهبطت العساكر السلطانية من أعلى الجبل كالصقور. ثم توجهنا إلى الخيام للاستراحة. وقد دهش أهل "قوزان" وأعجبوا لرؤية العساكر السلطانية وهى تهبط الجبل بهذه السرعة وهذا الانتظام. وبعد أن تقابل "عمر أغا" ورفاقه مع "درويش باشا" رجعوا إلى "قوزان" برفقة "حسين حسنى بك".

وأصبح الأمر الآن مقصورا على "أحمد أغا" زعيم "قوزان الغربية". وكان "يوسف أغا" المقيم فى "كورلشين"، زعيما فيما مضى "لقوزان الشرقية"، وكان ينتظر تحرك "أحمد أغا". و لكن أخيه "حاجى بك" أصبح ممثلا للحكومة فى "خاچين"، لذا عُيّن مديرا "لقوزان الشرقية" بدلا منه على النحو السالف.

لهذا رأينا أنه من الضرورى التوجه فورا صوب "قوزان"، وأرسلنا "أحمد مختار بك"، وهو من أركان الحرب. ومعه عددًا من الفرسان ليستكشف الطريق أمامنا. ونظرا لكثرة المراعى الجافة التى تعترض طريقنا، كان يجب حرق هذه المراعى فى بعض المواقع لشق الطريق أمامنا، وعندما أرسل (أحمد مختار بك) يطلب مزيدا من الجند، أرسلنا له تسع كتائب مشاة ولواء من الفرسان النظامية، وكثيرا من الفرسان غير النظاميين، وحوالى ألفين من الدواب. وبدا لنا أن المراعى ستعوق مرور الفرقة المرسلة، ورغم هذا أرسلنا الجند إلى " مختار بك"، بناء على طلبه.

وفى منتصف ربيع الآخر، تحركت الفرقة الإصلاحية من "عثمانية"، وعبرت نهر "جهان"، ومكثت ليلة بين أطلال قلعة "هميته"، وليلة أخرى على حافة نهر "جهان"، وصدقنا على إشعار " مختار بك". ولو أن العساكر الذين أرسلوا من قبل لم يحرقوا العشب ولم يفتحوا الطريق أمامنا، لعانينا مشكلات جمة أثناء المرور وسط هذه الأعشاب المدببة كأسنة الرماح.

وكان "چقوراوه" هو العالم المجهول لنا. وعند اختراق فرسان الأكراد لهذه الأعشاب، كانت أسنة رماحهم لا تكاد تظهر، فنمو الأعشاب فى هذه المنطقة خارق للعادة، والأنهار والجداول الكبيرة والصغيرة تتدفق فى كل مكان، والمطر يتساقط فى فصل الشتاء. وفى حالة عدم سقوطه، تنمو النباتات بفعل قطرات الندى التى تتكون على الأرض أثناء الليل. وكان الطريق الذى نسير فيه جافا تماما، ذلك أن النباتات فى المكان كله تجف فى شهرى يوليو وأغسطس. وكانت بعض الأعشاب تبدو متناثرة هنا وهناك، وإذا ما نزعت هذه الحشائش ظهرت تحتها أعشاب جديدة من خمائل وبراعم تشبه الزمرد. لكن ما جدوى كل ذلك، فالأرض كلها خالية من

الزراعة، لأنها مكان تجوال العشائر. وخالية من كل مظاهر الحياة باستثناء أحجار المواقد وآثار الخيام المتناثرة فى مشاتى العشائر، وطيور الدراج تملأ المكان، وتحلق هنا وهناك. ومع أن قطعان الغزلان الشاردة، تضفى جمالا على هذا المرعى، إلا أن الخنازير والأفاعى الكبيرة والصغيرة، التى تظهر فى كل مكان، تبعث فى الإنسان الشعور بالوحشة والاشمئزاز.

وكانت حوالى ثلاثمائة أسرة من مهاجرى "النوغاى" الذين هاجروا من روسيا بعد حرب القرم، قد سكنوا ضفتى الجزء الشمالى من نهر "جهان"، وأنشأوا قرى بجوار قلعة "شاهمران"، فصارت ناحية جميلة، ونشروا العمران فى جزء صغير من "چقوراوه". لكنهم كانوا يعجزون عن حصاد محاصيلهم، التى تبلغ سبعين أو ثمانين وزنة قمح، ومائة وخمسين إلى مائتين وزنة شعير. لذا كانوا يستخدمون السلاح فى حماية أنفسهم من اعتداءات لصوص العشائر.

ووصلت الفرقة مبكرا إلى قصبة "سيس" فى اليوم الثالث لتحركها من "عثمانية"، واستقر الجيش خارج القصبة. ونزل "خليل بك" أخو مدير "قوزان الشرقية" ضيفا على خيمة أركان الحرب.

وجاء أبناء "قره يكيت"، "وقيپاق"، "وچند" وهم من زعماء "أولاشلى"، ومع كل منهم عدد من المشاة ورماة البنادق، ولذا خُصص لهم أيضا مكان ظاهر لخيامهم فى مقر الجيش.

ولم يكن فى قصبة "سيس" أحد سوى بعض الحراس. فبدت لنا القصبة مظلمة لخلوها من الأهالى حيث إن أهالى "قوزان" يذهبون جميعا فى الصيف إلى الهضبة. كما أنه لم يأت أحد من طرف "أحمد أغا" زعيم "قوزان الغربية"، لاستقبالنا، وقد اعتبرنا هذا علامة خوف وعصيان. وعقب ذلك جاء "قاتوغيكوس" الرئيس الروحى لأرمن "سيس"، وبدت مظاهر الاحتفال فى " مناستر"، وبعد ذلك جاء "على بك" الابن الثانى "لعمر أغا"، وبصحبته بعض الأعيان، وأعلن أن والده متوعك منذ عودته من "عثمانية"، وأبلغ عن ذهاب أخيه الأكبر "أحمد أغا" برفقة المقدم "حسين حسنى بك"، إلى "اشه بوكار"، لإحصاء عدد السكان هناك.

وكان معروفا للدولة أن "عمر أغا" هو قائمقام "قوزان"، إلا أنه مُنع من السلطة فيها منذ ثمانية أعوام وأنشأ ابنه "أحمد أغا" إمارة مستقلة فى "قوزان الغربية". وقد اتضح أن " أحمد أغا " لم يستطع الحضور إلى الفرقة الإصلاحية لإحساسه بالخجل، ومع أنه قال "لحسين بك" إنه سيأتى إلى "سيس" بعد القيام بإحصاء السكان، إلا أنه تكشف من سياق الأحوال أنه بفكره السقيم هذا كان يرمى إلى خداعنا والتمويه علينا لكسب الوقت، ليقوم بعد عودة الفرقة الإصلاحية، بإقامة حكومة مسيطرة، كما كان الأمر من قبل.

وكان سلوك "أحمد أغا" هذا نوعا من المقاومة بدون سلاح، لكن كان علينا أن نغض الطرف عن تصرفاته هذه، لأننا مضطرون إلى البقاء فى "سيس" لفترة قصيرة، حيث إننا لم نتأهب بعد للسفر.

والمسافة بين قصبة "سيس"، "وأطنه" ثمان عشرة ساعة، وليس فيها أى قرى أو نصبات. كما أن عشيرة "صيرقنديللى"، التى تقضى فصل الشتاء هنا، لم تكن قد هبطت بعد من الهضبة، وطالما أن أهالى "سيس" لم يعودوا إلى منازلهم بعد، فإن رؤساء العشائر أيضا يكونون بعيدين عن مواطن الشبهات. وكان من المعروف أنهم سوف يبدأون فى التردد على الفرقة الإصلاحية. وتبعا لهذه الحال، فلم يكن من الحيطة والحذر، البدء فى التحركات العسكرية قبل توفير مؤنة للجند فى قصبة "سيس" تكفيهم شهرا أو اثنين. وبناء على ذلك بدأنا فى إحضار تموين من "أطنه" على وجه السرعة. وأرسلت مكاتبة إلى "أحمد أغا" بأن يرسل أهالى "سيس" إلى القصبة، وأعيد ابنه "على بك" كى يرسل الأهالى، وفى الوقت نفسه، ليُعلم أخيه "أحمد أغا"، بضرورة الحضور إلى مقر الجيش، كما أبلغنا "قاتوغيكوس أفندى"، بأن يعود أرمن "سيس" إلى ديارهم، وكانت سيرة "قاتوغيكوس" الحسنة وسلوكه مدعاة للشكر والامتنان، كما أن تصرفاته تبعث على الاطمئنان. وبناء على هذا بدأ بعض الأهالى "سيس" فى العودة إليها فبعضهم عاد بمفرده، وبعضهم عاد مع أهل منزله، كما بدأ وصول التموين من "أطنه".

والواقع أن "يوسف أغا" المدير السابق "لقوزان الشرقية "، كان رجلا يسعى بالدسيسة، ولأن القبائل والعشائر المتحيزة له فى قرية "كورلشن" كانت فى حالة عصيان. وقد تحقق له ما كان ينتظره من وضع حد للأوضاع فى"قوزان الغربية". فلما عُزل من خاچين، وعُين أخوه "حاجى بك" بدلا منه. وكان أخوه الآخر "خليل بك" فى الفرقة الإصلاحية، ولما انقسم أهالى "قوزان الشرقية" إلى قسمين، أرسلت رسالة إلى "قورت إسماعيل باشا " كى يتقدم بمفرزة على أن يتقدم [خليل بك] بمفرزة أخرى، لمساعدة الفرقة الموالية، ودخل "خاچين"، فقوى بذلك جانب " حاجى بك ".

وكان "خليل بك" طيب المعشر، عميق الفكر مقارنة بإخوته. وعندما أثيرت مسألة استحالة إقامته فى "قوزان" فى الوقت الراهن، رغب أن يخصص له مرتب كاف على أن يقيم فى "سيواس". وبناء على هذا خصص له مرتب قدره ألفين وخمسمائة قرش شهريا مدى الحياة. وسُلم له فى يده أمر، ليكون بمثابة سند مؤقت، إلى حين وصول البراءة[1] العالية له بذلك. وعرضت عليه رتبة إدارة الاصطبل السلطانى.

وكان من غير المعتاد إقامة صلاة (الجمعة) فى "قوزان"، فكان "يوسف أغا" ـ وهو يعرف القراءة والكتابة ـ يعتلى المنبر أحيانا ويخطب الجمعة فقط، ويقيم آخر الصلاة. وقد أقيم منبر من "الحجر" "والكلس" فى الميدان الواقع خارج قصبة "سيس"، وتولى أحد أئمة اللواء إلقاء خطبة الجمعة، و إقامة الصلاة. وحضر هذه الصلاة كل أركان الجيش، وأمرائه وكل الموجودين من أهالى "سيس"، ومن العشائر والقبائل المقيمة بها.

وأهل "قوزان" متدينون صالحون، وكان الفقهاء والمدرسون الموجودون معهم يشرحون فضل صلاة الجمعة. وأصبح أهل "قوزان" سعداء فخورين بإقامة صلاة

(1) والبراءة هى المرسوم الذى يتضمن امتيازا خاصا، أو رتبة أو وسام. وهى أيضا المرسوم الذى يحمل طغراء السلطان، ويمنحه لبعض موظفى الدولة، الذين يتولون القيام بمهمة ذات شأن، ويكتسبون بموجبه صلاحيات واسعة، للقيام بمهمتهم.

الجمعة، لأنهم لم يقيموها من قبل، ومن لم يحضروا الصلاة هنئوا من حضرها، وقد هزت هذه الصلاة أرجاء جبال "قوزان"، فزلزلت أركان حكم أبناء" قوزان".وبناء على هذا أنهينا إلى الباب العالى، أن يرسل براءة الخطابة فورا إلى إمام الجامع الشريف فى "سيس". ولم تصل هذه البراءة فى حينها، ولم نستطع إرسالها له بعد عودتنا إلى إستانبول . ولم تتوقف الشكاوى الوقحة التى وردت تقول: "أليس إصلاح وزارة الأوقاف، أهم من إصلاح "قوزان"، ولم ترسل هذه البراءة العالية إلى " قوزان " إلا بعد مرور ثلاث أو أربع سنوات. مصراع:

"إن القصير لا يشم رائحة الياسمين المنبعثة من طرف طرة الحبيب".

والحاصل، أن أغلب أهل " قوزان" انضموا إلى الحكومة السنية. ولذا جاء "محمد توفيق أفندى" مفتى "خاچين" إلى "سيس"، بمعلومات دقيقة حول أحوال "قوزان الشرقية". وقد أبلغنا "حاجى بك" مدير "قوزان"، عن طريق مفتى "خاچين" أنه يأمل فى نقل منزله إلى مكان آخر، لأنه أدرك الحالة التى ستؤول إليها "قوزان"، بسبب الإصلاحات الجارى اتخاذها، وأنه سوف يبذل قصارى جهده ليستحق عطف الدولة ونعمتها، وإزالة المخاوف التى تسببت فيها أوهام "أخيه الأكبر "يوسف أغا" وشكوكه، لكنه يرجو أن يُخصص له من الآن راتب كاف مدى الحياة مثل أخيه "خليل بك"، على أن يتسلم هذا الراتب من أموال "قيصرية". ولما كان أخوه الأصغر "مصدق بك" معتكفا، قد ضاق من الخلافات الواقعة بين أخويه، فقد نقل مقر إقامته إلى "قيصرية" فورا، بمعرفة "قورت إسماعيل باشا" قائد المفرزة، وأبلغه أنه ينتظر تخصيص راتب له من أموال "قيصرية".

وبناء على ذلك، خصص "لحاجى بك" مبلغ ألفين وخمسمائة قرش شهريا مدى الحياة، يتسلمها من أموال "قيصرية"، ومبلغ ألف قرش راتبا خاصا لأخيه "مصدق بك"، ومبلغ ثلاثمائة قرش شهريا، راتب المفتى "لمحمد توفيق أفندى"، على أن يتسلمها من صندوق مال " خاچين ".

وفى هذه الأثناء، أخذ بعض أعيان "قوزان الشرقية"، يترددون على "سيس". لكن "يوسف أغا"، كان يجوب الطرقات برفقة مجموعة من قطاع الطرق، ويتعرض لهم. وأصبحت منطقة " طبان " فى حوزة " يوسف أغا "، لأن " يوسف كتخدا " رئيس "طبان" كان صهر "يوسف أغا". وبناء على ذلك، كُلف "أحمد أغا ابن كَنج أوغلان" رئيس ناحية "ياغبصان" بتأمين الطرق فى تلك المنطقة، لتأمين تنقلات مفتى "خاچين"، وكل من يذهب أو يغدو فيها. ومع أن عشيرة "الريحانية" كانت قد تحولت إلى مديرية من قبل، إلا أن أهلها كانوا ولا يزالون يعيشون فى الخيام. ولهذا السبب فقد أبلغنا والى حلب بضرورة تحويلها إلى قضاء بالمعنى الصحيح، على أن ينشئ مقر الحكومة وكافة المبانى الحكومية من فائض الضرائب، مع إسناد منصب أمير أمراء مديرية "ريحانية" فى ذلك الوقت إلى "مرسل زاده مصطفى بك" رئيس العشيرة.

وكما ذكرنا من قبل، فإن "على أغا ابن على بكر" وعد "درويش باشا" بالحضور إلى الفرقة الإصلاحية، ووثق البعض فى هذا الوعد لما عُرف عن أهل القبائل والعشائر من الوفاء بالوعد، لكن أكثر أركان الفرقة الإصلاحية كانوا يرون أن الثقة فى وعد رجل طاغ باغ مثله، حماقة. ولكن حدث أثناء وجود الفرقة الإصلاحية فى "سيس"، أن جاء "على أغا "فى غرة جمادى الأولى، الموافق العاشر من شهر أيلول من الشهور الروسية، فأدهش من لم يثقوا فى وعده. ونزل ضيفا على " ده ده بك" "ودلى خليل" اللذين كانا فى ضيافته أثناء وجوده فى جبل البركة، وقد عومل باحترام شديد، وكرم زائد.

وبمناسبة ذكر "أحمد أغا" زعيم "قوزان الغربية"، فإنه عندما استفتى فرسان "قوزان" العلماء بشأن الفرقة الإصلاحية، بينوا لهم أن مقاومة جنود الدولة غير جائزة شرعا، وعندما استشار "أحمد أغا" رؤساء [القبائل] فى مقاومة الدولة رفضوا وفضلوا أن يسلكوا طريق الطاعة، ولذا لم يجرؤ "أحمد أغا" على المقاومة ولم يستطع أن يحسم أمره. وعندما تشاور فى الأمر مع "شاهين كهيا" رئيس أرمن "سيس"، وهو صديقه الذى يثق فيه، قال له بدوره: "إنك لن يمكنك المقاومة، وليس أمامك

سوى الاستسلام، ولو استطعت مجازا أن تقطع الوقت فى الهروب من جبل إلى جبل، فإن أهلك وأبنائك وأقاربك، وكل ما تملك سيقع فى حوزة العثمانيين، وفى الحالتين، كيف لك أن تنعم بلذة العيش. أما إذا استسلمت، فسوف تكرم فى كافة الأحوال". وعلى الرغم من هذا لم يستطع أن يحضر إلينا، كما أنه لم يجرؤ على إعادة "حسين بك "، وكان يتجول برفقته بحجة إحصاء عدد السكان.

وعرف "حسين بك" هذا بطريقة غير مباشرة، لكنه لم يستطع أن يكتب شيئًا صريحا. لكنه أبلغ تلميحا أنه سوف يقنع "أحمد أغا" بالحضور إلى الفرقة الإصلاحية. وكنت ـ عبدكم ـ أثق فيه ثقة مطلقة، لكن "درويش باشا" ضاق من الإقامة فى "سيس"، وأصبح الآن يتعجل عودة "حسين بك". أما عبدكم، فقد أرسلت خطابا "لحسين بك" بأن يعود فورا. ولم ينقض وقت طويل، حتى جاء "حسين بك" إلى "سيس"، ومعه "أحمد أغا" ووالده وأخاه، وكل أتباعه. وصادف يوم وصولهم إلى "سيس " على النحو السابق، يوم وصول "على أغا ابن على بكر" أيضًا.

ووصل إلى "سيس" فى تلك الأثناء أيضًا "حاجى عمر أفندى"، وهو رجل مبارك، قارب عمره المائة عام، من مشاهير العلماء والمفتين فى قرية" كيسة نيت " فى "قوزان الغربية". درس فى قيصرية، وحصل على الإجازة، وذهب إلى "قوزان"، ثم إلى الحجاز لأداء فريضة الحج، وأثناء عودته التقى فى الشام بحضرة "مولانا خالد"، وأخذ عنه الوكالة، ولدى عودته إلى "قوزان" كان قد بلغ الثانية والخمسين من عمره، فقصر جهوده على نشر العلوم فيها. وخلال هذه الفترة، كان يتعيش مما يحصل عليه من الزراعة بكد اليمين وعرق الجبين، دون أن يقبل أدنى شيء من أحد، فقد كان يزرع الحقل، ويحمل ما يخرج منه من غلال إلى المطحنة، ثم يسلمه إلى زوجته بعد أن يصير دقيقا، فتصنع منه خبزا ويأكلان سويا. ومع أن أبناء "قوزان" يكنون له احتراما بالغا، لكنه كان لا يأكل مما يأكلون. وإذا اضطر للذهاب إلى أبناء " قوزان"، كان يضع طعامه على خروف يأخذه معه ليأكل منه. وكان أبناء "قوزان" كذلك لا يأخذون منه العُشور. وكان هدفه أن يأكل حلالا طيبا. وقد تراكمت عليه أموال حكومية كثيرة، لأنه لم يدفع العشور طوال اثنتين وخمسين سنة، وأصبحت

هذه الأموال تشكل عبئا عليه. وعندما جاء "سيس" هذه المرة، ذهب إلى خيمة "على رضا باشا" والى "اطنه"، وفاتحه فى الأمر، فقال له "على باشا": "إننى لست خبيرا بهذه الأمور، لكن هنا قاضى العسكر، فارجع إليه"، ثم أحضره إلى خيمة عبدكم. وقد سعدت بمعرفة مثل هذا الرجل التقى الصالح، وأبديت له الاحترام، وسألته عن حاله، وما يجول بخاطره، وعن السبب الذى كبده مشقة الحضور إلى هنا، فقال: "إننى منذ اثنتين وخمسين سنة أزرع بيدى حتى أكسب عيشى حلالا، وأعيش بما أحصده. لكن أبناء "قوزان" لم يأخذوا منى العشور. ولم أعمد أنا إلى دفعها، لأنه كان من البين أننى لو دفعت أموال العشور لغير المستحقين، فإنها لن تصل إلى محلها. وكان فى حكم المستحيل أن أجد صاحب المال الأصلى لأعطيها له. وقد أقمت فى "قوزان" لأنها موطنى، ومع أننى استطعت لسنوات طويلة أن أطهر كسبى وعملى من أى شبهة، لكننى لم أستطع أن أطهر أموالى، وبعد ذلك إن شاء الله الكريم، سأدفع العُشر الشرعى المقرر على إلى بيت المال، لكن ماذا أفعل فيما تراكم علىّ منه". فجاوبته: "إن للعلماء حق فى بيت المال، وحقك فيه محسوب مما عليك له". فقال: "نعم؛ لقد جال هذا بخاطرى. لكن فتح هذا الحق أمر متوقف على كلمة إمام المسلمين[1] ولأن جلالة السلطان لم يخصص لى شيئًا من هذا، فإننى لا أستطيع أن أبرئ نفسى من أداء هذه العشور".

قلت له: "إن الصلاحية التى منحنى إياها جلالة السلطان كافية لإصلاح الأمر، وتسامحنا معه باسم جلالة السلطان، وأمرنا على الفور بكتابة أمر بتخصيص راتب له قدره مائة قرش شهريا على أن يتسلمها من صندوق المال المحلى وسلمته [وثيقة] الأمر. فلما رفض، قلت له: "إن بقاء حق لرجل مثلك فى بيت المال، أمر لا يريح جلالة السلطان فخذ حقك". وأقنعته بقبول وثيقة الأمر، ثم سأل بعد ذلك: " ولمن يجب أن أعطى العشور؟". قلت: "من الأولى أن تعتبر" بلانكوى " مركز قضاء، وبالطبع فإن قرية " كيسه نيت " تدخل ضمن هذا القضاء، فلتدفعها إذن للموظف هناك، وبذا يصل العشر إلى بيت المال مباشرة".

---

(1) يقصد هنا السلطان "عبد العزيز" باعتباره خليفة المسلمين. وذلك لأن تعبير "إمام المسلمين" يعنى الخليفة.

فقال: "كان الغرض الأصيل من مجيئى إلى هنا تسوية بقايا العشور، لكن بقى لى أن أقول كلمة أخرى، وهى إن حال أبناء "قوزان" أمر معلوم لكم، لكننى رأيت كثيرا من مظاهر عطفهم، كما أن بيننا حقوقا كثيرة، ولذا فإننى أرجو أن تحسنوا معاملتهم قدر الإمكان". وقد طمأنته من هذه الناحية، وحسبما سيتضح فيما بعد، فقد أبدى "حاجى عمر أفندى" هذا تعاونا طيبا فى القضاء على التمرد، الذى ظهر فى "قوزان" بعد ذلك بعام واحد.

وبعد وصول "أحمد أغا" على النحو السالف، عين مديرا "لقوزان الشرقية" كسابق عهده، كما وصل إلى "سيس" بعد ذلك مباشرة "يوسف أغا "، الذى كان يهيم على وجهه، وأعلن طاعته.

وهكذا انتهى خطر "قوزان" تماما. لكن لم يبق أمامنا سوى تطهير المنطقة من المسيطرين المنتشرين هنا وهناك، بدون أن نثير مخاوف أبناء "قوزان". وكان من الضرورى إبعاد "أحمد أغا" إلى ناحية ما كلما جاء. وحقيقة الأمر أن "حسين بك" كان قد وعد "أحمد أغا"، عندما جاء إلى "سيس" فقال: " لو لم تستمر فى " قوزان"، فسوف تُعَيّن أمير أمراء سنجق كبير من سناجق "قوزان". أما "أحمد أغا"، فكان يريد ـ فى حالة بقائه ـ إما سنجاق "قيصرية" أو "نيكده"، لكن تعيينه فى أحد هذين السنجقين، سيجعله وكأنه لم يخرج من "قوزان". وهذا أمر لا يتواءم مع ما قمنا به، أما إذا أرسلناه إلى "الروم ايلي"، فسيهرب من هناك، لإحساسه بالغربة. وبذا يثير مخاوف بقية الأمراء، ويصبح الأمر كمن سكب ماءً باردًا على طعام ساخن.

وعند مناقشة هذه الأمور مع "درويش باشا" وبعض الأمراء، ظهر أن إقليم "كوتاهيه" الواقع داخل ولاية البوسنة يبدو مناسبا له. ورأيت أنه من المناسب أن يعين "أحمد أغا" فورا بمتصرفية سنجق "كوتاهيه" برتبة أمير أمراء، ولو أن تلك المنطقة تعتبر خارج دائرة الإصلاحات. إلا أن "فؤاد باشا" كان يقدر مثل هذه الأحوال الخاصة. ويعرف أنه لو لم تكن هناك ضرورة قصوى، لما تصرفنا بهذا الشكل. وعلى الفور، أبرقنا إلى "فؤاد باشا فى اليوم الخامس من جمادى الأولى، بأنه: "جاء "أحمد أغا" ابن "قوزان" واستسلم إلى الجيش، وعين بمتصرفية "كوتاهيه"

برتبة أمير أمراء. وهو على وشك الإبحار إليها، وكان من الضرورة والمصلحة أن يطلق عليه لقب "الباشا "، أثناء وجوده هنا. ولأن هذا أمر مرهون بالإرادة السنية، لذا يرجى سرعة إشعارنا برقيا باستصدار الإرادة السنية. وفى صباح اليوم التالى، وصلت البرقية السامية المرسلة بالرد من "فؤاد باشا". وجاء فيها: "لقد حصلت على إرادة سنية شفوية، وجارى اتخاذ الإجراءات الرسمية بشأنها. فامنحوه لقب "باشا"، وقد كتبنا إلى "بروسة" مركز الولاية، للاعتراف بمهمته لدى وصوله. ولو كان هناك صدر أعظم سوى "فؤاد باشا" لتأخر الرد مدة أسبوع. ولو حدث هذا، لتبددت جهود الفرقة الإصلاحية، ولظلت " قوزان " على نفس حالها من الفوضى. وهذا ما اتضح لنا فيما بعد.

وبناء على البرقية السامية المذكورة، أخذنا زى السيد محاسب الجيش، وزينا أحد الجياد، واستعد المرافقون والجاوشية، ثم استدعى "أحمد أغا"، وارتدى الزى الرسمى، وبعد ذلك حضر إلى خيمتى ـ عبدكم ـ وتم تكليفه بقائمقامية إقليم "كوتاهيه" بلقب "أحمد باشا". وكان ذلك فى حضور كل الأمراء العسكريين، ثم أرسل فى موكب إلى القصر الكائن داخل القصبة، وانشغل هو أيضا بالاستعداد للسفر. وخصص له مبلغ ألفين وخمسمائة قرش شهريا، بالإضافة إلى راتب الوظيفة.

كما خصص مبلغ ألف قرش شهريا مدى الحياة لأخيه "على بك". وأيضًا راتب شهرى مدى الحياة لوالدهما "عمر أغا " قدره أربعة آلاف قرش. وكان " عمر أغا" يأمل أن تعطى له مزرعة فى "قونية" ليقضى بقية عمره هناك. وقد أعطيت له كلمة قاطعة بهذا. وتم تجهيز الأوراق اللازمة، وصدرت الأوامر بإرسال الأمراء الآخرين إلى الأماكن التى حددت لإقامتهم، فمنهم من ذهب مع "عمر أغا" إلى "قونية"، ومنهم من ذهب إلى قيصرية أو إلى "سيواس"، وأرسلت أوامر بتخصيص راتب مناسب لكل واحد منهم.

وفى يوم الأربعاء الثالث عشر من جمادى الأولى، تحركوا جميعا بمن فى معيتهم من "سيس" برفقة والى "أطنه"، على أن يستقل "أحمد أغا" الباخرة من "مرسين" إلى

"أزمير"، ويتوجه من هناك إلى مقر عمله، ويتوجه والده "عمر أغا" أيضا إلى "قونية". وعندما تقرر أن يقيم فى سنجق "قيصرية" كل من "محمد أغا" ابن حسين أغا، وأحمد أغا ابن درويش أغا، ومصطفى وحمزة بك أبناء محمد أغا، وهم من الأمراء ابنا "قوزان"، الذين كان يطلق عليهم "الأسباط" ، وأصبحوا على وشك الذهاب إلى محل إقامتهم، خصص لكل منهم راتب شخصى يتناسب مع حالته، مع جعل قرى " قوزان " بمثابة ملك خالص لهم.

ولما توفى "عمر أغا" فى "أطنه"، خُصص لأبنائه راتب مناسب من مبلغ الأربعة آلاف، التى كانت مخصصة له، وأرسلوا إلى "قونية" ليقيموا فيها.

وكان قد خُصص "ليوسف أغا" من قبل راتب خاص قدره ألفان وخمسمائة قرش شهريا، على أن يقيم فى "مرعش" بناء على طلبه، وعندما صرف النظر عن الإقامة بها، حولت إقامته إلى "سيواس" حسب رغبته أيضا. وكان يرغب بقاء ابنه "على بك" البالغ ثلاثة عشر عاما فى إستانبول ليلتحق بالمدرسة الحربية، ثم صرف النظر عن هذه الفكرة أيضًا. وبعد فترة، صرف النظر عن الإقامة فى "سيواس"، ورغب فى الذهاب إلى إستانبول ، ثم تغاضى عن هذا أيضا. والحاصل، ذلك أنه رجل متقلب، كل يوم برأى. ولأنه رجل متلون المزاج، فقد تمسك بالخروج إلى الجبل بصحبة الفرقة الإصلاحية، والنزول ضيفا على خيام أركان الحرب ليتوجه من هناك إلى "سيواس". وأرسل أخوه "خليل بك" إلى "قوزان الشرقية"، على أن يصطحب أتباعه وأتباع أخيه، وينتقل بهم إلى "سيواس"، وقد اصطحبهم جميعا إلى "سيواس".

ظهور الكوليرا فى سيس

فى هذه الأثناء انتشر وباء الكوليرا فى "سيس"، فأنسانا لذة الانتصار والنجاح، الذى بدا لنا أمرا فى منتهى السهولة واليسر مقارنة "بقوزان". والواقع أننا صعدنا الجبل ونحن مصممون على إقامة السلطة بتعيين موظفين، لكننا صعدنا الجبال هذه المرة بسبب الكوليرا. حيث كان من اللازم إرسال الجنود لتغيير الهواء كلما لزم الأمر

مراعاة للأصول الصحية. وقد خيّرنا "ده ده بك"، "ودلى خليل"، "وعلى أغا بن على بكر" بين صعود الجبل معنا، أو الذهاب إلى "أطنه"، والبقاء هناك إلى حين عودتنا. ففضل "ده ده بك" "وعلى بكر" الإقامة فى "أطنه"، فأرسلناهما إلى هناك. أما "دلى خليل"، فقد فضل التحرك مع الفرقة الإصلاحية، ومرافقة "يوسف أغا"، "وأحمد أغا ابن كوكولى " أمير ناحية" سونباس " وتحركا مع الفرقة الإصلاحية من "سيس". وفى اليوم الثالث، وصلت الفرقة إلى قرية "فكه". أما الكوليرا، فقد زادت وطأتها، واستشرت. وأثناء صعودنا الجبل، كنا ندفن الموتى، و نحمل من أصابتهم الكواليرا على ظهور الخيل، ونرسلهم إلى المعسكر. ولم يخلُ يوم واحد من مريض محمول على ظهر الخيل الاحتياطى التى ساقها أمامنا المشير "درويش باشا".

ولدى وصولنا إلى " فكه" بهذه الحالة المؤلمة، تحرك "قورت إسماعيل باشا" من "خاچين" بمفرزة من الجيش وجاء إلى "فكه" وهى على مسيرة ثمانى ساعات، وسعدنا بمجيئه. وبسبب انتشار المرض فى الفرقة، أقمنا حجرا صحيا لأنفسنا حتى لا ينتشر المرض بين جنود المفرزة.

وجاء "إسماعيل باشا"، و فى معيته بعض الضباط، وأثناء مخاطبتهم من على بعد، قال "إسماعيل باشا": "إنكم تعانون وتعزلون أنفسكم للمحافظة علينا". ثم انخرط فى البكاء، وانضم إلينا، وأفسد الحجر الصحى. ولذا لم يمكن السيطرة على الجند واختلطوا ببعضهم، ولحكمة يعلمها الله تعالى، سرعان ما ظهرت الكواليرا فى المفرزة أيضًا.

وبناء على ما أبلغه مفتى "خاچين" بشأن رغبة "حاجى بك" مدير "قوزان الشرقية" فى رفع راتبه، وتعيينه عضوا فى مجلس "قيصرية"، أرسلت مكاتبة إلى قائمقامية "قيصرية"، لتعيين "حاجى بك" عضوا بالمجلس، وإضافة مبلغ خمسمائة قرش إلى راتبه، ليبلغ ثلاث آلاف قرش، وأن يعين أحد أشراف "أطنه" مديرا "لقوزان الشرقية" بدلا منه. وتوفى "حاجى بك" فى "عزيزية" وهو فى طريقه إلى "قيصرية". وقسمت "قوزان" إلى ثلاثة أقضية هى "سيس"، "وبيلانكوى"،

"وخاچين"، وألحقت ناحية "فكه" بقضاء "بيلانكوى". ونظرا لتمرد ناحية "نانارلى" فى قضاء "قارص ذو القدرية"، ووقوع ناحية "سونباس" فى دائرة نفوذ أبناء "قوزان"، فقد تم توحيد هاتين الناحيتين مع بقية النواحى الأخرى. وألحق هذا القضاء بإقليم "قوزان" تمهيدا لإحياء قصبة "قارص ذو القدرية"، وإرجاع قضاء "قارص ذو القدرية" إلى سابق عهده. وهكذا تم تشكيل سنجق كبير، مكون من أربعة أقضية كبيرة، وعين أمير اللواء "حسنى باشا" قائمقاما له. كما خصص لمفتى "سيس" راتب قدره مائتين وخمسين قرشا. وانتخب "كچوك محمد أفندى"، وهو من علماء "طبان" مفتيا "لبيلان كوى"، براتب قدره خمسون قرشا. كما تم تعيين مدير ونائب لكل قضاء. و تشكيل كتيبة شرطة لإقليم "قوزان"، وعين "أحمد أغا بن كَنج أوغلان" مقدما للكتيبة، كما عين "وزير أغا" رئيس جماعة "القره جه" رئيسا لفصيلة مركز "سيس".

وتتمتع "فكه" بموقع منيع. وكل الطرق المؤدية إليها شديدة الانحدار، كما أن لها قلعة مهجورة. وأثناء اجتماع عبدكم مع الباشا المشير وبعض الأمراء العسكريين فى الخيمة، قلت: "لو استدعى الأمر نشوب حرب فى هذه المنطقة، فما عدد الجنود الذين نحتاج إليهم؟". فقال الباشا المشير: "نحتاج إلى أربعين كتيبة". فقال رئيس الأركان الحربية "لن يكون الأمر سهلا بأربعين كتيبة".

والحقيقة أن "فكه" بمثابة المفتاح لكلا القوزانين، كما أنها تقع فى قلب السنجق. ومع أن التفكير يتجه إلى إقامة مراكز هنا، لكننا اتخذناها مركز لواء لخلوها من المبانى التى تتخذ مقرا للحكومة ومجلس السنجق. وإذا اعتبرنا أن إسكان عشائر "چقوراوه" أمر مهم، فمن الضرورى أن يكون المركز فى جهة "چقوراوه"، كما أن قصبة "سيس" كانت مقرا للزعيم الروحى للأرمن.

وأرسلنا كتيبة إلى "بيلانكوى" وكتيبة أخرى إلى قرية" "كورلشين" لتقيم هناك، واستقر عدد من الجند العاملين، ومعهم عدد من رماة البنادق النظاميين فى قلعة "فكه"، وتحركنا من الطريق المؤدى إلى "مرعش"، مرورا "بكوكسون"، ووصلنا إلى "زيتون". وكنا ننوى تأديب وإصلاح تلك المنطقة على وجه السرعة، لكن

اشتدت وطأة الكوليرا على الفرقة الإصلاحية، ووقعنا فى حيرة من أمرنا، فماذا عسانا أن نفعل، وحالات الوفاة تقع بلا انقطاع.

وذات ليلة أصابت الكوليرا "دلى خليل" فتوفى عند حلول الصباح. وكان جنديا شابا، شجاعا، طويل القامة، جميل الهيئة، قوى البنية، متناسق الأعضاء. وكانت وفاته فجأة على هذا النحو السريع سببا فى زيادة الخوف بين الفرقة.

وبناء على هذا أصبح كل فرد الآن يتمنى العودة إلى "چقوراوه"، ورأيت أنهم لن يستطيعوا أن يؤدوا مهمتهم الأساسية، وهم على مثل هذه الحال من اليأس والفتور. ورغبت ونحن فى طريق عودتنا أن نتجه إلى "بيلانكوى"، التى تبعد مسيرة ثلاث ساعات من "فكه".

وفى هذه الأثناء، توفى "عاشر باشا" متصرف "مرعش". وهو رجل نشأ فى خدمة الدولة، وقد أسهم بخدمات طيبة فى تأسيس الإصلاحات، التى تمت فى جبل البركة. ولما كانت تصرفات "يوسف أغا " تثير الشك، فقد أخرج من "قوزان" بحجة إرساله مباشرة إلى "سيواس"، وتقرر أن يصطحب بعد ذلك أبناءه وذويه الموجودين فى "سيواس" ثم يركبون الباخرة المتجهة إلى "صامسون"، ليتم إبعاده إلى إستانبول . وتم تسليمه وابنه "على بك" البالغ من العمر ثلاثة عشرة سنة إلى "قورت إسماعيل باشا".

ثم تحركت الفرقة من " فكه" حتى وصلت إلى "بيلانكوى"، ثم رجعت إلى "سيس " بعد تأسيس الحكومة المحلية.

وفى هذه الأثناء، توفى "كراغوس أفندى" الرئيس الروحى للأرمن نتيجة إصابته بالكوليرا، وشيعت جنازته بموسيقى الفرقة الإصلاحية فى موكب مشهود. وكانت وفاته مدعاة للحزن، وذلك لما أبداه من تعاون فى إصلاح "قوزان"، وأصبح ابن أخيه رئيسا لقساوسة "عينتاب"، فقد كان "يغوغوس أفندى" يرافق كبير القساوسة فى أغلب الأوقات، ويتوسط بيننا وبينه، فانتخب لرئاسة الكنيسة، ورفع الأمر للباب العالى للموافقة والتصديق عليه.

وأسندت الشئون المدنية فى " قوزان " إلى " حسنى باشا "، والشئون العسكرية إلى " إسماعيل باشا "، وعينا أمير اللواء كبير المرافقين قائدا "لأطنه ". وبسبب حلول شهر تشرين الأول (أكتوبر)، واقتراب فصل الشتاء، أرسلنا اللواء والكتائب إلى المعسكرات الشتوية المخصصة لها، وبقى برفقتنا خمس كتائب فقط.

أما بالنسبة لنا، فقد قررنا مع الباشا المشير فيما بيننا أن نمضى الشتاء فى إستانبول على أن نستأنف الإصلاحات فى الربيع المقبل. وتحركنا من "سيس" على أن نصل إلى "مرسين"، عن طريق "أطنه" "وطرسوس" ثم نستقل مركب الطائف السلطانية من "مرسين" إلى إستانبول ، وبعد أن تحركنا من "سيس" بساعة أو اثنتين أقمنا الخيام لنستريح.

وكانت اتصالات سرية تدور بين "يوسف أغا"، والعاطلين فى "قوزان". فانتهز فرصة الشتات الذى ألم بالفرقة الإصلاحية بسبب الكوليرا، وأعلن العصيان، وخرج أمراء "قوزان الغربية" للسيطرة على "قوزان" كلها. وتشكيل حكومة عاصية هناك، وأثناء إرسال "يوسف أغا"إلى "سيواس [فى حراسة] مجموعة من الجنود هجم الأشقياء عليهم، وأخذوه من أيدى الجنود، والتف كل أشقياء " قوزان الشرقية" حول "يوسف أغا"، وقطعوا طريق "كورلشن"، "وخاچين"، "وفكه".

وعلم "إسماعيل باشا" بهذه الواقعة بعد يومين، فاتخذ التدابير اللازمة، وأبلغ الفرقة الإصلاحية، بما حدث. فكان هذا مدعاة للحزن والحيرة، وذلك لأننا وزعنا الكتائب على المناطق لقضاء فصل الشتاء على النحو المذكور، وكانت الكتائب الخمس الموجودة معنا فى حالة شتات. فبحثنا عن الفرسان النظاميين التابعين للواء، ووجدنا أن الأصحاء منهم على قدر العدد اللازم للعناية بالدواب الموجودة، وكان تجهيز وإرسال فصيلة قوية من بين لواء أو اثنين، أمرا صعبا. ففرسان "أرسلان باشا" منهم من توفى، ومنهم من أنهكت قواه فأقام هنا أو هناك، كما أن "محمد بك الشكردلى" وأتباعه الموجودين معنا لتوصيلهم إلى إستانبول . توفى أغلبهم وتفرق بقيتهم، وبقى معه حوالى خمسة عشر رجلا فقط.

أما "يوسف أغا"، فبعد أن أثار منطقة "قوزان الشرقية"، أرسل إخطارات إلى كل الجهات، بما فيها "سيس" لاستدعاء رؤساء "قوزان الغربية".

ولا أعرف، هل أصابت عين الحسد الفرقة الإصلاحية ؟ فقد بذلت الدولة جهودا كبيرة خلال سنوات طويلة، حتى تتمكن من إجراء الإصلاحات، فلما وفقنا الله إلى تحقيقها خلال ستة أشهر، بشكل أثار دهشة وإعجاب الصديق والعدو، إذ بالكوليرا تنزل هذه الكارثة بالفرقة، فى وقت قصير، ووقعنا فى حيرة. فقد رأينا أن حلول الشتاء "وقوزان" على هذه الحال، سيجعل إخضاعها فى الربيع المقبل أمرا متعذرا، وعلى الفور قررنا التحرك بالجند التى معنا، لمعاونة "إسماعيل باشا"، وليكن ما يكون.

ولكن كان ينبغى إرسال أحد على وجه السرعة إلى تلك الناحية لمعرفة أبعاد الخطر قبل وصولنا إليها، وليكون سندا "إسماعيل باشا". فتم استدعاء حوالى الألف من "سيس" والعشائر المجاورة لها، وتقدموا إلى هناك بقيادة "محمد بك الشكردلى"، ولأنهم جميعا كانوا من أهل " قوزان"، ولم يألفونا بعد، لذا كان المتوقع أن يتمردوا، وينقلبوا علينا لأهون سبب. وكان "محمد بك" يعلم هذا جيدا، ويدرك أيضا ضيق الوقت أمامنا، لذا قبِل هذه المهمة كنوع من التضحية، وأخذ على الفور الجند الغرباء عنه، الذين تم استدعاؤهم، ثم مضى فى طريقه.

ومن الأمور، التى شغلت تفكيرنا، هجوم اللصوص المباغت على الكتيبة، التى فى " بيلانكوى". وهم لا يعرفون شيئًا عن حالتها، فليس من المستبعد أن تقع هناك حادثة مأساوية، أما "إسماعيل باشا" فقد كان قريبا من "بيلانكوى"، ولو علم الجنود بهذه الواقعة، لتمكنوا من اختراق صفوف الأشقياء بقوة سلاحهم. والانضمام إلى "إسماعيل باشا". وبناء عليه ذهب "درويش باشا" إلى "بيلان"، ليأخذ كتيبة من هناك، ويلحق "بإسماعيل باشا". وأرسل "أحمد مختار بك" (مختار باشا)، وهو من الضباط أركان الحرب إلى هناك بتعليمات شفوية، ومعه مجموعة من رماة البنادق ذات الطلقات الست. وكتبت لرؤساء القبائل والعشائر بين "سيس" "وبيلانكوى" بأنه مطلوب القبض على "يوسف أغا" بأى وسيلة. أما الكتيبتان

المتوجهتان إلى "مرعش"، فقد أقامتا فى "قارص ذو القدرية". كما أرسلنا مرافق عبدكم " حسين حسنى باشا "، وهو من أركان الحرب، ومعه من جمعهم من أهالى ناحية " سونباس "، إلى " قارص ذو القدرية "، لمحاصرة الأشقياء من ذلك الجانب أيضًا.

وتحركنا نحن ببضع كتائب من جنود السلطنة، وعبرنا "سيس"، وأثناء تسلقنا الجبل. جاء ضابط من عند " إسماعيل باشا "، يخبرنا بأنه تم القبض على "يوسف أغا ".

ذلك أن " وزير أغا " رئيس عشيرة " قره جه " الذى استدعاه "يوسف أغا "، وصل إلى " بيلانكوى " وجمع بدوره عددا لا بأس به من سائر العشائر. كما جمع "مرعشلى بكر بك " قائمقام " بيلانكوى " أكثر من ألفى جندى. وتحركوا من "بيلانكوى"، فسيطروا على " فكه "، وما حولها، ولذا لم يستطع " يوسف أغا " البقاء هناك، واستقر فى المنطقة الواقعة بين " كورلشن "، " وجبل كراز ". ومن هناك أرسل مجموعة من الأشقياء للهجوم على الكتيبة الموجودة فى " كورلشن "، وعندما التحما، قُتل وجُرح كثير من الأشقياء، وقُبض على بعضهم، ودُحر الباقون. واستشهد جندى واحد فقط من الجنود السلطانية، وجُرح جنديان آخران.

وأرسل " يوسف أغا " ابنه " على بك " وفرقة من الأشقياء إلى جهة "سيس" للسيطرة على الطريق المؤدى إليها، فالتقت بمجموعة " محمد بك الشكردلى ". والغريب أن أغلب الجنود الذين تجمعوا وخرجوا من " سيس " برفقة " محمد بك " قد تفرقوا أثناء الطريق، أما من ظلوا برفقته، فما أن وقع بصرهم على جنود "على بك" من بعيد، حتى قالوا: " نحن لا نستطيع أن نطلق النيران على أبناء "قوزان ". ".فماذا كان بوسع " محمد بك " أن يفعل! لقد قال لهم: " إن الحق معكم، فالحقوق القديمة تستوجب هذا، لكن لا تطلقوا أنتم النيران، عليكم فقط أن تصطفوا على جانبى هذا الجبل، وأن تكونوا مجرد متفرجين". فتصرفوا حسب قوله، وسيطر "محمد بك " على أحد الممرات، ومعه حوالى خمسة عشر أو عشرون رجلا من الرماة، وبدأ فى إطلاق النيران، ولأن العدو لا يعرف شيئا عن أمر عدوه، فقد ظن

"على بك" أن الجموع المصطفة على جانبى " محمد بك "، ضمن أعدائه، فاستدار عائدا، وعندما تقابل مع جنود " إسماعيل باشا "، قتل الجنود الذين معه، وأصبحوا وقودا للنيران، ولما وجد نفسه بمفرده، فر هاربا إلى " تيك ".

وبقى " يوسف أغا " ومعه القلة الباقية من الأشقياء، فهبط إلى " كوبرى كوك صو "، ودعا أهالى قرية " كورلشن " للقتال، ولأن أهالى " كورلشن " ضاقوا وملوا من تصرفاته، فقد ذهب " شيلى حسن كخيا "، وهو من رؤساء " كورلشن " ومعه مجموعة من الأهالى إلى " يوسف أغا "، على أنهم سينضمون إلى جانبه، ثم هجموا عليه وقيدوه وسلموه إلى الضباط.

وعندما تحركنا من "سيس" على النحو السالف، وأثناء خروجنا لتسلق الجبل، علمنا بأمر القبض على "يوسف أغا"، وكان هذا بمثابة البشرى للجنود، فقد خرجنا من معسكرنا صباح ذلك اليوم، ونحن فى غاية الاضطراب، لكنا عدنا إليه، ونحن فى قمة الفرح والانبساط. ثم نصبنا الخيام واسترحنا.

وبحكمة الله تعالى، ما أن بدأت المفرزة التى برفقة " إسماعيل باشا " فى إطلاق النيران، إلا وكأن الكوليرا كانت قد زالت منهم. وكذلك كان الأمر بالنسبة لنا، فبمجرد خروجنا إلى الجبل وعودتنا إليه، لم يبق للكوليرا أثر بين أفراد الفرقة.

وعقب ذلك مباشرة، علمنا أن " يوسف أغا " قُتل بيد أحد الحراس أثناء محاولته الهرب ليلا. ولم يسأل أحد عن كيفية موته، فقد نال العقاب الذى يستحقه.

وفى تلك الأثناء، ألقى القبض أيضا على " مصدق بك " أخو " يوسف أغا "، فى قضاء " دره لى "، وهو فى طريقه إلى جبل " قوزان " بعد أن تمكن من الهرب من محل إقامته فى " قيصرية "، وتمت إعادته إليها. والآن لم تعد لدينا ثقة فى أبناء "قوزان"، فقد اتضح لنا من هروب "يوسف بك " وأخيه " مصدق بك " أنهم لن يركنوا للهدوء طالما أنهم فى أماكن قريبة من "قوزان "، وكنا أخيرا قد استدعينا مركبا حربيا إلى " صامسون "، فأمرناهم بأن ينزلوا جميعا إلى الساحل، ووضعناهم على ظهر ذلك المركب، وأرسلناهم إلى إستانبول. ونظرا لعدم الانتهاء من إحصاء

عدد سكان " قوزان " حتى ذلك الحين، فقد عينت مجموعات من الموظفين لإتمام ما لم يتم فى هذا الأمر، وأجريت القرعة العسكرية بقصبة " سيس "، لتكون نموذجا لسائر المناطق، ووسيلة لتوزيع المعونة العسكرية. كما بدأ إجراء القرعة العسكرية فى " قوزان الشرقية " بواسطة " إسماعيل باشا "، ووزعت المعونة العسكرية الخاصة بقصبة " خاچين ".

ثم بدأنا فى اتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ ما تقرر بشأن تعمير المنطقة الواقعة بين "أطنه"، "وسيس" بإنشاء قرى فيها، وهى المنطقة التى تقضى فيها عشيرة "سرقندى " فصل الشتاء.

وقررنا فيما بيننا أن نستقل الباخرة من " مرسين " مع " درويش باشا"، وأن نترك فى تلك المنطقة بعضا من الموظفين، وذلك قبل تسريح الفرقة الإصلاحية. وعندما غادرنا " سيس "، إلى الجبال الواقعة فى الجانب الأعلى من " أطنه "، كانت الفرقة الإصلاحية قد برأت تماما من مرض الكوليرا، وكنا ننوى ركوب الباخرة من "بياس"، لأننا سنستأنف العمل مرة أخرى فى "أطنه"، "وطرسوس". وأقمنا هنا بضعة أيام، ونحن ممنوعون من الاتصال " بأطنه "، وكنا مضطرين إلى تسوية أمورنا بالمراسلة.

وكان " مصدق باشا " والد " ده ده بك " مصمما أثناء وجوده فى إستانبول على إرساله إلى " الروم ايلي ". وكان المقرر تخصيص راتب "لعلى أغا ابن على بكر" مع إقامته فى " أطنه "، لكن لم نجرؤ على ترك " على أغا " فى " أطنه " لأن أخاه " دلى فقيه " مقيم فى جبل البركة، ولم يعلن استسلامه بعد، ومن المتوقع أن تظهر أزمة فى تلك المنطقة فى أى وقت، فتم إرساله هو و"ده ده بك " إلى " نيش ".

ولم يحضر " أحمد بك منمجى زاده "، " وابن قارصانتى " إلى الفرقة الإصلاحية، وكنا ننوى تعيين " أحمد بك " عضوا بالمجلس الكبير فى "أطنه "، مع نقل مقر إقامته إلى هناك. وأن يخصص راتب " لابن قارصانتى "، ويرسل للإقامة فى مكان ما. لكنهما لم يعترفا بالفرقة الإصلاحية، لذا صدر أمر إلى الباشا أمير اللواء المرافق

لنا بالقبض عليهما وإرسالهما إلى إستانبول . فقبض عليهما بعد فترة، وأرسلا إلى إستانبول وخصص مبلغ خمسة آلاف راتبا شهريا " لأحمد بك "، الذى أقام فى إستانبول حتى وفاته. أما " ابن قارصانتى "، فقد أُرسل إلى " الروم ايلي ".

وبعد أن سوينا أعمالنا المتعلقة " بأطنه " وصلنا "پياس" عن طريق "سيس"، " وقورت قولاغى ". وكان " إمام بك " المعروف، من سادة "عِزِّية " قد أخذ مبالغ كبيرة من الحكومة كنفقات سفر، ولم يتردد على مقر الحكومة لأنه لا يثق فى الإدارة المحلية، كما كانت الحكومة أيضًا لا تثق به. ولم يأت إلى الفرقة وهى فى طريقها إلى " سيس ". وبناء على ذلك، تم التنبيه على "ويسى أفندى" قائمقام إقليم "پياس" بالقبض عليه، وإرساله إلى إستانبول. ولم ينقض وقت طويل حتى قبض عليه "ويسى أفندى" وأرسله إلى إستانبول حيث حددت إقامته، وخصص له هو الآخر راتب شهرى قدره ألفى قرش.

العودة مؤقتا إلى باب السعادة " إستانبول"

غادرنا "پياس" بالباخرة بعد أن أصدرت التعليمات اللازمة للموظفين بخصوص الإصلاحات فيها، ووصلنا إستانبول فى أواخر جمادى الآخر سنة ١٢٨٢هـ [١٨٦٥م]. وفى تلك الأثناء، تم تشكيل المجلس العالى للخزائن[1]، لإصلاح الأوضاع المالية، وهو بنفس درجة مجلس التنظيمات الملغى ويفوق المجلس الأعلى. وصدر أمر بتحويل وظيفة - عبدكم - من عضوية المجلس الأعلى، إلى عضوية المجلس العالى للخزائن. ولذا بدأت حضور اجتماعات هذا المجلس عقب عودتى إلى إستانبول على النحو السالف، ولأننى لم أنفصل بعد عن الفرقة الإصلاحية، فقد كنت أجتمع "بدرويش باشا" بين الحين والآخر لمناقشة المسائل الخاصة بالفرقة الإصلاحية وتسويتها.

وحاول "حسين حسنى باشا"، وهو من أركان الحرب فى قضاء "قارص ذو

(1) هو الهيئة المختصة بوضع ميزانية الدولة العثمانية، تم تكوينه سنة ١٢٨١هـ/ ١٨٦٤م، برئاسة الأمير " مصطفى فاضل ".

القدرية، إحياء هذه القصبة فى المكان المعروف باسم "پازار يرى". وكذا إنشاء قصبة فى الجانب المواجه لها فى مكان يعرف بذات الاسم جنوب قرية "حاجى عثمانلى"، لتكون مركزا لقضاء "عثمانية". لكنه بدأ بتعمير"قارص ذو القدرية" وإحيائها أولا نظرا لوجوده هناك.

وأثناء وجودنا فى "سيس" "وأطنه"، نظرنا فى حسابات الفرقة الإصلاحية وتنظيم الدفاتر، وعندما ركبنا الباخرة من "پياس" كتبنا تقارير ملخصة مدروسة وموقع عليها ومختومة. ولم يعد لدينا أى ارتباطات، سواء بولاية حلب، أو بولاية "أطنه". وسوينا ديون الأهالى نقدا، وبحوالات. وسددنا أغلب هذه المبالغ من بقايا الضرائب، التى تعذر تحصيلها. وكان قد خصص مبلغ أربعين ألف كيس من ميزانية هذا العام، للمصروفات الخاصة بالفرقة الإصلاحية. لكن "كامل باشا" رئيس المجلس الأعلى قال: "إن "جودت أفندى" رجل يحسن التصرف، ويستطيع أن ينجز المهمة بخمسة وعشرين ألف كيس فقط". وما حدث أن مصروفاتنا الخاصة فى مدة ستة شهور بلغت كلها حوالى أربعة آلاف وأربعمائة كيس " آقچه ". ومع أن السيطرة على منطقة جبل البركة تعذرت طوال عام، فإن الفرقة تمكنت من استعادة منطقة "قوزان" بسهولة، والسيطرة على العشائر بين جبل الأكراد وجبل البركة بصورة غير مسبوقة، بالتوفيق والعناية الإلهية فقط.

وكان من المتوقع أن تكون سرعة تحقيق هذا الأمر، موضع استحسان وتقدير، ذلك لأنه أمكن إنجاز أعمال تستغرق سنوات من العمل المتواصل فى فترة وجيزة بمصاريف قليلة، لكن حدث العكس.

ذلك أنه عند وصولنا إلى إستانبول ، قدم عبدكم "ودرويش باشا" إلى " فؤاد باشا" كشفا بالحسابات الدقيقة الخاصة بالمصروفات الاستثنائية. وأثنى "فؤاد باشا" على الأمر ثناءً جميلا، وقال ما ينم عن إعجابه ودهشته. فقدمنا له كل البراهين اللازمة، ثم حور كلامه وأخذ الكلام منحى آخر، ذلك لأن قلة مصاريف الفرقة إلى هذا الحد، فى الوقت الذى لم تكن مصاريف الجيوش التى أرسلت إلى سوريا قد

سويت حساباتها بعد، كانت سببا فى عدم ارتياح "فؤاد باشا" لتقديم الحسابات النهائية للمصاريف الاستثنائية للفرقة الإصلاحية. فالنفقات الاستثنائية للفرقة كانت أحد الأسباب التى أدت إلى القرض الذى عقد من قبل، وقلة النفقات إلى هذا الحد كان أمرا مغايرا للسياسة التى ينتهجها الوزراء. والحال أن "حسين بك" رئيس الأركان فى الفرقة الإصلاحية، وصهر "رشدى باشا" رئيس المجلس العالى للخزائن، وهو رجل من دأبه الاعتراض على أى شيء، جاء برفقتنا إلى إستانبول هذه المرة، وأبلغ صهره بمقدار النفقات الاستثنائية للفرقة ؛ فجعل منها "رشدى باشا" سببا للاعتراض وأخذ يردد: "يا عزيزى، لماذا هذه القروض، إن فرقة "قوزان" التى هزت الأرجاء، لم تبلغ مصاريفها الاستثنائية خمسة آلاف كيس". وكان فى هذا الاعتراض مساس "بفؤاد باشا". وعلى الفور أدركت خفايا الأمر، وامتنعت عن مناقشة أمر المصاريف الاستثنائية، فى حين أن "درويش باشا" لم يكن يكف عن المباهاة هنا وهناك، بحسن انتظام وإدارة الفرقة الإصلاحية. وكان أعداؤه فى الدائرة العسكرية كُثُر، خاصة "حسين عونى باشا" قائمقام وزير الحربية، الذى لم يكن يسعده مطلقا الشهرة والمجد اللذين حققهما "درويش باشا".

وبناء على ذلك، فإن وعودا كثيرة بُذلت لنا عند خروجنا من إستانبول على رأس الفرقة الإصلاحية، وعند عودتنا إلى إستانبول هذه المرة، حيث كان من المقرر أن يرفع الوسامان العثمانيان اللذان يحملهما عبدكم و"درويش باشا" من الدرجة الثانية إلى الدرجة الأولى، لكن " عونى باشا " قال: " إن عملهما هذا كان من قبيل القيام بمهام الوظيفة العسكرية". ولذا غض الطرف أيضا عن الإحسان علينا بالوسام، حتى لا تعتبر خدمتنا ضمن الخدمات الخاصة، لكن جلالة السلطان " عبد العزيز خان " استدعى عبدكم "ودرويش باشا"، وتفضل علينا بالإحسان، وأعطى كل منا حافظة مرصعة.

وكانت مسألة توليتى - عبدكم - منصب شيخ الإسلام، قد أثيرت أثناء وجودى فى "قوزان"، لكن اتُخذ من حساسية وأهمية المهمة التى أقوم بها، وأنه ليس من

المناسب استدعائى فجأة إلى إستانبول، حجة تحول دون تحقيق هذا، حيث كان تولى عبدكم منصب شيخ الإسلام مخالفا لرغبة بعض كبار الوزراء. " ولأن فؤاد باشا " رجل واسع الصدر، فقد كان يبدى لعبدكم محبة وعناية، لكنه لم يستطيع أن يخالف رفاقه من أجل أى من كان. إن عالم السياسة عالم مختلف، يضحى فيه الإنسان حتى بأخيه، ويتبين من المقدمات المذكورة استحالة أن نقضى فصل الشتاء هذا فى " أطنه" أو "مرعش "، لذا فقد عدنا مؤقتا إلى إستانبول.

التوجه إلى حلب

اقترب فصل الربيع، وكنت ـ عبدكم ـ أتهيأ للسفر على ظهر بارجة حربية. وفى اليوم السادس عشر من شهر شوال سنة ١٢٨٢هـ تحركنا [١٨٦٥م] عبدكم "وواصو أفندى" موظف الشئون الساسية، وكل الموظفين الذين فى معيتنا بالبارجة السلطانية، وجاء "فؤاد باشا " إلى الباخرة، وودعنا وداعا طيبا.

ثم أبحرنا إلى "الإسكندرونة" بعد أن تركنا فى "مرسين" الموظفين، المتوحهين إلى "قوزان". وأرسلت لنا قيادة الفرقة العسكرية فى حلب، فصيلة من الفرسان النظامية، رافقتنا إلى حلب، فدخلناها فى أواخر عام ألف ومائتين واثنين وثمانين.

ولأن الولايات الكبيرة، تنقسم إلى سناجق وأقضية كبيرة بدورها، شرعنا فى إعادة تشكيل ولاية حلب، وتقسيمها إلى سناجق وأقضية.

ولما تشكل الجيش الاحتياطى بولاية "الطونة" على النحو السالف، أعيدت كتائب الجيش السلطانى الخاص المرافقة للفرقة الإصلاحية وأرسلنا معها حوالى ثلاثمائة من دواب النقل.

وكان كل أهالى "قوزان" سعداء بالإصلاحات، لكن بضع مئات من أتباع زعماء "قوزان" كانوا بمثابة الميليشيات الخاصة بهم، لم يرحبوا بهذه الإصلاحات مع أنهم كانوا يتكسبون من الدولة. ورغم أن بعضهم عمل فى الشرطة، فإن البعض الآخر كان عاطلا. وكانت بعض عشائر "چقوراوه" تمر "بقوزان"، والبعض الآخر

يتجاوز جبل البركة، ويتردد على " الهضبة المستطيلة " للاصطياف، وقد أغلق هذان الطريقان أيضًا. وتم إسكان المهاجرين الشراكسة[1] فى "الهضبة المستطيلة"، ولهذا السبب اضطرت مجموعة من هذه العشائر المهاجرة، إلى التوطن فى سنجق "عزيزية"، أما بقيتهم، فقد سكنوا فى "چقوراوه" فى المنطقة الواقعة بين "مرعش"، "وإصلاحية". وكان الاستقرار أمرا صعبا جدا على العشائر التى اعتادت الهجرة، ولهذا ضاقت هذه العشائر أيضا من الإصلاحات الجارية.

وانصاع غوغاء "قوزان الشرقية" للأوامر وسكنوا بعد أن ذاقوا طعم رصاص البنادق سداسية الطلقات أثناء حادث فرار "يوسف أغا" المشروحة سابقا. لكن أتباع زعيم "قوزان الغربية" كانوا لم يذوقوا طعم الرصاص بعد، لذلك كانوا يتمردون ويشجعون الأهالى على العصيان، وانضم إليهم جماعة من لصوص العشائر، وحاصروا الكتيبة فى "بيلانكوى". فتوجه"قورت إسماعيل باشا " قائد الفرقة الإصلاحية فى " مرعش" إلى هناك فورا، أما " أحمد أغا ابن كَنج أوغلان" مقدم شرطة " قوزان "، فما أن علم بالواقعة، حتى جمع حوالى خمسمائة أو ستمائة من رماة البنادق من أهالى "قوزان الشرقية "، وذهب إلى "بيلانكوى". كذلك فأن "وزير أغا " رئيس عشيرة "قره جه"، وقائد فصيلة مركز "سيس"، قام بجمع حوالى خمسمائة من أهالى عشيرته، مزودين بالبنادق، وتوجه أيضا إلى هناك. وفى تلك الأثناء، أمسك " حاجى عمر أفندى "، وهو من مشاهير العلماء والصالحين فى " قوزان "، وكان يقيم فى قرية "كيسه نيت"، والذى سبق أن جاء إلى الفرقة الإصلاحية أثناء وجودها فى "سيس"، وخصصت له مبلغ مائة قرش شهريا؛ أمسك عصاه وطرق بها أبواب رؤساء [العشيرة]، وقال لهم: " لقد حاصر سفهاؤنا جنود جلالة السلطان، فهيا نسرع لنجدتهم، وإلا فعليكم وزر هذا فى الدنيا

(1) فى عام ١٨٦٤ تمكن الروس من السيطرة بصورة نهائية على القفقاس بعد تنفيذ سياسة النزوح القسرى بقوة وقسوة، وكانت أراضى الشركس الخصبة تغرى الروس فصمموا على تحويل غربى القفقاس وشماليها إلى أراض مسيحية موالية للإمبراطورية الروسية بالقمع والقهر، وإسكان الأرمن فيها، مما جعل بقاء الشركس فى بلادهم أمرًا مستحيلا فهاجروا إلى الأراضى العثمانية، انظر، جستن مكارثى، مرجع سابق، ص ٥٩-٦٠.

والآخرة". فجمع الرؤساء على الفور حوالى خمسمائة رجل مزودين بالبنادق، وتوجهوا إلى "بيلانكوى" من الناحية الأخرى منها، وعندما ضاق الخناق على مجموعة اللصوص المحاصرة فى "بيلانكوى"، وصل "قورت إسماعيل باشا" بالعساكر السلطانية، وأخمد الاضطراب والعصيان، وقبض على بضع مئات من الأشقياء، ووضعوا رهن التحقيق.

وفى تلك الأثناء، بدأ الاضطراب فى منطقة جبل البركة أيضا، فتوجهت عبدكم إلى " مرعش "، حيث أسرعت فى العمل على إعادة الأمن والهدوء بإرسال الموظفين حتى جبال "أولاشلى"، "وإصلاحية ". وفى تلك الأثناء، اتضح أن سوء الإدارة هو السبب فى وقوع هذه الأحداث غير المألوفة فى متصرفية " مرعش ". وعلى هذا وجدت نفسى مضطرا إلى عرض الأمر على إستانبول لعزل متصرف " مرعش ". وبعد تسوية الأعمال المهمة "بمرعش "، تجاوزنا جبال " قارص ذو القدرية "، عن طريق قضاء "اندرين"[١]. وعندما وصلنا إلى "چقوراوه " كان فى استقبالنا "حسين حسنى بك"، الذى تركناه فى "قارص"، وهو من الضباط أركان الحرب، فاصطحبنا إلى قصبة " قارص ذو القدرية ".

وكانت هذه المنطقة المسماة "پازاريرى" فى العام الماضى عبارة عن صحراء خاوية. أما هذه المرة، فقد تكونت بها قصبة جديدة تضم عددا من المنازل وكثيرا من الدكاكين، مما كان له وقع طيب. وأثناء الحفر لوضع أساسات المنازل، ظهرت آثار قصبة " قارص ذو القدرية " القديمة، فبعد حفر حوالى عمق ذراع، ظهرت ثمار حدائق مصنوعة من الأحجار الملونة، وقد أعيد إنشاء منازل ودكاكين جديدة من أحجار المبانى الكثيرة التى عثر عليها، كما أن عشيرة "بوزطغان" المقيمة بجوار قلعة "همیته" وجدوا أثناء قيامهم بالحفر فى بعض المواضع لوضع الأساسات، الكثير من أحجار المبانى القديمة فأقاموا منازل من الحجارة المنحوتة، وجعلوا منها قرية جميلة.

وفى العام الماضى، لم تكن هذه المنطقة خالية من المنازل فحسب، بل ومن أى

(1) قضاء تابع لمرعش، يقع بين مرعش وزيتون.

كوخ أو كومة قش. لذا تم إنشاء قرى جديدة فى كل أنحاء "چقوراوه"، بالإضافة إلى إنشاء مثل هذه القرى الجميلة فى " پازاريرى "، وهدم " قورت إسماعيل باشا " خيام العشائر بالقوة، وصنع من حطامها أثاثا لبيوتهم، وبدا هذا أمرا مثيرا للعجب والحيرة. وكانت المبادرة الشجاعة التى أظهرها "حسين بك" فى ولاية البوسنة أيضا إضافة عظيمة لخدماته الجليلة، يستحق عليها الشكر الجزيل.

كما بدأنا فى إنشاء قصبة " قارص ذو القدرية "،وبناء مقر جميل للحكومة، وكافة المبانى الحكومية الأخرى. وكنا نعيش فى الخيام فى الوقت الذى أنشأنا دكاكين كثيرة جدا، وحوالى ستمائة منزل ملكناها للأهالى. كما واصلنا إنشاء منازل أخرى. وقامت الحكومة بتجهيز بضع خيام كبيرة، واتخذت من إحداها مقرا لها، وخصصت اثنتين منها لعقد مجلسى الإدارة والدعاوى. وكان المحبوسون يوضعون بأغلالهم فى خيمة أخرى، أما رجال الشرطة، فكانوا يقيمون فى العراء.

والسبب أنه فى تلك الأثناء عزل فؤاد باشا" من [منصب الصدارة]، وأصبح "رشدى باشا" الكبير صدرا أعظم بدلا منه. وكان هذا الأخير ضد تشكيلات الولاية، ويفكر فى إلغاء ما تم تشكيله بالفعل، ولأنه أسس رأيه هذا على تخفيض النفقات فحسب، فقد وردت أوامر حاسمة من الباب العالى بتعطيل كل المبانى الحكومية هذا العام، وفى كل مكان، وتخفيض وتضييق الصلاحية، التى مُنحت إلى "فؤاد باشا " من قبل، وذلك لمنع البدء فى إنشاء مبان [حكومية] جديدة، فوقعنا فى حيرة، فماذا كان لنا أن نفعل إذن ؟!.

ذلك لأن الباب العالى له أن يفعل ما يشاء بالنسبة للمناطق، التى تدخل ضمن نطاق إيرادات ومصروفات ميزانية الدولة. لكن الإصلاحات لا يمكن أن تقاس على هذا، فقد تم بناء معسكرات [منطقتى] "خاصة"، "وإصلاحية"، وقد أوشكت على الانتهاء. وكان من الضرورى أن تقام دوائر الحكومة فى سنجق "پياس ". أما منطقة " قوزان "، فقد كانت مستثناة من هذا تماما، وكان الحذر من أن الحكومة التى تأمر الأهالى أن يتركوا الخيام، ويقوموا ببناء القصبات والقرى، إذا لم تقم ببناء مقر لها، فسيتفرق شمل هؤلاء الأهالى فى السنة التالية، ويكون هذا سببا فى إلحاق

خسارة كبيرة بالدولة، وليس من السهل أن نشرح هذا للباب العالى، والحقيقة أننا كنا فى وضع معقد للغاية.

وهكذا تحركنا من "قارص ذو القدرية"، بهذا التأثر والانفعال، ونحن فى الطريق إلى "سيس"، اخترقنا مزارع للقطن فى مسيرة ثلاث ساعات. وكانت كل المناطق التى يقع عليها بصرنا عن يمننا، وحتى جبال "قوزان"، وعن شمالنا حتى نهر "جهان" كلها مزروعة وهوائها برائحة المسك. وفى إحدى المناطق، هبت رائحة كريهة، فاستفسرت عن هذا من "حسين بك"، فقلت: "يا ترى، أهناك جيفة فى ناحية ما؟". فأجاب بقوله: "لا شيء قط، لكننا تجاوزنا المناطق المزروعة، ووصلنا الآن إلى المناطق الجرداء وهذه الرائحة الكريهة تنبعث منها. وكنا فى العام الماضى أثناء تجولنا فى "چقوراوه" نسير فى [مناطق] لها هذه الرائحة الكريهة، لكننا لم نكن نشعر بها، لأن كل المناطق كانت سواء. لكن الآن، بعد أن تم إصلاح وزراعة منطقة منها، شعرنا برائحة المناطق الخربة. واتضح من هذا أن ما كانت عليه " چقوراوه " من خراب هو السبب فى فساد هوائه، فإذا ما تم تعميره، طاب هواؤه". والواقع أن دراسات "ابن خلدون " تؤيد هذا، لكن إحياء وتعمير منطقة " چقوراوه " بأكملها يحتاج إلى عدد كبير من السكان. ومهاجرو " النوغاى "، الذين تم إرسالهم من قبل، وهم حوالى ألفين أو ثلاثة آلاف أسرة، لأنهم من سكان وادى نهر " قويان "[1]، فقد أعجبوا بوادى نهر " جهان "، وكونوا قرى جميلة على طول ضفتى النهر، ونشروا العمران فى منطقة صغيرة جدا من " چقوراوه ". أما هذه المرة، فقد أخذنا خيام العشائر وبنينا منازل بدلا منها لتشكيل قرى جديدة، إلا أن أماكن كثيرة ظلت خالية بسبب رحابة منطقة " چقوراوه ". وكان بها آنذاك الكثير من المهاجرين الشركس، لكن إذا جرى تسكينهم فينبغى أن يسكنوا الهضاب والجبال، لأن سكان الجبال لا يمكنهم العيش فى السهول.

مع هذا كان الباب العالى يمنع إنشاء المبانى الضرورية للحكومة فى حالة إسكان

---

(1) نهر كبير يتبع روسيا، ويمر من القوقاز، وينبع من سلسلة جبالها ثم يتفرع إلى فرعين أحدهما يصب فى البحر الأسود، والآخر يصب فى بحر آزاف.

عشائرنا وتكوين القرى والقصبات الجديدة. والآن لم يعد هناك وقت للتفكير فى مثل هذه الأمور. ولو قمنا بصرف أكياس العشور المقررة على محصول القطن هذه السنة فى " چقوراوه "، أو أى جزء بسيط من الإيرادات الجديدة التى حققناها، والتى لم تكن ضمن ميزانية الدولة، يمكن أن نقيم منها المبانى الضرورية للحكومة. لكننا لو شرحنا هذه الأمور للباب العالى، فسيحتاج الأمر لوقت طويل. كما أن الباب العالى كان يرمى إلى إرجاء الأمر إلى السنة التالية، ليقولوا عند عرض الأمر على جلالة السلطان بأننا صرفنا هذا القدر من مصاريف هذه السنة، كنوع من الإخلاص الذى لا أصل له.

وقد وصلنا إلى قصبة "سيس" مركز متصرفية "قوزان"، وهذه الأفكار تملؤنا، وتقابلنا مع "إسماعيل باشا"، وعندما انتهينا من التحقيق مع بضع مئات من المتهمين المقبوض عليهم فى واقعة "بيلان كوى"، أرسلنا بضع مئات منهم ممن صدرت ضدهم أحكام إلى " أطنه "، لأنه لم يكن قد تم بعد بناء سجن [فى سيس].

وفى الحروب التى دارت [فى بيلان كوى] قتل كثير ممن تسببوا فى الاضطراب، وألقى القبض على بقيتهم، وبهذه الطريقة أرسى أساس الإصلاحات فى منطقة " قوزان "، لكن عدم وجود سجن فى مركز سنجق "قوزان " الكبير، الذى شرعنا فى إنشائه كان يبدوا أمرا غريبا وقبيحا. والحال أن مقر الحكومة فى "أطنه " كان مكانا خربا، كذلك كان سجنها آيلا للسقوط، ولما رأى المحبوسون أنهم معرضون للخطر بدأوا فى الاستغاثة، ولم نجد مكانا لحبس المتهمين المرسلين من " قوزان ".

وظهر أن القرى الجديدة الكثيرة، التى أنشأتها مؤخرا عشيرة " صيرقندى " على طول الطريق الموصل من " سيس " إلى " أطنه "، وطوله يطوى فى ثمان عشرة ساعة، من المقرر تقسيمها إلى مديريتين، فيضم بعضها إلى "سيس"، والبعض الآخر إلى "أطنه"، وأن يعين لهما مديران. بالإضافة إلى بناء مقر صغير للحكومة فى كلا المكانين. كما أن هناك كثير جدا من التجار، سوف يترددون من "أطنه" على "قوزان"، التى تمت السيطرة عليها وأعيد تكوينها. وهؤلاء التجار لن يمكنهم مطلقا قطع هذه المسافة البالغ طولها ثمان عشرة ساعة، فى يوم واحد. وهذا يستلزم

بناء خان فى إحدى القرى الجديدة الواقعة فى منتصف هذا الطريق، ليقضوا فيه ليلتهم. ومثل هذه الأشياء لا تثير الآن اهتمام وتقدير أهل العشائر، لذا فهى مرهونة باهتمام الحكومة. وبناء خان كهذا يستلزم وجود عدد من رجال الشرطة، وأيضًا قسم شرطة محكم. لكن أسس العمل التى وضعها الباب العالى [للتصرف فى حدودها] حالت دون هذا كله.

فالاقتصاد وحسن الإدارة يقضى بألا ننفق نقودا فى غير ضرورة، وإلا فإن عدم دفع ثمن البذور، وترك الحقول خالية، أَمْرٌ يخالف تماما مبادئ الاقتصاد والإدارة، فالدولة تحتاج إلى زيادة إيراداتها لتسوية ميزانيتها، وهذا يتحقق بتعمير الدولة. وفى الوقت الذى كانت الخزانة الجليلة لا تحقق أدنى إيرادات، ولو حتى "پاره" واحدة من جبل البركة، ومن جبال "قوزان"، فإنه سوف يتحقق لها إيرادات جديدة كثيرة من خارج الميزانية. والخوف من النفقات اللازمة لنمو هذه الإيرادات، يعادل البخل على الحقول بثمن البذور. وعندما كان "رشدى باشا "[1] خارج الحكومة، اتخذ من مثل هذه الموضوعات مجالا للحديث، وكان يقول كلاما طيبا، لكن عندما تولى منصب الصدارة صرف ذهنه عما يجرى خارج إستانبول لكى يقول على الورق: "إننى اقتصدت هذا القدر هذه السنة، وقمت بتسوية الميزانية". وعندما عزل "رشدى باشا" بعد فترة، وأصبح "عالى باشا" صدرا أعظم، "وفؤاد باشا" وزيرا للخارجية، لم تطبق أصول تشكيل الولايات فى كل الأماكن.

كان "سالم باشا" (سالم أفندى) متصرف "قوزان" رجلا شجاعا غيورا، فقام بتنفيذ الأصول الجديدة للولاية فى سنجاق "قوزان" أولا قبل غيره وعلى أهله الذين لم تطبق عليهم من قبل قواعد تشكيل الولايات القديمة.

وبعد أن طبقت التشكيلات الجديدة فى "أطنه" أيضا، اتجهنا إلى "پياس". وبعد أن وضعت الأعمال المتعلقة بالتشكيلات موضع التنفيذ، عدنا إلى حلب عن طريق " عثمانية "، " وإصلاحية "، " وعزية ".

---

(1) رشدى پاشا: يقصد " مترجم رشدى محمد باشا ".

تشكيل قضاء زيتون

كما عرضنا من قبل، فإنه فى عام ١٢٨٣هـ [١٨٦٦م] توجه " حسين حسنى بك " ـ أحد مقدمى أركان الحرب ومرافق عبدكم العاجز ـ إلى منطقة " زيتون " بناء على الصلاحية المطلقة الممنوحة له من الباب العالى، باعتباره واليا على "زيتون"، وبرفقته فصيلتان من رماة البنادق.

وكان " قورت إسماعيل باشا " قائد الفرقة الإصلاحية فى حلب، قد أرسل كتيبة من " قوزان " إلى " كوكسون " الواقعة إلى جوار "زيتون". كما أرسل أيضا عددا من الجند إلى " ألبستان " الواقعة فى الشمال منها. أما الكتائب الأخرى، فما أن وصلت إشارة من " حسين بك"، حتى تمت تعبئتها على النحو الذى يمكنها من الوصول إلى " زيتون " فى يوم واحد.

وعندما رأى أهل "زيتون" أنهم محاصرون من كل جانب، اضطروا إلى الخضوع "لحسين بك"، وعلى الفور ترك فصيلة من الفرسان، ورتب عساكر شرطة (الدرك) من المشاة على أن يكون نصفهم ـ سواء من الضباط أو الجنود ـ من المسلمين والنصف الآخر من الأرمن. وكانوا كلهم من الأكفاء.

وبهاتين الفصيلتين من الشرطة، بدأ " حسين بك " فى تطبيق أصول الولاية وإصلاح أحوال منطقة " زيتون "، ولم نكن نعلم عن الأمر شيئا. وكان فى قصبة "زيتون" نفسها حوالى أربعين أسرة من المسلمين كانوا مستثنين من القرعة العسكرية لوجودهم تحت حماية زعيم " زيتون ". كذلك قرى المسلمين المجاورة لها لا تقدم جنودا استقواء به.

واحتفظ " حسين بك " بالجنود النظامية التى معه على سبيل الاحتياط، وبعد أن أجرى القرعة بين المسلمين أولا بواسطة كتيبتى الشرطة اللتين معه، تمت تسوية وتنظيم المعونة العسكرية للأرمن.

وبناء على هذا تم تشكيل قضاء جديد ليكون مركزا لقصبة " زيتون " وتم حل وتسوية مسألة " زيتون "، وتعيين قائمقام ونائب، وتشكيل المجالس على أن يكون

نصف الأعضاء من المسلمين والنصف الآخر من الأرمن. وذلك حسب ما تقتضيه أصول الولاية. ولم يمض وقت طويل بين هذا وذاك حتى ظهر اضطراب فى قصبة " زيتون "، واستطاع " حسين بك " بواسطة الشرطة التى كانت فى حالة انتظام وانضباط، أن يقبض على رؤساء التمرد، وعلى الفور تم تأديبهم، وبذلك أخمد التمرد ثم أرسل زعماء " زيتون " الأربعة إلى حلب، على أن يرسلوا من هناك إلى إستانبول ، وتم تكملة وتعزيز الإصلاحات فى "زيتون". وعندما روعيت الأصول التى وضعت فى ذلك الحين، استتب الأمن والهدوء فى قضاء " زيتون ".

إكمال إصلاحات جبل البركة

رغم استسلام " على أغا بن على بكر " على النحو المذكور، فإن أخاه " دلى فقيه " اعتصم بجبل البركة، وبصحبته بضع مئات من قطاع الطرق، وكان استئصالهم من [جبل بركة] أمرا فى غاية الصعوبة، بسبب خطورة المكان الذى يتحصنون به والذى كان فى منطقة هاوية. والحال أن جماعة من هؤلاء اللصوص كانوا يهبطون من الجبل إلى "پياس" من وقت لآخر ويقطعون الطريق على المارة. وتبين أن استمرارهم [فوق الجبل] على هذا الحال، وتزايد أعدادهم بمرور الوقت، سيعيد جبل البركة إلى حالة التمرد التى كان عليها.وبسبب أهمية منطقة " الروم ايلي " وحساسيتها فى تلك الأثناء، فلن يأذن لنا الباب العالى بمهاجمتهم إذا استأذناه فى هذا بدعوى أن " الوقت غير مناسب لإثارة المشكلة من جديد". وبناء عليه، خرجت الفرقة الإصلاحية إلى الجبل فى الحال بالقوة الموجودة لديها برئاسة " قورت إسماعيل باشا " بدون إبلاغ الباب العالى بالأمر. وأصدرنا له أمرا حاسما بضرورة استئصال هؤلاء الأشقياء. وكتبنا له أن متصرفى "پياس"، "ومرعش"، "وقوزان"، "وأطنه" سيكونون ضمن معيته إلى أن ينتهى من هذا الأمر، وأنه إذا مست حاجة الفرقة إلى شيء ما، فعليه أن يأمرهم به. كما أرسلنا أيضا مكاتبات إلى هؤلاء المتصرفين بهذا المعنى، وأعلنا إلى القبائل والعشائر المجاورة عن مكافأة ضخمة قدرها مائة ذهب، لمن يأتى برأس " دلى فقيه "، وسوف تدفع المكافأة نقدا فورا. وكانت المائة ذهب مبلغا ضخما بالنسبة لذلك الوقت ولأحوال جبل البركة، وهكذا زاد عدد المتربصين "بدلى فقيه "، والمتعقبين له.

واعترى القلق " قورت إسماعيل باشا " بسبب شدة انحدار الأرض وصعوبة الأمر الذى كان بصدده. ومع أن أغلب الأمراء والضباط الذين فى معيته لم يرُق لهم هذا، لكنه كان مضطرا إلى تنفيذ مهام وظيفته العسكرية طوعا أو كرها. وصعد إلى ذروة الجبل ومعه ست كتائب من المشاة النظاميين وثلاث فصائل من الفرسان النظاميين، وضباط الشرطة وكل من معه، وتم توزيع الكتائب إلى مجموعات كل منها يتكون من فصيلة أو اثنتين، وعندما تم محاصرة هؤلاء اللصوص فى مكان ضيق، اسمه "قورت قولاغى" كان بمثابة الملاذ الأخير لهم، وفى النهاية اضطر "دلى فقيه " إلى الاستسلام للجنود رغم عدم ثقته فيهم.

فبسبب كثرة المتربصين به طمعا فى المائة ذهب المكافأة، لم يجد" دلى فقيه " أمامه سبيلا للفرار إلى حلب، فاستسلم إلى "إسماعيل باشا" بشرط أن يرسله إلى حلب سالماً. فأرسله إلى هناك متحفظا عليه، وصدر أمر لبعض أهالى قرى " كوللى " والقرى المجاورة لها بالنزول إلى "پياس "، والبعض الآخر بالنزول إلى قضاء "خاصة ". وبعد ذلك مُنعت السكنى فى هذه القرى، وفى معقل " على بكر " منعا باتا. كما أنشئت مخافر شرطة فى "خاصة" "وپياس" لمنع أى أحد من الصعود إلى الجبل والسكنى فيه.

وبعد ذلك قام " إسماعيل باشا " ببناء معسكر يتسع لأربعمائة جندى فى المكان الذى عسكر فيه "إبراهيم باشا المصرى" فى "يارپوز"، حتى يضمن دوام استتباب الأمن والانضباط فى الجبل، ثم اتخذ الإجراءات اللازمة لإقامة نصف كتيبة من العساكر السلطانية الموجودة فى معسكر "إصلاحية"، فى تلك المنطقة. ورغم ضيق (إسماعيل باشا) من عبدكم فى أول الأمر، بسبب تكليفه بهذا الأمر الخطير، إلا أنه بعد ذلك زال ما كان فى نفسه من ضيق - وذلك لأن "إبراهيم باشا" اضطر إلى التراجع بجيشه الجرار من جبال "أولا شلى" مهزوما خاسرا. كذلك استخدم "درويش باشا " المدافع والبنادق فى هذه الجبال لمدة تسعة أيام، وأجبر زعماء قطاع الطرق على التسليم، وشتتهم، أما " قورت إسماعيل باشا " فقد أحرز نصرا مظفرا،

بإكمال الإصلاحات واستئصال شوكة الأشقياء مما أكسبه صيتا وشهرة واسعين، سواء فى تلك المناطق أو بين الهيئة العسكرية.

وقد أقامت كتيبة استطلاع فى تلك المنطقة،إذ أقام "قورت إسماعيل باشا" معسكرا يتسع لثمانمائة جندى فى "فكه"، وهى بمثابة المفتاح لجبال "قوزان". وعندما كنت ـ عبدكم ـ واليا على سوريا، رفع " أحمد باشا ابن قوزان " راية العصيان، فتحركتُ من سوريا على وجه السرعة بموجب الإرادة السنية لحضرة السلطان ظل الله، للسيطرة على " قوزان ". وعند وصولنا إلى هناك، أجبر " أحمد باشا " إلى الاستسلام، وأعدنا النظام إلى " قوزان " أيضا، وأعيد تعمير معسكر "فكه " المذكور، وتركنا هناك كتيبة من الجند.

فذلكة

بالقضاء على لصوص جبل البركة تمت الإصلاحات التى بدأتها الفرقة الإصلاحية، وتمت السيطرة على المناطق التى كانت لا تعترف بأوامر الدولة أصلا مثل منطقة " قوزان "، وعلى من يتخذون من السرقة وسيلة لكسب العيش مثل أهل جبل البركة والعشائر المهاجرة، وأصبحوا جميعا خاضعين للتجنيد، ويدفعون العشور والضرائب للدولة.

تنظيم شرطة حلب

كانت قوة شرطة حلب مرتبة منظمة من قبل وفق نظام "الجاندارمة " [الشرطة العسكرية]، ومقسمة إلى ثلاث كتائب، كتيبة للمشاة، وكتيبة للفرسان الجاندارمة، وهى موزعة على عاصمة الولاية والمناطق التابعة لها، كما هو متبع فى باقى الولايات، وأعدت الكتيبة الثالثة لمقاومة بدو الصحراء. وتتكون كتيبة الفرسان المتنقلة من خمسمائة جندى مقسمين إلى خمس فصائل. وكان ضباط الكتيبة وجنودها من ذوى الكفاءة العالية، إذا ما قورنوا بنظرائهم فى الأماكن الأخرى. وكانت فصائل الفرسان المتنقلة تضم رماة مهرة يمكنهم إصابة الهدف وهم على صهوة جيادهم، وهى منطلقة بأقصى سرعتها.

وكنت قد أحضرت لهؤلاء الفرسان من أوربا خمسمائة بندقية بارود سداسية الطلقات. واستدعيت لكل فصيلة من الفصائل الخمس عريفا معلما من لواء الفرسان النظامية، تولى تعليمهم فى بعض المراحل. وأعطيت لكل فصيلة نفيرا، وأعددت من سيقومون باستخدامه. ونظمتهم مثل لواء الفرسان النظامية. وهكذا انتهت سيطرة العربان القديمة. حيث كان فرسان " عنزة"[1] قد اعتادوا الهجوم على الفصائل المتنقلة، أما الآن فقد أصبحوا يخشون هذه الفصائل بعد أن أصابتهم نيرانها من بُعد. لكن هؤلاء العربان كانوا يلجأون إلى القرى البعيدة عن الفصائل المتنقلة، ولم تكن هذه القرى تسلم من اعتداءاتهم.

وسبق أن صدر أمر من الباب العالى بانضمام والیی سوريا وحلب إلى مشير الجيش، لوضع خطة أساسية بخصوص الصحارى. فاجتمع الثلاثة، لكن لم يوفقوا فى الدخول فى المناقشة.

وبناء على ذلك قرر "درويش باشا" مشير الجيش السلطانى الخامس، "وراشد باشا" والى سوريا إبلاغ عبدكم بالاجتماع فى حماة. فاتجهت فورا إلى هناك، ومعى فصيلة متنقلة. وعدد من جنود كتائب الفرسان المحلية.

وعقب ذلك جاء "درويش باشا" وبدأنا فى مناقشة الأمر فى أوائل المحرم من عام ١٢٨٤هـ[١٨٨١م].

وكانت كل ملابس فرسان شرطة حلب وأسلحتهم بحالة جيدة وجديدة. وعندما ذهبوا إلى " حماة "، تصور [الناس] أنهم من الفرسان النظامية لأن توجيههم كان يتم بالنفير، واتضح لهم بعد بضعة أيام أنهم جنود الشرطة. أما شرطة سوريا، فكانت حتى ذلك الحين غير نظامية.

وتبين من مناقشاتنا فى "حماة" أن فرسان البدو إذا ارتادوا العمار ودخلوا قرية أفسدوها وسرقوا المواشى والخيول، وتعذرت مطاردتهم أو إدراكهم لأن خيام

(1) عشائر من البدو كانت تسكن صحراء حلب، وهم قبيلة عربية موطنها شمال نجد، وكان عربان هذه القبيلة يتجولون فى بقية المناطق الحجازية.

البدو متجاورة، وتضم إبلهم وحيواناتهم وذويهم. وفى حال وجود قوة متنقلة، فإنه باستطاعتها أن تهاجم أى عشيرة تعتدى على منطقة ما وتؤدبها. وهكذا تكف العشائر عن عدوانها وتنصاع لأوامر الحكومة.

وبعد المناقشات قررنا ترتيب مفرزة لكل من سوريا وحلب، تتكون من كتيبتين من المشاة، ولواء من الفرسان النظاميين ومدفعين من مدافع الجبال سداسية الطلقات وقوة من عساكر الشرطة المتنقلة، وبذلك يستتب الأمن فى الصحراء الواقعة بينهما. وترتيب كتيبة الشرطة المتنقلة على هيئة لواء فرسان خفيف الحركة، سيكون بمثابة القوة المتنقلة لحلب، ورأينا زيادة عدد البغال المخصصة لكتائب الاستطلاع السريعة إلى الحد المطلوب، ووضع المفرزات فى حالة حركة، كما قررنا تخصيص ثلاثمائة جمل للكتيبة فى كل مفرزة، وعدد يتراوح بين مائة ومائتين من الإبل، لنقل لوازم كل مفرزة. ولأن فصائل حلب المتنقلة مدربة منظمة كما ذكرنا من قبل، فقد خصصنا لها فور عودتها إلى حلب ثلاثمائة بغل وثلاثمائة جمل، لتكون كتيبة من راكبى البغال، وكتيبة من الهجانة، حسب القرار الذى اتخذناه. وقد بذل جهد لترويض الإبل فى المعسكر السلطانى بحيث صارت هادئة لا تجفل لدى سماعها أصوات البنادق، ولو أطلق الرصاص من فوق ظهرها، كما أصبحت هذه الإبل على درجة عالية من التدريب فى إجراء العروض [العسكرية] وكان يتولى كل بعير شخصان، ومع كل منهما حقيبة بها ما يكفى من الخبز الجاف والذخيرة والماء لمدة ستة أيام. وكان هذا الماء يوضع فى ما يشبه الحزام أسفل بطن البعير كالترس، وخصص لكل منهما نفير. والحاصل أن الكتيبة من العساكر النظامية زودت بما تحتاجه من مأكولات ومشروبات لمدة ستة أيام حتى تستطيع اجتياز الصحراء، وزودناها بمدفع جبلى سداسى الطلقات.

وأصبحت كتيبتنا من الشرطة المتنقلة تشبه لواء من الفرسان خفيفة الحركة، وكانت خيولهم قوية ويمكنها عند الضرورة قطع مسافة تزيد على العشرين ساعة فى يوم واحد، وكذلك كان حال كتيبة راكبى البغال. أما لواء الفرسان النظاميين، فكان لا يستطيع مرافقتهم، وكان ينصب الخيام فى موقع مناسب على مشارف الصحراء

ليكون نقطة إمداد للمفرزة. وقد أرسلت السروج الأسبانية التى تبقت من حرب القرم إلى ألوية وعساكر الفرسان النظامية فى سوريا، وكانت هذه السروج كبيرة بالنسبة للخيول العربية، وتناسب الخيول الكبيرة الحجم، ولهذا كانت ظهور الخيل تتقرح إذا ما أسرعت بها فرق الفرسان النظامية مدة ساعة أو اثنتين. وقد وضعنا خريطة توضح أماكن وجود الماء فى أى مكان بالصحراء الواقعة يبن نهر "الفرات"، "وسخنى"، "وتدمر"، "وحماة"، "وحمص" وأعطيناها لقائد المفرزة. وكانت مفرزتنا تستطيع التحرك بحرية فى كل مكان بالصحراء. وترسل مجموعة منها إلى أى مكان بالصحراء. وما أن شاهد البدو هذه القوة المتنقلة، حتى كفوا عن مهاجمة المناطق الآهلة بالسكان، بل إنهم بدأوا فى دفع ضريبة الإبل، التى تتراوح بين المائتين أو الثلاثمائة للرأس، ليتمكنوا من رعى إبلهم فى الصحراء وهم آمنون.

وكانت شرطة "پياس"، "وقوزان" قد أعيد ترتيبها بمعرفة الفرقة الإصلاحية، وفق أصول "الجاندارمة" (الدرك). ورتبت شرطة "أطنه" على نفس هذه الأصول، وأصبحت شرطة كل الألوية التى تضمها ولاية حلب مرتبة على أصول الجاندارمة. لكن سنجق "زور" فقط لم يخضع لهذه التشكيلات و لذا فمن المناسب أن أوضح وأعرض بشكل مجمل، أحوال منطقة الصحراء.

سنجق زور

يمتد سنجق "زور" فى وادى نهر الفرات حوالى مائة ساعة طولا، وتقع قصبة "دير" مركز سنجق "زور" على مسافة ثمانين ساعة من حلب، ويمتد السنجق من قصبة "دير" حتى بغداد مسافة خمس وأربعين ساعة على شاطئ نهر الفرات. ووادى الفرات أخصب مناطق الدنيا وأهله يشتغلون بالزراعة، لكنهم فى حالة ترحال، إذ يزرعون لفترة قصيرة عقب انقضاء فصل الشتاء. وعندما يحل موسم الحصاد يجمعون محاصيلهم فى أجولة، ويتجهون مباشرة إلى المناطق الآهلة بالسكان. وكان بدو "عنزة" يقيمون شتاء فى صحارى "حمامات"، على مسافة مائة وخمسين ساعة من حلب. كذلك عشائر "الحديدى" تقيم فى الشتاء بالقرب منهم، وعندما تبدأ عيون الماء التى فى الصحراء فى الجفاف مع حلول الربيع، الذى يصادف موعد تحرك

بدو "عنزة" من المشتى، تبدأ العشائر الصغيرة فى التوجه بأغنامها التى لا حصر لها نحو المناطق الآهلة بالسكان، فى حراسة بنادقهم. وعندما يدنو بدو "عنزة" من الأماكن الآهلة بالسكان، ترتحل عشائر "الحديدى" إلى الأماكن المعمورة، ولأن هذا الوقت يصادف موعد الحصاد فى تلك الأماكن، فإن قبائل "الحديدى" ينتشرون بين القرى يرعون حيواناتهم، ولهذا فهم مضطرون إلى دفع رسم عدد الأغنام. أما عربان "عنزة" فكانوا يرعون إبلهم فى الصحارى القريبة من العمران، ويأخذون من القرى الواقعة على مشارف الصحراء إتاوة باسم "خوه". لكن الحكومة المحلية القوية، منعت البدو من أخذ هذه الإتاوة. كما كان البدو يسرقون الحيوانات من بعض القرى، فتطاردهم الحكومة. وكانت عشائر "الموالى"، "ومهيب" تبلى بلاء حسنا فى هذا القتال الناشب، لأن عشيرة "الموالى" تقوم بالحراسة فى هذه الصحارى منذ أمد بعيد، ثم بدأت عشائر "عنزة" فى التردد على تلك المناطق لبسط نفوذها، فكان "الموالى" يقاتلونهم ويكبدونهم خسائر فادحة، فتناقص عددهم. والواقع أن الفارس من "الموالى" يقابله عشر فرسان من " عنزة ". وكانت" عنزة " فى تزايد مستمر، وتسيطر فى الصيف على صحارى حلب وسوريا. أما " الموالى" فاحتموا بأطراف المناطق الآهلة بالسكان. وعندما أرسلت الحكومة المحلية جنودا للهجوم على " عنزة "، قدمت عشيرة " الموالى " العون لهم، وكانت عشيرة "عنزة" برماحها لا تقوى على الصمود أمام الأسلحة النارية، فتجر أذيال الفرار، ولا تستطيع [الحكومة المحلية] أن تتعقبهم. لكن فى تلك الأثناء، تعقبتهم عشيرة " الموالى " وغنموا حيواناتهم. ولما كان الجانبان متضررين من هذا القتال، فإن شيخ "عنزة " طلب حق السماح له بالمرور من الصحراء فى فصل الصيف. كما كان يقابل الوالى كلما أرسل فى طلبه. وعندئذ يخلع عليه الوالى، فيخرج الشيخ فورا بهذه الخلعة إلى السوق ويجلس فى مكان ويأتى التجار والباعة للتفرج عليه، وبعد ذلك يعود إلى عشيرته التى تكون على مشارف العمران. وبناء على هذا شعر الطرفان بالاطمئنان، وبدأ البدو خاصة التجار منهم فى التردد على المدينة بقصد التجارة، فكانوا يقصدون الأناضول لشراء الإبل، ويتردد التجار المنتظرون على خيام " عنزة " للتجارة. ويُحصِّل شيخ " عنزة " عن كل رأس تباع من الإبل مبلغ

عشرين قرشا، كما يدفع عشرون قرشا ذهبا أخرى إلى الحكومة، وهو رسم الإبل المقرر فى دفاتر الخزانة.

وبتشكيل المفرزة على النحو المذكور، بدأ (البدو) فى دفع ضريبة الإبل المعروفة باسم ضريبة "ويدى" إلى الحكومة. هذا بالإضافة إلى امتناعهم عن أخذ إتاوة "خوه" من القرى.

وكانت الإبل أثناء سيرها فى الصحراء تنتزع أشجار السمر التى على الجانبين، وتتغذى بها. وكان هذا النوع من الإبل يستطيع أن يتحمل العطش لفترة تتراوح بين ستة واثنى عشر يوما، أما الإبل "النعمانية"، فتحتمل العطش مدة تصل إلى اثنى عشر يوما، وهى مرتفعة الثمن، والحصول على بضع مئات منها يعد من الأمور الصعبة. ومع أن الإبل التى معنا من النوع الذى يتحمل العطش من ستة إلى ثمانية أيام، إلا أننا رتبا أمورنا على أقل من ستة أيام، مع أنه لا يوجد فى صحراء حلب أماكن بلا ماء لمدة تزيد على (مسيرة) ثلاثة أيام. وبناء عليه كانت الإبل تربى فى فصل الصيف بغير نفقات، وهى حيوانات مباركة. أما فى الشتاء فتكون تربيتها صعبة، لأنها توضع فى أماكن مغلقة، فتصاب بالجرب لو أطعمت بالخبز الخمير. لذا كان يجب معالجتها بدهن جسمها دائما بأشياء مثل القطران.أما رجالنا، فلا يمكنهم القيام بهذا، وبناء على ذلك كنا نسلم هذه الإبل إلى شيخ مشايخ "الحديدى" فى فصل الشتاء، فيأخذونها معهم إلى الصحراء ويحضرونها فى الصيف. وبهذه الطريقة كانت تربى الإبل فى الشتاء دون نفقات. وبعد عودة عبدكم إلى إستانبول، كان لا يمكن تربية الإبل بهذه الطريقة، فبيعت واشترى بدلا منها بغال خصصت لكتيبتى المفرزة. والواقع أن تربية البغال بالنسبة لنا كان أمرًا سهلاً، لكن كانت تحتاج علفا فى الصيف والشتاء، كما لم يكن يمكنها السير فى عمق الصحراء.

أما " أرسلان باشا "، قائد فرسان "الكرج" والشركس فى الفرقة الإصلاحية، فقد تبعه راكبو البغال فى حلب عندما عين متصرفا على "زور". ولأن " أرسلان

باشا" رجل شجاع هُمام، فقد حفظ وادى الفرات من شر قبائل "عنزة". وأعيد بناء جانبى الفرات بإنشاء قرى جديدة. وبعد ذلك عين أحد الباشوات من طاغستان برتبة الفريق، متصرفا "لزور". ولأن هذا الرجل كان من الضباط الروس الذين انضموا إلينا أثناء حرب القرم، فقد كان يجاهر بشرب الخمر مع زوجته كما هو معتاد فى روسيا، ولذا كانت عشائر العرب تنظر اليه على أنه جاسوس، وكانوا ينفضون من حوله. ولذا تخربت القرى التى أنشأها "أرسلان باشا" على ضفة نهر الفرات، وعاد أهلها إلى حالة الترحال.

تمرد الهرسك

اقترح " درويش باشا" والى البوسنة بعض الإجراءات لإخماد شرارة التمرد التى أطلت برأسها فى قضاء "نوه سين" بالهرسك، وهى فى مهدها، لكن بعض الأمراء العسكريين قالوا إن "درويش باشا" هو من أشعل هذا التمرد بهدف إجراء بعض المناورات العسكرية" وبالتالى لم يهتموا بما يرسله من أخبار.

وفى تلك الأثناء، فسدت العلاقة بين "عثمان باشا" (غازى عثمان باشا) قائد الفرقة العسكرية فى البوسنة، و"درويش باشا". وكان "عثمان باشا" قد جاء إلى إستانبول وهو فى طريقه لمهمة فى الأناضول. وعقب ذلك أصبح "أسعد باشا" صدرا أعظم، وأخذ يتقصى حقيقة الأمر، فلما جاء رد الجهة العسكرية بأن " درويش باشا" هو سبب هذه التمرد، وبقاؤه هناك يزيد من هذا التمرد و يجب عزله فورا، لم يول الأمر الاهتمام اللازم بينما كان ينبغى عزل درويش باشا فى حال عدم الاطمئنان إلى بياناته.

وفى تلك الأثناء وبينما عبدكم فى الطريق عائدا من "يانيه" إلى إستانبول ، وصلت برقية من " درويش باشا " بضرورة إرسال عدة طوابير من العساكر النظامية إلى "نوه سين". وأشيع أيضًا احتمال انتقال " بوب زارقو " وعصابته من الصرب إلى الهرسك،. وبناء على ما عرض إجمالا من قبل وما وضحه عبدكم من أن الأمر سيكون فى غاية الحساسية، إلا أنهم لم يعطوا الأمر أهمية. بل لم نجر حتى

مناقشات جادة له فى مجلس الوزراء الخاص. وأظن أنه بمجرد أن تبوأ "أسعد باشا" منصب الصدارة، كان يتصور أنه يمكن التغطية على هذا الأمر حتى لا يقال إنه يبالغ فى تقدير الخطر.

وعندما أصبح " محمود باشا " صدرا أعظم بعد ذلك مباشرة، انشغل بالمشاكل المالية، واجتاحت نار التمرد كل مناطق الهرسك، وبدأ فى جمع الجند الاحتياطى من البوسنة، وإرسال الطوابير من إستانبول ، لكن ما العمل والخطر كان يعظم، ولا يمكن السيطرة عليه. كذلك بدأت بوادر التمرد تظهر بالتدريج فى بلغاريا أيضًا.

فهرس الأعلام والبلدان

إبراهيم باشا، ٥٤، ٢٣٢

أدهم باشا، ٥٦

إزمير، ١٠٤، ٢٨٥

إسماعيل باشا، ٨٠، ٩٢، ١٠٣، ١١١، ١١٣، ١٥٩، ١٦٦، ١٧٨، ٢٣١، ٢٤٣، ٢٥٥، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٦، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٨، ٣٠٠، ٣٠٢، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧

استانبول، ٣٦، ٤٠، ٤١، ٤٣، ٤٤، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٦، ٦٢، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٩، ٧٤، ٧٥، ٧٨، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٩، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١١١، ١١٢، ١١٥، ١١٩، ١٢٠، ١٢٥، ١٢٨، ١٣٠، ١٣١، ١٣٤، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٨، ١٥٠، ١٥٥، ١٥٧، ١٦٠، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٦، ١٦٩، ١٧٠، ١٧٢، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٨٤، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٤، ٢٠٠، ٢١٠، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٤، ٢٢٨، ٢٣٢، ٢٣٨، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٥٤، ٢٦١، ٢٦٦، ٢٧٩، ٢٨٥، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٩، ٣٠٣، ٣٠٥، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤

اسكوب، ١٧٢، ١٧٣

اشقودره، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ١٧٥، ١٧٨، ١٩٠، ٢٠٢، ٢٢٣، ٢٢٩

اكشي صو، ٢٠٤

الأكراد، ١٧١، ١٩٠، ٢٢٨، ٢٣١، ٢٣٤، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤٤، ٢٤٥،

٢٤٧، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٦٠، ٢٦٣، ٢٧٥، ٢٩٥

الانكشارية، ٣٩، ١٠٣، ١٨٦، ٢٤١

البوسنة، ٦٥، ٨٨، ١٢٧، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٨٣، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٩، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٧، ٢٣٠، ٢٨٣، ٣٠٠، ٣١٣، ٣١٤

البوشناق، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ٢٠٠، ٢٠٣، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٦

الجبل الأسود، ٦١، ٦٦، ٧٩، ٨٨، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٩، ١٩٠، ١٩٦، ٢٠٢، ٢١٧، ٢٢٣، ٢٢٩

الدروز، ١٧٠، ١٧١

الروم ايلي، ٩٠، ١٧٢، ١٨١، ١٩٧، ٢٨٣، ٢٩٣، ٢٩٤، ٣٠٥

السلطان سليم الأول، ١٠٤

السلطان سليم الأول، ٧٤

السلطان عبد العزيز، ٥٣، ٧٥، ١٣٤، ١٤٨، ١٤٩، ١٥١

السلطان عبد المجيد، ٥٤، ٥٥، ٦٦، ٧١، ٧٤

السلطان محمود الثانى، ٧٤

السويد، ١٠٣

الشام، ١٠٥، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ٢٣٢، ٢٤٦، ٢٨١

الصرب، ٦٣، ١٦٨، ١٧٤، ١٧٩، ٣١٣

الموارنة، ١٧٠، ١٧١

المولى صديق، ٥٧، ٨٩

النمسا، ٤٦، ٥٣، ٦٥، ٦٦، ٦٩، ٧٩، ٨٦، ٩١، ١١٩، ١٣٤، ١٧٣، ١٧٥، ١٧٦، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٩٠، ١٩٧، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢١٨

الهرسك، ٦٥، ٧٩، ٨١، ١٢٧، ١٤٣

، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٢، ١٨٦، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٣، ١٩٦، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٧، ٢١١، ٢١٦، ٢٢٣، ٣١٣، ٣١٤

انكلتر، ٤٤

انكلترا، ٣٦، ٤١، ٤٣، ٤٤، ٤٧، ٥٣، ٦٩، ٨٠، ٨٥، ٩٧، ١٦٢، ١٦٥، ١٦٦، ١٧١

اوزون عبد الله أفندي، ١٨٨

باريس، ٣٧، ٤٨، ٦١، ٨٦، ٩١، ٩٧، ١١١، ١١٣، ١٣٣، ١٦٢، ١٦٨، ٢٣٨

برسيج، ١٧٦

بغداد، ١١٣، ١٣٠، ١٣٤، ١٧٢، ١٨٨، ٣١٠

بك أوغلي، ٤٧، ٦٠، ١٠٦، ١١١، ١٢٩، ٢٢١

بنالوقه، ٢٠٣، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨

بوب زارقو، ١٧٨، ١٧٩، ٣١٣

تحسين أغا، ٥٨

تراونيك، ١٨٧، ٢٠٧، ٢١٥

جاويد باشا، ١٨١

جبل البركة، ١٢٨، ١٣٠، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٣٢، ٢٣٣

جبل لبنان، ١٧٠، ١٨١

حرب القرم، ٣٧، ٤١، ٤٧، ٤٨، ٦١، ٦٩، ٧٥، ٨٦، ٩٢، ١٦٣، ١٦٨، ٢٢٥، ٢٣١، ٢٤٠، ٢٦٦، ٢٧٦، ٣١٠، ٣١٣

حسين باشا، ١٧٢، ٢٣١

حلب، ١٨٥

حليم باشا، ٤٨

خرواتيا"، ١٩٠

خليل باشا، ٤٦، ٢٤١

خير الدين أغا، ٥٩

دالماجيا، ١٨٢

دبره، ٨٩

درويش أفندي، ٢٠٧

دمشق، ١٧١، ٢٤٦

ده ده باشا، ٥٧

دوده باشا، ٨٩

راشد باشا، ٨٠، ٨١، ١٢٧

راكوزه، ١٧٦

رجائي أفندي، ٥٨

رشدي باشا، ٥٠، ٥١، ٥٥، ٥٧، ٦١، ٦٢، ٦٥، ٦٧، ٩٦، ١٠١، ١٠٨، ١١٥، ١١٦، ١٢٣، ١٣١، ١٣٢، ١٤٥، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥١، ١٥٢، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٩، ١٦٤، ١٦٩، ٢٣٠، ٢٩٦، ٣٠٠، ٣٠٣

رشيد باشا، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٥٥، ٦٧، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ١١٥، ١٤٥، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ٢٢٥، ٢٢٧

رضا باشا، ٤٢، ٥٤، ٥٦، ٥٨، ٦١، ٦٣، ٦٤، ٦٩، ٧٠، ٧٦، ١٤١، ٢٤٩، ٢٨٢

روسيا، ٣٧، ٤٦، ٥٣، ٦٠، ٦١، ٦٤، ٨٦، ٨٨، ١٤٢، ١٦٨، ١٧٦، ١٧٧، ١٨١، ٢٤٠، ٢٧٦، ٣٠١، ٣١٣

زيوار باشا، ٥٨

سرفراز، ٥٨، ٦٣

سعد الدين أفندي، ٤٨، ٨٠، ٩٠، ٩١، ٩٦، ١٠٢

سعيد باشا، ٩٨، ١٠٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٧١، ١٧٢

سلانيك، ١٤٥، ١٥٠، ١٧٢، ١٧٣، ١٨٥، ٢١٠

سوريا، ٨٣، ٩٠، ٩١، ١٣٢، ١٤٤، ١٤٦، ١٤٨، ١٥٠، ١٥٢، ١٧١، ١٧٢، ١٨٥، ١٨٩، ٢٤٢، ٢٩٥، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠

سيس، ٢٣٢

شرواني زاده، ٨٩، ٩٢، ١١٧، ١٣٢، ١٣٤، ١٥٦

صالح باشا، ٢٠٥

صفوتي باشا، ٤٣، ١٠٢

طاشليجه، ٢٠١

طوزلهء زير، ٢٠٣

طوونيل، ٤٣

عالى باشا، ٣٧، ٥٧، ٩٥

عالي باشا، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤٢، ٤٦، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٧٦، ٧٧، ٧٨،

٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٤، ٨٧، ٨٨، ٩٠، ٩١، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ١٠١، ١٠٢، ١٠٦، ١٠٩، ١١١، ١١٢، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١٢٠، ١٢٢، ١٢٣، ١٣٢، ١٣٦، ١٤٥، ١٥٩، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٩، ١٧٠، ١٧٤، ١٨٣، ٢٢٤، ٢٢٩، ٣٠٣

عباس باشا، ٤٦، ٥٤، ١٦٣، ١٦٤

عبد العزيز، ٣٦، ٣٨، ٤٢، ٥٠، ٥٣، ٦٢، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٥، ٧٦، ٨٠، ٨٤، ٩٧، ٩٩، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٧، ١١٤، ١١٦، ١١٧، ١٢٩، ١٣١، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٧، ١٣٩، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٦، ١٦٠، ٢١١، ٢١٦، ٢٩٦

عبد المجيد خان، ٤٥، ٥٠، ٦٦، ٦٨، ٧١، ٧٢، ٩٦، ١٢٣، ١٥٤، ١٦٣

عبدي باشا، ٧٩

عثمان باشا، ٢٠٤

علي غالب باشا، ٥٥، ٥٦

عمر باشا الشركسي، ٦٥

غوربيل أفندي، ١٦٩

غيله، ١٨٢

فؤاد باشا، ٣٨، ٣٩، ٤٢، ٥١، ٥٢، ٥٦، ٥٨، ٦١، ٦٢، ٨٣، ٨٤، ٨٦، ٩٠، ٩١، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١١٢، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١٣١، ١٣٢، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٨٢، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٩، ١٩١، ١٩٧، ٢١١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٤٦، ٢٨٣، ٢٩٥، ٢٩٧، ٣٠٠

فتحي باشا، ٤٦، ٥١، ٨٢

فرنسا، ٣٦، ٣٨، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٧، ٦٤، ٦٩، ٧٠، ٨٦، ٩٨، ١١٧، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٧٠، ١٧١، ٢١٨، ٢٢٨، ٢٣٨

فوسفور مصطفى باشا، ١٨١

قرويانيج، ١٩٠

قشله، ٨٩

قورفة، ٨٧

قوزان، ١٢٨، ٢٢٥، ٢٢٧، ٢٢٨،

٢٢٩، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣

قولاشين، ١٩٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣

كامل باشا، ٤٣، ٥٠، ٦٨، ٧٦، ٨٠، ٨١، ٩٦، ١٠١، ١٠٢، ١٠٦، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١٢٢، ١٣٥، ١٣٨، ١٦٥، ٢٩٥

كامل باشا المصري، ٧٦، ١١٦، ١٣٥

كامل بك، ٣٨، ٦٩، ١٥٧، ٢٢٤

كاننج، ٤٣، ٤٤، ٦٧

كوبريلي زاده فاضل أحمد باشا، ٩٢

لندن، ٣٦، ٤٣، ٤٤

ليبوشقه، ١٧٧، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢

ماركي موتيه، ٢١٨، ٢٢١، ٢٢٤

ماط، ٨٩

محمد باشا البهكي، ١٨٨، ١٩٤

محمد باشا القبرصي، ٥٣، ٥٥، ٦٠، ١٦٩، ١٨٤، ٢٣٧، ٢٤٣

محمد علي باشا، ٤٣، ٤٦، ٤٨، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٨، ٦٨، ٧٠، ٧٥، ٧٦، ٨٢، ٨٤، ٩٨، ١٠١، ١٥٨، ١٦٣، ١٦٥، ٢٣٢، ٢٤٢

محمود نديم باشا، ٤٢، ٤٣، ٥٥، ٥٦، ١١٢، ١١٦، ١١٨، ١٢٠، ١٢٣، ١٢٦، ١٣١، ١٤٠، ١٤١، ١٤٥، ١٤٦

مراد أفندى، ٦٩، ٧٠، ١٥٠

مرعش، ١١٣، ١٢٨، ١٣٠، ٢٢٨، ٢٣١

مصر، ٤٣، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٥٣، ٥٤، ٩٢، ٩٧، ٩٨، ١٠٣، ١٠٤، ١١١، ١٣٨، ١٥٨، ١٦٣، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ٢٣٠، ٢٣٢، ٢٤١، ٢٤٢

مناستر، ٧٩، ٨٢، ٨٩، ١٧٢، ١٧٣، ٢٧٦

موستار، ١٧٧، ١٧٨، ١٨٠، ١٨١، ١٨٧، ٢١١، ٢١٦

موستار"، ١٧٨

نامق باشا، ٨٠، ١٤١، ١٥٠

نيش، ١٠٧، ١٦٨، ١٧٢، ١٨٤، ٢٩٣

هولو باشا، ١٧١، ١٧٢

هولو بك، ١٧١، ١٧٢

واصو أفندي، ١٨١
وجزيرة العرب، ١٩٧
ودين، ٦٥، ٨٠
وفؤاد باشا، ٤١، ٦١، ٩٠، ٩١، ٩٣
، ٩٤، ٩٧، ١٠٣، ١٠٦، ١١٦،
١٦٢، ١٦٦، ١٦٩، ٢٩٧، ٣٠٣
يكي بازار، ١٢٧، ١٩٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢١١

المحتويات

تقديم ٧
تقرير جودت باشا وأهميته: ٧
المدخل ١٣
أحمد جودت باشا ومكانته فى الفكر الإسلامى فى مرحلته العثمانية ١٣
التداعيات السياسية لبرنامج الحداثة الغربى: ٢١
التداعيات الاقتصادية للبرنامج الحداثى ٢٦
وسيطرة غير المسلمين على الاقتصاد فى الدولة العثمانية ٢٦
مكانة جودت باشا فى الفكر العثمانى ٢٩
الترجمة العربية ٣٥
أولا: أحوال الدولة العثمانية ٣٦
غير المسلمين فى الإدارة العثمانية ٣٦
أعمدة الدولة الثلاثة ٣٩
موجز الأحوال السياسية ٤١
الأحوال المالية ٤٤
تحولات المجتمع الإسلامى ٤٦
انهيار الوضع المالى للدولة ٥٢
موقف السلطان عبد المجيد من نساء القصر ٥٤
إجراءات السلطان عبد المجيد لضبط أمور الدولة ٥٥

آثار الأزمة المالية ٥٩
العزم على إلغاء العملة الورقية ٦١
مناقشة ديون الخزانة ٦٣
اشتداد الأزمة المالية ٦٥
أحداث محزنة ٦٥
الأمير عبد العزيز ٦٦
أحوال البلاط العثمانى ٧٠
عصر السلطان عبد العزيز خان ٧٥
المجلس العالى للتنظيمات ٧٧
أزمة الخبز ٨٣
رجال الدولة ٨٤
محدثات العصر ٨٥
ظهورالقومية وأثرها على الدولة العثمانية ٨٦
بداية ظهور " شروانى زاده " وبعض الأحوال السياسية الأخرى ٨٩
إلغاء العملات الورقية ٩٣
أحوال وزراء الدولة ٩٣
تفشى الرشوة بين رجال الدولة ٩٨
عجز الدولة عن تحديث أسطولها ٩٩
تغيير الوزراء ١٠١
رحلة السلطان عبد العزيز إلى مصر ١٠٣
التوجه نحو اللامركزية ١٠٧
خصوصية الدولة العثمانية ١٠٨
السماح للأجانب بحق التملك فى الدولة العلية ١٠٨

أحوال إستانبول ١١١
إلغاء المجلس الأعلى للأحكام العدلية وتدخل غير المسلمين فى شئون القضاء ١١٣
التنظيمات القضائية ١١٤
تشكيل جمعية مجلة الأحكام العدلية ١١٤
العزل والتعيين ١١٦
خيانة رجال الدولة ١١٨
نقل جمعية مجلة الأحكام العدلية إلى دار الإفتاء ١٢١
الرغبة فى استخدام التقويم الغربى ١٢٢
بعض التحولات السياسية ١٢٦
تولى محمود نديم باشا منصب الصدارة العظمى ١٢٦
صدارة مدحت باشا ١٢٩
علاقة جودت باشا بمدحت باشا ١٣٠
صدارة رشدى باشا ١٣١
صدارة أسعد باشا ١٣١
جهود جودت باشا فى وزارة المعارف ١٣٣
مؤامرة العسكريين لخلع السلطان عبد العزيز ١٣٤
صدارة حسين عونى باشا ١٣٧
صدارة أسعد باشا ١٤٠
صدارة محمود نديم باشا ١٤١
تخفيض الفائدة على السندات ١٤١
سيطرة السفير الروسى على رئيس الوزراء العثمانى ١٤٣
أحوال الوزراء ١٤٤
عزل محمود نديم باشا ١٤٦

تولى رشدى باشا منصب الصدارة العظمى ١٤٧
خلع السلطان عبد العزيز ١٤٨
إعلان مرسوم الإصلاحات العالى ١٦٢
أحوال مصر ١٦٣
مسألة قناة السويس ١٦٤
ثانيا: أحوال مناطق البلقان وشرق الأناضول وبلاد الشام ١٦٨
المهمة التفتيشية ١٦٨
اندلاع الفتنة فى الشام ١٧٠
الأوضاع فى ألبانيا والجبل الأسود ١٧٣
أحوال المناطق المتمردة ١٧٥
تنافس النمسا وروسيا فى البوسنة ١٧٥
تمرد الهرسك ١٧٩
تنظيم الشرطة فى الهرسك ١٨٣
التشكيلات العسكرية فى البوسنة والهرسك ١٨٦
تحريض النمسا لمسلمى البوسنة ٢٠٣
بين النصرانية والإسلام ٢١٨
ترتيب الأوضاع فى البوسنة والهرسك ٢٢٢
تجنيد غير المسلمين ٢٢٥
تكوين الفرقة الإصلاحية ٢٢٨
أحوال مناطق شرق الأناضول ٢٣٣
تحركات الأرمن ٢٣٧
أحوال منطقة جبل البركة ٢٣٩
تحركات إبراهيم باشا فى الأناضول ٢٤١

تحركات الأكراد ٢٤٤
السفر مع الفرقة الإصلاحية إلى الإسكندرونة........................ ٢٤٧
إخضاع جبل الأكراد........................ ٢٥٢
نواحى قيى........................ ٢٦٧
التحرك إلى قوزان الغربية ٢٦٨
ظهور الكوليرا فى سيس ٢٨٥
العودة مؤقتا إلى باب السعادة " إستانبول " ٢٩٤
التوجه إلى حلب........................ ٢٩٧
تشكيل قضاء زيتون........................ ٣٠٤
إكمال إصلاحات جبل البركة........................ ٣٠٥
تنظيم شرطة حلب ٣٠٧
سنجق زور........................ ٣١٠
تمرد الهرسك ٣١٣
فهرس الأعلام ٣١٥
المحتويات........................ ٣٢٣


مكتبة مخبر الدراسات التاريخية المتوسطية
وقف

تحولات الفكر والسياسة في التاريخ العثماني

شهد القرن التاسع عشر فترة حافلة بالمفاهيم والمصطلحات الجديدة التى ظهرت فى أوربا وانتقلت إلى العالم الإسلامى من خلال نفر من المثقفين المسلمين. تمثلت هذه المفاهيم فى العلاقة بالغرب، القومية، الوطنية، الدستور، الحرية، المساواة، الإصلاح والتحديث.

انتقلت هذه المفاهيم بمضامينها الغربية إلى العالم الإسلامى فاصطدمت مع مدلول مرادفاتها فى الفكر الإسلامى ونتج عن هذا عدد من المشكلات الفكرية، الاجتماعية، الاقتصادية، القانونية والسياسية داخل العالم الإسلامى بشكل عام والدولة العثمانية بشكل خاص.

وهذا الكتاب هو رؤية الفقيه والمؤرخ العثمانى أحمد جودت باشا لحالة الدولة العثمانية فى القرن التاسع عشر ورصده للتحولات السياسية، الاجتماعية والفكرية الجارية فى الدولة العثمانية آن ذاك ونتائجها وموقف ساسة المسلمين ومفكريهم منها، فيصور حالة الازدواج الفكرى والثقافى الذى غشى العالم الإسلامى منذ القرن التاسع عشر ومازال قائما إلى الآن.